المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا العربية

حاشية شرح الشافية للجاربردي

للشيخ أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي

المتوفى سنة ٩١٨هـ

من أول المقصور والممدود إلى آخر الحاشية

(تحقيق ودراسة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن سرحان محمد القرني

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح السيد سليم

١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القــرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالله سرحان محمد القرني كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع اللغة والنحو والصرف .

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجســتير في تخصص : النحـو والصـرف .

عنوان الأطروحة : (حاشية شرح الشافية للجاربردي ، للشيخ أبي عبدالله محمد بن قاسم الغـزي الشـافعي ت ٩١٨ هـ « مـن أول المقصـور والممـدود إلى آخر الحـاشية تحقيق ودراسة ») .

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإنّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم : أ . د . عبدالفتاح السيد سليم	الاسم : أ . د . ريـاض حسن الخـوام	الاسم : د . صابر حامد عبد الكريم
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . محسن بن سالم رشيد العميري

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

[الإعلال][1]

قوله: «الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف...».

قوله: «تغيير...» شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيد بقوله: «حرف العلة...» خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، كأصيلال في أصيلان، كما سيجيء. [ط: ٢٦٧-٢٦٨]

● **قوله: «مما ليس بحرف علَّة».**

هو متعلِّق بمحذوف دلَّ عليه المعنى، أي: وهو الإبدال (مما ليس بحرف علَّة)[2].

ولما قال: «التخفيف...» خرج نحو (عألم) بالهمزة في (عالم) فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية، وبين الإبدال والإعلال عموم من وجه؛ إذ وجدا في نحو: (قال)، ووجد الإعلال بدون في (يقول)، والإبدال بدون الإعلال في (أصيلال). [ط: ٢٦٨]

● **قوله: «ولما قال: للتخفيف، خرج نحو: عَأْلَمٍ».**

هو بفتح اللام، وسيأتي في الإبدال[3]، ولا يُتَوَهَّم خروج نحو: (حَيَوَانٍ) من حيث إن الواو أثقل من الياء؛ لأن الأَخَفَّ في ذاته ربما كان أثقلَ لعارضٍ، وهو هنا اجتماع المثلين.

---

(١) انظر مسائله في (الكتاب ٤/٣٣٠-٤٠٦، والأصول ٣/٢٤٤-٢٦٨، والجمل ٣٦٩-٣٧٥، ونزهة الطرف للميداني ٢٠٢-٢٠٧، ٣٢٣-٢٥٤، والممتع ٢/٤٢٥-٥٩٥، والمفصل ٣٧٤-٣٩٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/٥٤-١٢٠، والتسهيل ٣٠٠-٣١٥، والارتشاف ١/١١٧-١٥٢، وشروح الشافية).

(٢) ليس في ب.

(٣) (الجاربردي ٣١٧، والرسالة ٨٥٥، وهذا الكتاب ص٣٧٨. وهو إشارة إلى قول العجاج:

فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ.

ويجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب كما في (قال)، والحذف كما في (قلت)، والإسكان كما في (يقول).

٣ **ولم يقل: «ويجمع القلب...» لمعنى ذكر في تخفيف الهمزة، وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيها من التغييرات المطردة، وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدها كثير؛ إذ لم يجر فيها ما أجري في حروف**
٦ **العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب.** [ط: ٢٦٨]

● **قوله: «والحذف كما في: قُلْتُ».**

أصله على رأي المُصنِّف: قَوَلْتُ، فقلبت الواو ألفًا، ثم حذفت، ثم ضُمَّتْ القاف،
٩ وقد سبق[1].

قال شارح معترضًا[2]: «الإعلال: (تغيير)[3]، ولا شيء من التغيير بحذفٍ؛ لأن التغيير وصف وجوديٌ يستدعي محلاً موجودًا، ولا وجود (للحرف)[4] بعد الحذف». ثم
١٢ أجاب: «بأن الإعلال في الحقيقة هو العمل الملزوم (بالحذف)[5]، وإنما ذكر الحذف مجازًا، من باب إطلاق اللازم على الملزوم» انتهى.

ولك أن تقول: معنى تغيير الشيء في اللغة: جَعْلُهُ غيرَ ما كان عليه، وهو يشمل

---

(١) (الجاربردي ٤٤-٤٥، والرسالة ١١١-١١٢)، وخالف الجاربردي هنا الكِسَائِيّ الذي يرى أن باب قُلْتُ وبِعْتُ أصله قَوُلْتُ وبَيِعْتُ، ثم نقلت الضمّة أو الكسرة إلى الصحيح قبلهما فالتقى ساكنان فحذف حرف العلة، وللرضي مذهب ثالث، وهو أن تاء الفاعل ألحقت بعد قلب الواو والياء ألفين، فالتقى ساكنان لاقتضاء تاء الفاعل إسكان اللام فحذفت الواو والياء، ثم قصدوا بعد ذلك التنبيه على البنية فضموا فاء الواوي وكسروا فاء اليائي لذلك. انظر (شرح الرضي على الشافية ١/٧٩-٨٠).

(٢) هو الخضر اليزدي. انظر (شرحه على الشافية ٤٥٦).

(٣) ط: (تغيير شيء).

(٤) ط: (للحذف).

(٥) ب، ط: (للحذف).

الحذف، ولو مجازًا، فلا حاجة إلى مجازه.

قوله: «ولا يكون الألف أصلا في متمكن ولا في فعل...».

ولكن إما بدل عن واو أو ياء وإما زائدة؛ لأنا استقرينا الأسماء المتمكنة والأفعال فلم نجد الألف فيها إلا كذلك، ولأنها لو وقعت أصلا لم يخل إما أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا: فإن وقعت في محل مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة، وذلك مخلّ بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع مبدلة من الواو والياء أصلا أدى ذلك إلى وقوع الياء والواو المتحركتين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك، وهو كثير مستثقل، هذا مع وقوع حروف العلة كثيرا في الكلمات، ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة.

فثبت أنها لا تكون أصلا في الاسم المتمكن والفعل، وأما الحروف فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألف (ما)، و(لا) زائدة، لعدم اشتقاق تفقد فيه ألفهما، ولا يقال إنها بدل لأنه ضرب من التصرف ولا تصرف للحروف، وكذلك الأسماء المبنية والأعجمية لعدم اشتقاقهما. [ط: ٢٦٨-٢٦٩]

● **قوله: «هذا مع وقوع حروف العلّة كثيرًا».**

أي: (فنظن)[1] وقوع الألف والياء المتحركتين كثيرًا على التقدير المذكور، فلا يُحْتَمَل الاستثقال الحاصل منه، وإنِ احْتُمِلَ في نحو: القَوَدِ، والصَّيَدِ[2]؛ لندوره.

● **قوله: «ولما ذكرنا في أوّل ذي الزيادة».**

تقدَّم هناك نقلاً عن شَرْح المُفَصَّل: أنهم لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية

(١) ط: (فيظن).

(٢) القَوَد: قتلُ النفس بالنفس، والصَّيَد: رَفْعُ الرأس كِبْرًا، والأصْيَدُ: من يفعل ذلك. وعدم القلب هنا شاذّ، كما في الحَوَكَةِ والخَوَنَة. انظر (اللسان: صيد، قود).

قابلة للحركات، فكرهوا أن [يضعوا][1] منها ما لا يقبل الحركة[2].

ثم بين اتفاقهما واختلافهما في الموانع، ومثال تقدم الواو عينا على الياء لاما (طَوَيْتُ)، ولم يتقدم الياء عينا على الواو لاما، وأورد عليه (الحيوان)، وأجيب عنه بأن أصله (حَيَيَان)، وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقراء، وقياسه (حَايَان) لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، لكن بَقُّوه متحركا ليكون مطابقا لمدلوله في التحرك كالجَوَلاَن والخَفَقَان، وفي (المَوَتَان) حملوا النقيض على النقيض، ولذا لم يدغموا في (الحيوان)، لكن لما كرهوا اجتماع مثلين قلبوا الثانية واوا، ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالآخر أولى، ولا يستقيم الاستدلال بحييَ على أن اللام ياء في (الحيوان)، فإنه لو كان واوا أيضا لانقلب ياء لانكسار ما قبله، فلم ينهض الاستدلال، ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال بـ(رَضِيَ) على أن اللام ياء، وهو فاسد. [ط: ٢٦٩]

● **قوله: «ثم بيَّنَ اتفاقَهما واختلافَهما في الموانعِ».**

أي: بما حاصله أن الواو والياء قد اتَّفَقَا في وقوعهما فَاءَيْنِ وَعَيْنَيْنِ وَلاَمَيْنِ، وتقدَّمت كل واحدة (منهما)[3] على الأخرى، كما مَثَّلَ، واختلفتا في أن الواو تقدمت عَيْنًا على الياء لامًا نحو: (طَوَيْتُ)، بخلاف العكس، وفي أن (الياء)[4] إذا وقعت فاء وَعَيْنًا في (يَيْنٍ)، وفاءً ولامًا في (يَدَيْتُ)[5]، ولم تقع الواو فاء وعينًا إلا في لفظ (أَوَّلٍ) على الأصح[6]، ولا

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) انظر (الجاربردي ١٩٨، والرسالة ٥٢٨، وهذا الكتاب ص٢٤).

(٣) ليس في ب.

(٤) ب: (الواو).

(٥) يَدَيْتُ: أنعمتُ، ويديتُه: أصبت يده. انظر (اللسان: يدي).

(٦) أَوّل: أفعلُ من وول على رأي البصريين، ومن آل يؤول على رأي الفرَّاء فيما حكاه عن ثعلب، وهو فَوْعَلٌ من أَوَلَ على رأي بعض الكوفيين، ولم يستبعد بعضهم أن يكون فَعَّل، فتكون الواو عينًا مضاعفة. وقد تقدم الكلام فيه في باب ذي الزيادة. (الجاربردي ٢٠٥، والرسالة ٥٥٢، وهذا الكتاب ص٤٥)، وانظر (الممتع ٢/٥٣٦-٥٤٦).

فاء ولامًا إلا في لفظِ (الواو) على وجه[1]، فعليهما الواو كالياء. واختلفتا في أن الياءَ وقعتْ فاءً وعَيْنًا ولامًا في (يَيَّيْتُ)[2]، ولم تقع الواوُ كذلك إلاَّ في لفظ (الواوِ) على وجهٍ،
٣ فعليه الواوُ كالياء في ذلك أيضًا.

● **قوله: «ولذا لم يُدْغِمُوا في (الحَيَوان)[3]».**

أي: قبل قلب الياء واوًا.

٦ ● **قوله: «قلبوا الثانية واوًا».**

لم يقلبوها واوًا في نحو: يَحْيَيَان مع اجتماع المثلين، كأنَّه؛ لأن سكون ما قبلهما جائز لما في اجتماعهما من الثِّقَل.

٩ ● **قوله: «لأنه».**

اللام // متعلق بالاستدلال، يريد أنه لا يستقيم الاستدلال على أن اللام ياء بـ(حَيِيَ)؛ ٥٨ب
لأن اللام في (حَيِيَ) لو كانت واوًا لانقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فلا يَدُلُّ وجود الياء
١٢ فيه على أصالتها حتى يُسْتَدَلَّ بها على أن الواو في (الحيوان) منقلبة عنها، وقال شارح[4]: «إذا كان احتمال كون ياء (حَيِيَ) منقلبةً عن واو مانعًا من الحكم (بأصالتها)[5]، كان

---

(١) مذهب أبي علي أن (الواو) من باب (سَلَسٍ)، ومذهب الأخفش أنها من باب (بَبٍّ)، ووافقه ابن يعيش وابْنُ عُصْفُور وابن الناظم. وانظر (الحلبيات ٨، وسر الصناعة ٢/٥٩٨-٥٩٩، والمنصف ٢/٢١٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥٨، والممتع ٢/٥٦١، والرضي ٣/٧٤، وبغية الطالب ١٧٩).

(٢) قال ابن جني في (سر الصناعة ٢/٧٢٩): «يَيَّيْتُ ياءً حسنة، أي: كتبت ياءً».

(٣) يحكم الخليل وسيبويه ومن وافقهما بأن واو حيوان منقلبة عن الياء، وأصله (حييان)، وذهب المازني إلى القول بأصالة الواو، ولا انقلاب. انظر (الكتاب ٤/٤٠٩، والمنصف ٢/٢٨٤-٢٨٦، وسر الصناعة ١/١٥٣-١٥٥، ٢١١، ٢/٥٨٩، ٥٩١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥٥، وشرح الملوكي ٢٦٣، والممتع ٢/٥٦٩).

(٤) هو الخضر اليزدي. انظر (شرحه على الشافية ٤٥٩).

(٥) ب: (بانقلابها).

احتمال كون واو (حيوان) منقلبة عن الياء مانعًا من الحكم بانقلابها؛ إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في الصورتين» انتهى. وهو عجيب، فإن احتمال الانقلاب عن الواو معاندٌ للحكم بأصالة الياء، فمنع الجزم به، بخلاف احتمال انقلاب واو (حيوان) عن الياء، فإنه لا يمنع الحكم بانقلابها عنها، فلم يمنع الجزم به لما اقتضاه، وهذا ظاهر، ثم قال: قولهم: إن الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلّة فيه؛ ليكون مطابقًا لمدلوله، ممنوع؛ لأنه لا ربط عقليًا بين اللفظ ومدلوله. وهو أيضًا مردود؛ لما صَرَّح به علماء الاشتقاق من طلب التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، ومن ثَمَّ كان (القَصْم) بالقاف للفصل مع الإبانة؛ لأن القاف حرف شديد، بخلاف (الفصم) بالفاء.

ثم لو قلنا: الحروف الأصول في (أول)، واو وواو ولام كما هو الأصح؛ لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعينا، وإلا فلا.

ولو قلنا: تركيب (الواو) من واو وياء وواو؛ لأن باب (سلس) أكثر من باب (بَبَّ) لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء ولاما.

ولو قلنا: تركيبه من واو وواو وواو؛ لكان الواو مثل الياء في وقوعه فاء وعينا ولاما. وقيل بذلك لما قالوا في تصغير (واو): (أُوَيَّة)، بقلب فائه همزة لكونها أول واوين مُصَدَّرَين؛ إذ لو كان عينه ياء لقيل في التصغير (وُيَيَّة)، ولأن كون العين واوا نحو (جال) أكثر من كونها ياء نحو (باع)، والحمل على الأكثر أولى. ويديت أي أنعمت، ووَيَّيْتُ أي كتبت الياء. [ط: ٢٦٩]

● **قوله: «ولو قلنا تركيب... إلخ».**

هذا هو الأظهر في التسهيل وغيره[1].

---

(١) في (التسهيل ٣٠٨): «اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو؛ لأن الضمة كالواو، فاجتناب ثلاث واوات أحق، فإن عرض اجتماعها قلبت الثالثة أو الثانية ياء». وهو مذهب أبي علي الفارسي كما تقدم.

قوله: «الفاء...».

اعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، نحو: (ميزان)، و(ميقات)، وأصلهما (مِوزان)، و(مِوقات)، كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياء. وأن الياء تقلب واوا إذا أسكنت وانضم ما قبلها، نحو (مُوقظ)، و(مُوسر)، والأصل (مُيْقظ)، و(مُيْسر).

قوله: «تقلب الواو همزة...».

أي إذا اجتمع واوان متحركان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوما، نحو (أَوَاصِل) جمع (واصلة)، والأصل: (وواصل) بواوين: الواو الأولى هي الفاء، والثانية مبدلة من الألف كما في (ضوارب)، وكذا (أُوَيْصِل) تصغير (واصل)، وأصله (وُوَيْصل) بواوين: الأولى هي الفاء، والثانية مبدلة من الألف كما في (ضويرب).

وكذا الأول في جمع (الأولى)، وأصله (وُوَل)؛ لأن حروفه الأصول كما تقدم واوان ولام، وذلك لاستثقالهما متحركتين. [ط: ٢٦٩-٢٧٠]

● قوله: «إذا اجتمع واوان متحركان».

ولم يعرض اجتماعهما، فإن عَرَضَ جاز إبدالُ الأولى اعتدادًا بالعارض، وإقرارُها لعدم الاعتداد به؛ قاله الفارسيُّ وابن مالك[1]. قال أبو حيَّان: «ومثال المسألة، وقد تَعِبْتُ في استخراجها، أن تقول في البناء من: (وَأَيتُ) على وزن (افْعَوْعَلَ): (إِيْأَوْأَى)، والأصل: إِوْأَوْأَيَ، قُلِبَتْ فاءُ الكلمة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولامُها ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فإذا سهّلتَ الهمزةَ الأولى بنقل حركتها حذفتَ همزةَ الوصل؛ لعدمِ الحاجة إليها، وعادت الواوُ؛ لزوالِ مُوجبِ قَلْبها، فتصيرُ الكلمةُ إلى (وَوْأَى)، ثم إذا سهلتَ الثانيةَ أيضًا بالنقلِ صارتْ إلى (وَوَى)، فيجوز في واوها الأولى حينئذ الوجهان[2].

(١) جاء في (التكملة ٥٧٢-٥٧٣) ما نصه: «فإن كانت الثانية غير لازمة ولم تبدل الأولى همزة إلا كما تبدل من الواحدة المضمومة، وذلك نحو: وُوعِدَ. وفي التنزيل: ﴿ما وُوري عنهما من سوءاتهما﴾ لما لم تلزم لم يعتد بها»، وفي (التسهيل ٣٠٠): «ومن أوّل واو صُدِّرتا، وليست الثانية مدّة غير أصلية، ولا مبدلة من همزة، فإن عرض اتصالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان».

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/١٤١/ب، والارتشاف ١/١٢٦).

● **قوله: «في أوَّل الكلمة».**

احترازٌ من وقوعها حَشْوًا، كقولك في النَّسَب إلى هَوًى وقَويّ: هَوَوِيٌّ، ٣ وقَوَوِيٌّ.

● **قوله: «تقلب الأولى همزة».**

إنما قُلِبَتْ الأُولَى (دون الثانية)[1]، قال ابن إياز[2]: («لأن الحرف الواقع طرفًا أوْلَى ٦ بالتغيير»)، وقال غيره[3]: «لأن الهمزة لا تُغَيَّرُ إذا كانت أَوَّلاً، بخلافها إذا كانت غير أوَّل» انتهى. وإنما قلبت همزة؛ لأن الهمزة وإن لم تُؤَاخِ الواوَ فهي مؤاخيةٌ لأختها، وهي الألف، من حيث إنها من مخرجها، ونائبة عنها في الزيادة أوّلاً)[4]، وقال ابن إياز[5]: «لأن ٩ الهمزة أُلِفَ مجيئها أوّلاً، وكثر ذلك». قال: «ونظير ما قلته هنا قول السيرافي[6]: إنهم إنما عوّضوا الميم في (اللهم)؛ لأنها أُلِفَ زيادتها آخرًا، كزُرْقُم وسُتْهُم».

● **قوله: «كما تقدَّم».**

١٢ تقدَّم في ذي الزِّيادة[7]، وقريبًا ما يؤخذ منه ذلك.

فإن اتحد الواو وكانت مضمومة كما في (وجوه)، أو اجتمع واوان وسكن الثاني كما في (وُورِيَ) مجهول (وارى) فتقلب همزة جوازا. يقال: واراه مواراة، أي ١٥ ستره. [ط: ٢٧٠]

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (شرحه على تصريف ابن مالك ٨٠).

(٣) هو ابن مالك في (إيجاز التعريف ١٢).

(٤) ليس في ب.

(٥) انظر (شرحه على تصريف ابن مالك ٨٠).

(٦) انظر (شرح السيرافي ١/١٩٥/ب).

(٧) (الجاربردي ٢٠٥، والرسالة ٥٥٤، وهذا الكتاب ٤٦).

● **قوله: «فإن اتَّحدَ الواوُ (وكانت)(١) مضمومة، كما في وُجُوه».**

ظاهره قصر الجواز فيهما على ما إذا كانت مصدَّرة، (والمنقول)(٢) الجواز مطلقًا إذا كانت ضمتها لازمة(٣)، وكانت غير مشددة، و(لم)(٤) يمكن تخفيفها بالإسكان، كـ(وُجُوهٍ، ووُعِدَ، وأَثْوُبٍ)، فإن عرضت ضمتها لم يَجُز الإبدال، كما في: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾(٥)، واخْشَوُا الله، وربما جاء نادرًا، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ شاذًّا: ﴿وإنَّ مِنهُمْ لَفَرِيقًا يَلْؤُونَ﴾(٦) بالهمزة، وكذا: ﴿ولا تَلْوُون عَلَى أَحَدٍ﴾(٧)، وكذا إن شدِّدت، كما في: (التعوُّر)(٨)،

(١) ط: (كانت).

(٢) ليس في ب.

(٣) انظر (المنصف ١/٢١٢، وابن يعيش ١٠/٢٩).

(٤) ط: (ولا).

(٥) (البقرة: ١٦).

(٦) (آل عمران: ٧٨).

قرأ الجمهور: (يَلْوُونَ) مضارع: لَوَى، وقرأ أبو جعفر ابن القعقاع، وشيبة بن نصاح، وأبو حاتم عن نافع: (يُلَوُّون) مضارع لَوَّى، مشددًا، ونسبها الزَّمَخْشَرِيّ لأهل المدينة، وقرأ حميدٌ: (يَلُون)، بضم اللام، وذكر الزَّمَخْشَرِيّ أنه رواية عن مجاهد، وابن كثير، ووجهت على أن الأصل: يلوون، ثم أبدلت الواو همزة، ثم نقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت هي. انظر (البحر المحيط ٢/٥٢٧، والدر المصون ٢/٢٧٠، وشواذ الكرماني ٥١).

(٧) (آل عمران: ١٥٣).

قرأ الجمهور (تَلْوُون) بفتح التاء وإسكان اللام وواوين، وقرئ: (تَلْؤُون)، بإبدال الواو الأولى همزة على حدّ قولهم فُؤُوجٌ وسؤُوقٌ، ولم تنسب، وقرأ الأعمش، وأبو بكر في رواية عن عاصم: (تُلْوُون) بضم التاء وإسكان اللام وواوين من ألوى لغة في لوى، وقرأ الحسن: (تَلُوُون) بفتح التاء وضم اللام وواو واحدة من لوى. وانظر هذه القراءات وتخريجاتها في (المحرر لابن عطية ٣/٢٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤١٢، والبحر المحيط ٣/٨٩، والدر المصون ٣/٤٣٩).

(٨) هـ: (التقوّر).

والتشوُّق؛ لأن التضعيف حصَّن الواو (من)[1] الإعلال، أو أمكن تخفيفها بالإسكان، نحو: (سُوُر)[2]، جمع سِوار، وقد أَهْمَلَ هذا الشَّرْطَ الأخيرَ ابن مالك[3]، وذكره ابْنُ عُصْفُور[4]

٣ وغيره، قال أبو حَيَّان[5]: «وزاد ابن جني شرطًا آخر، وهو ألاّ تكون الواو زائدة، فلا يجوز عنده في التَّرَهْوُك[6] إبدال الواو همزة، بخلاف الأصلية، وفرَّق بينهما بأن الأصلية يَدُلُّ تصريفها واشتقاقها على أن الهمزة بدل من الواو، بخلاف الزائدة». قال: «وقد قوَّى

٦ ذلك بعضهم، بأن قال: لا تُحْفَظُ هَمْزَةٌ مبدلةٌ من واو زائدة» انتهى.

> **وقال المازني: تقلب أيضا همزة جوازا إذا كان مكسورا في أول الكلمة، كما في (إشاح)، وأصله (وشاح)، وغيره يتبع فيه السماع.**
>
> ٩ **والوشاح شيء ينسج من الأديم عريضا ويرصع بالجواهر، تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها.** [ط: ٢٧٠-٢٧١]

● **قوله: «وقال المَازِنيّ[7]».**

١٢ قال ابْنُ عُصْفُور[8]: «إن المَازِنِيّ لا يجيز هَمْزَ الواو المكسورة بقياسٍ، بل يَتْبَعُ في

---

(١) ب، ط: (عن).

(٢) ط: (سور في جمع سوار).

(٣) انظر (التسهيل ٣٠٠-٣٠١).

(٤) (الممتع ١/٣٣٦).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٤٢/أ)، وانظر (الارتشاف ١/١٢٦-١٢٧).

(٦) التَّرَهْوُك: مشي الذي كأنه يموج في مشيته. (اللسان: رهك).

(٧) قال في التصريف: «وعلم أنَّ الواو إذا كانت أَوَّلاً وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطردا فيها، فيقولون في وِسادةٍ: إِسادةٌ». (المنصف ١/٢٢٨-٢٢٩).

(٨) (الممتع ١/٣٣٣) وعلق محققه د. فخر الدين قباوة بما يلي: «علق عليه أبو حَيَّان في حاشية (ف) بنص نقله من (الشرح الصغير) على الجمل لابْنُ عُصْفُور؛ وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابْنُ عُصْفُور هنا، وأن الجرمي هو الذي منع القياس في هذه المسألة».

ذلك السماعَ» انتهى.

ومنهم من ذكر أَنَّه يُجيز ذلك قياسًا، كما (نقل)[1] المُصَنِّف، فالنقل عن المَازِنيّ مُخْتَلِفٌ.

● **قوله: «وغيره يَتْبَعُ فيه السماعَ[2]».**

ذكر أبو حَيَّان أن الجمهور على الجواز قياسًا[3]، على خلاف ما يُفْهَم من المتن كالشرح[4]، وقال ابْنُ عُصْفُور[5]: «إنه الصحيح»، وصرَّح في التسهيل[6] بأنه لغة؛ قال: «وهمز الواو المكسورة المصدَّرة [مُطَّرِدٌ][7] على لغة».

قوله: «والتزموه...».

اعتراض على قوله: «وجوازا في نحو أوري...»، فإنهم قلبوا في (الأولى) لزوما مع سكون الثاني، وأجاب بأنهم حملوه على (الأول). واعترضوا عليه من وجهين:

الأول: أن الأَوْلى أن يقال: قلبوا في (الأُولى)، وجوبا لاستثقال الواوين؛ لأنهم قالوا: لو بنيت مثل كوثر من (وَعَد) قلت: (أَوْعَد)، والأصل (وَوْعَد)، قلبت الأولى همزة لاجتماع الواوين، وإن كانت الثانية ساكنة. [ط: ٢٧١]

٥٨ب

● **قوله: «واعترضوا // عليه من وجهين».**

---

(١) ط: (ذكره).

(٢) قال ابن يعيش (١٠/١٤): «واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همزة الواو المكسورة على السماع دون القياس، إلا أبا عثمان فإنه كان يطرد ذلك».

(٣) (الارتشاف ١/١٢٧).

(٤) ص: (من الشرح كالمتن).

(٥) (الممتع ١/٣٣٣).

(٦) (التسهيل ٣٠١).

(٧) زيادة من ط.

الموافق لكلام ابن مالك وأتباعه هو هذا الاعتراض، والحاصل على رأيهم[١]: أنه يجب الإبدالُ همزةً إذا تصدَّر واوان، سواء تحركت الثانيةُ أو سكنتْ، ما لم تكن مدَّةً زائدةً، أو بدلاً من همزةٍ، فيَدْخُل نحو: أَواصلَ، والأُوَلُ، والأُولى، ومثل: كَوْثَرٍ من (الوعد) ونحوها، ولا حاجة إلى دعوى الحمل المُحْوِجِ إلى تكلف الجواب عن الاعتراض الثاني، ويَخْرُج ما كانت الساكنة فيه مدَّةً زائدةً بدلاً من ألفِ (فَاعَلَ)، كـ(وُورِي) أو غير بدلٍ، فما كان شيءٌ من الوعد مثلَ: (فَوْعَلَ) ثم بَنَيْتَهُ لما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: وُوعِدَ، أو تبني منه مثل: (طُومارٍ)[٢] فتقول: (وُوعَادٌ)، وأَصْلِيَّةً بدلاً من همزةٍ، كأن تبنيَ اسْمًا مثل (فُعْلٍ) بالضم من (وَأَيْتُ) فإنك تقول: (وُؤْيٌ)، ثم إن خففت الهمزة قلت: (وُوْيٌ)، فلا يجب الإبدال همزة في المذكورات، لعروض الثانية في هذا المثال. وفي الأول، ولشبهها في مثال نحو (طُومار) لها في (وُورِي)؛ لكونها مدَّةً زائدةً.

ثم قال المعترضون: وإنما لم تقلب وجوبا في (وُورِيَ) لأنهم شبهوا مَدَّتها بألف (وَارَى) لانقلابها منها. [ط: ٢٧١]

● **قوله: «ثم قال المعترضون... إلخ».**

في هذا الاعتذار قصورٌ يُعلَم مما قدَّمتُه آنفًا.

وجوابه: أنهم ما صرّحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضا الجواز، لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين، وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا.

الثاني: أنه حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع، وذلك ممتنع.

وجوابه: أن في (الأولى) علم التأنيث وهو الألف، و(الأول) مجرد من ذلك، فقد حمل المؤنث على المذكر. [ط: ٢٧١]

---

(١) انظر مذهب ابن مالك في كتابه (إيجاز التعريف ١٢).

(٢) الطُّومار: الصحيفة، وهو الدفتر في التركية. قيل: هو دخيلٌ، وقال ابن سيده: وأراه عربيًا لاعتداد سيبويه به في الأبنية. انظر (اللسان: طمر، وقصد السبيل ٢/٢٧٠، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي ٤٨).



● **قوله: «وجوابه: أنهم ما صَرَّحوا باللزوم».**

كلام هؤلاء المعترضين مُصَرَّح به، والظاهر أنَّه قالوه عن توقيف، وكلام ابن جنّي وشيخه أبي علي يقتضيه[1].

● **قوله: «الثاني: أنه حمل للمفرد».**

هذا الاعتراض وجوابه ذكرهما ابن إياز، وذكر الاعتراض الأول جازمًا به، وسبقه إليهما البدر ابن مالك في بغية الطالب[2].

قوله: «وأما أَنَاةٌ...».

أي وأما قلب الواو همزة في (أناة)، والأصل (وَنَاة)، وهي المرأة التي فيها فتور، وفي (أَحَد)، وأصله (وَحَد)، وفي (أسماء) فعلى غير القياس؛ لأن قياس الواو المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى.

و(أَسماء) علم، قال سيبويه: أصله (وَسْمَاء)، فَعلاء من (الوَسَامة)، وهي حسن الوجه، فامتناعه من الصرف لألف التأنيث.

قال المبرد: هو جمع (اسم)، ووزنه (أَفْعَال)، منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والأول أظهر؛ إذ التسمية بالصفات أظهر من التسمية بالجموع، ولأنه لو سمي به مذكر امتنع أيضا.

وقيل: امتناعه حينئذ لأنه اسم لمؤنث سمي به مذكر كزينب. [ط: ٢٧١]

---

(١) قال أبو علي في (التكملة ٥٧٢): «فإن كانت الثانية غير لازمة لم تُبدل الأولى همزة إلا كما تُبدل من الواحدة المضمومة، وذلك نحو وُوعِدَ، وفي التنزيل: ﴿ما وُوري عنهما من سوءاتهما﴾ لما لم تلزم لم يعتد بها»، وقال ابن جني في (المنصف ٢١٩/١): «وتقول: إن الواو الثانية في وُوري إنما هي منقلبة عن ألف (وارى) فلم يجب همز الأولى؛ لأن الثانية غير لازمة».

(٢) انظر (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٨٢، وبغية الطالب ١٨٠-١٨١، وشرح ركن الدين الأَسْتَرَابَاذيّ ١١٤٣).

● قوله: «في (أحَد)».

أي: المأخوذ من (الوَحْدَة) التي هي مبدأ العدد، وأصله كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١]، أما المستعمل في النفي للعموم نحو: ما جاءني من أحد، فهمزته أصلية.

● قوله: «فعلى غير القياس[٢]».

أي: لأن الواو المفتوحة أَخَفُّ من الهمزة، والعدول من الأَخَفِّ إلى الأثقل خِلَافُ القياس.

قوله: «وتقلبان...».

أصل (اتّعد)، و(اتّسر): اِوْتَعَدَ واِيْتَسَرَ، قلب حرف العلة فيهما تاء وأدغم. يقال: اتَّسَر، أي: لعب بالقمار. هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة، وأما إن كانت منقلبة عنها كما في (اِيتَزَرَ)، وأصله (اِئْتَزَرَ) قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فلا تقلب تاء؛ لأنها عارضة تزول عند الوصل كقولك: واتَّزَرَ.

[ط: ٢٧١-٢٧٢]

● قوله: «قُلِب حرفُ العِلّةِ فيهما تاءً[٣]».

أي: وفي فروعها من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وفي مصدرها؛ وذلك لأنهم لو أَقَرُّوا الفاء لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيير

---

(١) (الإخلاص: ١).

(٢) قال سيبويه (٤/٣٣١): «إنه ليس مطردا، ووصفه ابن جني في (المنصف ١/٢٣١) بأنه شاذّ نادر.

(٣) جاء في (الارتشاف ١/١٥٢): «أن البغداديين أجازوا إبدال هذه ونحوها تاء ومنه عندهم (اتخذ)، وأن الفارسي قال إنه خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون». وانظر (ابن يعيش ١٠/٦٣-٦٤، والرضي ٣/٨٣).

أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغير لما قبله، وكان التـاء؛ لأنـه قريـبُ المخـرج من الواو، وفيه همس يناسب لِينَهُمَا، وليوافق ما بعده فَيُدْغَمَ فيه.

٣ ● **قوله: «فلا تقلب تاء[1]».**

جاء من ذلك ألفاظٌ بالقلب، منها: اتَّزَرَ، واتَّمَنَ من الأمانة، واتَّمَرَ من الأمـر، واتَّهَـلَ من الأهل، وفي الحديث[2]: «وإن كان قصـيرًا فَلْيـتَّزِرْ بـه»، كـذا الجميـع. رواه الموطـأ، وبالإبدال والإدغام، وعن عائشة رضـي اللـه عنهـا[3]: «كـان رسـول اللـه ﷺ يـأمرني إذا ٦ حِضْتُ أن أَتَّزِرَ»، والمعروف أن ذلك كُلُّهُ شاذٌّ لا يقاس عليه.

● **قوله: «لأنها عارضة تزول عند الوصل».**

٩ ولأنها بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فكذلك ما هو بدل منها.

قوله: «وتحذف الواو من نحو يَعِدُ...».

لأن الواو من جنس الضمة وتقدر بضمتين، والكسرة التي بعدها من جنس اليـاء ١٢ التي قبلها، ووقوع الشيء بين الشيئين يضادّانه مستثقل، فوجب الفرار منه. [ط: ٢٧٢]

● **قوله: «من نحو: يَعِدُ».**

---

(١) هذا على رأي الجمهور، وأجازه البغداديون، فنقول على مذهبهم: اتَّزر واتَّهـل واتَّمـر، وخـالفهم أبو علي، وهو منهم، فذكر أنّ ما سمع من نحو هذه الأمثلة، إن صح، فلغة غير فصيحة لا يؤخـذ بها، ولم يحكها سيبويه ولا الأئمة المتقدمون، ونسب ابن مـالك مـا كـان مـن هـذا النحـو إلـى الشذوذ، وابن هشام إلى اللحن. وانظـر (شَرْح المُفَصَّـل لابـن يعيـش ١٠/٦٤، وشـرح الكافيـة الشـافية لابـن مـالك ٤/٢١٥٤، والرضـي علـى الشـافية ٣/٨٣، والارتشـاف ١/١٥٢، ونزهــة الطرف لابن هشام ١٥٥، والمساعد لابن عقيل ٤/١٨٠، والأشموني على الألفية ٤/٢٣٠).

(٢) أخرجه (البخاري، كتاب الصلاة في الثياب، باب إذا كان الثوب ضيقا، ١/١٤٢) بلفـظ: «وإن كان ضيقا فاتّزر به»، وانظر (الموطأ، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في الصلاة في الثـوب الواحد، ١/١٤٠).

(٣) (البخاري، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ١/١١٥، ح٢٩٥، ومسلم، كتـاب الحيـض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، ١/٢٤٢، ح٢٩٣).

يفهم منه شرط ثالث: وهو أن يكون [ذلك في فعل][1]، فلو كان في اسم لم يحذف الواو؛ لأن حذفها في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل؛ بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال (يَقْطِينٍ) من وَعَد: (يَوْعِيدٌ)، قاله في التسهيل وغيره[2].

ولما كان حذف الواو في مثله واجبا لم يبين مضاعف معتل الفاء نحو (وَدِدْتُ) بفتح العين؛ لأنه حينئذ يكون مضارعه مكسور العين، فكان يجب حذف الواو، فلو لم يدغم يلزم خلاف القاعدة، ولو أدغم لزم الاختلال للإعلالين، ولا تحذف من نحو: (يَوْعِدُ)؛ لأن الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة؛ إذ الأصل (يُؤَوْعِدُ)، وحذف من (يَسَع) لأنه كان مكسور العين في الأصل، فلما حذفت الواو فتحت العين لحرف الحلق، ولم تحذف من (يَوْجَلُ) لأن فتح عينه أصلي، وإنما حكموا بالعروض في الأول والأصالة في الثاني لسقوط الواو من الأول دون الثاني، وشبهت الفتحة في (يَسَعُ) بالكسرة في (التَّجَارِي)؛ حيث كانت عارضة، وأصله (تَجَارُي)، فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة. [ط: ٢٧٢-٢٧٣]

● **قوله: «وحذفت من (يَسَعُ) لأنه كان مكسور العين في (الأصل)[3] ... إلخ».**

يعني: فالمراد هنا بكسر العين ما هو أَعَمُّ من اللفظيِّ والتقديريِّ، قال في شَرْح المُفَصَّل[4]: «لكن قد يقال: إن العناية المذكورة تامة في (وَضَعَ) ونحوه؛ لأن مضارع (فَعَل) مفتوح العين لا يأتي على (يَفْعَلُ) بالفتح على أن يكون أصلاً، وإنما يأتي (على)[5] (يَفعِل)، أو (يَفْعُل)، ولا جائز أن يكون مضارع وضع، مثلاً،

(١) سقط من ص، ومطموس في هـ.

(٢) (التسهيل ٣١٢-٣١٣).

واليقطين هو: كل شجر لا يقوم على ساق، نحو الدُّبَّاء، والقرع، والبطيخ، والحنظل. (اللسان: قطن).

(٣) ليس في ب.

(٤) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٢٠).

(٥) ط: (عليه).

(يَفْعُل) بالضم؛ لأنه مثال واويٌّ، فوجب أن يكون (يَفْعِل) بالكسر، والفتح لحرف الحلق، فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة، وأما في (يَسَع)[1] فلا يَتِمُّ؛ لأن (قياس مضارعه)[2] الفتح، فيشكل حذف الواو منه، وغاية ما يقال: إن (فَعِلَ)، بالكسر، مِمَّا اعتلت فاؤه، جاء مضارعه بفتحِ العينِ وبكسرِها. قالوا: وَلِي يَلِي، وقالوا: وَجِلَ يَوْجَل، فإذا جاء (وسع)[3] محذوفًا علم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر، وأن الفتح عارض ليجري على قياس لغتهم، فثبت أن الفتح في (يَسَع) كالفتح في (يَضَع). وقال ابن مالك في الإيجاز[4]: «لا بُدَّ لحذف الواو من مضارع (وَضَعَ) من سببٍ، فإمَّا أن تكون الواو وحدَها، أو معَ الفتحةِ الموجودةِ، أو مع ضمةٍ مَنْوِيَّةٍ، مَنَعَ من الأول والثاني: ثُبُوتُ الواو في (يَوْجَلُ) ونحوه؛ (ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة في يوضؤ)[5] // لأن الموجودَ أقوى من المَنْوِيِّ، فتعيَّنَ الرابعُ، وهو: أن يكون سببُ حذفها الياء والكسرة المنوية، فكان (وَضَعَ يَضَعُ) في الأصل من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ففتحت عين مضارعه؛ لأجل حرف الحلق، وأما (وَسِع يَسَع) فكان في الأصل من باب (حَسِب يَحْسِبُ) ففُتحت عينه أيضًا، ونُوِيَ كسرها؛ فلذلك حذفت واوها، ولولا ذلك لقيل: يَوْسَعُ، [6-كما قيل: يَوْجَل» انتهى. وكلامهما بيان لمراد المُصَنِّف هنا، ومنه يُعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإخلال، وأن قوله في (يَسَعُ)]-6: فُتِحَت العين لحرف الحلق» ليس في مَحَلِّهِ، فَلْيُتَأَمَّل[7].

(١) ب: (وسع)، ط: (بيع).

(٢) ط: (القياسيّ في مضارعه).

(٣) ب، ط: (يسع).

(٤) انظر (إيجاز التعريف ٣٤).

(٥) ليس في ب.

(٦- -٥) سقط من ص، ومطموس في هـ.

(٧) انظر (المنصف ١/٢٠٦-٢٠٨).

وشبهت الفتحة في (يَوْجَل) بالكسرة في (تَجَارِب) حيث كانت الكسرة أصلية؛ لأنه جمع تجربة.

٣ ولا تحذف الياء من نحو (يَيْسِر) لأنها من جنس الكسرة. والمَيْسِرُ قمار العرب بالأزلام.

ولا من نحو (يَئِسَ) أيضا لذلك، وقد جاء هنا حذف الياء لاستثقال الياءين مع

٦ الهمزة، وقلبها ألفا كأنهم توسطوا فلم يحذفوا كما في (يَئِسَ)، ولم يُبقوا كما في (يَيْئِس)، بل قلبوها ألفا كما قالوا (ياتعد) فهو (موتعد)، وبه كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله عنه. [ط: ٢٧٣]

٩ ● **قوله: «وقلبها ألفًا».**

قال في شَرْح المُفَصَّل[1]: عُلِمَ أن الذين قلبوها ألفًا قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعًا في الهمزة، والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعًا، والذين حذفوها لم

١٢ يحذفوها إلا مع الكسرة، وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة، وقلَّته مع الفتحة، فحذفوا في موضع زيادة الاستثقال، وقلبوا في موضع قلَّته».

● **قوله: «كما قالوا: (يَاتَعِدُ)، فهو (مُوتَعِد)».**

١٥ من أهل الحجاز قوم يتركون إبدال تاء الافتعال، ويجعلونها على حَسَبِ الحركات قبلها، فيقولون: اِيْتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ، وايتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُوْتَسِر، وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعيّ ﷺ[2].

---

(١) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٢-٤٢٣).

(٢) انظر هذه اللغة في (الرسالة ٣١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤ وغيرها، وشرح ركن الدين١١٥٦، واليزدي ٤٦٧، والنظام ٣٥٣، والارتشاف ١/١٤٧، والمنصف ١/٢٠٥).

الشافعي هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، أحد الأئمة الأربعة، ولد في غزة سنة ١٥٠هـ، وتوفي في مصر سنة ٢٠٤هـ. من مصنفاته: كتاب الأم في الفقه، والمسند، وأحكام القرآن، والرسالة في أصول الفقه. (غاية النهاية ٢/٩٥-٩٧، والأعلام ٦/٢٦-٢٧).

والفصيح في مضارع (وَجِلَ): (يَوْجَل) على القياس، وبعضهم يقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو، وبعضهم ألفا لأنها أخف منهما، وبعضهم يكسر لتنقلب الواو ياء، وهي أشذها، وليست هذه لغة من يقول: (تِعْلَم) لأن أولئك لا يكسرون الياء، وإنما كُسِرَت ههنا لما ذكرت. ٣

قال في الصحاح: «يقول بنو أسد: أنا إيجَل، ونحن نِيجَلُ وأنت تِيجَلُ، كلها بالكسر، وهم لا يكسرون الياء في (يَعْلَم) لاستثقالهم الكسرة على الياء، وإنما يكسرون من (يِيْجَلُ) لتقوى إحدى الياءين بالأخرى. [ط: ٢٧٣] ٦

● **قوله: «وهي أشَذُّها».**

هو بالذال المعجمة، أي: (أشذُّها)[١] شذوذًا[٢]. ٩

● **قوله: «وليست هذه من لغة من يقول: تِعْلَمُ[٣]».**

يريد لغة من يكسر حرف المضارعة، وهم: بنو أسدٍ، وتَيْمٌ، وتميمٌ، وغيرهم[٤]، وما قاله من أن (يِيْجَل) بالكسر ليس من لغتهم، تبع فيه المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل[٥]، وفيه نظر؛ لما نقله عن الصحاح[٦]، وفي ١٢

---

(١) ط: (أشذها).

(٢) قال المُبَرِّد في (المقتضب ١/٢٢٨): «وهذا قبيح؛ لإدخالهم الكسر في الياء».

(٣) انظر (الكتاب ٤/٥٢-٥٣، ١١١-١١٢، والمقتضب ١/٢٢٨، والممتع ٢/٤٣٢-٤٤٤، والصحاح: وجل).

(٤) ذكر سيبويه (٤/١١٠): أن «ذلك في لغة جميع العرب، إلا أهل الحجاز»، وفي (مجالس ثعلب ١/٨١): «وأما تلتلة بَهراء فإنها تقول: تِعلمون، وتِعملون، وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف».

(٥) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٠).

(٦) جاء في (الصحاح: وجل): «وفي المستقبل منه أربع لغات: يَوْجَلُ، وياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيْجَلُ، بكسر الياء، وكذلك فيما أشبهه من باب المثال إذا كان لازمًا، فمن قال ياجَلُ جَعَلَ الواوَ ألفًا لفتحةِ ما قبلها، ومن قال يِيْجَلُ، بكسر الياء، فهي على لغة بني أسد، فإنهم يقولون: أنا إيجَلُ، ونحن نِيجَلُ، وأنت تِيجَلُ، كلها بالكسر، وهو لا يكسر في يَعلَم؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنما يكسرون في يِيْجَلُ لتقوّي إحدى الياءين بالأخرى، ومن قال يَيْجَل، بناه على هذه اللغة، ولكنه فتح الياء كما فتحوها في يعلم.

التسهيل[١]: «ويكْسِرُهُ -أي: أول المضارع- غَيْرُ الحجازيين، ما لم يكن ياءً، إن كُسِرَ (ثاني)[٢] الماضي، أو زِيدَ أَوَّلَهُ تَاءٌ معتادة، أو همزة وصل، ويكسرونه مطلقًا في مضارع (أَبَى)[٣]، و(وَجِلَ) ونحوه» انتهى. وأراد بالمعتادة تاءَ المطاوعة وشِبْهَهَا، وَأَخْرَجَ بها المزيدةَ أَوَّلَ الماضي شذوذًا، نحو: تَرْمَسَ الشَّيءَ، بمعنى: رَمَسَه، أي: ستره[٤].

وقوله: «وتحذف الواو من نحو: العِدَة...».

وأصلها: (وِعْدَة) لاستثقال الكسرة على الواو مع أن فعلها معتل، فنقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفت، ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، فإن زال أحد الوصفين لا تحذف، فلم يحذف من نحو (الوَعْد) لعدم الكسرة، ولا من نحو (الوِصَال)، و(الوِداد)، وإن كانت مكسورة؛ لعدم اعتلال فعله، نحو: واصلتُه وواددته، وإنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفت متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة. فإن قيل: لم لم تحذف في قوله تعالى: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه؟ فالجواب من وجهين:

الأول أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بل هي اسم للجهة المتوجه إليها، والواو تثبت في الاسم، نحو: (وِلْدَة) جمع (وليد)، وهو الصبي والعبد، فالاسم (وِعْدَة)، والمصدر عِدَة.

والثاني: أنه مصدر، لكن صححت تنبيها على الأصل، كالقَوَد، واستحوذ، وهذا قول أبي عثمان المازني، ويشبهه بضَيْوَن، وهو السِّنَّوْر الذكر، وبحَيْوَة، وهو اسم رجل. [ط: ٢٧٣-٢٧٤]

---

(١) (التسهيل ١٩٧-١٩٨).

(٢) ط: (في).

(٣) ليس في ط.

(٤) (التاج: ترمس)، وجاء في (التكملة للصاغاني، واللسان: ترمس): «تَرْمَسَ الرجلُ: إذا تَغيَّبَ عن حرب أو شغْب».

● **قوله: «ولزم تاء التأنيث».**

أجاز بعض النحويين[١] حذفها للإضافة مُسْتَدِلاً بقول الشاعر[٢]:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني: (عِدَةَ) الأمر.

● **قوله: «كالعوض من المحذوف».**

ذَكَرَ غيرُه أنها عوضٌ منه، قالوا: ولذلك لا يجتمعان، أي: إلا شاذًّا، فقد حكى الجَرْمِيُّ[٣] أن من العرب من يقول: وِعْدَةٌ، وحكى أبو علي[٤] في أماليه: وَتَرْتُهُ أَتِرُهُ وِتْرًا ووِتْرَةً، بكسر الواو، وعلى الجُمْلَةِ قد جاء العِوَضُ هنا في غير موضع المحذوف، ومن ذلك -وهو عكس ما هنا- (اسمٌ)[٥] لمَّا حذفوا من آخره [٦-]عوضوا من أوله، وقد

---

(١) ممن أجاز ذلك الفَرَّاء، انظر (معاني القرآن له ٢/٢٥٤) حيث قال: «يريد عدة الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها».

(٢) الشاهد لأبي الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وهو عجز بيت من البسيط، وصدره:

إن الخليط أجَدُّوا البين فانجردوا ....

(٣) انظر ما نسب إلى الجرمي في (الارتشاف ١/١١٧).

الجرمي هو: صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر. من مصنفاته: السير، والأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض. توفي سنة ٢٢٥هـ. (بغية الوعاة ٢/٩٠٨، والأعلام ٣/١٨٩).

(٤) النقل عن أبي علي في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/٩٧)، والذي في الأمالي المطبوع (١/٢٣٥): «وَتَرْته فأنا أَتِرُه تِرَةً وَوَتْرًا».

هو القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عَيْذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ولد بمنازجرْد من ديار بكر سنة ٢٨٨هـ، وتوفي في قرطبة سنة ٣٥٦هـ. من مصنفاته: الأمالي، والممدود والمقصور، والإبل. (بغية الوعاة ١/٤٥٣).

(٥) ما ذكره هنا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن المحذوف منه فاء الكلمة، خفف من (الوسم) بمعنى العلامة. انظر (الإنصاف ١/٦-١٦، المسألة الأولى، وائتلاف النصرة ٢٧-٢٨)، وذكر د. محمد خير الحلواني في كتابه (الخلاف النحوي ٢١٨) أن هذه المسألة ليست خلافية، وأن مذهب الكوفيين فيها هو مذهب البصريين.

(٦) سقط من ص.

يكون التعويض مكان المعوض، كما قالوا: يا أَبَتِ، بالتاء عوضًا]-⁽٤⁾ عن ياء المتكلم، وقد يكون من حرف ليس أَوَّلاً، ولا آخِرًا، نحو قوله: زَنَادِقَة في: زَنَادِيق[1].

٣ ● **قوله: «فإن زال أحد الوصفين».**

هُما كون الواو مكسورة، وكون الفعل معتلاً، وسيأتي في كلامه الإشارة إلى الحكم إذا فقدت المصدرية[2].

٦ ● **قوله: «فلم يحذف من نحو: الوَعْد».**

جاء من نحوه محذوفًا شذوذًا قولهم: وَضُعَ الرجل، بالضمِّ، ضِعَة، ووَقُحَ قِحَةً، حكاهما الأخفش، وشذَّ أيضًا قولهم في الصِّلَة: صُلَة، بضم الصاد، وكان القياس إذا بُنِيَ ٩ على (فُعْلَة) بالضم أن يقال: وُصْلَة، لكنه لما كان قد حذفت الواو حين بَنَوْهُ على (فِعْلَة) بالكسر فقالوا: صِلَة، أجروا (فُعْلَة) مجرى (فِعْلَة) على وجه الشذوذ[3].

● **قوله: «لِئَلاَّ يزيدَ إعلالُ الاسم على إعلالِ الفعل».**

١٢ هذا التوجيه مأخوذ من شرح تصريف ابن مالك[4]، وقال شارح[5]: «إنما نُقِلَتْ

---

(١) انظر (المنصف ١/١٩٩).

(٢) في (المقتضب ١/٢٢٦): «إذا اعتلّ الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل». وانظر (ابن يعيش ١٠/٦١).

(٣) قال ابن جني في (سر الصناعة ٣/٦٠٣): «والقولُ في ظُبَةٍ أيضا كالقول في ثُبةٍ، ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاءً ولا عينًا، أما امتناع الفاء فلأن الفاء لم يطرد حذفها إلا في مصادر بنات الواو نحو: عِدَةٍ وزِنَةٍ وجِدَةٍ، وليست ظُبة من ذلك، وأوائل تلك المصادر أيضا مكسورة، وأول ظُبة كما ترى مضموم، ولم تحذف الواو من فاء فُعْلَةٍ إلا في حرف شاذ حكاه أبو الحسن، لا نظير له، وهو قولهم في الصِّلة: صُلَةٌ»، وحكى (صُلة) في (اللسان: وصل) عن أبي علي وأبي الفتح، وعن الأخير قال: «وأظنّه مطردا»، وانظر كذلك (المنصف ١/٢٠٩-٢١١، واللسان: وقح، وضع).

(٤) (شرح ابن إياز ١٩٨).

(٥) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٧٣).

الحركة إلى العين لأنها ساكنة، فلو لم تُنْقَل إليها لزم الابتداء بالساكن».

● **قوله: «فإن قيل... إلخ».**

مقتضاه أن (الوِجْهَة) وُجِدَ فيها الوصفان، وفي ذلك نظر، يعلم مما سيأتي. ٣

● **قوله: «بل هي اسم للجهة».**

عُزِيَ هذا القولُ للمبرد والفارسيّ والمَازِنيّ في أحد قوليه[١].

● **قوله: «والواو تثبت في الاسم».** ٦

أي: لأن المقتضي لحذفها في المصدر هو أن المصدر قد يَعْتَلُّ باعتلال فِعْلِهِ، كالـ(إقامة)، و(الاستقامة)، وذلك مفقود في الاسم، وما جاء منه محذوفًا شاذٌّ، كـ(رِقَةٍ) اسمٌ للفِضَّة[٢]، و(جِهَةٍ) بمعنى المكان المُتَوَجَّهِ (إليه)[٣]. ٩

● **قوله: «نحو (وِلْدَة)، جمع (وَلِيد)».**

احترز عن (لِدَة) صِفةً في قولهم: مررت برجلٍ لِدَتِكَ؛ إذا كان قد وُلِدَ معك في زمان واحد، فإنه قد جاء محذوفًا شذوذًا[٤]. ١٢

● **قوله: «لكن صُحِّحَ تنبيهًا على الأصل».**

الظاهر أن الذي يُسَوِّغُ إثباتَ الواو في (الوِجْهة)، وإن كانت مصدرًا على هذا القول أنها مصدرٌ جاء على حذف الزوائد؛ إذ الفعل المسموع (في)[٥] هذه المادة: توجَّه، واتَّجه، ومصدرهما: التَّوَجُّه، والاتّجاه، ولم يُسْمَعْ في فعله: وَجَهَ يَجِهُ، كوَعَدَ يَعِدُ، وكان ١٥

---

(١) انظر (المقتضب ٢٢٧/١، والتكملة ٥٦٨، والمنصف ٢٠٠-٢٠١).

(٢) (اللسان: ورق).

(٣) ليس في ب.

(٤) انظر (المنصف ١٩٧/١).

(٥) ط: (من).

الموجبُ للحذف من (عِدَة)، و(زِنَة) الحَمْلَ على المضارع؛ // لوقوع الواو بين ياء ٥٩ب
وكسرة، وهنا لم يسمع فيه مضارع يُحْمَلُ مصدره عليه، كذا في إعراب الحَلَبي"[1].
و«ضَيْوَنٌ»، بفتح (المعجمةِ)[2] والواوِ، وسكونِ المُثنَّاة. و«السِّنَّوْرُ»، بكسر المهملة، وفتح ٣
النون المشددة.

واستضعف أبو علي هذا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححا؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها، نحو: استحوذ استحواذا، واستصوب استصوابا، ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال مصححا دلّ على أن (وِجْهَة) اسم للمتوجه إليه لا مصدر. ٦

[ط: ٢٧٤-٢٧٥] ٩

● **قوله: «واستضعف أبو عليّ».**

هو الفارسيّ في «المسائل المُشْكِلَة[3]»له.

● **قوله: «ولمَّا لم يجئْ شيءٌ من هذه الأفعال».** ١٢

يعني المعتلات التي جاءت مصادرها على (فِعْلَة)، ومنها فِعْلُ (وِجْهَة) على التقدير المذكور.

---

(١) انظر (الدر المصون ٢/١٧٢).

(٢) ط: (المهملة).

(٣) لعلّ المحشّي اعتمد على ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك، فقد ذكر أن رأي أبي علي في (المسائل المشكلة)، ولم أقف على ذلك فيها، والذي في (التكملة ٥٦٨) نصه: «فأما الوجهة فصحت؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه...» قال: «ومن جعلها التوجه، كان شاذًا كشذوذ القصوى والقود». وجاء في (المنصف ١/٢٠٠): «قال لي أبو علي: الناس في وِجْهة على ضربين، فمنهم من يقول: إنها مصدر شذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسم، لا مصدر، بمنزلة وِلْدةٍ وإِلْدةٍ، فأما من ذهب إلى أنها مصدر، فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس كما خرج أشياء منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره، وأما من ذهب إلى أنها اسم فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ما وجد له مندوحة».

فإن قيل: فقد جاء القول والبيع مصححين مع أن فعلهما معتلّ، فما يمنع في (الوجهة) مثل ذلك؟

فالجواب: أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف (وِجْهَة)، والموافقة في الوزن توجب الإعلال، ألا ترى أن (بَابًا)، و(نَابًا) لما وافقا بناء الفعل أُعِلاّ، ولم يُعَلّ نحو: (عِوَض) لعدم موافقته له في ذلك.

هكذا ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلا عن أبي علي، ثم قال: وفيه عندي نظر من وجهين:

الأول: أن (وجهة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء، حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن، وبعده حرفان متحركان، كما أن الفعل كذلك، ولما كانت التاء عوضا عن الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعها معه، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه؟.

نعم له أن يقول: إنما يقدر كونها عوضا بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعها، وهذا كما تقول في الظرف الواقع خبرا إنه لا يسوغ إظهار عامله إذا كان بدلا منه، أما إذا لم نجعله بدلا منه جاز استعماله معه.

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين. ثم قال ذلك الفاضل: فإن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه لأنه المقدم في هذه الصناعة، ولا يجاريه أحد في اعتقادي. [ط: ٢٧٥]

● قوله: «لما وافقا بناء الفعل».

أي: في الحركات باعتبار أصلهما، فإنهما حينئذ يوافقان (ضرب)، بخلاف نحو: (عِوَض)؛ إذ ليس ثَمَّ ماضٍ مكسورُ الفاء.

قوله: «العين...».

الإعلال الواقع في العين إما بالقلب وإما بنقل الحركة والإسكان، وإما بالحذف. أما الأول فثلاثة أقسام: لأنه إما بانقلابهما ألفا، وإما بانقلابهما همزة، وإما بانقلاب

أحدهما إلى الآخر، أي انقلاب الواو إلى الياء وبالعكس.

أما القسم الأول من القلب فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله فإنهما تقلبان حينئذ ألفا لوجهين:

الأول: أن كل واحد منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفا لتجانس حركة ما قبلهما.

والثاني: أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مدّ وبعضه، أو بمنزلة حرفي مدّ، فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء، واجتماع حروف العلة مستثقل، فقلبوهما إلى الألف لأنه حرف يؤمن معه من الحركة. وذلك إما في اسم ثلاثي نحو باب وناب، وإما في فعل ثلاثي نحو قام وباع، وإما في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو (أقام)، و(اباع)، وأصلهما: (أَقْوَمَ)، و(أَبْيَع)، لكنهما لما كانا فرعي (قام)، و(باع) أجريا مجراهما، فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح، أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفا. [ط: ٢٧٥-٢٧٦]

● قوله: «فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما».

يشترط لهذا القلب في العين -على ما تَحَرَّرَ لي من كلامهم- شروط خمسة[(١)]: الشرطان المذكوران في الشرح، وأصالة حرف العلّة، وأصالة حركته أيضًا، وألاّ يسكن ما بعده، فإن عرض الحرف، كقولهم [في][(٢)] شجرة: شَيَرَة، بالياء، أو حركتُه، كقولهم في

(١) هذه الخمسة وزيادة عليها وصلت إلى العشرة تجدها بالتفصيل في (التصريف لعبد القاهر الجرجاني ٧٨-٨١، كتاب في التصريف بتحقيق د. محسن العميري ، وسر الصناعة ٧٦٧/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والتصريح ٣٨٦/٢، والأشموني ٢٣٧/٤، وابن يعيش ١٠/٦).

(٢) سقط من ص.

(جَيْأَل)(١): جَيَلٌ، أو سكون ما بعده، نحو: (البيان، وعوان)(٢)، و(غيور، وطويل، وخَوَرْنَق)(٣)؛ امتنع القلب، ثم هذا الحكم، وهو القلب، قد يتخلف مع وجدان شروطه لمانع، والموانع، أيضًا، خمسة: أن تكون الكلمة قد استحق فيها إعلال اللام أيضًا، نحو: هَوَى، وأن تكون الياءُ أو الواو عَيْنًا لفَعِلَ الذي الوصف فيه على أَفْعَلَ، كعَوِرَ، وحَوِلَ(٤)، أو عينًا لمصدره كالهَيَف(٥)، أو عينًا لكلمة في آخرها زيادة تَخُصُّ الأسماء، كجَوَلَان، وحَيَدَى(٦)،وأن تكون الواو عينًا لـ(افْتَعَلَ) بمعنى (تَفَاعَلَ)، كاجْتَوَرُوا(٧)،وتمام (تفصيل)(٨) ذلك يأتي(٩).

● **قوله: «أو كان في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله».**

المراد أن يكون في حكم هذا المجموع بأن يجعل سكون ما قبلهما بمنزلة فتحه، أو يجعلا كالمتحركين، كما سيأتي في إعلال نحو: أَقَامَ، وأَبَاعَ، وغيرهما.

● **قوله: «لوجهين».**

---

(١) الجيأل: الضبع، وقولهم: جَيَلٌ حكاه أبو علي، كما في (اللسان: جأل).

(٢) ط: (عيان)، والعَوان: النَّصَفُ التي بين الفارض المسنّة والبكر الصغيرة. (اللسان: عون).

(٣) الخورنق: معرّب، وهو المجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب، واسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر، وقيل: بناه بهرام جور بن يزدجرد، وبلد بالمغرب، وقرية على نصف فرسخ من بلخ، ونهر بالكوفة، ونَبْتٌ. (اللسان: خرنق، ومعجم البلدان ٢/٤٠١، وقصد السبيل ١/٤٧٠).

(٤) ط: (حور).

(٥) الهَيَف: رِقّة الخصر، وضمور البطن. (اللسان: هيف).

(٦) الحَيَدَى: نعتٌ لما يحيد عن ظلّه من الحمير وغيرها لكثرة نشاطه. (اللسان: حيد).

(٧) احتوروا: تجاوروا.

(٨) ليس في ب.

(٩)

أخذهما الشارح من شرح تصريف ابن مالك[1]، وذكر أولهما المَوْصِلِيّ وغيره[2].

● **قوله: «أو بمنزلة حَرْفَيْ مدٍّ».**

أي: لتنزُّل الحركة منزلة حرفٍ آخر، كما تنزَّلت في (سَقَر) منزلة رابع، فمُنِعَ من الصرف، وفي (جَمَزَى) منزلة خامس، فوجب حَذْفُ الألف في النسب[3].

و(استكان) منه، أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي لأنه (استفعل) من (كان) لا (افتعل) من (السكون)، لبعد أن تكون المدة زائدة كما في (منتزاح)، ولقولهم في مصدره: استكانة، فإنه يدل على أنه استفعل، لا افتعل؛ لأن افتعل لا يجيء منه افتعالة، وقد تقدم تقريره.

وإما في اسم محمول على فعل ثلاثي، نحو: (مَقَام)، وأصله: (مَقْوم)، فجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح، أو نقلت حركة الواو إلى ما قبله، ثم جعلت الواو في حكم المتحرك، حملا على (قام). أو في اسم محول على فعل محمول على الفعل الثلاثي، كمقام فإنه محمول على (أقام)، و(أقام) محمول على (قام)، وكالإقامة والاستقامة وأصلهما الإقوام والاستقوام، فالقاف وإن كانت ساكنة فهي في حكم

---

(١) نص عليهما ابن إياز في (شرحه على تصريف ابن مالك ١٦٧)، وأخذهما الشارح بنصهما، وأغفل شرطًا ثالثًا ذكره ابن إياز نقلا عن السيرافي، وردّه، وهو: «أن هذه الأفعال لو سلمت في الماضي لزمها في المستقبل ما يثقلها؛ لأنهم لو قالوا: بَيَع، وقَوَل؛ للزمهم أن يقولوا في المستقبل: يَقْوُل، ويَبْيِع، حيث جعلوا الماضي بمنزلة الصحيح، مثل (قَتَل) فاقتضى أن يكون المستقبل بمنزلة يقْتُل، فتضم الواو، وتنكسر الياء، وذلك ثقيل لثقل الأفعال».

(٢) سبقت الإشارة قبل قليل إلى ذكر هذه الشروط وغيرها.

(٣) نُزِّلت (سَقَرُ) منزلة (زَيْنَبَ) في إيجاب منع الصرف؛ لاعتدادهم بحركة وسطه وتنزيلهم إيّاها منزلة حرف، كما أجروا حركة وسط (جَمَزَى) مجرى حرف خامسة، فكأن الكلمة على خمسة أحرف، فأوجبوا حذف ألفها في النسب قياسًا على (حُبارى) في إيجاب الحذف.

والجمزى: السريع، وحمارٌ جمزى: وَثّاب سريع. انظر (شرح قطر الندى لابن هشام ٢٠٠، واللسان: جمز).

المتحرك بالنظر إلى الأصل، فحملا على (أقام)، و(استقام)، فقلبت الواو ألفا فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما وهي الثانية الزائدة عن الخليل وسيبويه، والأولى التي هي عين عند الأخفش، ثم عوّض التاء كما مرّ. [ط: ٢٧٦]

● قوله: «وهي الثّانية الزائدة... إلخ».

سيأتي نظير هذا الخلاف مبسوطًا في إعلال (مَصُون، ومَبِيع)[١].

وأما إذا كانا ساكنين فلا تنقلبان، وشذ قولهم: (طائِيٌّ)، و(ياجَل)، وأما وجه ذكر (طائِيٍّ) ههنا مع ذكره في المنسوب فقد ذكرناه ثَمَّة. [ط: ٢٧٦]

● قوله: «وشذَّ قولهم: (طَائِيٌّ)».

أصله: طَيِّئِيٌّ، فحُذِفَت الياءُ الثانية المتحركة، كما في (سَيِّدِيّ)، ثم قلبت الأولى الساكنة ألفًا شذوذًا، ولما كان[٢] هذا القلب مختصًا بحال الشبه ذكر شذوذه في المنسوب[٣]، ولما كان في نفسه أيضًا شَاذًّا ذكره هنا كـ(يَاجَلُ)، وإن لم يكونا من مُعْتَلِّ العين.

وأما ذكر (ياجل) ههنا مع أنه ذكره عن قريب فلأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه، وذكره ههنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركا فقياسه أن لا تنقلب ألفا، وقد جاء:

تُبْتُ إليك فتقبّل تَابَتِي وصُمْتُ ربي فتقبّل صامتي

أي توبتي وصومتي. [ط: ٢٧٦-٢٧٧]

● قوله: «وقد جاء: تُبْتُ إِلَيْكَ... إلخ».

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٩٤-٢٩٥، والرسالة ٧٩٦).

(٢) ب: (ولما كان في نفسه).

(٣) (الجاربردي ١٠٨، والرسالة ٢٦٤).

قال ابن مالك في تصريفه[1]: «ورُبَّما قلبت بعد الفتحة، وإن سكنتا في الأصل، كقولهم في (دُوَيَّة): (دُوَابَّة)، وفي (صَوْمَة): (صَامَة)، أنشد ابن بَرْهَان[2]:

٣ تُبْتُ إليــك فتقَبَّــل تابتي وصُمْتُ، ربِّي، فتَقَبَّلْ صَامتي[3]»

انتهى.

ويمكن أن يقال: القلب في هذه الصورة على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة
٦ المفتوح ما قبلها ألفا، فإنه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قالوا إن هذان لساحران﴾ أنه قال ابن عباس رضي الله عنه: هي لغة بلحارث بن كعب. ثم قال: «إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية، وذلك أن بلحارث بن كعب وخثعما
٩ وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف اثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان؛ وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا، فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة، كما قال
١٢ قائلهم:

أيَّ قَلُوص راكب تَرَاها طاروا عَلاَهُنَّ فطِرْ عَلاَهَا

فهذه ليست ياء التثنية، ولكن لما كان اللام في (عَلَيْهَا) مفتوحة قلبوها ألفا،
١٥ وحكى هذه اللغة جميع النحويين». جميع ذلك مذكور في الوسيط. [ط: ٢٧٧]

● **قوله: «على لغة من يقلب حرف العلة».**

أي: واوًا، أو ياءً، ولم أظفر بحكاية هذه اللغة في الواو، بل في الياء، كما سيأتي،
١٨ أيضًا في كلامه، والظاهر أنه أَلْحَقَ الواوَ بها؛ لأنها أثقل منها.

---

(١) (إيجاز التعريف ٢٧).

(٢) ابن بَرْهَان هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان، صاحب العربية والتاريخ وأيام العرب. مات سنة ٤٥٦هـ. (بغية الوعاة ٢/١٢٠).

(٣) الشاهد غير منسوب في (سر الصناعة ٢/٦٦٩، والجمهرة ٣/٤٨٨، وإيجاز التعريف ٢٧، وشرح الأنصاري على الشافية ١٩٣، وبغية الطالب ١٨٤، واللسان والتاج: توب، قوم).

● **قوله: «هي لغة (بَلْحَارِثِ)[1] بن كعب».**

أراد: بني الحارث، وقد نسبها إليهم من النحويين الكِسَائِي[2]، ونسبها، أيضًا، إلى خثعم، وزُبَيْد، وهَمْدَان، ونسبها أبو الخطّاب[3] لكِنانة، وبعضهم لبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وعذرة، ومراد، وغيرهم. و«ختعم»، بخاء معجمة ومثلثة هو ابن أَنْمار من اليمن، و«زُبَيْد»، بضم الزاي الموحدة: بطنٌ من مَذْحِج؛ رهط عمرو بن معديكرب، و«همْدان»، بميم ساكنة ومهملة. و«مَذْحِج»، كمَجْلِس، وذالُه معجمة.

● **قوله: «إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية».**

لعله أراد أنهم أجمعوا على أن ما خرَّج ابن عباس رضي الله عنهما عليه هذه الآية لغة بني الحارث، لا أنهم أجمعوا على تخريجها عليها، فقد نُقِلَ عن النحويين مذاهب أخرى[4]، منها: أنَّ (إنَّ) فيها بمعنى نَعَمْ، وأنها المؤكِّدة، واسمها ضمير // الشأن، فـ(هذان) عليهما مبتدأ مرفوع على الجَادَّة[5]، على أن اللغة المذكورة قد أنكرها

٦٠أ

---

(١) ط: (بالحرث)، وهي لغة في (بلحارث). (اللسان: حرث).

(٢) انظر (البحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٧)، وفي (الهمع ١/٤٠): «ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمْدان، ومزدادة من عذرة».

(٣) انظر (البحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٧).

وأبو الخطاب هو: عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، الأخفش الأكبر، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت. (بغية الوعاة ٢/٧٤).

(٤) انظر تفصيل هذه المذاهب في (الوسيط للواحدي ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٣، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/٣٦، والسبعة لابن مجاهد ٤١٩، وزاد المسير ٥/٢٩٧، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٣-٦٨).

(٥) ط: (الجارة)، والجادّة: الطريق المستوية الواضحة، ويريد بها هنا: القياس المطرد.

المُبَرِّد[١]، وهو من أكابر النحاة، وإنكاره قادح فيما سيأتي آخِرَ الكلام أيضًا، وإن رُدَّ بحكايةِ غَيْرِهِ إيَّاها، كأبي الخطاب، والكِسَائِيّ، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم.

٣ ● **قوله: «وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها».**

توقف اليزدي في هذا الإطلاق، قال[٢]: «لاستلزامه الاطِّراد، ولا واحد يقول في بَيْعٍ: بَاعٍ، وفي كَيْلٍ: كَالٍ» انتهى.

٦ **قوله: «وبخلاف...».**

يريد أنه إذا كان ما قبلها ساكنا كقَاوَلَ... إلخ، فإنهما لا تقلبان أيضا ألفا.

[ط: ٢٧٧]

٩ ● **قوله: «كقَاوَلَ».**

لا نَظَرَ في مثله لفتحة القاف لوجود الفاصل، وعن ذلك احترز ابن مالك[٣] وغيره، باشتراط اتِّصَال الفتحة، وأرادوا الاتصالَ الأصليَّ احترازًا من بناء نحو: (عُلَبِط)[٤] من الرَّمْي أو الغَزْو، فإنك تقول فيه: (رُمَيٍ، وغُزَوٍ) منقوصًا، ولا تقلب الياء والواو ألفًا؛ لأن اتصال الفتحة ١٢ بها عارض بسبب حذف الألف؛ إذ الأصل: رُمَايِيٌّ، وغُزَاوِوٌ؛ ولأن (عُلَبِطًا) أصله (عُلَابِط)، ويخرج هذا، أيضًا، مما ذكر المُصَنِّف؛ لأن ما قبل الياء والواو فيه ساكن في التقدير.

١٥ **قوله: «ونحو القود...».**

إشارة إلى سؤال، وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضي قلب العين ألفا في نحو: (القَوَد)، وهو القصاص، و(الصَّيَد)، مصدر الأصيد، وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا،

---

(١) المرويّ عن المُبَرِّد، وهو ما وجدته في مراجع الحاشية السابقة أنه قال: «أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إنّ) بمعنى (نعم)، والتقدير: نعم هذان لساحران».

(٢) (شرحه على الشافية ٤٧٧).

(٣) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٠): «تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصليا من كل واو أو ياء».

(٤) رجل عُلَبِط وعُلَابِط: ضخم عظيم، وصدر عُلَبِط: عريض، ولبن عُلَبِط: رائب متكبد خاثر جدًّا، وقيل: كل غليظ عُلَبِط، وهو محذوف من (فُعَالِل). (اللسان: علبط).

وأَخْيَلَتْ الناقة إذا وضعت قرب وليدها خيالا ليفزع منه الذئب، وأغيلت المرأة: سقت ولدها الغَيْل، يقال: أَضَرَّت الغِيْلَة بولد فلان، إذا أُتِيَت أمه وهي ترضعه، والغَيْل، بالفتح، اسم ذلك اللبن، وأغيمت السماء. [ط: ٢٧٧-٢٧٨]

● **قوله: «وهو الذي لا يرفع رأسه كِبْرًا».**

كذا في النسخ، والظاهر أن لفظة (لا) سَهْوٌ، ففي الصحاح[1]: «والصَّيَدُ، بالتحريك: مصدر الأَصْيَد: وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، ومنه قيل للملك: أَصْيَدُ، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه» انتهى. و«الخَيَال»، بفتح المعجمة، وإليه يرجع الضمير في (منه).

● **قوله: «والغَيْل، بالفتح: اسم ذلك اللبن».**

قال في القاموس[2]: «الغَيْلُ: اللبن تُرضِعه المرأةُ ولدَها وهي تُؤْتَى، أو وهي حامل... والاسم: الغِيْلَة، بالكسر».

وأجاب عنه بقوله: «شاذ...»، ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد: هذا الباب كله، يعني نحو قوله تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، أي غلب، يجوز أن يتكلم به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم. قال الله تعالى: ﴿ألم نستحوذ عليكم﴾، أي: ألم نغلب على أموركم. [ط: ٢٧٨]

● **قوله: «ذكر في الصِّحَاح[3] أنه قال أبو زيد».**

قال أبو حَيَّان[4]: «وما قاله أبو زيد خلاف قول سائر النحويين، فإنهم منعوا من القياس مطلقًا... قال: «وما ذكره ابن مالك من القياس إذا أُهْمِلَ الثلاثيّ كـ(اسْتَنْوَقَ، واسْتَحْوَذَ، واسْتَيْسَ) قول بالتفصيل ثالث خارق لمقالة المتقدمين، قال: ولا يعني بقوله:

---

(١) كذا في (الصحاح: صيد) وغيره من المعاجم، وهو الصواب، وقد رجعت إلى نسخة خطّيّة نفيسة لشرح الجاربردي فوجدتُها كذلك بزيادة (لا).

(٢) (القاموس: غيل).

(٣) (الصحاح: حوذ).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/١٨٢/أ).

إذا أُهْمِلَ الثلاثيّ، الاسْمَ الثلاثيَّ الذي اشْتُقَّ (اسْتَفْعَلَ) منه، إنما يعني: الفعل الثلاثيّ، ألا ترى وجود (نَاقَة، وتَيْس)، وهما ثلاثيّان؟».

٣ **قوله: «وصحَّ...».**

جواب سؤال آخر، وهو أن يقال: تحركت العين في هذه الأمثلة مع انفتاح ما قبلها، ولم تقلب ألفا؟

٦ **وتقرير الجواب: أن أصل (قَوِيَ): (قَوِوَ)، انقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها، فلو قلبوا العين ألفا لاجتمع إعلالان، وأصل (هَوَى): هَوَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فلو انقلبت الواو أيضا ألفا لاجتمع إعلالان.** [ط: ٢٧٨]

٩ ● **قوله: «وتقرير الجواب».**

حاصله أنَّ العين صَحَّت لوجود مانع من إعلالها، وهو أن كلمتها اسْتُحِقَّ فيها إعلالُ اللام أيضًا، وهي مُقَدَّمة لكونها طرفًا؛ فلو أُعلَّت العين أيضًا لاجتمع إعلالان، أو أن

١٢ الكلمة فرعٌ مِمَّا اسْتُحِقَّ فيها ذلك، وقد خرج عن الحكم المذكور شذوذًا ألفاظٌ ستأتي الإشارة إليها في اللام، نحو: (غاية)، فإن أصله: (غَيَيَة)، فأُعِلَّت العين، ونحو: (ثَايَةٍ)، و(طَايَةٍ)[1]، وغيرهما.

١٥ **وصح باب (طَوِيَ)، و(حَيِيَ) أيضا مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبوا العين ألفا؛ لأنه فرع (هَوَى)؛ لأن الأصل (فَعَل) بفتح العين لخفته وكثرته، فلما صحت في الأصل صحت في الفرع، وأيضا لو قلبوا العين في تلك الأمثلة ألفا لوجب القلب في**

١٨ **مضارعها أيضا كما في خَافَ يَخَافُ، فيلزم تحرك الياء التي هي اللام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض، وإليه أشار المصنف بقوله: «لما يلزم من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ»، ولم يذكر مضارع (هَوَى) لأن ذلك لا يجري فيه؛ لأن مضارعه (يَهْوِي)**

٢١ **بكسر العين، فلا تجري العلة المذكورة فيه.** [ط: ٢٧٨-٢٧٩]

---

(١) الثاية: مأوى الغنم أو الإبل حول البيوت، والطاية: الصَّخرة العظيمة في الرمل، والسطح يُنام عليه. (اللسان: ثوى، طيا).

● **قوله: «وصحَّ باب (طَوِيَ)».**

أي: بالكسر، كَرَخِيَ، يقال: رَجُلٌ طَيَّانُ؛ لم يأكل شيئًا، أما (طَوَى) الصحيفةَ يطويها، فبالفتح، من باب (هَوَى) المتقدِّم.

● **قوله: «وأيضًا لو قلبوا العين في تلك الأمثلة».**

يريد التي على (فَعِلَ) بالكسر، وهي: قَوِيَ، وطَوِيَ، وحَيِيَ، ونحوُها.

ولقائل أن يمنع -على تقدير قلب العين فيها- لُزُومَ قلبها في مضارعها أيضًا حَمْلاً عليها المُؤَدِّيَ إلى ما ذكر؛ لوجود المانع منه فيه؛ وهو تحريكُ لامِهِ، وانفتاح ما قبلها المقتضي لإعلال اللام مقدَّمًا على إعلال العين عند وجود سببه الصريح، فضلاً عن المقدَّر، فلا يلزم لو قيل: حَايَ، مثلاً، أن يقال: يَحَايُ، بل يجب أن يقال: يَحْيَا، وإن اختلف الأصل والفرع؛ لوجود مقتضيه، بخلاف خَافَ يَخَافُ، كما لا يخفى.

قوله: «وكثر الإدغام...». **لما ذكر أنه لا تعلّ العين في هذه الأمثلة وقد جاء في بعضها الإدغام أشار إليه وقال: كثر الإدغام في (حَيِيَ) لاجتماع المثلين، وبعضهم لا يدغم لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم.** [ط: ٢٧٩]

● **قوله: «وبعضُهم لا يُدغم».**

الوجهان فصيحان، قُرِئَ بهما في المتواتر(١)، قال المُرَادِيّ(٢): «والأكثر في

---

(١) قال سيبويه: «فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء؛ حيث صحت اللام على الأصل وحدها، وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيِيَ في هذا المكان، وقد عَيِيَ بأمره، والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة»، وقد قرأ بالفك في قوله تعالى: ﴿ويحيا من حَيَّ عَنْ بينة﴾ (الأنفال: ٤٢) نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير، وباقي السبعة، وهي اختيار سيبويه وأبي عُبيد. انظر (السبعة ٣٣١، والتيسير ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢، والبحر المحيط ٥٠١/٤، والدر المصون ٦١٣/٥، والكتاب ٣٩٥/٤، والمقتضب ١٨١/١).

(٢) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ١١٠/٦).

كلامهم الفك، صرَّح به النحويون».

● **قوله: «لأن قياس ما أُدْغِم... إلخ».**

٣ قد يُعْتَرَضُ بأن الإعلال مُقّدَّم على الإدغام، كما سيأتي قريبًا، وبه ينتفي اجتماع المثلين في المضارع، فلا يمكن الإدغام فيه؛ ليلزم تحريك الياء بالضمّ، قال في شَرْح المُفَصَّل[1]: «ولم يمتنعوا من الإدغام، أي في (حَيِيَ)؛ لأنه لا يلزم في المضارع؛ لانقلاب ٦ اللام ألفًا، فيفوت المثلان» انتهى. وعلَّل ابن مالك وغيره بأن اجتماع المثلين في باب: حَيِيَ كالعارض؛ لكونه مختصًّا بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالبًا[2].

٩ **قوله: «وقد يكسر الفاء...».**

يعني إذا أدغم، فمنهم من يبقي الفاء للخفة، ومنهم من يكسرها للمناسبة، كقولهم في جمع (أَلْوَى): لِيّ، ولُيّ، بكسر اللام وضمها. وقيل: ١٢ فيه نظر؛ لأن لقائل أن يقول: الضمة التي قبل الياء المدغمة في (لُيّ) ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة للياء التي بعدها وليست الفتحة في (حَيِيَ) ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة، فالأولى أن نقول: من أدغم ١٥ بنقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر الحاء، ومن حذف الحركة من غير النقل أبقى الفتحة. [ط: ٢٧٩]

● **قوله: «وقيل: فيه نظر».**

١٨ هذا النظر وما بعده مذكوران في شرح الشريف تبعًا لبغية الطالب[3]، وليس فيه ما

---

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧٢).

(٢) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٤): «لكن في (حَيِي) ما ليس في (ضَنِنْتُ من أنّ المثلين لا يلتقيان في المضارع، ولا في الأمر، فكان اجتماعهما مفكوكين إذا صار اجتماعهما كأنه عارض، والعارض لا يعتد به».

(٣) انظر (بغية الطالب ١٨٧-١٨٨، وشرح الشريف ٢ ١١٧٢).

يمنع تعليل الكثير بالمناسبة، بل غايته أن المشبَّهة به أَوْلَى بالكسر لمزيد دفع الثقل، وقد صرَّح بذلك كُلِّهِ في شَرْح المُفَصَّل، فقال، بعد ذكر ما تقدم في الشرح، ما نصه[1]:

٣ «والكسر في (لِيٍّ) أظهر // لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة، وليس كذلك (حَيَّ) لأنها فتحة، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة». ٦٠ب

● **قوله: «فلا يناسب أن (يُهْرَبَ)[2] عنها».**

٦ ممنوع، بل هو مناسب للمناسبة؛ لأن الفتحة وإن خففت لا تناسب الياء.

● **قوله: «فالأَوْلَى أن نقول».**

استبعده شارح[3] وقال: «إنما (عرفنا)[4] النقل في صورة الحذف، نحو: ظِلْتُ، ٩ بالكسر، ولا يجوِّز أحدٌ في ظَلَّ: ظِلَّ، بالكسر» انتهى. وقد يقال: لا مانع من إلحاق الإدغام به في ذلك بجامع التخفيف مع ظهور الكسر في الفعلين، ولا يلزم اطِّراده في نحو: ظَلَّ؛ لأن الكسر فيه تقديريٌّ لا يظهر [في القياس مع جواز الإدغام][5] حتى يُنْقَلَ ١٢ إلى الفاء تعويضًا من ظهوره على العين، مع جواز الإدغام، على أنه قد سمع (رِدَّ الرحل، وقِدَّ قميصه) مبنيين لما لم يُسَمَّ فاعله، بكسر فائهما للنقل من العين، كذا ظهر لي، ثم رأيت البدر بن مالك[6] استند فيما قاله من نقل الكسرة لقولهم: (رِدَّ الرحل)، وفرق بين

---

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧٢).

(٢) ما عدا ط: (سدتِ).

(٣) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٠).

(٤) ط: (عرفت).

(٥) زيادة من ط.

(٦) قال بدر الدين بن مالك: «والأولى عندي أن يقال: من الذين خففوا باب (حيي) من يحذف حركة العين ويدغم، فيقول: (حيَّ) بفتح الفاء، كما أن نحو (رُدَّ) إذا بني لما لم يُسم فاعله على (فُعِل) واحتيج إلى تسكين عينه للإدغام، فمنهم من يحذف الكسرة ويبقي ضمة الفاء، فيقول: (رُدَّ)، ومنهم من ينقل الكسرة إلى الفاء، فيقول: (رِدَّ)». (بغية الطالب ١٨٨).

باب (حَيِيَ) وباب (ظَلَّ) بما (أبديته)[١]، والله أعلم.

> **قوله: «بخلاف باب قَوِيَ...».**
>
> **راجع إلى الإدغام، أي كثر الإدغام في باب (حَيِيَ) بخلاف باب (قَوِيَ) فإنه لم يجئ فيه الإدغام، والمراد بباب (حَيِيَ) كل فعل هو مضاعف الياء، وبباب (قَوِيَ) كل فعل هو مضاعف الواو.**
>
> **وإنما لم يجئ الإدغام في باب (قَوِيَ) مع أن أصله (قَوِوَ) لأن الإعلال مقدم على الإدغام، فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنما قلنا الإعلال مقدم لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب للإدغام، بل مجوز، ويدل عليه امتناع التصحيح في باب (رَضِيَ)، وجواز الفك في باب (حَيِيَ).**
>
> [ط: ٢٧٩-٢٨٠]

● **قوله: «لأن الإعلال مقدم على الإدغام».**

كذا قال غيره (أيضًا)[٢]، وخالف ابن هشام فقال[٣]: «المعروف العكس، بدليل إبدال همزة (أيمة) ياءً لا ألفًا».

● **قوله: «وإنما قلنا الإعلال مقدّم».**

يريد أنه قُدِّم على الإدغام لِقُوَّتِهِ؛ لأن سببه مُوجِبٌ له مطلقًا عند اجتماع شروطه، وانتفاء موانعه. وسبب الإدغام ليس كذلك، بل قد يكون مجوِّزًا، وفي بعض الشروح[٤]: لا يجوز الإدغام في باب (قوي)؛ لوجود المُقْتَضِي الإعلاليِّ؛ إذ هو أسبق عملاً، ثم قال: «إن أراد الشارحون بقولهم: سبب الإدغام ليس بموجبٍ السَّبَبَ المطلقَ فخطأٌ، أو السبب

---

(١) ط: (ابتديته).

(٢) ليس في ط. ويقصد بغيره (الشريف ركن الدين ١١٧٣، واليزدي ٤٨٠، وابن الناظم بدر الدين ١٨٧)، وهي عبارة ابن الحاجب في (الشافية ٩٧).

(٣) (أوضح المسالك ٤/٣٩٦).

(٤) انظر (شرح ركن الدين ١١٠) نقلا عن (بغية الطالب ١٨٧).

اللفيف فَخِلاَفُ الظاهر» انتهى. وأنت خبير بأن ما ادعاه من سبق العمل فرع تقديم الإعلال، فهو مراد المصنف، كما فهم الشارحون.

٣ **قوله: «ولذلك...».**

أي ولأجل أن الإعلال مقدم على الإدغام لم يدغموا في (يحيى)... إلخ؛ لأنه لما انقلب الياء في (يحيى)، والواو في (يقوى)، و(احواوى)، و(ارعوى) ألفا، والواو في (يحواوي)، و(يرعوي) ياء، لم يبق مقتضي الإدغام. ٦

وجاء في مصدر (احواوى) ترك الإدغام ليناسب فعله في الصورة، والإدغام لاجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون على الأخرى، ومن قال في (اشهيباب): (اشْهِبَاب) بحذف الياء قال في احْوِيوَاء (احْوِوَاء) بحذف الياء أيضا؛ لأنه أثقل من (اشهيباب)؛ لأن الياء فيه محفوفة بالواوين، بخلاف الياء في (اشهيباب)، ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين كما في (اقتتال). [ط: ٢٨٠] ٩

١٢ ● **قوله: «وجاء في مصدر (احْوَاوَى) ترك الإدغام».**

هذا قول المُبَرِّد، والإدغام قول سيبويه، نقل ذلك عنهما ابن مالك في إيجاز التعريف[١].

---

(١) احْوَاوى: (افْعَالّ) من الحُوَّة، وأصله: احْـواوَوَ، بواوين في آخره، قلبت الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلذلك لم يدغموا لعدم المثلين.

والحُوَّة: سواد إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. (اللسان: حوى).

وقال المُبَرِّد في (المقتضب ٣١٣/١): «فإن قلت: يَحْوَاوي لم تدغم؛ لأن الياء ساكنة، والواو متحركة».

وقال سيبويه (٤٠٤/٤): «وإذا قلت: احواويت فالمصدر (احْوِيَّاءً)؛ لأن الياء تقلبها كما قلبت واو أَيَّام».

وقال ابن مالك في (إيجاز التعريف ٢٨): «ولذلك قيل في مصدر احواو احويواء، واحويَّاء، والإعلال قول سيبويه، والتصحيح قول المُبَرِّد».

قوله: «ومن أدغم اقتتالا...».

يعني من لم يراع سكون ما قبل المثلين في مثل هذا البناء وقال (قِتَّال) فقياسه أن يقول (حِوَّاء)؛ لأنه يسكن أول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول: قِتَّال، وحِوَّاء. [ط: ٢٨٠]

● قوله: «فقياسه أن يقال: حِوَّاء».

كذا قال ابن مالك[1] أيضًا، وهو قول أبي الحسن الأخفش[1]. وغيره يقول: (حِيَّاء)، فيقلب الواو الساكنة ياءً (لانكسار ما قبلها، ثم تُقلب الثانية ياءً، وتدغم الياء في الياء)[2]، نقل ذلك أبو حيَّان[1]، ومقتضاه أن الأكثرين على الثاني، لكنه قال بَعْدُ، نقلاً عن بعض أصحابه: إن ما قاله أبو الحسن هو الصحيح؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المَدُّ، فصارت بمنزلة الحرف الصحيح.

قوله: «وجاز...».

عطف على قوله: «وكثُر...»، أي وجاز الإدغام في (أُحْيِيَ)، و(اسْتُحْيِيَ)، وهما ماضيان مبنيان للمفعول؛ لاجتماع المثلين، لكن لم يكثر كثرة (حَيَّ) لسكون ما قبل الاثنين هنا، ولا يلزم جعله كحيّ، كما جعل (أُحُجّ) بمنزلة (حَجّ) لأن الإدغام في ذلك واجب بخلاف هذا.

قوله: «بخلاف أَحْيَى...».

أي لم يجز الإدغام في (أَحْيَى)، و(استحيى) ماضيين مبنيين للفاعل لأن الياء لمّا انقلبت ألفا فيهما لم يبق مقتضي الإدغام، وامتنع في (يُحيِي)، و(يَسْتَحيِي)، وإن كان قد اجتمع فيه المثلان، لئلا يقع الضم على الياء. [ط: ٢٨٠]

● قوله: «وامتنع في (يُحْيِي)».

---

(١) انظر (إيجاز التعريف ٤٠، والممتع ٢/٥٨٩، وارتشاف الضرب ١/١٣٦-١٣٧).

(٢) ليس في ب.

جاء في قول الشاعر[١]:

وكأنها بين النساء سَبِيكَةٌ   تمشي بسُدَّة بيتها فَتُعِيُّ

٣ أراد: فَتُعْيِيُ، فأدغم، وهو شاذ لا يقاس عليه.

● **قوله: «لئلا يقع الضمُّ على الياء».**

قال أبو جعفر النحاس[٢]: «لا نعلم بين البصريين اختلافًا أنه لا يجوز الإدغام؛ لأنك ٦ لو أدغمت (لجمعت)[٣] بين ساكنين: الياء (الثانية)[٤] ساكنة، وتسكن الأولى للإدغام، وأجاز الفَرَّاء الإدغام، واحتج بأن الياء قد تحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾[٥]، والذي قاله لا وجه له عند البصريين؛ لأن تحريكها عندهم في النصب ٩ عارض» انتهى. وفيما علَّل به الشارح قصور لا يخفى. هذا، وجماع القول فيما عينه ولامه ياءان -على ما في الممتع، وشرح التسهيل، وغيرهما- أن الثانية إن سكنت نحو:

---

(١) الشاهد من الكامل نسبه الزبيدي في (التاج: عيي) إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه، وانظره غير منسوب في (معاني الفَرَّاء ٤١٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ٢٠٦/٢، والمحتسب ٢٦٩/٢، والممتع ٥٨٥/٢، وإيجاز التعريف ٣٧، والمساعد ٢٦٠/٤، والمرادي ١١١/٦، والهمع ١٨٥/١، والأشموني ٣٤٩/٤)، وهو في جميعها بكسر العين من (أعيى)، وروي في (معاني الفَرَّاء ٢١٣/٣، والممتع ٨٥٧/٢): (فَتَعَيُّ) بفتح العين، أي: فتعيا، فهو هنا من (عيي).

(٢) انظر (إعراب القرآن له ٩٤/٥).

والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس، من مصنفاته: إعراب القرآن، الكافي في العربية، المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. توفي سنة ٣٣٨هـ. (بغية الوعاة ٣٦٢/١).

(٣) ط: (فجمعت).

(٤) ليس في ب.

(٥) (القيامة: ٤٠). وانظر في هذه المسألة: (معاني القرآن للفراء ٤١٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ١٨٨/٢-١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٦، والممتع ٥٨٥/٢-٥٨٧، والارتشاف ١٦٦/١).

حَيِيْتُ، امتنع الإدغام، وهو ظاهر، وكذا إن تحركت وما قبلها مفتوح، نحو: أَحْيَا؛ لزوال اجتماع المثلين، أو غير مفتوح، وحركتها إعراب [نحو][1]: لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيًا؛ لعروض الحركة، فإن كانت بناء، وهي متطرفة، نحو: حَيِيَ، وأُحْيِيَ، مبنيًا للمفعول، جاز الفك والإدغام، وتوجيههما في الشرح، وكذا إن اتصل واو الضمير، نحو: حَيُّوا، فمن أدْغم شدَّد الياء، ومن أظهر خففها، والأصل حينئذ: حَيِيُوا، فحذفت الضمة، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وإن اتصل زيادتا تثنية أو جمع، نحو: مُحْيِيَان، ومُحْيِيَاتٌ تعين الإظهار؛ لأن الزيادة إنما دخلت على مفرد لو لم يلحقه شيء لم يجز فيه الإدغام، فحملت (التثنية)[2] والجمع عليه، أو تأنيث. فإن لحقت الجمع، نحو: أَحْيِيَة، جمع حياء الناقة، جاز الإدغام؛ لأن الحركة بناء، ولم تدخل التاء على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، والإظهار؛ لأن هذه الياء هي التي تسكن في نحو: يُحْيِي، وإن لحقت المفرد، فإن لم تكن عوضًا، نحو: مُحْيِيَة، لم يجز إلا الإظهار؛ لما تقدم في: مُحْيِيات، وإن كانت عوضًا، (نحو)[3]: تَحِيَّةً، والأصل: تَحْيِيًا، فحذفت (ياء)[4] تفعيل، وعوضت التاء منها على حد: تَكْرِمَة، لم يجز إلا الإدغام؛ لأن هذه (الياء)[5] صارت لأجل العوضية كالجزء، فصارت الحركة لازمة لذلك، فلزم الإدغام. وَجَوَّزَ // المَازِنيّ الإظهارَ[6]، واستدل بجوازه في (أَحْيِيَةٍ) مع أنّ التاء لازمة لأَفْعِلَةٍ، وما ذهب إليه ضعيف؛ لأن التاء من: تحيّةٍ عوضٌ، فصارت لذلك كأنها من نفس الكلمة، ولأن: أَحْيِيَةً جمع، والجمع فرع الواحد، وأما تَحِيَّةٌ فمصدر، والمصادر أصلٌ، فينبغي أن يُلْحَظَ في نفسها. انتهى.

والحاصل أن الإدغام ممتنع في نحو: حَيِيتُ، وأُحْيِي، ولن يُحْيِيَ، ومُحْيِيان،

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) ص، هـ: (الثانية).

(٣) ط: (عن).

(٤) ليس في ب، وفي ط: (تاء).

(٥) ط: (التاء).

(٦) انظر (المنصف ٢/١٩٥-١٩٦).

ومُحْيِيات، ومُحْيِية، ولازم في نحو: تَحِيَّة، وجائز في نحو: حَيِيَ، (وحَيُّوا)[١]، وأَحْيِيَة.

وعلّل ابن مالك جواز الفك في نحو حَيِيَ وأَحْيِيَةٍ، بأن اجتماع المثلين فيهما غير لازم. قال[٢]: «لأن ثانيهما في مضارع حَيِيَ ألف، وفي واحد أَحْيِيَةٍ همزةٌ، فَاغْتُفِرَ اجتماعُهُما؛ إذ لم يكن إلا في بعض الأحوال، فجاز فيه الوجهان».

قوله: «ولم يبنوا...».

لما تكلم في (قَوِيَ)، وأشباهه بحسب الإعلال والإدغام وهو مما عينه ولامه واوان، أشار إلى أن مضاعف الواو مختص بفَعِلَ بكسر العين؛ لأنهم لو بنوا منه مثل (ضَرَبَ)، و(شَرُفَ) لقالوا: (قَوَوْتُ)، و(قَوُوت)، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين. [ط: ٢٨٠]

● **قوله: «أَكْرَهُ منهم لاجتماع الياءين».**

أي: ولاجتماع الواو والياء. (و«الصُّوَّة»)[٣]: بضم المهملة، و«البَوُّ»: بفتح الموحدة، و«التِّبْنُ»: بكسر المثناة، وتفتح[٤].

وأما نحو (القُوّة)، و(الصوّة)، وهو العلم في الطريق، و(البوّ)، وهو جلد ولد البعير المملوء بالتبن، و(الجَوّ)، وهو الهواء، وفي بعض النسخ: (والحُوّ) بالحاء المضمومة، وهو جمع (الأحوى)، وهو الأسود، فمُحْتَمِل للإدغام.

قال بعض شارحي المفصل: قوله: «مُحْتَمَل» بفتح الميم الثانية، كذا الرواية عن المصنف، يعني الزمخشري، ثم فسره بأن معناه أنه موضع احتمال الإدغام؛ لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني، وهذا الشرط متحقق ههنا.

(١) ص: (حيوان).

(٢) (إيجاز التعريف ٤٠).

(٣) ليس في ط.

(٤) التِّبْنُ: عَصِيفةُ الزرعِ من البُرِّ ونحوه، معروف، واحدته تِبْنَةٌ، والتِّبْنُ: لغة فيه. والتَّبْنُ، بالفتح: ⇦

وأظن أن الأولى أن يقال: (مُحْتَمَل) بمعنى مُغتفر ومسوغ، واللام للتعليل، أي: نحو القوة... إلخ مغتفر ومسوغ لوقوع الإدغام فيه.

٣ **قوله: «وصح باب ما أفعله...».**

عطف على قوله: «وصح باب قوي»، إنما لم يعلوا أفعل التعجب، نحو: ما أقول زيدا، وأقوِل به، وما أبيَعَه، وأَبْيِع به؛ لأنه لو أعلّ لكان للحمل على (قال)، و(باع) مثلا، لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال، لم يحملوه على المتصرف في الإعلال، أو لأنهم قصدوا الفرق بين التعجب وغيره في المعتل العين، وكان هذا أولى بالتصحيح لشبهه بالحرف في عدم التصرف. [ط: ٢٨٠]

٩ ● **قوله: «لكنه لمَّا لم يَتصَرَّفْ تَصَرُّفَ الأَفْعَالِ».**

قال المُصَنِّفُ[1]: يعني أنه لا يكون منه مضارع ولا أمر ولا نهي قال: وإنَّما لم يتصرف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء أشبه الحروف فامتنع من التصرف لذلك، ١٢ كـ(عسى).

قوله: «وأفعل...».

أي وأفعل التفضيل نحو: زيد أقول وأبيع من عمرو، محمول عليه؛ لأنهما ١٥ يجريان مجرى واحدا، فيما يجب ويمتنع ويجوز، فإنه يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد، ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب، ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، فمن ثمّ حُمل أفعل التفضيل في التصحيح على ما أفعله.

١٨ [ط: ٢٨٠-٢٨٢]

● **قوله: «يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثيّ المجرد».**

يريد أنه يمتنع بناؤهما من غيره، نحو: دحرج، وأخرج، وإنما امتنع لعدم إمكانه ٢١ بدون حذف، وهو ظاهر، وللإلباس مع حذف حرف أو حرفين، فإنك إذا قلت من

مصدر تَبَنَ الدَّابَّةَ يَتْبِنُها تَبْنًا: علفها التِّبْنَ. (اللسان: تبن).

(١) انظر (شَرْح المُصَنِّف على الشافية ٦٤/أ، وعلى المفصل ٢/٤٣٣).

دحرج: أَدْجَرُ، لم يُعْلَمْ أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت من أخرج: أَخْـرَجُ، بحـذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج.

٣ ● **قوله: «ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب».**

يريد العيوب الظاهرة، فإن الباطنة يجوز بناؤهما منها، نحـو: فـلان أَبْلَـهُ مـن فـلان، وأحمق منه، وما أحمقه! وما أَنْوَكَه! وغيرهما.

٦ ● **قوله: «ويجوز من كل ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ».**

يُشترط أيضًا أن يكون جاء منه فعل تـامٌّ غَـيْرُ لازمٍ للنفـي، متصـرفٌ، قـابلٌ للكـثرة، مَبْنِيٌّ للفاعل، فلا يقال: أَيْدَى وأَرْجَلُ، من اليد والرجل، ولا أَكْوَنُ وأَصْيَرُ من كان وصار، ٩ ولا أَنْبَسُ من نَبَسَ، من نحو: ما نَبَسَ بكلمة[1]، ولا أَنْعَمُ ولا أَبْأَسُ مـن نِعْـمَ وبِئْـسَ، (ولا أَغْرَبُ ولا أَطْلَعُ)[2] من غَرَبَت الشمسُ وطلعت، ولا أَضْرَبُ بمعنـى: أكـثر مَضروبيَّـةً مـن سائر المضروبين، وتمام تفصيل ذلك وتقريره في النحو[3].

١٢ **أو تقول: لم يعلّوا اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعـل ولفـظ الاسـم لمـا اتفقا في الصورة، فـإن لفـظ الفعـل المـاضي مـن (الإقالـة)، ولفـظ اسـم التفضيـل مـن (القول) متفقان لولا الإعلال، فصححوا الاسم وأعلـوا الفعـل، وكـان ذلـك أولـى مـن ١٥ العكس لأن الإعلال في أيهما كان إنما يتوجه بـالحمل علـى الفعـل المـاضي الثلاثـي، نحو (قال)، والفعل بالفعل أشبه، فحملـه عليـه أولـى، وهـذا التعليـل هـو الـذي ذكـره سيبويه لاسم التفضيل، وحمل فعل التعجب عليـه، والمصنـف عكـس أولا بـأن حمـل ١٨ اسم التفضيل على فعل التعجب، ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه، فقوله: «أو للبس» عطف من حيث المعنى على قولـه: «محمـول عليـه»، فكأنـه قـال: وأفعل التفضيل لم يعلّ للحمل على (ما أفعله)، أو للّبس بالفعل.**

---

(١) ما نبس: أي ما تحركت شفتاه بشيء، وما نبس بكلمة: أي ما تكلم. (اللسان: نبس).

(٢) ص، هـ: (ولا أطلع ولا أغرب).

(٣) انظر (أوضح المسالك ٣/٢٨٦، والتصريح ٢/١٠٠، والأشموني ٣/٤٣، وابن يعيش ٦/٩١).

وصح باب (ازدوجوا)، و(اجتوروا) لمّا كان بمعنى (تزاوجوا)، و(تجاوروا)؛ تنبيها على التوافق في المعنى.

وصح باب (اعوارّ)، و(اسوادّ)؛ لأنهما لو أعلاّ لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وأحد الألفين منهما، فيقال: عارّ وسادّ، فلم يدرأهما افعالّ أو فاعَل، وصح (عَوِرَ)، و(سَوِدَ) لأنهما بمعنى (اعوارّ)، و(اسوادّ). [ط: ٢٨٢]

● **قوله: «وصحَّ باب (ازْدَوَجُوا)».**

يريد به -كما أفهمه كلامه- باب (افتعل، الدَّالَّ على التفاعل) أي: الاشتراك في الفاعلية والمفعولية من الواويّ، أما (افْتَعَلَ) لغير ذلك فيجب إعلاله[1]، كـ(اجتاز) بمعنى: جاز، وكـ(اعتاد) و(ارتاب)، وكذا (اليائيّ)[2] كـ(امتازوا، وابتاعوا، واستافوا): إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأن الياءَ أشبهُ بالألف من الواو، وكانت أحقَّ بالإعلال منها.

● **قوله: «وصحَّ عَوِرَ وسَوِدَ».**

المراد: كلُّ ما كان على (فَعِلَ)، والوصف منه على (أَفْعَلَ)، كـ(غَيِدَ، وحَوِلَ)، أما ما كان وصفه على (فَاعِلٍ) فَمُعْتَلٌّ كـ(خاف)، ومثلُ الأفعالِ السابقةِ مصادرُها.

● **قوله: «لأنه بمعنى (اعْوارَّ)، و(اسْوادَّ)».**

قال ابن مالك في الإيجاز[3]: «إنما لم يُعَلَّ عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ حَمْلاً على (افْعَلَّ)، كـ(اعْوَرَّ [واسْوَدَّ][4])، فإنهما مستويان في ألاَّ يَسْتغني عنهما أو عن أحدهما (أَفْعَلُ) الذي مؤنثه (فَعْلاَء)، فأرادت العرب أن يتوافقا لَفْظًا كما توافقا مَعْنًى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل (فَعِلَ) على (افْعَلَّ) فيما يستحقه من

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٣٤٦-٣٤٧، والمنصف ١/٢٦٠-٢٦١، ٣٠٥-٣٠٦، وابن يعيش ١٠/١٧، ٧٥، والممتع ٢/٤٧٣).

(٢) ص، هـ: (الواوي).

(٣) انظر (إيجاز التعريف ٢٨-٢٩).

(٤) زيادة من ط.

التصحيح أَوْلَى من حمل (افْعَلَّ) على (فَعِل) فيما يستحقه من الإعلال؛ لأن التصحيح أصلٌ والإعلال فرع، وأيضًا فإن (فَعِل) لا يلزم باب (أفعل)، و(فعلاء) و(افعلّ) يلزمه غالبًا، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أَوْلَى بأن يُجْعَلَ أصلاً، وأيضًا فإن إعلال (اعْوَرَّ)[1] ونظائره موقع في التباس؛ لأنه متعذر إلاّ أنْ تنقل حركة عينه إلى فائه، وتحذف همزة الوصل فيصير (عَوَرَّ): (عَارَّ) مماثلاً لـ(فَاعَل) من (العُرُوِّ)، وتصحيح عَوِرَ ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك، فكان مُتعيّنًا». قال: «وأما العَوَر وغيره من مصادر (فَعِل) المذكور فصحيح حملاً على فعله، كما اعتلَّ (الغار) بمعنى: الغَيْرَة حَمْلاً على فعله» انتهى.

ومنه يظهر الجواب عن قول شارح[2]: «هذا حَمْلُ أصلٍ على فرع، وقضية القياس عكسه».

على أن التَّفْتَازَانِيّ[3] قد نقل أن الأصل في الألوان والعيوب (افْعَلَّ، وافْعَالَّ)، والبواقي محذوفات منهما، قال: «وهذا عكس سائر الأبواب»، فلا إشكال أصلاً.

ثم أشار إلى انه إذا لم يعل لم يعل متصرفاته، ومقاول ومبايع اسم فاعل من قَاوَلَ وبَايَع.

وصحّ تقوال وتسيار، وهما مصدران كالقول والسير؛ لأنهما لو أعلا لتحرك الفاء وانقلب الواو والياء ألفا، وتحذف إحدى الألفين فيقال: تَقَال وتَسَار، فيشبه بالفعل، أي ببناء ما لم يسمّ فاعله من مضارع (قَال)، و(سَار). [ط: ٢٨٢-٢٨٣]

٦١ب

● **قوله: «أي: ببناء ما لم يُسمَّ فاعله».//**

قال ذلك الشريفُ أيضًا وغيرُه من الشارحين[4]، واعتُرِضَ[5] بأن ذلك البناء مضموم

---

(١) ص، هـ: (عور).

(٢) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٥).

(٣) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢٧).

(٤) انظر (شرح الشريف ١١٨٤، والنظام النيسابوري ٣٦٣).

(٥) المعترض الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٦)، والمجيب نقره كار (١٩٧)، وعنه ⇦

الأول، وأجيب[٣]: بأن السامع قد يَذْهَلُ عن حركته، وقد تقدم في المضارع أَوَائِلَ الكتاب نظيرُه[١]، وقال اليزدي[٢]: «إنما مراد المُصَنِّف أنه حينئذ يلتبس بصورة الفعل، نحو: يخاف، ويهاب في الجملة».

وصحّ (مِقْوَال)، ومِخْياط)، وهو الإبرة؛ لأنهما لو أعلاّ لقيل فيهما: (مقال)، و(مخاط)، فلم يدر: أَمِفْعَل هو أم مِفْعَال، و(مِقْوَل)، و(مِخْيَط) محذوفان من (مقوال و(مخياط) أو بمعناهما، فلذا لم يعلا.

ولأن (مقوالا)، و(مخياطا) ليسا على مثال الفعل لمفارقته له بالألف التي بعد العين، ولأنه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما، وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو (اسوادّ)، ففي الاسم أجدر.

وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال، وهو الحمل على الثلاثي.

[ط: ٢٨٣]

● **قوله: «أو بمعناهما».**

هذا هو ظاهر كلام ابن مالك، قال في شرح الكافية[٣] وغيره: «(مِفْعَال) مستحق للتصحيح كـ(مِسْوَاكٍ)؛ لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه، و(مِفْعَل) شبيه به لفظًا ومعنى، فحمل عليه» انتهى.

قوله: «وأعل نحو يقوم...».

إشارة إلى سؤال آخر وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضي أن يعل تلك الأمثلة بقلب عينها ألفا، فيقال: يَقَام ويَبَاع ومَقَام ومَبَاع، حملا على قام وباع.

فأجاب عنه بأنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس، وذلك لأنها لا يعلم

الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه كذلك (١٩٧).

(١) (الجاربردي ٥٤).

(٢) (شرحه على الشافية ٤٨٦).

(٣) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤١).

حينئذ أعينها مفتوحة أم لا، هذا أولى مما ذكره آخرون، وهو أن إعلالها إنما كان كذلك لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا (ساد)، وأصله (سَوُدَ) بضم الواو، فإن قيل: العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها. أجيب: بأن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا (يَخَاف) على (خاف). [ط: ٢٨٣]

● **قوله: «وهذا أَوْلَى مما ذكره آخرون».**

الأَوْلَى أن يقال: إن الموجب لانقلاب العين ألفًا -كما تقدم أَوَّلَ البحث- إنما هو تحركها وانفتاح ما قبلها لفظًا، (كما في (قَامَ) و(بَاعَ)، أو تقديرًا)[1]، كما في (أَقَامَ) و(يَخَافُ) وغيرهما، وقد تقدم تقريره[2]، وذلك الموجب بقسميه مفقود في تلك الأمثلة، فلا وجه لانقلاب العين فيها ألفًا، والظاهر أن هذا مُرَادُ من علَّل بكون الواو مضمومة، وعليه لا وجه للنقض بـ(شادَ)، ولا استقامة لما استند إليه المجيب من حَمْلِ (يَخافُ) على (خَافَ).

هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها. [ط: ٢٨٣]

● **قوله: «هكذا ذكروا».**

ذكره كذلك بوجهين وتوجيهًا[3] وتمييزًا وسؤالاً وجوابًا في الشرح المنسوب إلى المُصنِّف[4].

---

(١) ليس في ب.

(٢) (الجاربردي ٢٧٥، والرسالة ٧٤٨).

(٣) ط: (ذكر كذلك أبو حيَّان توجيهًا).

(٤) قال المُصنِّف في (شرحه على الشافية ١/٥١أ): «لأنهم لو قلبوه ألفا فقالوا: (يَقَامُ، ويَبَاعُ) لم يُدْرَ أ(يَفْعَل) هو أم يَفْعِلُ) أم (يَفْعُلُ)، وكذلك لو قالوا: (مَقَام، ومَبَاع) لم يُدْرَ أ(مَفْعَلٌ) هو أم (مَفْعِلٌ) أم (مَفْعُلٌ) فأعلوا بغير الألف لذلك، وهذا أولى ممن يرى أن الإعلال إنما يكون لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا (ساد)، وأصله (سَوُد) بضم الواو».

ذكر بعض الشارحين أن في مجيء (مَقُوم) بفتح الميم وضم القاف نظرا، فلو ذكر (مَعُونا) بدل (مَقُوم) لكان أولى؛ لأنه جاء: مَعُون ومَعُونة على وزن (مَفْعُل)، و(مَفْعُلة)، أصلهما مَعْوُن ومَعْوُنة، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، ولا يريد بمقوم ومبيع اسم المفعول؛ لأنه لا يجيء اسم المفعول من (قام) لكونه لازما، ولأنه يذكر (مبيعا)، و(مقوما)، ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله: «وتسكنان وتنقل حركتهما في يقوم ويبيع...». [ط: ٢٨٣-٢٨٤]

● **قوله: «ذكر بعضُ الشارحين».**

هو الشريف[1]، وحاصل كلامه أن المُصنِّف إن أراد بـ(مَقُومٍ) المصدرَ فمجيئُهُ ممنوعٌ، وإن أراد اسمَ المفعولِ لم يستقمْ؛ لأنه لا يجيء من اللازم، ولم يُذْكَرْ بعدُ، ولو سُلِّم لم يَتَّجِهْ؛ لأن الإعلال فيه ليس بالنقل والإسكان كـ(يَقُومُ ويَبِيعُ)، بل بالنقل والحذف.

● **قوله: «ولأنه يذكر (مَبِيعًا ومَقُومًا)».**

لم يذكرهما المُصنِّف فيما بعد كذلك، وإنما قال: ويسكنان وينقل حركتهما في: (يَقُومُ، ويَبِيعُ)، و(مَفْعُلٌ، ومَفْعِلٌ) كذلك، و(مَفْعُولٌ) كذلك نحو: (مَقُولٍ، ومَبِيعٍ)[2]. فلم يصرِّح بأن موزون: (مَفْعُل، ومَفْعِل) من لفظي (يَقُوم ويَبِيْعُ)، وإن أوهمه كلامه، ومن ثَمَّ مثّله الشارح فيما سيأتي بـ(مَعُونٍ، ومَبِيْتٍ)[3].

وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير (مقوم به) فأصلهما: مقووم ومبيوع، نقلت ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذفت إحدى الساكنين كما سيجيء. هذا كلامه، وفيه بحث. [ط: ٢٨٤]

● **قوله: «وفيه بحث».**

---

(١) (شرحه على الشافية ١١٨٦-١١٨٨).

(٢) انظر (الشافية ١٠٢، وشرحها للمصنف ٦٧/ب).

(٣) (الجاربردي ٢٩٥، والرسالة ٧٩٥).

وُجِّهَ بأن المُصَنِّف لم يذكر مَقُومًا ومَبِيْعًا ثم مفعولاً (بعدهما، وإنما ذكر (مَفْعُلاً ومَفْعِلاً) ثم (مَفْعُولاً))[1] كما تقدم إيضاحه، وقد يُوَجَّهُ أيضًا بأن حذفَ أحدِ الساكنين لا يُنافي الإعلالَ بالنقل والإسكان، وهو ظاهر، على أن قول المُصَنِّف -هنا-: «بغير ذلك»- شامل للحذف.

قوله: «ونحو جواد...».

عطف على قوله: «نحو تقوال...»، أي صحّ نحو (تقوال)، ونحو (جواد)، وإنما صحت تلك الأمثلة لأنه لو قلب حرف العلة فيها ألفا لقيل: (جاد)، و(طال)، و(غار)؛ لأنه كان يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فيلتبس بفاعَل أو بفَعَل؛ مع أنه يحتمل حينئذ أن يكون اسم فاعل من (جَدَيْتُهُ) أي سألته، و(طَلَيْتُه بالدهن)، و(غَرَيْتُهُ)، أي ألصقته بالغراء، ويسمونه بالفارسية: (سيرنش)، وأن يكون فعلا ماضيا من (جاد يجود)، و(طال يطول)، و(غار يغور)، ولما سنبين إن شاء الله تعالى أن شرط إعلال العين في مثل ذلك أن يكون جاريا على الفعل، أو يكون موافقا للفعل حركة وسكونا مع مخالفة كما سنذكر، وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكونا، وهو ظاهر، ولا بجارية على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما الموافقان معه صيغة ودلالة على الحدوث، ولذلك فإن جار الله العلامة ذكر في المفصل لبيان اسم الفاعل والمفعول أنهما الجاريان على (يَفْعَلُ)، و(يُفْعَلُ)، ولبيان الصفة المشبهة أنها ليست بجارية على الفعل. [ط: ٢٨٤-٢٨٥]

● **قوله: «فيلتبس بـ(فَاعِل) أو بـ(فَعَل)».**

المراد أنَّ نحوَ: (جَوَادٍ) لو أُعِلَّ فقيل فيه: (جَادٌ) التبس بناؤه، فلا يُدرى هل أصله (فَعَالٌ) فأُعِلَّ، أو (فَاعِلٌ) فحذفت عينه، على حدّ حذفها في (شاكٍ)، أو (فَعَلٌ)، بتحريك العين، فقلبت ألفًا، مع أنه يحتمل، أيضًا، حينئذ أمرين آخرين لم يُشِرْ إليهما المُصَنِّف، وهما: أن يكون اسم فاعل من الجَدْوَى فحُذفت لامُه، كـ(غازٍ)، أو فِعْلاً ماضيًا من الجواد، وكذا القولُ في نحو: (طَوِيْلٍ، وغَيُورٍ).

---

(١) ليس في ب.

● قوله: «وغَرَيْتُهُ: أي ألصقتهُ بالغِرَاءِ».

هذا الفعلُ، على ما يقتضيه كلام القاموس والصحاح، واويٌّ، قال الجَوْهَرِيّ[1]: «الغراء: الذي يُلصق به الشيء يكون من السمك، إذا فتحتَ الغين قَصَرْتَ، وإن كسرتَ مددت، تقول منه: غَرَوْتُ الجلد: ألصقته بالغِرَاء، وقوسٌ مَغْرُوَّةٌ ومَغْرِيَّةٌ» انتهى. وكذا الفعل من الجَدْوَى كما اقتضاه، أيضًا، كلامُهما، ففيه جَدَوْتُهُ واجتَدَيْتُه، واستجديته، بمعنًى: إذا طلبتَ جدواه، وفيه جدا عليه يجدو، وأجدى. ثم قال[2]: «وجداه جَدْوا واجتداه: سأله حاجة»، لكنه قال -من بَعْدُ في الياء-: «وجديته: طلبت جدواه». فَلْيُتَأَمَّل.

وصح نحو (الجَوَلان)، و(الحَيَوان)، و(الصَّوَرَى)، وهو اسم ماء بعينه، و(الحَيَدَى)، يقال: حمار حَيَدَى: إذا كان كثير الحَيْدِ عن ظله لنشاطه؛ إما للتنبيه على حركة مسماه، وحملوا (الموتان) على (حيوان) لأنه نقيضه، وإما لأن شيئا منها ليس بجار على الفعل، وهو ظاهر، ولا موافق له حركة وسكونا. [ط: ٢٨٥]

● قوله: «وصَحَّ نحو: الجَوَلان».

عَلَّلَ ابن مالك وغَيْرُهُ تصحيحَهُ بما تقدمت الإشارة إليه في الموانع[3]، وهو اتِّصال الزيادة المختصة بالأسماء، قال في شرح الكافية[4]: «لَمَّا كان الإعلال فرعًا، [والفعلُ فرعٌ][5]، كان به أَحَقَّ من الاسم، فلهذا إذا كان آخِرَ الاسم زيادةٌ تختص بالاسم صُحِّحَتْ فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما، كـ(الجَوَلان، والهَيَمان)؛ لأن

---

(١) (الصحاح: غرا).

(٢) الكلام هنا لصاحب القاموس، انظر: (جدا، جدى)، والمفهوم هنا من النصوص التي نقلها المحشي عن صاحبي الصحاح والقاموس أنه عندهما مما جاء بالواو والياء، وليس واويا فقط كما أفهمه كلام المحشي.

(٣) يريد بالموانع هنا ما تقدمت الإشارة إليه من اللبس بفاعل أو فعل أو غيرهما.

(٤) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٢).

(٥) سقط من ص.

هذه الزيادة مُزيلة لِشَبَهِ الاسم بالفِعْل. فما جاء من هذا النوع مُعلاًّ عُدَّ شاذًّا؛ كـ(ماهانَ[1]، ودَارَان). قال[2]: «وأما (الحَوَكة) وشبهه فتصحيحه شاذٌّ باتفـاق؛ لأن تـاء التـأنيث تلحـقُ الفعل الماضي لفظًا كما تلحق الاسم، فلا يثبت بلحاقها مباينة»، ثم قال[2]: وتصحيحُ واوِ (صَوَرَى) عند المَازِنِيّ قياس[2]؛ لأن آخره ألـف تـأنيث، وهـي مختصـة بالأسـماء، وعنـد الأخفش شاذ[5]؛ لأن ألفها في اللفظ كألف (فَعَلاَ) إذا جُعِل علامة تثنية. انتهى. وما عَلَّـل به هو المشهور عنـد أهـل التحصيـل، ونقلـه الزَّعْفَرَانِـيُّ[3] فـي تعليقـه عـن سـيبويه، وفـي الإيجاز[4] // لابن مالك تعليل آخر، قال ناظر الجيش[7]: «إنه حَسَنٌ لطيـف بديـع، وهـو أن نحو: الجَوَلان، ونحو: الصَّوَرَى، إنما صُحِّحَا لأن حركـة عينهمـا لا تكـون (غـير)[5] فتحة إلا في الصحيح، على قلَّة، كـ(ظَرِبَان[6]، وسَبُعَان)[7]، والفتحة -لخفتها- لا يُعَلُّ مـا هي فيه، وليس بلازم إلا فيما يوازن مكسورًا أو مضمومًا، كــ(فَعَـلَ)؛ فإنـه يـوازن (فَعِـل) و(فَعُل)، فَأُعِلَّ حَمْـلاً عليهمـا، وليـس [لنـا][8] فـي المعتـل العيـن (فَعِـلان) ولا (فَعُـلان)، فيُحمل عليه (فَعَلان) بالفتح، ولا لنا (فَعِلَى) ولا (فَعُلَـى)، فيحمـل عليـه (فَعَلَـى)، فوجـب

(١) في جميع النسخ المعتمدة، وكذا في شرح الكافية الشافية المنقـول عنـه هـذا النـص: (ماهـان)، وعند سيبويه: (هامان)، وكلاهما اسم علـم، وداران: موضـع، قـال سـيبويه (٣٦٣/٤): «وذلـك قولهم: داران من دار يدور، وحادان من حاد يحيد، وهامان، ودالان. وهذا ليس بـالمطرد، كمـا لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها». وانظر تفصيلا عن أصل (ماهان) ووزنـه فـي رأي ابـن جنـي فـي (اللسان: موه).

(٢) انظر (الكتاب ٣٦٣/٤، والمنصف ٦/٢، والتسهيل ٣١٠، والارتشاف ١٤٦/١).

(٣)

(٤) انظر (إيجاز التعريف ٢٩، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٧٣/أ).

(٥) ص، هـ: (عن)، ب: (من)، والتصويب عن ط، والإيجاز.

(٦) الظَّرِبَان، مثال القَطِرَان: دويبَّة كالهرة منتنة الريح. (الصحاح: ظرب).

(٧) السَّبُعان: موضع. قال الجَوْهَرِيّ: لم يـأتِ علـى فَعُـلان غيره. انظـر (الصحـاح: سـبع، ومعجـم البلدان ١٨٥/٣).

(٨) سقط من ص.

تصحيحهما لذلك» انتهى. وفيه اعتمادُ مذهبِ المَازِنِيّ، وقد نقله أبو حَيَّان وغيره عن سيبويه أيضًا، وخالف في التسهيل فاعتمد قول الأخفش[1].

٣ ● **قوله: «وهو اسمُ ماءٍ بعينه».**

كذا قال غيره أيضًا، والذي رأيته في القاموس[2]: «وصَوْرَى كسَكْرَى: ماء ببلاد مُزَيْنَةَ»، ولم أرَ فيه (صَوَرَى) بالتحريك، والجيِّد بسكون الياء».

٦ **وصح نحو (أَدْوُر)، و(أَعْيُن)؛ لأنه لو قيل: أدور وأعين مُعَلاً بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع (دار)، و(عان) من قولهم: عان فلان علينا يعين عِيَانَة، أي: صار لنا عينا، أي ربيئة.**

٩ **أو لأنه ليس بجار على الفعل، وهو ظاهر، ولا بمخالف على الوجه المشروط، يعني أن موافقته مع الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها أن يكون لها مخالفة للفعل بوجه، ولما لم يكن في (أدور) تلك المخالفة فقد شرط الإعلال، فوجب التصحيح.**

١٢ [ط: ٢٨٥]

● **قوله: «وصح نحو: (أَدْوُر)».**

الأَنْسَبُ ذكرُ هذا عندَ الكلامِ على ما إعلالُه بالنقل والإسكان، لكنَّ إعلالَ ما ذُكر لو أُعِلَّ

١٥ -ليس إلا بهما- على ما قرَّر الشارحُ- وهو الموافق لما في الشرح المنسوب إلى المُصَنِّف[3]،

---

(١) انظر (الكتاب ٣٦٣/٤، والتسهيل ٣١٠، والارتشاف ١٤٦/١).

(٢) (القاموس: صور)، وفي (معجم البلدان ٤٣٢/٣): «صَوَرَى، بفتح أوله والثاني والثالث، والقصر: موضع، أو ماء قرب المدينة، عن الجرمي، قال ذلك الواحدي». ثم قال: «وقال ابن الأعرابي: صورى: واد في بلاد مُزينة، قريب من المدينة».

(٣) قال في (شرحه على الشافية ٦٥/أ): «وصحَّ نحو (أَدْوُرٌ، وأَعْيُنٌ) لما تؤدي إليه من الإلباس، لو أعل؛ لأنه لو أعل لقيل: (أَدُورُ وأَعِينُ)، أو لأنه ليس بجار ولا مخالف، يعني: أن موافقة الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها: أن يكون له مخالفة الفعل بوجه، ولمّا لم تكن في (أدْوُر) تلك المخالفة، فُقد شرط الإعلال، فوجب التصحيح».

وخالف النّظام فجعله -لو فرض- بالقلب، وقال[١]: إنه يلتبس حينئذ بالماضي من الإدارة والإعانة، فَلْيُتَأَمَّل. و«العِناية»: بكسر العين.

● **قوله: «أي: رَبِيئَة».**

هو بموحَّدة وهمزة، بوزن (فَعِيلَةٍ). يقال: رَبَأَهم ورَبَأَ لهم، كمنع، إذا صار رَبِيئة، أي: طليعة[٢].

وصح نحو (جَدْوَل)، للنهر الصغير، و(خِرْوَع)، لشجر يقال له بالفارسية (بِيدَ انْجِير)، و(عُلْيَب)، اسم واد، لمحافظة الإلحاق، أو لأن السكون الذي قبل حرف العلة لازم، فحينئذ لم يكن ما قبلها مفتوحا ولا في حكم المفتوح.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن السكون قبل العين غير عارض، وهو سهو، لأن حرف العلة ليست عينا في تلك الكلمات، وهي زائدة. [ط: ٢٨٥]

● **قوله: «وصحَّ نحو (جَدْوَل)... إلخ».**

لا وجه أيضًا لذكر هذا (أيضًا)[٣] هنا؛ لأن المذكورات من معتل اللام لا العين. و«خِرْوَعٌ»: بكسر المعجمة.

● **قوله: «لمحافظة الإلحاق».**

أي: بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ وجُخْدَبٍ -إن ثَبَتَ- وهو مذهب الأخفش وغيره، وقد تقدم[٤].

---

(١) (شرحه على الشافية ٣٦٦) قال: إنما لم يُعلَّ للالتباس بماضي الإدارة والإعانة لو أُعِلاّ بقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وكون ما قبلهما في حكم المفتوح لكون مطردهما كذلك». ويقال كذلك: ولو أُعلاّ بالنقل لالتبسا بمضارع دارَ وعانَ.

(٢) (القاموس: ربأ).

(٣) ليس في ط.

(٤) (الجاربردي ٣٤، والرسالة ٧٩)، وانظر مذهب الأخفش في (المنصف ١/١٣)، وقال ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ٦/١١٨-١١٩): «إنه بناء نادر»، وذكره سيبويه (٤/٢٦٨) ولم يشر إلى ندوره.

قوله: «وتقلبان همزة...».

لما فرغ مما قلب فيه الواو والياء ألفا، شرع فيما تقلبان فيه همزة، وهو عطف على قوله في أول الباب: «تقلبان ألفا...».

فنقول: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة إن اعتل فعله كقائل وبائع، والأصل: قاوِل وبايِع، فأريد اعتلالهما لاعتلال فعلهما، ولم يكن الإعلال بالحذف لأنه يزيل صيغة الفاعل ويصير إلى لفظ الفعل، ولا يكفي الإعراب فاصلا لأنه يزول بالوقف، فقلبت ألفا، إما بأن لم يعتدّوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كأنه وَلِيَ الفتحة، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزّلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحداهما، وكذا تحريك الأولى، لِمَا مَرَّ، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الألف. [ط: ٢٨٥-٢٨٦]

● **قوله: «اسم الفاعل».**

منه ما كان على فاعِلٍ أو فاعِلَةٍ، وليس باسم فاعل لقولهم: حَائِرٌ، وهو بحاء وراء مهملتين: مُجْتَمَعُ الماءِ، ومُطْمَئِنُّ الأرض، والبُستان[1]، وكقولهم: جَائِزَة، بجيم وزاي: وهي خَشَبَة تجعل في وسط السقف[2]، نبَّه على ذلك في التسهيل[3].

● **قوله: «يَعْتَلُّ بالهمزة إن اعْتَلَّ فِعْلُهُ».**

الأوضح: يُعَلُّ بالهمزة إن أُعِلَّ فعلُهُ؛ لأن المعتل ما أَحَدُ حروفِهِ حرفُ علة، وهو يصدق بنحو: عَوِرَ[4].

(١) انظر (القاموس: حور، حير).

(٢) انظر (القاموس: جوز).

(٣) (التسهيل ٣٠٠-٣٠١).

(٤) أما المُعَلُّ فهو ما قلب فيه حرف العلة إلى حرف على آخر أو إلى همزة، نحو: قام، وقائم، وعصافير، وسماء، وبناء.

● **قوله: «فقلبت ألفًا».**

هذا قول الأكثرين، وقيل: بل قُلبت همزة ابتداءً، وهو قول عبد القاهر[١].

٣ ● **قوله: «لما مَرَّ».**

أي: من أن ذلك يُزيل صيغة (فَاعِل).

ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء في نحو: (نائِل) حيث قال: «نائِل يديه فاض» خطأ.

٦

وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب: (قَائِل) منقوطا بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي: هذا خطّ من؟ قال: خطّي. فالتفت إلى صاحبه كالمُغضب وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته. [ط: ٢٨٦]

٩

● **قوله: «ونقط هذه الهمزة... خطأ».**

١٢ أي: لأن صورة الهمزة لا تُنْقَطُ إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو: (مِئَرٍ)[٢]؛ فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نُقِطَتْ، وهمزة (قائل) ليست كذلك.

١٥ ● **قوله: «في الرسالة الرُّقْطَاء[٣]».**

هي بضمَّةٍ[٤]، للمقامة السادسة والعشرين، ولَقَّبَهَا بذلك؛ لاختلاف حروفها إعجامًا

---

(١) انظر قول الأكثرين في (الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ٢٣٧/١، والأصول ٢٤٥/٣، والمنصف ٢٨٠/١)، وانظر رأي عبد القاهر في كتابه (كتاب في التصريف ٨٦).

(٢) ط: (بئر).

والمِئَرُ: جمع مِئْرَةٍ، وهي العداوة. انظر (الصحاح، واللسان: مأر).

(٣) انظر (المقامات الأدبية للحريري ٢٦٥، وشرح مقامات الحريري للشريشي ٢٦٠/٣-٢٩٦).

(٤) لم تضبط راء (رقطاء) في النسخ المعتمدة، وقوله بعد «هي بضمّة» خلاف المعروف الذي هو الفتح، كأصهب وصَهباء.

وضِده، بحيث لا يتوالى فيها معجمان، ولا مهملان، من (الرُّقْطَةِ)[١]، بالضم، وهي سواد يشوبه نَقْط بياض، أو عكسه[٢]، ووقع فيها أيضًا من ذلك: قائل، وشائم في قوله: «إذا حاش لخطبة فلا يوجد قائل»، وقوله: «لا خلت سجايا خُلُقِه، تَرْفِدُ شائم برقِهِ»، ومن نحو ذلك قوله: «بصنائع تَمَّت... وناظم قلائد»، وغيرهما.

● **قوله: «حكي أن أبا علي».**

([قال][٣] المُطَرِّزِي[٤]: «مرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا عليّ...)[٥]»، وأخذ الحكاية بتمامها. و«النُّقْطَة» بضم النون.

قوله: «بخلاف عاوِر...».

فإنه لم تقلب واوه همزة لصحة (عوِرَ)، كما مرّ، و(شاك) من (الشوكة)، وهي شدة البأس، وقد شاك الرجل يَشَاك شَوَكا أي ظهرت شوكته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: (شائك) بالهمز على مقتضى القياس.

والثاني: (شاكٍ) كقاضٍ على تأخير العين إلى موضع اللام، ووزنه فالِع، فنقول: هذا شاكٍ ومررت بشاك، ورأيت شاكيا.

ومثله (لاث) من لاث العمامة على رأسه يلوثها لوثا.

---

(١) ص، هـ: (الراقطة)، والتصويب عن المعاجم.

(٢) انظر (اللسان: رقط).

(٣) سقط من ص.

(٤) ذكر المطرزي هذه الحكاية في كتابه (الإيضاح في شرح مقامات الحريري)، وذكرها عنه كذلك الأشموني في (شرح الألفية ٤/٢٨٨).

والمطرزي هو: ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرّز أبو الفتح النحوي الأديب، ولد سنة ٥٣٨، ومات سنة ٦١٠هـ. (بغية الوعاة ٢/٣١١).

(٥) ليس في ب.

والثالث: أن تحذف العين فتقول: هذا شاكٌ ولاثٌ بالرفع، ورأيت شاكًا ولاثًا، ومررت بشاكٍ ولاثٍ. قال الزمخشري في الكشاف: الهار: الهائر، وهو المنصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط، ووزنه (فَعْل)، قصر فَاعِل، كـ(خَلْف) عن (خَالِف)، ونظيره (شاك)، و(صاب) في (شائك)، و(صائب)، وألفه ليست بألف فاعل، وإنما هي عينه، وأصله: هور وشوك وصوب، وهذا يخالف ما ذكره في المفصل حيث قال في إعلال العين: وربما حذفت، أي العين، كقولهم (شاك). ويخالف أيضا ذكره هار في المفصل فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكره المصنف، أي ابن الحاجب في شرح هذا الموضع من المفصل من أن هارا لا يجوز أن يكون فعلا لأنه، أي الزمخشري، أثبته محذوفا منه حرف أصلي ولا أن يكون مقلوبا لأن حكم مثل قاض أن يكون الياء فيه كالثابتة؛ إذ حذفها عارض، كقولك: رأيت قويضيا، فوجب أن يكون فاعلا حذفت عينه، وهذا يؤيد ما ذكرناه في المصغر تحقيقا لأصل هار، واعتراضا على ما ذكر في بعض الحواشي. وأما (جاء) فقد تكلمنا عليه في أول الكتاب. [ط: ٢٨٦-٢٨٧]

● **قوله: «شَوَكًا».**

هو بفتح الواو.

● **قوله: «على تأخير العين إلى موضع اللام».**

هو المُعَبَّرُ عنه بالقلب(١)، وهو في (هارٍ) وَبَابِهِ أَشْهَرُ من الحذف، و(هارٍ) في الآية الشريفة(٢) يَحْتَمِلُهُمَا؛ لكونه مجرورًا.

● **قوله: «ومثله لاثٍ».**

هو بمثلثة مكسورة، واللَّوْثُ، بسكون الواو: عَصْبُ الرَّأْس بالعمامة(٣).

---

(١) قد تقدم بيان المقصود بالقلب المكاني. انظر (الجاربردي ٢١، والرسالة ٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هار﴾ (التوبة: ١٠٩).

(٣) اللَّوْثُ كذلك: الطَّيُّ، واللَّيُّ، والشَّرُّ، والجِرَاحات، والمطالبة بالأحقاء، وتمريغ اللقمة في الإهالة، والبيّنة غير التّامّة. (اللسان: لوث).



● **قوله: «وهو المُنْصَدِعُ».**

وهو بالنون[١]: المُنْشَقُّ، ومثله المُتَصَدِّعُ بالتاء[٢]. وأشفى على التّهدم: (أي: أشرف عليه)[٣]. قال الحريري في الدُّرة[٤]: «ولا يستعمل إلا في المكروه». ٣

● **قوله: «وهذا يخالف ما ذكره في المفصل[٥]».**

قال أبو حَيَّان[٦] أيضًا: «إنه لم يذهب إليه ذاهب»، ثم قال: «وهو أسهل من ادّعاء الحذف» انتهى. وفي الإيجاز لابن مالك[٧]: «من الحذف ما لا يَطَّرِدُ ولا يلزم، كحذف عينِ فاعِلِ المعتلِّ، مثل قولهم في: هائرٍ وشائكٍ: (هارٌ، وشاكٌ)[٨]. ويمكن أن يكون ٦

---

(١) ب: (بالنون المكسورة).

(٢) (القاموس: صدع).

(٣) ص، هـ: (وأشرف عليه).

(٤) في (الدرة ١١٩): «وقد جاء في لغة العرب ألفاظ خصت بالاستعمال في الشر دون الخير، كلفظة (تهافَتَ) التي لا تستعمل إلا في المكروه والحزن، وكلفظة (أشفى) التي لا تقال إلا لمن أشرف على الهلكة».

والدرّة: هي كتاب ألفه الحريري لتصويب أخطاء الخاصة سماه (درة الغواص في أوهام الخواص)، ولم يتبع الحريري منهجا معينا في إيراده التصويبات، وإنما ذكرها كيفما اتفق.

وقد تعقبه ابن منظور في كتابه (تهذيب الخواص من درة الغواص) الذي طبعه نادي مكة الثقافي، بتحقيق د. عبد الله الحسيني رحمه الله عام ١٤١٥هـ.

والحريري هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، ولد سنة ٤٤٦هـ، وتوفي سنة ٥١٦هـ. من مصنفاته: المقامات، ودرة الغواص، وملحة الإعراب. (بغية الوعاة ٢/٢٥٧).

(٥) المفصل ٣٧٨).

(٦) انظر (الارتشاف ١/١٢٠).

(٧) (إيجاز التعريف ٣٦).

(٨) هما في الإيجاز بضمهما: (هارٌ وشاكٌ)، وفي ص، هـ: (هارِ، وشاكٌ). وأقول: اسم فاعلهما على الأصل: هائر، وشائك، وعلى القلب المكاني بجعل العين موضع اللام: (هارٍ وشاكٍ) يجريان مجرى قاضٍ، وعلى حذف العين شذوذًا: (هارٌ، وشاكٌ)، وزنتهما على القلب: (فالٍ)، وعلى حذف العين (فالٌ). انظر (شرح الشافية لليزدي ٤٩١).

المحذوف من هذين ونحوهما إنما هو الألف الزائدة كما حذفت في فاعل المضاعف، كقولهم في: رابٌّ، وبارٌّ، وسارٌّ، وقارٌّ: رَبٌّ، وبَرٌّ، وسرٌّ، وقرٌّ». وقد يُتوهَّم أن هذا الثاني هو ما في الكَشَّاف[1]، وليس به، والفرق أن نحو: (هارٍ) على هذا بُني على (فاعلٍ)، ثم حذفت // الألف الزائدة، وهي في ذلك بني على (فَعِلَ)، فأُعِلَّت العين بقلبها ألفًا على القياس، ولا حذف. ٦٢ب

قوله: «وفي نحو أوائل...».

عطف على قوله: «في نحو بائع...»، أي تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف باب مساجد ويكون قبل الألف واو أو ياء، وأقسامه أربعة؛ لأنه إما أن يكتنف الألف واوان كما في أوائل جمع أول، أو ياءان كما في خيائر، جمع خير، أو يكون قبل الألف واو وبعدها ياء كما في بوايع جمع فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع فوعلة وإن كان جمع بائعة أيضا كذلك رفعا لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع فرع على مفردها، فرفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه، أو يكون قبل الألف ياء وبعدها واو كما في سيق، والأصل: سياوق جمع سيقة، وهو ما استساقه العدو من الدواب مثل الوسيقة، وعللوا ذلك بأنهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف، وهو حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه أقصى الجموعن مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاورة للطرف الذي هو محل التغيير، فقلبت ألفا ثم همزة كما مرّ في نحو بوائع، بخلاف عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكنة بعد العين فصارت كالمعتمد ولبعدها عن الطرف الذي هو محل التغيير. هذا رأي سيبويه والخليل، وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط، ويتج بالسماع والقياس.

أما السماع فقولهم: (ضَيَاوِن) بالواو في جمع (ضَيْوَن)، وهو السِّنَّور الذكر.

وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر منه في غيرهما. [ط: ٢٨٧-٢٨٨]

● **قوله: «بَعْدَ ألف باب مساجد».**

---

(١) (الكشاف ٢/٣٠١).

يريد به جمع التكسير الذي سبق ألفَه حرفان، وتأخر عنهما آخران، سواءٌ كان وزنه (مَفَاعِل) كما إذا بنيت من (يَوْم) مثل (مساجد) فإنك تقول: (مَيَائِم)، والأصل: (مَيَاوِم)،

٣ أو غيره كالأبنية المذكورة في كلامه، ومثل الجمع المذكورِ في حكمه عند سيبويه والجمهورِ مُمَاثِلُهُ من المفرد، كما إذا بنيت من القول مثل (عُوَارِض) فإنك تقول: (قُوائِل)، بالهمز، والأصل: (قُواوِل)، وخالف الأخفش والزجَّاج فمنعا الإبدال في المفرد؛

٦ لِخِفَّتِهِ، بخلاف الجمع[١].

● **قوله: «وأما القياس فلأن الثِّقل في الواوين أكثر».**

احْتُجَّ أيضًا بأن لذلك في الواوين نظيرًا، وهو اجتماعهما في أول الكلمة، بخلاف

٩ (غيرهما)[٢]؛ لأنه لا إبدال إذا التقت الياء والواو أَوَّلَ الكلمة، نحو: (يَيْنٍ، ويَوْم).

والجواب عن الأول أن المازني سأل الأصمعي عن (عَيِّل) كيف تكسّره العرب؟ فقال: (عَيَائِل)، بالهمز.

١٢ **وأما (ضَيَاوِن) فشاذّ للتنبيه على الأصل كالقَوَد، أو لأنه لما صحّ في الواحد صح في الجمع.**

وعن الثاني أنهم حملوا اجتماع الياءين واجتماع الواو والياء على اجتماع

١٥ **الواوين، فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في (كساء)، و(رداء)؛ حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة، كما سيجيء، فكذا ههنا لكونها مجاورة للطرف. وأما قول الشاعر:**

١٨ **وكحل العينين بالعواور**

فإنما صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا؛ إذ أصله (عواوير) بدليل أنه جمع (عُوَّار)، وحرف العة إذا كان في المفرد رابعا لم يحذف في الجمع، بل يقلب

(١) انظر (الكتاب ٣٥٧/٤، ٣٦٩، ٣٧١، والارتشاف ١٢٧/١، والمساعد ٩٧/٤، وشرح اليزدي ٤٩٢).

(٢) ليس في ب.

ياء إن لم يكنها، نحو حُمْلاق وحَمَالِيق. وحُملاق العين: باطن أجفانها الذي يسوده الكحل، وجُرموق وجراميق، وقِنديل وقناديل، فلما حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصححت.

وقبل هذا البيت:

غرّك أن تقاربت أباعري

وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنى عظامي وأراه ثاغري

وكحّل............ البيت.

يقول لامرأة: غرّك، حتى اجترأت على مخالفتي، أنّي كبرت وتقاربت أباعري، يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك، فإبله مجتمعة، لا يفارق بعضها بعضا. وثاغري: أي كاسر أسناني، والعُوّار: وجع العين. يريد أن مرّ الزمان أفسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه، وعكسه قول الشاعر:

فيها عيائيلُ أُسودٍ ونُمُر

لأن الياء زيدت للإشباع كياء (الصيارف)، فروعي الأصل. والضمير من قوله: «فيها...» للمفازة. قال في الصحاح: «عيال الرجل: من يعوله، وواحد العيال: عَيِّل، والجمع عيائل، مثل: جيد وجياد وجيائد، وأعال الرجل إذا كثر عياله، فهو معيل».

وقال بعضهم: عيائل: جمع عيّل، أي: ذو عيال. [ط: ٢٨٨-٢٨٩]

● قوله: «أو لأنه لما صَحَّ في الواحد صَحَّ في الجمع».

مقتضاه أنه يقاس على: (ضَيَاوِن) وما يشابهه في صحة واحده إذا وجد، وقد ذهب إلى ذلك ناسٌ، والصحيح خلافه، فالتعليل الأول أَوْلَى[1].

---

(١) ذهب إليه المازنيّ، وأخذه عنه ابن جني. انظر (المنصف ٢/٤٦-٤٧، والممتع ١/٣٣٨-٣٣٩، وابن يعيش ١٠/٩١).

● **قوله: «لكونها مجاورة للطرف».**

التقدير: لكون كل منهما مجاورة له.

٣ ● **قوله: «حَنَى عظامي».**

هو بتخفيف النون. وكَبِرتُ، بكسر الباء، ويقال: ارتحل القوم عن المكان: انتقلوا، كترحَّلوا، «والاسم: الرُّحلة بالضم والكسر، أو بالكسر: الارتحال. وبالضم: الوجه الذي

٦ يقصده»، كذا في القاموس، واقتصر الجوهري على الثاني[(١)].

● **قوله[(٢)]:**

«فيها عَيَائِيلُ (أُسُودٍ)[(٣)] ونُمُرْ[(٤)]»

٩ قاله حكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبَعِيّ، قال العَيْنِيّ[(٥)]: «وعَيايِيل مضاف إلى أسُودٍ إضافة الصفة إلى موصوفها... قال: وادعى ابن الأعرابي أن الصواب: غَيايِيل، بالغين المعجمة جمع (غِيْلٍ)[(٦)] على غير قياس، وهو الأَجَمة[(٧)]» انتهى. و«غِيْل» هذا بكسر الغين، وسكون

---

(١) انظر (الصحاح، والقاموس: رحل).

(٢) هو حكيم بن معيّة الربعيّ، من بني ربيعة ابن مالك بن زيد مناة بن تميم، راجز إسلاميّ كان زمن العجاج وحميد الأرقط.

(٣) ليس في ب.

(٤) الشاهد من مشطور الرجز، وهو في (الكتاب ٥٧٤/٣، والأصول ٤٣١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٦/٢، وفرحة الأديب ١٥٢-١٥٣، ونكت الشنتمري ٩٩٧/٢، والممتع ٣٤٤/١، والخزانة ٦٤/٥، وشرح شواهد الشافية ٣٨١، والعَيْنِيّ ٢٩٠/٤).

(٥) انظر (فرحة الأديب ١٥٢-١٥٣، والعَيْنِيّ ٢٩٠/٤)، وجاء في (شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٠): «وإن روي بالرفع فالمراد بعيائيل نفس الأسود والنمر، وفيه ركاكة لا تخفى، والجرُّ - أي في أسود- هي الرواية الجيدة».

(٦) الغِيلُ: الأجمة، وموضع الأسد، والشجر الملتف. (اللسان: غيل).

(٧) الأجمة: منبت الشجر كالغيضة. (اللسان: أجم).



الياء.

● **قوله: «كياء الصَّيَارِيف».**

يعني في قول الفرزدق يصف نَاقَةً[١]:

تَنْفِي يَدَاهَا الحصى في كل هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيف

يقال: نَفَى الرِّيحُ الترابَ نَفْيًا ونَفَيَانًا: أطارته، ونَفَى الدراهم: أثارها للانتقاد، والدراهيم في البيت: جمع دِرْهَام، لُغَةٌ في درهم، وهو مفعول: نَفَى، وتَنْقَادُ فاعله، والصياريف: جمع صَيْرَف، والأصل: صيارف، هذا، والعِيَالُ: بكسر العين.

هذا إذا كان قبل الألف واو أو ياء زائدة، وأما إن لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت أصلية كما في (مَقَاوِم)، و(مَعَايِش) فتبقى، وإن كانت زائدة كما في (رَسَائِل)، و(عجائز)، و(صحائف) فتقلب همزة، فرقا بين الأصلية والزائدة، والزائدة أولى بالتغيير، وجاء (معائش) بالهمز، وهو ضعيف. [ط: ٢٨٩]

● **قوله: «وإن كانت أصلية».**

أي: غير بدل، كما في (معايش)[٢]، أو بدلاً عن الأصل، كما في (مَقَاوِم)، جمع مَقَامة، قال الفرزدق[٣]:

وإنِّي لقوَّامٌ مَقَاوِمَ لم يكن جريرٌ ولا مَوْلَى جريرٍ يَقُومُها

---

(١) الشاهد من البسيط، وهو في (شرح ديوان الفرزدق للصاوي ٥٧٠، والكتاب ٢٨/١، والمقتضب ١٢/٢، ٤٥٠، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٤٨، والحلبيات ١١٥، وإيضاح الشعر ٢٣٨، ٤٨٨، والمحتسب ٦٩/١، والخصائص ٣١٥/٢، وسر الصناعة ٢٥/١، ٧٦٩/٢، وما يجوز للشاعر ٢١٣، والاقتضاب ٣١٠/١، ونكت الشنتمري ١٥٦/١).

(٢) سيأتي قريبا تفصيل القول فيها.

(٣) الشاهد من الطويل، وهو للأخطل في (ديوانه ٢٣٣، والخصائص ١٤٥/٣، وابن يعيش ٩٠/١٠، ٩٧، وحماسة البحتري ٢١٢)، وهو للفرزدق في (المقتضب ١٢٢/١، والمخصص ٢١/١٤)، وبلا نسبة في (المنصف ٣٠٦/١)، وانظر (معجم الشواهد لحنا حداد ١٥٥، ٦١٢).

● **قوله: «وإن كانت زائدة».**

أي: وهي مَدَّةٌ في الواحد كما في الأمثلة، قالوا وفي: (جَدْوَلٍ)، و(قَسْوَرٍ)[١] لا تبدل في الجمع مع كونها زائدة، وكذا الياء في نحو: (طِرْيَمٍ)[٢]، بكسر الطاء، أشار إلى ذلك في التسهيل[٣]، هذا، وإنما وجب همز ما قبل آخر واحده مَدَّةٌ زائدة؛ لأن باب (رَسَائل) منه لما وقع ألفُ مفرده بعد ألف الجمع -وامتنع اجتماعهما؛ لما لا يخفى، وحذف أحدهما لإخلاله بصيغة الجمع، واحْتِيْجَ إلى قلبها، ولم يكن لها أصل تقلب إليه- وجب قلبها همزة؛ لأنها أقرب إليها؛ (لكونها)[٤] من مخرجها، ثم حمل باب (صحائف وعجائز) على ذلك الباب؛ لشبه مَدَّتَيْ (صحيفة وعجوز) بألف (رسالة) في الزيادة والمد؛ ولأنه لا حَظَّ لهما في الحركة، وهذا بخلاف باب (مَقَاوِمَ ومَعَايشَ)؛ لأن حرف العلة في مفرديهما عين الكلمة، وأصله الحركة، إلا أنه أُعِلَّ، فلما احْتِيجَ إلى تحريكها؛ لوقوعه بعد ألف التكسير، كان ردُّه إلى أصله أَوْلَى.

● **قوله: «وجاء (مَعَائِشُ) بالهمز».**

اشتهر ذلك عن نافع من رواية خارجة[٥]، وهو غلط عند النحويين. قال الحَلَبيّ في إعرابه: ولم ينفرد بها نافع، بل رويت عن ابن عامر، وقرأ بها أيضًا زيد بن علي[٦]،

---

(١) القَسْوَرُ: الرّامي، والصائد، والأسد، ونبت ناعم سهلي، وحمضةٌ من النجيل. انظر (اللسان: قسر).

(٢) الطِّرْيَمُ: العسل إذا امتلأت البيوت خاصة. (اللسان: طرم).

(٣) (التسهيل ٣٠١).

(٤) ليس في ط.

(٥) خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، توفي سنة ١٦٨. (غاية النهاية ١/٢٦٨).

(٦) زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي، توفي ببغداد سنة ٣٥٨هـ. (غاية النهاية ١/٢٩٨-٢٩٩).

والأعمش، والأعرج[١]. وقال الفَرَّاء: «إنَّ قَلْبَ هذه الياء؛ تشبيهًا لها بياء (صحيفة)، وقد جاء وإن كان قليلا[٢]».

٣ **قوله: «والتزم همز مصائب...».**

يريد أن القياس أن لا تنقلب فيه الواو همزة لأنها عين الكلمة، وليس قبل الألف واو ولا ياء، فقياسه أن تبقى كما في (مَقَاوِم)، ولكن التزموا همزها على خلاف
٦ **القياس تنبيها على أنه ليس جمع (مَفْعَلَة) كمَقَاوِم ومعايش، بل هو جمع (مُفْعِلَة)؛ إذ الأصل (مُصْوِبَة) نقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما احتج إلى هذا التنبيه لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححا،**
٩ **ويقال فيه: (مصيبات) كما مرّ في الجمع أن نحو (مُكْرِم) استغني فيه بالتصحيح عن التكسير، فلما جُمع هذا جمع التكسير كان مظنة أن يتوهم أنه ليس جمع (مُفْعِلَة) بضم الميم وكسر العين، بل إما جمع (مَفْعَلَة) أو (مَفْعِلَة) بفتح الميم وكسر العين أو**
١٢ **فتحها، فقلبت الواو همزة ليكون ذلك تنبيها على أنه جمع (مُفْعِلَة) بضم الميم وكسر العين على خلاف أصله؛ إذ الأصل فيه أن يجمع مصححا كما عرفت.**

[ط: ٢٨٩-٢٩٠]

١٥ ● **قوله: «لكن التزموا همزها».**

---

(١) الأعرج هو: حميد بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي القارئ. توفي سنة ١٣٠هـ. (غاية النهاية ١/٢٦٥).

(٢) (الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠).

وقراءة الجمهور بالياء (معايش)، وقرأ الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع في رواية، وابن عامر في رواية كذلك: (معائش) بالهمز. قال أبو حَيَّان في (البحر المحيط ٤/٢٧١): «وليس بالقياس، ولكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر جمع منارة، وأصلها مَنْوَرَة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها مُصْوِبَةٌ، وكان القياس: مناور ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب، على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاوم، ومعونة: معاون». وانظر (معاني الفَرَّاء ١/٣٧٣-٣٧٤، والمنصف ١/٣٠٧-٣٠٨، والسبعة ٢٧٨، وشواذ ابن خالويه ٤٨، والدر المصون ٣/٢٣٨، والارتشاف ١/١٢٨، والإتحاف ٢٢٢).

وردت أيضا في كلامهم بالواو من غير همز على القياس، حكى ذلك ابن مالك، وأبو حَيَّان[١]، وغيرهما.

٣ ● **قوله: «تنبيها... الخ».**

حاصله أن (مصائب) التُزِم همزه تنبيهًا على أنه جمع (مُفْعِلَة) لا (مَفْعَلَة) ولا (مَفْعِلَة)؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححًا، فلما كُسِّرَ أُبدلت الواو

٦ مع كونها عَيْنًا؛ تنبيهًا على مخالفة أصله، وهذا العذر لا يأتي في: (مَنَايِر ومَسَايِل) جمعي (مَنَار، ومَسِيل)، وقد جاء أيضًا بالهمز شذوذًا، وإن ورد الأصل أيضًا في: منايِر، وهو (مَنَاوِر)[٢].

٩ **قوله: «وتقلب ياء فُعلى...».**

لما فرغ مما تقلبان فيه ألفا وهمزة شرع فيما تقلب فيهما إحداهما إلى الأخرى، وقدَّم ما تُقلب فيه الياء واوا، فنقول: تقلب ياء (فُعلى)، واوا إن كان اسما

١٢ **نحو: طُوبَى وكُوسَى، وذكر في شرح الهادي أنهما تأنيث الأطيب والأكيس، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛ لأنهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجري مجرى الأسماء التي لا تكون صفات.** [ط: ٢٩٠]

١٥ ● **قوله: «وإن كان اسمًا نحو (طُوبَى)».**

اقتصر في بغية الطالب على التمثيل بـ(طُوبَى) اسْمًا لشجرة في الجنة. قال[٣]: «وهو (فُعْلَى) من الطِّيب، ولا نظير له // في الأسماء». قال[٢]: «وأما[٤] (الكُوسَى) فَصِفَةٌ؛ لأنه ٦٦٣أ

١٨ أنثى (الأكيس)، أفعل تفضيل من: كَاسَ الرجل في عمله لدنيا أو لآخرة كَيْسًا: حَذِقَ، ولا

---

(١) انظر: (التذييل والتكميل

(٢) قال ابن مالك في (إيجاز التعريف ١٣): «والقياس مصاوب ومناور، وقد ورد كذلك أيضا». وانظر (الارتشاف ١/١٢٨) أيضا.

(٣) (بغية الطالب ١٩٦-١٩٧).

(٤) ص: (وإنما).

يقال (كُوسَى) بدون الألف واللام والإضافة» انتهى. وتبعه الشريف في شرحه نَقْلاً عن الصحاح[1]، وإلى الجواب عما ذكره أشار الشارح بقوله: «وهما، وإن كان أصلهما الصفة... الخ، وحاصل التوفيق أن ما في الصحاح إشارة إلى الأصل، وما ذكره المصنف باعتبار الاسمية الحالية؛ نَظَرًا لجريانهما مَجْرَى الأسماء. قال أبو حَيَّان[2]: «(وأَفْعَلُ مِنْ)، ومؤنثه عند سيبويه، حكمهما حكم الأسماء؛ ولذلك جمعت (الطُّوبى والكُوسَى والخُورَى)؛ مؤنثات الأَطْيَب، والأَكْيَس، والأَخْيَر، جمع الأسماء؛ يعني أنها وأمثالها جمعت على (أفاعل) كالأسماء، نحو: (أفكل وأفاكل)[3]، مع امتناع جمع نحو: أَحْمَرَ وحمراءَ عليه».

هذا إذا كان (فُعْلَى) اسما، وإن كان صفة فلا تقلب ياؤه واوا، لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو: مشية حِيكَى. يقال: حاك الرجل: إذا حرك منكبيه في المشي، وقسمة ضيزى، أي قسمة جائرة من ضاز يضيز إذا جار، وأصلهما: حُيْكَى وضُيْزَى، فلم يقلبوا فيهما الياء والواو، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء، فرقا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واوا، وإنما حكموا بأنهما (فُعْلَى) بالضمّ، ولم يجعلوها (فِعْلَى) بالكسر لأنه لم يوجد (فِعْلَى) في الصفات إلا (عِزْهَى) للذي لا يطرب للّهو، ووجد فيها (فُعْلَى) بالضم كثيرا كحُبْلَى وفُضْلَى. [ط: ٢٩٠-٢٩١]

● **قوله: «فلا تُقْلَبُ ياؤه واوًا».**

لكنْ يُكسر ما قبلها، هذا هو المشهور في كلام سيبويه وغيره من النحويين[4]،

---

(١) (شرح الشريف ١٢٠٥، والصحاح: طيب).

(٢) (التذييل والتكميل ١٥٨/٦/أ).

(٣) الأَفْكَلُ: الرِّعْدَةُ تعلو الإنسانَ. (اللسان: فكل).

(٤) قال سيبويه (٣٦٤/٤): «وأما إذا كانت وصفًا بغير ألف ولام فإنهما بمنزلة (فُعْل) منها، يعني بيضٌ، وذلك قولهم: امرأة حِيكى، ويدلك على أنها (فُعْلَى) أنه لا يكون (فِعْلَى) صفةً». وانظر (المقتضب ١٦٨/١، وابن يعيش ٩٧/١٠-٩٨، والمزهر ٥٣/٢).

وقال ابن مالك[١] وابنه[٢]: يجوز في عين (فُعْلى) صفةً أن تُبْدل الضمةُ كسرةً، فَتَسْلم الياء، وأن تَسْلَمَ الضمة فتنقلب الياء واوًا. قال ولده: «ترديدًا بين حمله على مذكره تارة، وبين رعاية الزِّنَةِ أخرى». قال: «والأول أكثر».

● **قوله: «حاك الرجل».**

هو من باب ضرب، والمصدر: (الحَيَكَانُ)[٣] (مُحَرَّكًا)[٤].

● **قوله: «و(قسمة ضِيزَى)».**

قال المرادي[٥]: «قال بعضُهم: لم يأت من الصفات غير هذين؛ يعني: حِيكَى، وضِيزَى»، وكأنه يريد الشيخ أبا حيان[٤]، فإنه قال في شرح التسهيل: «ظاهر كلام المصنف أن الصفة كثير في (الفِعْلى) التي عينها ياء، وعلى ما قررناه لم يذكر منه إلا: امرأة حِيكَى، وقسمة ضِيزَى» انتهى. على أنه قد جاء (ضِئزى) بالهمز، وبه قرأ ابن كثير[٦]، من (ضَأَزَه يَضْأَزه): إذا نقصه حقه ظُلْمًا وجَوْرًا، فيُحْتَمَل حينئذ. قال في بغية

---

(١) (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠، والتسهيل ٢٩٤).

(٢) (بغية الطالب ١٩٧-١٩٩، وشرح الألفية ٨٥١).

(٣) (اللسان: حيك).

(٤) ليس في ط.

(٥) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ٦/٤٢، والتذييل والتكميل ٦/١٥٨/أ).

(٦) تأتي (فُعْلَى) صفة على نوعين؛ محضة جارية على موصوف كالحِيكى، وغير محضة جارية مجرى الأسماء كالخُورى والضُوقى والكُوسى، والذي عليه سيبويه والجمهور هو التفريق بين المحضة وغير المحضة، وهذه الأخيرة تأخذ حكم الأسماء لأنها تجري مجراها، فتسلم فيها ضمّة الفاء وتقلب الياء واوًا لهذه الضمة، ومذهب ابن مالك وتبعه ولده بدر الدين والشريف الأَسْتَرَابَاذيّ عدم التفريق في الحكم بين الصفتين، فيبدلون ضمة فاء الصفة، محضة وغير محضة، كسرةً لتسلم الياء، وعدمِ التفريق هذا كان موضع اعتراض عليهما، ومذهب سيبويه ومعظم الأئمة كذلك عدم فِعْلَى صفةً، وأثبتها الأخفش وأبو زيد وأبو حاتم وجماعة، ومثلوا لها بعزهى وكيصى وضيزى وسعلى، ورُدّ ما قالوه بأن عزهى وسعلى لم تأت إلا بالتاء، أي عزهاة ⇦

الطالب[٥]: «والأقرب أن يكون ضِيزَى بالياء (فِعْلى) بالكسر مخففًا منه، وإن لم يكن من أصول القراء كلهم إبدال مثل هذه الهمزة ياء، لكنها لغة الْتُزِمَتْ، فقرؤوا بها.

٣ فإن قيل: لم لا قيل في (ضِئْزَى) بالهمز: إن أصله: (ضُوزَى) بالضم، فكسرت الفاء كما قيل فيها مع الياء؟.

أُجيب: بأنه لا موجب هنا للتغيير؛ إذ لا يُسْتَثقل الضم مع الهمز استثقالَهُ مع الياء

٦ الساكنة، ويحتمل أيضًا أن يكون أصله: (ضُوزَى)، فكسرت الضاد؛ لأن الضمة ثقيلة مع الواو.

● **قوله: «من ضَازَ يَضِيزُ».**

٩ جاء أيضًا متعديًا: ضَازَه حَقَّه يَضِيزُه ويَضُوزُه: نقصه وبخسه[١].

● **قوله: «لأنه لم يوجد (فِعْلَى) في الصفات».**

يريد المفردة، فلا نقض بـ(ذِكْرَى)؛ لأنه مصدر، ولا بـ(ظِرْبَى، وحِجْلَى)؛ لأنهما

١٢ جمعان[٢].

● **قوله: «إلا عِزْهَى».**

⇦ وسعلاة، وأن ضيزى وكيصى فُعْلى أبدلت الضمة كسرة. وانظر (الكتاب ٢٥٥/٤، ٣٦٤، والمقتضب ١٦٨/١، والأصول ٢٦٧/٣، وإيجاز التعريف ١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٥١-٨٥٢، وبغية الطالب ١٩٩، وشرح الشريف على الشافية ١٢٠٦، ومعاني الفَرَّاء ٩٨/٣، والكشف ٢٩٥/٢، والبحر ١٦٢/٨).

وأما قوله تعالى: ﴿قسمة ضيزى﴾ (النجم: ٢٢)، فقرأ ابن كثير (ضِئْزى) بكسر الضاد والهمز، وزيد بن علي (ضَيْزَى) بفتح الضاد وياء، وروى الفَرَّاء أن العرب تقول أيضا: (ضَأْزى وضُـوزى) بفتح الضاد وضمها مع الهمز فيهما، ولم تأت بهما قراءة.

(١) انظر (القاموس، واللسان: ضوز، ضيز).

(٢) الظِّرْبى: جمع الظَّربان، وهو دابة شبه القرد، والحِجْلَى: اسم جمع للحَجَلِ، وذكر في اللسان أنه لم يجئ على فِعْلَى جمعًا غيرهما. انظر (اللسان: ظرب، حجل).



لم يذكره سيبويه، وحكاه غيره، وحُكِيَ أيضًا امرأة سِعْلَى، وأُجيب: بأن المشهور فيهما: عِزْهاة، وسِعْلاة(١).

وكذلك باب (بِيْض)، وأصله (بُيْضٌ) بضم الفاء لأنه جمع (أَبْيَض) كأحمر وحُمر، فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن الجمع مستثقل، فلو قلبوا فيه الياء واوا ازداد ثقلا. [ط: ٢٩١]

● **قوله: «وكذلك باب: بِيضٍ».**

سُمع في جمع عَايط: عِيطٌ على القياس، وعُوطٌ، تقلب الواو ياء شذوذًا، حكاه أبو عبيدة(٢).

ثم اختلفوا في غير باب (فُعْلَى)، و(فُعْل) فقال سيبويه: القياس الثاني، أي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأنه أقل تغييرا. [ط: ٢٩١]

● **قوله: «فقال سيبويه: القياس الثاني».**

صححه الأكثرون، واستدلوا له بأوجه، أحدها: قولهم: العِيسَة؛ بمهملتين، من قولهم: جملٌ أعْيَسُ، أي: أبيضُ بَيِّنُ العِيسةِ، والعَيَسِ مُحرَّكًا، والتوجيه أن العِيسَة اسم لِلَّوْن، الوصف منه على (أَفْعَلَ وفَعْلاءَ)، فيجب كونه على (فُعْلَة) بالضم كالحُمرة والخُضرة. الثاني: قولهم: مَبيع، وسيأتي(٣). والثالث: أن العين حُكِم لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها، كما أبدلت لأجل اللام(٤).

---

(١) قال سيبويه (٤/٢٥٥): «ويكون على (فِعْلَى) نحو: ذِفْرَى، ومِعْزَى، ولا نعلمه جاء وصفًا»، والعِزْهَى: الذي لا يطرب للَّهْو، ويبعد عنه، وامرأة سِعْلَى: كالسِّعْلاة خبثًا وسلاطة، صخَّابة، بذيّة، قبيحة. انظر (اللسان: سَعل، عزه)، ومراجعه الهامش (٥) من الصفحة السابقة.

(٢) تجمع (عائط) على: عُوطٍ، وعِيطٍ، وعِطَطٍ، وعُوطَطٍ، والعائط: الناقة إذا لم تحمل أول سنة يطرقها الفحل. (اللسان: عوط، عيط).

(٣) انظر ص(٣٢٥) من هذا الكتاب.

(٤) هذه المسألة في (الكتاب ٣٤٩/٤، والمقتضب ١٠١/١، والمنصف ٢٩٦/١-٣٠١، والأصول ٢٨٤/٣-٢٨٥، والممتع ٤٥٨/٢).

وأورد عليه قول الشاعر:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصُفَ الساق مئزري

٣ **فإن (المضوفة) مَفْعُلَة من: ضِفت الرجل ضيافة إذا نزلت عليه ضيفا، أو من: أضفت من الأمر: أشفقت منه وحذرت، والمضوفة هو أمر يُشفق منه، والمراد ما ينزل من حوادث الدهر.** [ط: ٢٩١]

٦ ● **قوله: «وأورد عليه قول الشاعر».**

هو مِمَّا استدلَّ به الأخفشُ، واستدل أيضًا بأن المفرد لا يقاس على الجمع؛ لأنا وجدنا الجمع يُقلب فيه ما لا يُقْلَب في المفرد، كالواوين المتطرفين في نحو: (جِثِيٍّ)[1]

٩ جمعِ جاثٍ، دون (عِتِيٍّ)[4] مصدر عَتَى، وبأن الجمع أثقل من المفرد، فهو أَدْعَى إلى التخفيف. وأجيب عن هذين بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه[2].

● **قوله: «... حتى يَنْصُفَ السَّاقُ مِئْزَرِي».**

١٢ فقال[3]: نَصَفَه، كنصره: بلغ نِصْفَه، والمِئْزَر مهموز.

ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة، بل الياء واوا. ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه: المَضُوفة، والمَضِيفة، والمَضَافَة. وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ.

١٥ **ونحو (معيشة) عند سيبويه يجوز أن يكون (مَفْعِلَة) بالكسر، فلا يكون مما نحن فيه، بل نقل فيه الكسرة من الياء إلى العين، ويجوز أن يكون (مَفْعُلَة) بالضم، نقل الضمة إلى ما قبل الياء، ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء.**

١٨ **وقال الأخفش: القياس الأول، أي بقاء الضمة وقلب الياء واوا كما في (طُوبَى)،**

---

(١) جِثِيٌّ: جمع جاثٍ، وهو الجالس على ركبتيه للخصومة ونحوها، وعِتِيٌّ: جمع عاتٍ؛ وهو المستكبر المتجاوز للحد. (اللسان: جثا، عتا).

(٢) انظر (الممتع ٢/٤٦٩-٤٧٠، وابن يعيش ١٠/٨٢).

(٣) أي الشاعر، فقد استعمل نصف من باب نصر فأتى بمضارعه ينصُف.

و(كُوسَى). فـ(مضوفة) عنده قياس، و(معيشة): مَفْعِلَة، بالكسر؛ إذ لو كانت بالضم لزم: معوشة.

٣ وأجيب عنه بأن الإبقاء والقلب في (طوبى)، و(كوسى) إنما كان للفرق بين الاسم والصفة، كما مرّ. [ط: ٢٩١]

● قوله: «والمَضِيفة».

٦ هو بفتح الميم وكسر الضاد[1].

● قوله: «وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ».

أجيب أيضًا: بأن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو[2].

٩ قوله: «وعليهما...».

لما بين أنه إذا وقع ياء قبلها ضمة في غير باب (فُعْلَى)، و(فُعْل) فمذهب سيبويه قلب الضمة كسرة، ومذهب الأخفش قلب الياء واوا. أشار إلى مسألة متفرعة على

١٢ المذهبين وهي: أنه لو بُنِيَ من (البيع) مثل (تُرْتُب)، بضم التاءين، لقيل: تُبِيع على مذهب سيبويه، و(تُبُوع) على مذهب الأخفش.

قوله: «وتقلب الواو...».

١٥ لما فرغ مما قلب فيه الياء واوا شرع فيما قلب فيه الواو ياء، فنقول: إذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر أعل فعله قلب الواو ياء، نحو: قام قياما وقِيَما.

وقولهم: حَال حِوَلا شاذّ، كالقَوَد، والقياس: حِيَلا، بخلاف (لَاوَذَ) لِوَاذًا، وقاوم

---

(١) انظر: (اللسان: ضيف).

(٢) انظر (مختصر العين

والزبيدي هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكر الزُّبيدي الإشبيلي النحوي، من مصنفاته: طبقات النحويين، ومختصر العين، وأبنية سيبويه، وما يلحن فيه العامة. توفي سنة ٣٧٩هـ. (بغية الوعاة ١/٨٤-٨٥).



قِواما، فإنه لما صحّ في الفعل صحّ في المصدر. يقال: لاوذ القوم ملاوذة ولواذا، أي لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يتسللون منكم لِواذا﴾، ولو كان من (لاذ) لقال: (لِيَاذا). [ط: ٢٩٢] ٣

● **قوله: «نحو: قام قِيَامًا وقيَمًا».**

اشترط ابن مالك في شرح الكافية لقلب الواو ياء في المفرد -مع كونه مصدرًا أُعلَّ فعلُه- وُجُودَ الألف بعدها، نحو: قام قيامًا، وانقاد انقيادًا، وعليه فالـ(حِوَل) غير شاذ، ونحو (قِيَمًا) مقصورٌ من قيامًا، (وقدَّمتُ[1] من أوائل)[2] هذا الموضوع ما يوافق ذلك، وهو من كلام ابْنُ عُصْفُور[5]. ٦

● **قوله: «ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[3].//** ٩ ٦٣ب

في نصب (لواذًا) وجهان: أحدهما: أنه على المصدر من معنى الفعل الأول؛ إذ التقدير: يتسللون منكم تسللاً، أو يلاوذون لواذًا. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: ملاوذين[4]. ١٢

قوله: «وفي نحو جيَاد...».

عطف على قوله: «في المصادر...». أي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء إذا كان في جمع أعل مفرده كجيَاد ودِيار ورياح، جمع جيّد ودار وريح. ١٥

وأصل (جيّد): جَيْوِد، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت.

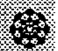
---

(١) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٢-٢١١٣): «على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على (فِعَالٍ)». وانظر (الممتع ٢/٤٩٥).

(٢) ط: (وقد قدمت أوائل).

(٣) (النور: ٦٣).

(٤) انظر (إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٩، والتبيان للعكبري ٢/٩٧٩، والدر المصون ٨/٤٤٧).



وأصل (دار): دَوَر، انقلبت الواو المتحركة ألفا. وأصل (ريح): رِوْح، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

٣ **وكذا (تِيَر) جمع (تَارَة)، والدليل على أن ياءه واو قولهم: تاورته والناس يتاورون، وما ذكر أبو البقاء من ألف (تارة) مبدلة من الواو، واشتقاقه من (التَّوْر)، وهو الرسول بين القوم، لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء.** [ط: ٢٩٢]

٦ ● **قوله: «لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء».**

ذكر في مادة (تير) ما نصه[١]: «التَّيَّارُ: الموج، وفَعَلَ ذلك تارة [بعد تارة][٢]، أي: مرة بعد مرة، والجمع: تَارَاتٌ وتِيَرٌ، وهو مقصور من تِيَارٍ».

٩ **وكذا (دِيَم) جمع (دِيمَة)، والأصل (دِوَم)؛ لأنه من: دَام يدوم، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك، وبه يشعر لفظ المصنف والزمخشري، لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجمع. وشذ (طِيَال) في قوله:**

١٢ **تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طِيَالُها**

وهذا شاذ من جهة القياس، ومن جهة الاستعمال أيضا؛ لأن الأكثر (طِوَال) لصحته في المفرد، وهو (طويل). [ط: ٢٩٢-٢٩٣]

١٥ ● **قوله[٣]:**

«تَبَيَّنَ لي أن القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ».

---

(١) (الصحاح: تير).

(٢) سقط من ص.

(٣) الشاهد من الطويل، وهو لأُنيف بن زبّان النهشلي الطائي في (الحماسة البصرية ١/٣٥، وشرح شواهد الشافية ٣٨٥)، ولأُثال بن عبدة في (الخزانة ٤/١٤٦)، ولأعرابي من بني أسد في (الكامل ١/٥٥)، أو لحكيم أو حكم النبهاني الطائي الشاعر الإسلامي كما في (إثبات المحصل لابن المستوفي ٢٤٤)، ورواية القالي في (المقصور والممدود ٢٣٦): (طوالها)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر (التخمير ٤/٤٠٦ – حاشية محققه).

يقال: قَمُؤَ الرَّجُلُ قُمُوءًا بالضَّمّ فيهما، وقَمَاءَةً بالفتح والمد: صار قَمِيئًا بوزن (فَعِيلٍ)، وهو (الصغير)[1] الذليل.

وصح (رِوَاء) جمع (ريّان)؛ لأن الأصل (رِوَاي)، قلبوا الياء همزة، فلو قلبوا الواو أيضا ياء لزم الجمع بين الإعلالين، وهو مستكره.

وصح (نِوَاءٌ) جمع (نَاوٍ)، وهو السمين من الإبل، من: نَوَتْ الناقة، أي سمنت، تنوي نِوَاية، وهو على القياس لصحة العين في مفرده. [ط: ٢٩٣]

● **قوله: «جمع رَيَّان».**

أصله: (رَوْيَان)، قلبت الواو ياء وأدغمت.

● **قوله: «نِوَايَة».**

هو بكسر النون، وجاء أيضًا المصدر (نَيًّا) بفتحها[2].

قوله: «وفي نحو رياض...».

عطف على قوله: «في نحو جِيَاد...». أي تقلب الواو ياء في نحو (رياض)، و(ثياب) جمع (روضة)، و(ثوب) لسكونها في الواحد مع الألف بعدها؛ لأنها إذا وقعت بعدها الألف استثقلت الواو لطول النطق بها، مع أن سكون الواو في الواحد بمنزلة إعلالها لأن السكون يجعلها كالميتة.

بخلاف (عِوَدَة)، و(كِوَزَة) جمع (عَوْد)، وكُوز لفقدان الألف. والعَود: المسن من الإبل، وهو الذي جاوز في السن البازل. [ط: ٢٩٣]

● **قوله: «جمع عَوْد».**

هو بفتح العين، وسكون الواو.

---

(١) ط: (البعير).

(٢) انظر (اللسان: نوى).

● **قوله: «والعَوْدُ: المُسِنُّ من الإبل[(١)]».**

زاد في القاموس[(٢)]: «والشاء».

٣ ● **قوله: «وهو الذي جاوز في السن البازل».**

قال الجوهري[(٣)]: «يقال: بَزَلَ البعير يَبْزُلُ بُزُولاً: فَطَرَ نَابُهُ، أي: انشقَّ، فهو بازلٌ، ذكرًا كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة، وقال: «العود: هو
٦ الذي يجاوز في السن البازلَ والمُخْلِفَ، (وفي الحديث)[(٤)]: «إن جَرْجَرَ العَوْدُ فزِدْهُ وِقْرًا»، والناقة عَوْدَةٌ. ويقال[(٥)]: «زَاحِمْ بعَوْدٍ أَوْ دَعْ»، أي: استعن على حربك بأهل السنِّ والمعرفة، فإن رَأْيَ الشيخ خير من مشهد الغلام» انتهى.

٩ **وأما (ثِيَرَة) جمع ثور فشاذ، والقياس (ثِوَرَة) لفقد الألف، وهذا شاذ قياسا لا استعمالا كاستحواذ، وقال المبرد: إنما قالوا (ثِيَرَة) ليكون القلب دليلا على أنه جمع (ثور) من الحيوان، لا جمع (ثور) من الأقط، والخصِّص أنهم لما قالوا في جمع (ثور)**
١٢ **من الحيوان (ثِيران) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا (ثِيَرَة) في جمعه**

---

(١) قال الثعالبي في (فقه اللغة ١٠٩) في ترتيب سِنِّ الإبل: «فإذا كان في التاسعة وفَطَرَ نابُه فهو بازلٌ، فإذا كان في العاشرة فهو مخلف عام، ثم مخلف عامين فصاعدا، فإذا كاد يهرم ومنه بقيَّةٌ فهو عَوْدٌ»، وفي (غريب الحديث للخطابي ٢/٦٩٨): «قُرِئَ على أبي نصر: إذا طال ناب البعير واصفرّ قيل: عَرَدَ عُرُودًا، فإذا جاوز ذلك فهو عَوْدٌ».

(٢) (القاموس: عود).

(٣) (الصحاح: بزل).

(٤) كذا في النسخ، والذي في (الصحاح: بزل): «وفي المثل». وانظر هذا المثل في (جمهرة الأمثال لابن دريد ١/١١٣، والمستقصى للزمخشري ١/٣٧٢، ومجمع الأمثال للميداني ١/٣٨)، وفيها أيضا: إن جَرْجَرَ فزده ثِقْلاً، وإن ضَجَّ فزده وِقْرًا، وإن أعيا فزده نَوْطا. ويضرب مثلا للشِّدَّة على البخيل، ولإذلال الرجل والحملِ عليه إذا دخله الإباء والعزة.

(٥) هذا مثل معناه: لا تستعن إلا بأهل السِّنِّ والتجربة في الأمور، وانظره في (مجمع الأمثال للميداني ٢/٨٣، والجمهرة لابن دريد ١/٥٠٢، والمستقصى للزمخشري ٢/١٠٩).

عليه، وليس لِثِوَرَة جمع (ثور) من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه. [ط: ٢٩٣]

● **قوله: «والقياس ثِوَرَة».**

٣ جاء أيضًا هذا القياس، حكاه في القاموس[1]، وفيه: «الثَّور من الأقط: القِطْعَةُ العظيمة منه»، «الأقط: مثلثة، وتحرّك، وكـ(كَتِف، ورَجُل، وإِبِل): شيءٌ يُتَّخذ من المخيض الغَنَميّ».

٦ **قوله: «وتقلب الواو عينا أو لاما أو غيرهما... إلخ».**

هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب، أي وتقلب الواو ياء وتدغم في الياء لأن مخرجا الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما

٩ **من المدّ وسعة المخرج، فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، ويشترط أن يكون الأولى ساكنة ليمكن الإدغام، وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لأنها أخف.** [ط: ٢٩٣]

١٢ ● **قوله: «مخرجا الواو والياء وإن تباعدا».**

سيأتي أن مخرج الواو ما بين الشفتين، وأن مخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى[2].

١٥ ● **قوله: «فقلبوا الواو ياء وأدغموها».**

يشترط لذلك أيضًا بعد اجتماعهما، وسكون السابق منهما، أن يكونا في كلمة واحدة، وأن يكون سكون السابق أصليًا، وألا يكون ذلك السابق بدلاً غير لازم، فلا قلب

١٨ في نحو: (يغزو يوما)، و(يقضي وطرًا)، ولا في نحو: (قوْي) بسكون الواو مخفف (قوى)، و(رُوْيا)، مخفَّف (رُؤْيا) -بالهمز- لِعُروض الاجتماع والسكون، وحكى

---

(١) (القاموس: ثور، أقط).

(٢) (الجاربردي ٣٣٦، ٣٣٨، والرسالة ٩٢٩، ٩٣٣، وهذا الكتاب ص٤٣٦، ٤٣٨).

الكسائيّ الإدغامَ في (رُويا) إذا خففت، وقرئ شاذًا: ﴿إن كنتم للرِّيّا تعبرون﴾[1]، فإن لَزِمَ البدل في اسم لا يناسب الفعل كان المبْدَل كالأصلي، كمثال: إنْفَحة[2] من (أوب)، (أصله)[3]: (إأْوبة)، ثم (إيْوَبة)، ثم (إيَّة)، قاله ابن مالك في الإيجاز[4]، قال: «ولا يفعل ذلك في مثل (احْمَرَّ) منه، وأصله (إأْوبَّ)، ثم (إيْوَبَّ)، تقلب الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ولا يعمل به ما عمل بـ(إيوَبَةٍ) حين قيل فيه: (إيَّة)؛ لأنه اسم جامد لا يلزم نقله إلى صيغة لا تصح فيه الهمزة، بخلاف مثال احمرَّ، فإنه لا يستغنى فيه عن المضارع، واسم الفاعل، فيقال: (يَأْوَبُّ فهو مُؤْوَبٌّ)[5]، فكان التقاء الياء والواو في: (إيوَبَّ) شبيهًا بالتقائهما في: إيواء وبُويِع، فلم يختلفا في الحكم» انتهى.

فقالوا: (سيّد)، و(ميّت)، ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة (فَيْعِل) بكسر العين، وذهب البغداديون إلى أنه (فَيْعَل) بفتح العين كضَيْغَم وصَيْرَف، نقل إلى (فَيْعِل) بكسرها. قالوا: لأنّا لم نر في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) بالكسر.

وهذا ضعيف لأن المعتل قد يتأتى فيه ما لا يتأتى في الصحيح، فإنه نوع على انفراده، فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع (فاعل) منه بفُعَلَة، كقضاة ورماة وغزاة، في جمع قاض ورام وغاز. وكما اختص بفَيْعَلُولَة نحو (كَيْنونة)، وأصله (كَيْوَنُونَة)، ولو كان (سَيِّد) (فَيْعَلاً) لقالوا: (سَيَّد) بالفتح. وأصل (أيّام):

---

(١) (يوسف: ٤٣).

مذهب أبي جعفر في (الرؤيا) وما شابهها هو الإدغام، بقلب الهمزة واوا، ثم يقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما ساكنة، ثم يدغم الياء في الياء، وقد نصّ العلماء على شذوذ هذه القراءة وضعفها؛ لأن البدل غيرُ لازم، فكأنه لم تُوجَدْ واوٌ نظرًا إلى الأصل الذي هو الهمزة. وانظر (البحر المحيط ٥/٣١٢، والدر المصون ٦/٥٠٥، والإتحاف ٢٦٥).

(٢) الإنفحة: كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهي كرش. (اللسان: نفح).

(٣) ليس في ط.

(٤) (إيجاز التعريف ٢٣).

(٥) في النسخ المعتمدة: (يؤوب فهو مأوب)، والتصويب عن الإيجاز.

(أيوام)، و(دَيَّار) (فَيْعَال) من (دُرْت)، وأصله (دَيْوَار). يقال: ما بالدار دَيَّار، أي أحد، و(قَيَّام) (فَيْعَال) من قام يقوم، ولو كان (دَيَّار)، و(قَيَّام) على زنة (فَعَّال) لقالوا (دَوَّار)، و(قَوَّام) لأنهما من الواو، و(قَيُّوم) (فَيْعُول) من (القيام)، وأصله (قَيْوُوم)، فلو كان على زنة (فَعُّول) لقيل (قَوُّوم)، والقَيَّام والقَيُّوم هو الله تعالى. ومعناه: القائم بتدبير خلقه. [ط: ٢٩٣-٢٩٤]

● قوله: «نقل إلى (فَيْعِل) بالكسر».

أي: على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى البصرة: بِصْري، فكسروا[١].

وأصل (دُلَيَّة) (دُلَيْوَة) لأنها تصغير (دَلْو)، وأتي بالتاء لأن (الدلو) يذكر ويؤنث.

وأصل (طَيّ) (طَوْي)؛ لأنه مصدر (طويت)، وأصل (مَرْمِيّ) (مرموي) لأنه (مفعول) من (رميت)، وأصل (مسلميّ) رفعا (مسلموي). وإنما قال: «رفعا» إذ لا يجتمع الواو والياء في (مسلميّ) نصبا وجرا، وأبدلت الضمة كسرة في (مرميّ)، و(مسلميّ) لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة، وذكرهما هنا وإن لم يكونا من هذا الباب، لاتفاق الجميع في الحكم. [ط: ٢٩٤]

● قوله: «وإن لم يكونا من هذا الباب».

أي: لأن الواو والياء فيهما لم يجتمعا في كلمة واحدة.

وجاء في جمع (ألوى): (لُيّ) بالضم على الأصل، وبالكسر على الأصل المذكور، وهو أن تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة.

وهو من لوى الرجل إذا اشتد في خصومته، وإنما قال: في جمع أَلْوَى احترازا عن (اللَّيّ) الذي هو المصدر، فإنه لا يجوز فيه الضم ولا الكسر. [ط: ٢٩٤]

● قوله: «بالضم على الأصل».

---

(١) انظر المذاهب في زنة سيّد وما أشبهه في (الكتاب ٤/٣٦٥، والمنصف ٢/١٥-١٨، والإنصاف ٢/٧٩٥-٨٠٤ المسألة ١١٥، والممتع ٢/٤٩٨-٥٠٢).

أي: في جمع (أَفْعَل) من الصِّفة، وهو أن يكون على (فُعْل)[1].

ولم تقلب في (سُوير)، و(بويع)، و(تُسُويِرَ)، و(تُبُويع) مجهولات: ساير، وبايع، وتساير، وتبايع؛ إما لئلا يلتبس بمجهول (فَعَّل)، و(تَفَعَّل)؛ لأنه إذا قيل حينئذ (سُيِّر) لم يعلم أنه مجهول (سَايَر) أو (سَيَّر)، وإما لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في شيء، فكذا الحرف الذي هو بدل عنها. [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «وإمَّا لأن الواو فيها بدل».**

اعتُرِضَ بأن (سَايَرَ، وبايَعَ) إذا بُنِيَا للمفعول كان إبدال الواو من الألف لازمًا، والمبدل لزومًا كالأصليّ، وفيه نظر يعرف مما تَقَدَّمَ من (الإيجاز)[2].

وأما (ضَيْوَن)، و(حَيْوَة) فشاذ؛ لأن القياس القلب والإدغام. قال في الصحاح: «إنما لم يدغم في (ضَيْوَن) لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل، وكذلك (حَيْوَة) اسم رجل، فارقا هيّنا وميّتا وسيّدا. [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «لأنه اسمٌ موضوعٌ».**

يريد أنه اسم علم ليس بجارٍ على الفعل كسائر الأعلام، وعن مثله احترز التَّفتازاني[3]، فزاد في الشروط: ألا يكون اللفظ علمًا.

و(حَيْوَة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، و(نَهُوّ) شاذ، والقياس (نَهِيّ)؛ إذ الأصل (نَهُوي)، و(صُيَّم)، و(قُيَّم) شاذّ؛ لأنهم قلبوا الواو ياء مع عدم المقتضي، وأصلهما (صُوَّم)، و(قُوَّم). وقوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرق النيّام إلا سلامها

أشذ، والقياس: (النوّام)، فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب، ووجه كونه

---

(١) نحو: أَحْمَرَ وحُمْرٍ. انظر (المقتضب ١/٣١٨).

(٢) المعترض الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٠٠)، وانظر (شرح الشريف ١٢٢٠).

(٣) لم أقف عليه.

أشذّ بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف الواقعة فيه. [ط: ٢٩٤-٢٩٥]

● **قوله: «والقياس (نَهِيٌّ)».**

٣ بكسر الهاء، ويجوز كسر النون أيضًا.

قوله: «وتسكنان...».

لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الإعلال بالنقل
٦ **والإسكان، نحو: (يقوم)، وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين ألفا، و(مَفْعُل)، و(مَفْعِل) كذلك نحو (مَعُون)، و(مَبِيت)، و(مَفْعُول) كذلك نحو (مقول)، و(مبيع)، نقل حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان: العين وواو (مَفْعُول) فحذف**
٩ **عند سيبويه واو مفعول؛ لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو. ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أن الواو نشأت من إشباع ضمة عين (مَفْعُل) الجاري على (يُفْعَل) لئلا يلزم المثال المرفوض وهو (مَفْعُل)،**
١٢ **فحذف الزائد التي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي.** [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «فحذف عند سيبويه واو (مَفْعُول)[1]».**

[احتج][2] له بأن هذه الواو زائدة، وحذف الزَّائد أَوْلَى، وبأنها قريبة من الطَّرف،
١٥ والتغيير في الأطراف وما يقرب منها أكثر، وبالقياس على التحريك في نحو: رَدَّ، فكما حرك الثاني لالتقاء الساكنين، كذلك الحذف لالتقائهما فيما نحن فيه، وبأنهم قالوا في: (مَشُوب، ومَنُول): (مَشِيب، ومَنِيل)، فقلبوا الواو فيه ياء شذوذًا، فدل على أن الواو

(١) يرى الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول، ويرى الأخفش أنه العين، وانظر هذه المسألة وحجج كل فريق، وما يمكن أن ينتصر له به، أو يعترض عليه به في: (الكتاب ٣٤٨/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٠٤/١-٢١٠، والمنصف ٢٨٧/١-٢٩١، وشرح الملوكي ٣٥١-٣٥٥، والممتع ٤٥٤/٢، وبغية الطالب ٢٠١-٢١٠)، ولابن جني كتاب سماه المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، حققه د. مازن المبارك، أشار فيه إلى هذه المسألة إشارة موجزة دون بسط وتفصيل.

(٢) سقط من ص.

المُبْقَاةَ هي العين؛ لأنهم قلبوا العين ياء فقالوا: حوراءَ، وحُورٌ، وحِير. قال:

عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيْرْ[١]

٣ ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء، إلا أن تدغم نحو: مَرْمِيّ.

● **قوله: «لأن علامةَ اسمِ المفعول الميمُ دونَ الواوِ».**

إشارة إلى منع ما احْتَجَّ به الأخفش، وهو أن عين الكلمة لغير معنى، بخلاف واو

٦ (مَفْعُول)، // فإنها حرف معنى يدل على المفعولية، وحذف ما لا معنى له أسهل، كما أنه ٦٤أ

(لمَّا اجتمعت)[٢] التاءان في نحو: (تَذكَّرُ) حذفت الثانية ولم تحذف الأولى؛ لأنها لمعنى[٣].

٩ ● **قوله: «الجاري على (يُفْعَل)».**

وجه الجريان عليه ما قيل: إن اسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما، من حيث يُسندان إلى مفعول ما لم يسمَّ فاعله، فأدخلت الميم مُقَام حرف

١٢ المضارعة، ثم فتحت؛ لإلباس (البقاء)[٤] على الضم باسم المفعول، من باب (الإِفْعَال) مع خِفَّةِ الفتح، ولما في الكسر من الإلباس باسم الآلة، أو الانتقال إلى الأثقل، ثم ضُمَّت (الواو)[٥]؛ إذ الكسر والبقاء على الفتح يؤدّيان إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثيّ

---

(١) هو لمنظور بن مرثد الأسدي، وانظره في (كتاب مسائية لأبي زيد الملحق بنوادره ٢٣٦، وأدب الكاتب ٢٨٦، والمنصف ٢٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/١، واللسان: صور، وبغية الطالب ٢٠٣)، وقبله:

هل تعرف الدار بأعلى ذي القوْرْ قدر درست غير رماد مكفوْرْ

مكتئب اللون مروحٍ ممطوْرْ أزمان عنياء سرور المسرور

(٢) ص، هـ: (لما احتج اجتمعت).

(٣) وهو الدلالة على المضارعة، بخلاف الثانية.

(٤) ط: (المبقاة).

(٥) في النسخ: (الراء).

المجرد، ثم أشبعت الضمة؛ لئلا يلزم وقوع ما ليس في كلامهم.

وعند الأخفش: العين؛ لأن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مدّ أن يحذف الأول كما في (قُلْ)، و(بِعْ). [ط: ٢٩٥-٢٩٦]

● **قوله: «لأن الأصل في الساكنين... الخ».**

احتُجَّ له أيضًا بأن العين هي المعلّة في الماضي بقلبها ألفًا، وفي المضارع بنقل حركتها، وفي الأمر بحذفها، وفي اسم الفاعل بقلبها همزة، وبأن المحذوف لو كان [واو][1] مفعول لالتبس اسم المفعول بالمصدر الذي على (مَفِعْل) نحو: (مَقِيل ومَحِيض)[2].

وأجيب عن الأول المذكور في الشرح: بمنع أنَّ الأصل ما ذكر مطلقًا، بل إذا كان الثاني حرفًا صحيحًا -كما سيذكره أيضًا.

وعن الثاني: بأن مقتضى قياس اسم المفعول على الماضي والمضارع (والأمر)[3] واسم الفاعل ألاَّ تَسْلَمَ عينه من الإعلال، وقد عُمِل به، فأعلت بالنَّقل، كما أُعِلَّ المضارع به، ثم لم تُعَلَّ عينه بأمر آخر لانتفاء مقتضيه.

وعن الثالث: بأن الالتباس مُشْتَرك، وبأنه مغتفر فيما زاد على الثلاثة، تقول: أخوك المُكْرَم، وأكرمت زيدًا مُكْرَمًا، فكما اغْتُفِرَ الالتباس في مثل هذا؛ اعتمادًا على القرائن، فَلْيُغْتَفَرْ مثله في المعتل من الثلاثيّ.

هذا، وقد عورض أيضًا من قبله القياس على التحريك المتقدم بالقياس على حذف الأول إذا كان الساكنان في كلمتين، وهما من نوع ما يَصِحُّ حذفُه، كقولهم: يَا هَذَ وْجَلْ، دون: ياهذا جَلْ، قيل: بل هو أَوْلَى؛ لأن قياس الحذف على الحذف أَوْلَى من قياسه على التحريك، ومنع قلب العين ياء.

---

(١) زيادة من ط.

(٢) ط: (محيص).

(٣) ليس في ب، ط.

قيل: ولا حجة في (الحِيْر)؛ لأنه إتباع. وأجيب أيضًا؛ أما عن المعارضة فبأن القياس على الحذف يستلزم خلاف مقتضى الأصل؛ لما فيه من قياس الأبعد من الطرف على المتطرف، وحمل الالتقاء اللازم على الالتقاء العارض، وإجراء المتصل مجرى المنفصل، والقياس على التحريك سالم من ذلك كله، وأما (عن)[1] المنع: فبأن أصحاب سيبويه لم يثبتوا (الحِيْر) في جمع (حوراء) من هذا الشعر، إنما نقل أنه يقال ذلك، وجيء بالبيت على تلك اللغة التي تثبت من غيره، وإذا احتمل في البيت أن يكون القلب للإتباع للعين، وأن يكون على تلك اللغة، يكون حمله عليها أحسن؛ لأن الإتباع خلاف الأصل.

ثم قال: «فخالفا أصلهما».

أما مخالفة سيبويه أصله فلأنه إذا جتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وخالف أصله ههنا فحذف الثاني.

وقيل: في هذا نظر؛ لأن ذلك إنما يثبت فيما كان الأول حرف مدّ ولين، والثاني صحيحا، كقُلْ وخَفْ، وأما إذا كانا مدّين فلم يثبت إلا إذا كان حذف الثاني مفوّتا للدلالة على معناه، كما في (المُصْطَفَوْن).

وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن الفاء إذا وقعت مضمومة وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة، وقد قلب الضمة هنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر. وكأن كل واحد منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله في أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة، فلما رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أن الكسر لأجل الياء، فرأى أن المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واوا لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أن الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، ورأى أن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس التقاء الساكنين. [ط: ٢٩٦]

---

(١) ط: (من).

● **قوله: «وقيل: في هذا نظر».**

هذا النظر مأخوذ من شرح الشريف، وقد سبقه إليه البدر بن مالك[١].

● **قوله: «كما في المُصْطَفَوْنَ».** ٣

أصله: المُصْطَفَيُونَ، قلبت [الياء ألفًا][٢] لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لأن حذف الواو مفوِّت للدَّلالة على معنى الجمع.

● **قوله: «وأما مخالفة الأخفش... إلخ».** ٦

(اعترضه البدر بن مالك[٣] بأن الأخفش)[٤] ليس له -إن سمع أن العرب قالوا: مَبِيع- أن يخالفهم ويقول: (مَبُوع)[٥]؛ رعايةً لأصله، حتى يكون قد عدل عن الاستعمال (على)[٦] وَفْقِ أصله، إلى الاستعمال على خلافه، فلا ينبغي أن يقال: خالف أصله، بل ٩ نحو: (مبيع) جاء على خلاف أصله -وقال: («إن قول ابن الحاجب أن الأخفش خالف أصله)[٧] ليس إلا في مَعْرِضِ الانتقاد عليه في أنه خالف سيبويه، فلزم على ذلك مخالفته لأصله»، قال: «وهذا كما ترى فاسد؛ لأن نحو: (مَبْيُعٌ) جاء على خلاف أصله فيما فاؤه ١٢ مضمومة وبعدها ياء ساكنة، على تقدير مخالفته لسيبويه، وعلى تقدير موافقته له» انتهى.

وشذ (مَشِيب)، و(مَهُوب) من (الشَّوْب)، و(الهيبة)، والقياس (مشوب)، و(مهيب). ١٥

وكثر التصحيح في اليائي نحو (مبيوع)، وقل في الواوي نحو مصوون؛ لأن

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٠٩، وشرح الشريف ١٢٢٩).

(٢) زيادة من ط.

(٣) انظر (بغية الطالب ٢٠٩-٢١٠).

(٤) ليس في ب.

(٥) ص: (مبيع)، هـ: (مبيوع)، والمثبت عن ط، وعن بغية الطالب.

(٦) ص، هـ: (إلى).

(٧) ليس في ب.

الواو أثقل من الياء. ذكر في الصحاح والنزهة أنه ليس يأتي (مفعول) من بنات الواو بالتمام إلا حرفان: مِسْك مَدْوُوف، أي مبلول، وثوب مَصْوُون.

٣ وفي بعض النسخ: «وإعلال نحو تَلْوُوا ويستحيي قليل». و(تَلْوُوا) للجمع المذكر من لوى يلوي، وأصله: تلوِيوا كتضربوا، نقل حركة الياء إلى الواو الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين فصار (تلووا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾،

٦ ثم منهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف إحدى الواوين، وهو قليل لما يلزم من اجتماع إعلالين.

و(يستحيي) مضارع (استحيى)، ومنهم من ينقل حركة الياء إلى الحاء ويحذف

٩ إحدى الياءين، وهو أيضا قليل. [ط: ٢٩٦-٢٩٧]

● قوله: «وكثر التصحيح في اليائي».

ذكر ابن مالك وغيره أن التصحيح فيه لغة تميمية، قالوا: مَبْيُوع، ومَعْيُوب،

١٢ ومَخْيُوط، ومَكْيُول، ومَطْيُوب، ومَعْيُون، ومَغْيُوم، وغيرها[1].

● قوله: «إلا حرفان».

---

(١) نسبها سيبويه (٣٤٨/٤) إلى بعض العرب دون تحديد، والمجمع عليه أنها لغة تميمية، وانظر (المنصف ٢٨٣/١-٢٨٧، ٤٧/٣، والخصائص ٢٦١/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١، وشرح الملوكي ٣٥٣، والممتع ٤٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤، والتسهيل ٣١١، وبغية الطالب ٢١١)، ورووا على هذه اللغة قول أحد بني تميم:

فكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة على هذه اللغة:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون.

حُكِيَ أيضًا: رجل مَعْوُود، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول. و«المدووف» [1]، بدال مهملة.

٣ ● **قوله: «ثم منهم من ينقل».**

قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿وإن تَلُوا﴾[2] بواو واحدة، فقيل: إنها من (لوى يلوي) كقراءة الجماعة، إلا أن الضمة نقلت، ثم حذفت الواو، ويُعْزَى هذا للنحاس[2]، وهو ما ٦ في الشرح. وقيل: إنها من الولاية، بمعنى: وإن وُلِّيتم إقامة الشهادة، أو توليتم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل: (تَوَلْيُوا)، ويُعْزَى هذا لجماعة منهم الفارسيّ[2]، وهو سالم مما يلزم الأول من الإجحاف.

٩ **قوله: «وتحذفان في نحو: قلتُ...».**

لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب والنقل والإسكان، شرع فيما يكون فيه الإعلال بالحذف، وهو على قسمين: بطريق الوجوب، وبطريق الجواز، أما بطريق ١٢ الوجوب ففي موضعين:

أحدهما أن يعرض ما يوجب سكون الآخر إما لاتصال الضمير فيحذف العين، ويكسر الفاء إن كانت العين ياء كبِعْتُ، أو واوا مكسورة كخِفْتُ، وتضم في غيره ١٥ كقلت، وقد مرّ تحقيقه.

ولم يكسروا في (لست) لشبه الحرف بعدم التصرف. [ط: ٢٩٧]

---

(١) المدووف: المخلوط، والمبلول، والمسحوق. (اللسان: دوف).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ (النساء: ١٣٥).

وهي قراءة ابن عامر، والكوفيين، وجماعة، وما عُزي للفارسي عزي للزجاج والفَرَّاء كذلك، وانظر (معاني القرآن للفراء ٢٩١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/٢، والإقناع ٦٣٢/٢، والنشر ٢٥٢/٢، والدر المصون ٤٤٢/٢، والبحر ٣٧١/٣).

● **قوله: «وقد مَرَّ تحقيقُه».**

أي: في أوائل الكتاب(١).

٣ ● **قوله: «ولم يكسروا في لَسْتُ».**

أي: في المشهور، فقد حُكِيَ أيضًا: لِسْتُ، بالكسر(٢).

ثم اعلم أن (ليس) مخفف (لَيِسَ) كعَلِمَ؛ لأنه فعل؛ لاتصال الضمائر به، في نحو: لست ولسنا ولست... إلى لستنّ، ولا يجوز أن يكون وزنه (فَعَل) بفتح العين لأن المفتوح العين لا يجوز إسكان عينه لخفة الفتحة، ألا ترى أن من قال في (علم)، و(ظَرُفَ): عَلْمَ وظَرْفَ، لم يقل في (قَتَلَ)، و(ضَرَبَ): قَتْلَ وضَرْبَ، ولا أن يكون (فَعُل) بالضم؛ لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء، فتعين أن يكون (فَعِلَ) بكسر العين؛ كصَيِدَ البعير إذا كان داءٌ في رأسه فيرفعه، لكنهم لما لم يريدوا فيه التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف، وألزموا السكون لئلا تنقلب الياء ألفا، وأجروه مجرى الحروف كلَيْتَ، حتى بالغ القائل ومنعها العمل فقال: ليس الطيب إلا المسك. [ط: ٢٩٧]

١٥ ● **قوله: «لا يكون في ذوات الياء».**

أي: إلا هَيُؤَ، لمن حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ(٣).

● **قوله: «حتى بالغ القائل ومنعها العمل».**// ٦٤ب

---

(١) في الكلام على أبنية الأفعال، (الجاربردي ٤٤-٤٥، والرسالة ١١١).

(٢) انظر المنصف ١/٢٣٤، والممتع ٢/٤٤٠). وقولهم لِسْتُ بكسر اللام حكاها الصاغاني في (التكملة: ليس) عن بعض بني ضبة، وحكى الفرَّاء عن بعضهم قوله لِسْتُ، وحكى أبو حيَّان سماع الضم في لامها كذلك. (الهمع ٢/٧٩).

(٣) انظر (شرح النظام ٣٨٧، واللسان: هيأ)، وفيه أن ابن جني حكى مجيئه على فَعُل للمبالغة عن بعض الكوفيين.

أي: إذا انتقض النفي بـ(إلا) كما في المثال، وذلك القائل بنو تميم[1].

وإما لكونه مجزوما نحو: لم يقلْ ولم يبعْ، أو في حكم المجزوم، نحو: قُل وبِع، لأنه فرع: يقول ويبيع، ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما. [ط: ٢٩٧]

● **قوله: «لأنه فرع تقول».**

يريد أنه مأخوذ منه بحذف حرف المضارعة ثم العين؛ لالتقاء الساكنين[2].

وثانيهما نحو: الإقامة والاستقامة، والأصل: الإقوام والاستقوام، فقلبوا العين ألفا حملا على: أقام واستقام، فالتقى ساكنان: الألف التي هي العين، والألف الزائدة، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على أصل الأخفش في (مَقُول)، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية. [ط: ٢٩٧-٢٩٨]

● **قوله: «وأما أصل سيبويه فيقتضي».**

قال غيره[3]: «لم أر لسيبويه في ذلك نصًا، لكن هذا يجب أن يكون مذهبه». ومن ثَمَّ قال الشارح -[رحمه الله][4]: «يقتضي».

وذكر بعض الشارحين أن ذكر (الإقامة)، و(الاستقامة) مكرر. وجوابه أن ذكرهما هنالك لقلب العين ألفا، وههنا للحذف لالتقاء الساكنين. [ط: ٢٩٨]

● **قوله: «وذكر بعض الشارحين».**

---

(١) أهل الحجاز ينصبون الخبر في (ليس الطيب إلا المسك)، وأهل تميم يرفعون. قال أبو عمرو: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب. انظر (الكتاب ١٤٧/١، والأصول ٥٩/٢، والمغني ٣٢٤/١-٣٢٥، والهمع ٧٨/٢-٨١، وتذكرة النحاة لأبي حيان ١٦٦، والمزهر ٢٧٧/٢).

(٢) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ٦٩، ١٢٣).

(٣) هو بدر الدين بن مالك في (بغية الطالب ٢١٤).

(٤) زيادة من ط.



هو الشريف رحمه الله تعالى[١].

وأما بطريق الجواز ففي نحو: سيّد وميّت، فإنه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفا لاجتماع ياءين وكسرة. قال في شرح الهادي: لم يلتزموا ههنا التخفيف، والتزموه في (كَيْنُونة)، و(قَيْلُولَة) لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث. [ط: ٢٩٨]

● **قوله: «التزموه في (كَيْنُونة)[٢]».**

صرح بذلك ابْنُ عُصْفُور وابن مالك وغيرهما، ومثلها: بَيْنونة، وصَيْرُورة وقَيْدُودة، وقَيْلُولَة، وحَيْلُولَة، ونحوها.

وكلام المصنف يدلّ على أنهما مما يجوز فيه الحذف، وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل لمثل (كَيْنُونَة)، و(قَيْلُولَة) أصل يكون هو مخففا عنه إلا نادرا في قوله:

يا ليت أنا ضمّنا سفينة حتى يعود الوصل كَيِّنُونَة

وإذا كان كذلك لم يجز جعلهما من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز؛ لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة، ويمكن أن يجاب عنه بأن شيئا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها، كما في (قُلْ)، و(بِعْ)، و(الإقامة)، و(الاستقامة)، بل هو مثل سيّد وميّت في جواز الحذف، ثم التزموه لِمَا مَرَّ. [ط: ٢٩٨]

● **قوله: «لما مرّ».**

أي: من كثرة حروف الكلمة.

ولا خلاف في أنه مغير عن أصله لأنه ليس في كلامهم (فَعْلُولَة) إلا نادرا كصَعْفُوقَة، فقال البصريون: إنه مغير عن (كَيِّنُونة) بحذف العين بدليل عوده إليه في

---

(١) انظر (شرحه على الشافية ١٢٣٨).

(٢) انظر المذاهب في كينونة في (الكتاب ٤/٣٦٥-٣٦٦، وأدب الكاتب ٤٩٦، ومجالس الزجاجي ٢٣٧، وليس ٦٣-٦٤، والمنصف ٢/١٥، والاقتضاب ٢/٣٤٠، وسفر السعادة ٢/٥٧٩، والإنصاف ٢/٧٩٧- المسألة ١١٥، والممتع ٢/٥٠٣، والتسهيل ٣١٤، والمساعد ٤/١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٨).

قوله:

حتى يعود الوصل كَيُّنُونَة

ووجود (فَيْعَلُولَة) كخَيْتَعُورَة، وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب، وكالذي ينزل من الهواء كنسيج العنكبوت. قال الشاعر:

كل أنثى وإن بدا لك منها ... أية الحب حبها خَيْتَعُور

[ط: ٢٩٨]

● قوله: «فقال البصريون: إنه مُغَيَّرٌ عن كَيِّنُونة[١]».

اعْتُرِضَ بأن (كَيُّنونة) مصدرٌ، وليس في المصادر ما هو على وزن (فَيْعَلُولَة) (أيضًا. وأجيب: بأن (فَيْعَلُولَة) قد ثبت في غير المصادر نحو: خَيْسَفُوجَة، ولم يثبت (فَعَّلُولَة))[١] في موضع، فَحَمْلُهُ على ما ثبت في بعض المواضع أحسن. قاله ابْنُ عُصْفُور[٢]. و(الخَيْسَفُوجة)، بمعجمة، ثم مهملة، وفاء، وجيم: سُكَّان السفينة.

● قوله: «بحذف العين».

الأصل: (كَيْوَنُونَة)، فقلبت الواو ياء، ثم حذفت لدفع الثقل الحاصل باجتماع المثلين.

وقال الكوفيون: هو مغيّر بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله (كُوْنُونَة) على وزن (سُرْجُوجَة)، وهي الطبيعة، وهو ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه. [ط: ٢٩٨]

● قوله: «وقال الكوفيون».

كذا في التسهيل أيضًا، لكن ابْنُ عُصْفُور لم يَعْزُ هذا القول إلا إلى الفَرَّاء خاصة، وتبعه أبو حَيَّان[٣]. و«السُّرْجُوجة»، بمهملة وجيمين[٤].

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر: (التسهيل ٣١٤، والممتع ٢/٥٠٣).

(٣) انظر: (التسهيل ٣١٤).

(٤) السُّرْجُوجَة: الخُلُقُ والطبيعة والطريقة. (اللسان: سرج).

قوله: «وفي باب قيل...».

لما كان هذا البحث إلى قوله: «بخلاف أقيم واستُقِيم...» مشتملا على ما فيه القلب والحذف والإسكان؛ لأن إعلال (قيل) بالنقل والقلب، وإعلال (بيع) بالنقل والإسكان، وإعلال (قُلْتُ) بالحذف، مع ما يجوز فيها من الوجوه، أخّره إلى هنا. ٣

والمراد بباب (قِيل)، و(بِيع): الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، وفيه ثلاث لغات:

الأولى: قيل وبيع، ووجهه أن أصل (بِيع): بُيِعَ، فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء، وهي أفصحها، ثم حمل (قيل) عليه، وبهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف. ٦ ٩

والثانية: أن تشمّ الفاء الضم تنبيها على الأصل، ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف، وهذه اللغة فصيحة أيضا.

وثالثها: قُول وبُوع، ووجهها أن نقول: أصل (قُول): (قُوِل)، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار (قُول)، ثم حملوا (بُوع) عليه. ١٢

وهذه وإن كانت تقوّي مذهب الأخفش إلا أنه لغة رديئة لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل. [ط: ٢٩٨-٢٩٩] ١٥

● **قوله: «المعتل العين».**

لو قال: المُعلّ العين لكان أحسن؛ ليخرج ما عينه حرف علّة ولم يُعَلّ، نحو: عُوِرَ في المكان، وصُيِد فيه، فإن حكمه حكم الصحيح[1]. ١٨

---

(١) هذا بناءً على التفريق بين الاعتلال والإعلال، وهما مختلفان، فالاعتلال: «كون أحد الأصول حرف علّة»، والإعلال، كما عرّفه ابن الحاجب: «تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه: الألف، والواو، والياء». وعليه فنحو (عَوِرَ، ازدوجَ، تباين) معتلّ غير مُعَلّ. وانظر (الشافية ٩٤، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٠٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٦٢).



● **قوله: «فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها».**

قيل أيضًا في التوجيه: إنهم نقلوا كسرة العين في (بُيِع) و(قُوِل) إلى الفاء بعد سلب ضمَّتها، فسلمت الياء، وانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وعلى هذا فليس في قولهم: (بِيَع) تقوية لواحد من القولين[١].

● **قوله: «ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أوّل الوقف».**

أي: ليس عبارة عن ضمِّ الشفتين فقط، ثم ظاهر كلام كثير من النحويين والقرّاء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين: ضمة وكسرة، على سبيل الشيوع[٢]، والأقرب ما حرره الجعبري[٣] وغيره، وهو أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا جزء الضمة مقدم، (وهو الأقل)[٤]، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر[٥].

قوله: «فإن اتصل...».

أي فإن اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك،

---

(١) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢١، وحاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢).

(٢) انظر (المنصف ٢٤٩/١، والممتع ٤٥٢/٢، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٦٢/٢ والتصريح ٢٩٤/١، والمرادي على الألفية ٢٥/٢، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢١).

(٣) انظر

(٤) في النسخ المعتمدة: (وهو أن الأقل)، بزيادة (أن)، والسياق يقتضي حذفها، والتصحيح عن (حاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢، والتصريح ٢٩٤/١)، نقلا عن المرادي في (شرح الألفية ٢٥/٢). ويبدو أن المحشي ناقل عنه. وقال الأزهري في التصريح: «إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد. قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب؛ أحدها: ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به، والثاني: ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء، والثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف».

وحذفت العين لالتقاء الساكنين جاز أيضا ثلاث لغات: كسر الفاء والإشمام والضم.
[ط: ٢٩٩]

٣ **● قوله: «جاز أيضًا ثلاثُ لغات».**

هذا الإطلاق هو ظاهر كلام سيبويه أيضًا، وفصّل ابن مالك وغيره من المتأخرين فقالوا: إذا خيف الْتِبَاسُ فِعْلِ المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء أو كسرها
٦ وجب اجتناب ذلك الشكل فيقال في بُوع: بُعْتَ يا عبدُ، بضم الفاء، أو الإشمام، لا الكسر، وفي عُوق: عِقْتَ (يا زيد)[١]، بالكسر، أو الإشمام، لا الضم[٢].

قوله: «وباب اختير...».

٩ **يعني أن الفعل الماضي المعتل العين المبني من الافتعال والانفعال مثل باب (قِيل)، و(بيع) فيهما، أي في الواوي واليائي.**

فاختِير: يائي، وانْقِيد: واويّ، وإنما أجري مجراه في اللغات الثلاث لأن أصل
١٢ **(اخْتِيرَ)، و(انْقِيدَ): اُخْتُيِرَ وانْقُوِدَ، و(تُيِرَ)، و(قُوِدَ) كبُيِعَ وقُوِلَ.** [ط: ٢٩٩]

● قوله: «المعتل العين».

لو عبّر أيضًا بالمُعَلِّ لكان أَوْلَى ليخرج نحو: (اعْتُوِر) فإنه أيضًا كالصحيح.

١٥ **قوله: «بخلاف أقيم...».**

أي بخلاف الماضي المبني للمفعول من الإعال والاستفعال، كأقيم واستقيم، فإن أصلهما: أُقْوِمَ واسْتُقْوِمَ، فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة

---

(١) ليس في ب.

(٢) قال سيبويه (٤/٣٤٣): «فإن قلت (فُعِلْتُ)، أو (فُعِلْنَ)، أو (فُعِلْنا) ففيها لغات...».

وقال ابن مالك في الألفية:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب   وما لباع قد يرى لنحو حَبّ

وانظر (المنصف ١/٢٥٢-٢٥٥، والتبصرة ٨٧٦، والممتع ٢/٤٥٣، والرضي ٣/١٥٥-١٥٦).



(قِيل)، و(بِيع)، بل وقع قبلها سكون فأجري مجرى (يقيم)، و(يستقيم)، ولم يجر فيهما ما جرى في (قِيل)، و(بِيع) لعدم موجب ذلك.

٣ قوله: «وشرط إعلال العين...».

في الاسم الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ولا يكون جاريا على الفعل مما لم يذكر أن يكون موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين ٦ بالاسم، كمَفْعِل وتِفْعِل، فلذلك لو بنيت من (البيع) مثل مَضْرب وتِحْلِئ قلت: مَبِيع وتِبِيع، بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكونا، مع المخالفة في (مَبِيع) بزيادة الميم، وفي (تِبيع) بزنة (تِفْعِل) بكسر التاء، فلا يحصل من الإعلال الالتباسي؛ لأن ٩ مثل ذلك لا يكون في الأفعال. [ط: ٢٩٩-٣٠٠]

● قوله: «ولا يكون جاريًا على الفعل».

الجاري عليه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول.

١٢ والتِّحْلِئ بكسر التاء: ما أفسده السّكين من الجلد إذا قشر، من: حَلأتُ الجلد أي: قشرته.

ولو بنيت من (البيع) مثل (تَضْرِب) قلت: (تَبِيع) بالتصحيح؛ لئلا يلتبس بالفعل، ١٥ وإنما قال: غير الثلاثي احترازا من نحو: بابٍ ونابٍ. وإنما قال: غير الجاري؛ لأن الجاري على الفعل يعلّ من غير هذه الشريطة، وقوله: «مما لم يُذكر» بيان قوله: «غير الثلاثي، والجاري على الفعل». [ط: ٣٠٠]

١٨ ● قوله: «لأن الجاري على الفعل يُعَلُّ».

أي: إذا كان جاريًا على الفعل المُعَلِّ، أما الجاري على الفعل المصحح كـ(مُقَاول ومُبَايِع) فإنه لا يُعَلُّ لجريانه على (يُقَاول ويبايع).

٢١ وأما نحو (يزيد) عَلَما فإنه أعل فِعلا ثم نقل إلى العلمية، لا أنه أعل بعد تقديره اسما، وكذلك (أبان) إن قلنا: وزنه (أفعل) أعلّ في حال الفعلية، ولذلك لم يصرفه بعضهم، ومن رأى أنه (فَعَال) صرفه لعدم المقتضي، فلا يكون من هذا الباب. [ط: ٣٠٠]



● **قوله: «ولذلك لم يصرفه بعضهم».**

أي: لأن فيه حينئذ العلمية ووزن الفعل[1].

٣ ● **قوله: «فلا يكون من هذا الباب».**

أي: لأنه لم يوجد (فَعَال) في أبنية الأفعال.

والاستدلال على أنه (فَعَال) بأنه لو كان (أَفْعَل) لم يعلّ؛ لأنه من قبيل الأسماء ٦ ضعيف، لجواز أنه قد أعلّ قبل تقديره اسما، ولانتقاضه بمثل (يزيد)، وكذا الاستدلال على أنه (فعال) بصرفه في قول الشاعر:

درس المَنَا بمُتَالع فَأَبانِ … فتقادمت بالحَيْس والسُّوبان

٩ **ضعيف أيضا؛ لأن صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير.**

وأراد بقوله: «المَنَا»: المنازل، فحذف العجز واكتفى بالصدر، وهذا الحذف قبيح، وأبان ومُتالع، بضم الميم، جَبَلان، وقوله: فتقادمت: أي صارت قديمة، ١٢ **والحَيْس، بفتح الحاء الغير المعجمة، وقيل بكسرها: موضع أو جبل، ذكره الصَّغَاني، والسوبان: اسم واد.**

واستدل بعضهم على أن (أبان) فَعَال بأنه لو كان أفعل لزم التسمية بالماضي، ١٥ **وهو مستبعد.**

وهذا أيضا ضعيف لأنه قد سمي به كثيرا نحو: شَمَّر، وكَعْسَبَ، وأقوى ما يدل على أنه (فَعَال) أن (فعالا) في الأعلام أكثر من (أَفْعَل) معتلا، مع أن أكثر المتقدمين ١٨ **صرفوه.** [ط: ٣٠٠]

● **قوله: «نحو: شمّر».**

هو اسم فرسٍ وناقةٍ ورجلٍ. ومعنى كَعْسَبَ: عَدَا وهَرَب، أو مشى سريعًا، أو عدا

---

(١) انظر (شرح شواهد الشافية ٣٩٧)، وهما أبانان: الأبيض، والأسود، وانظر (معجم البلدان ٦٤/١).

بطيئًا، أو مشى مِشْيَةَ السكران[١].

قوله: «اللام...».

٣ **تقلب الياء والواو ألفا إذا وقعتا لاما متحركا مفتوحا ما قبلها، ولم يكن بعدهما موجب للفتح، لمعنى تقدم في العين، كغَزَا... إلخ، بخلاف: غَزَوْتُ... إلخ؛ لسكون الواو والياء فيهما.** [ط: ٣٠٠-٣٠١]

٦ ● **قوله: «ولم يكن بعدهما موجب الفتح».**

لما كانت اللام مَحَلَّ التغيير لم يكفَّ إعلالها الساكن كما كفَّ إعلال العين، ما لم يكن ألفًا أو ياء مشددة، كما ذكر ابن مالك وغيره[٢]، فإنهما لا يكُفَّان إعلالها دون

٩ غيرها من السواكن فلا يُعَلُّ نحو: (رَمَيا وغَزَوَا)، لما سيأتي، ولا في نحو: (عَلْوَى)؛ لأنه (في)[٣] موضع تبدل فيه الألف واوًا، وعَبَّرَ المصنف بـ(موجب الفتح)؛ فشمل مع الألف نون التوكيد، وقد ذكر الحكم معها أولئك في بابها، فالمذكورات مانعة من الانقلاب لما

١٢ ذكر فيها، وإن لم يحصل اللبس في بعضها كما فصل الشارح.

وقوله: «تَخْشَيْن».

لجمع المؤنث، ووزنه (تَفْعَلْن)، ولم تنقلب فيه الياء ألفا لسكونها، وأما

١٥ **(تَخْشَين) للواحدة المخاطبة فأصله (تَخْشَيين) كتعلمين، قلبت اللام فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فوزنه (تَفْعَيْن).**

وقوله: «تأبين».

١٨ **لجمع المؤنث أيضا، ووزنه (تَفْعَلْن)، وأما (تَأْبَيْن) للواحدة المخاطبة فأصله (تأبيين) كتعلمين، حذفت لامه، ووزنه (تَفْعَيْن) لِمَا مَرَّ.**

---

(١) انظر (اللسان: شمر، كعسب).

(٢) انظر (التسهيل ٣١٠، وابن يعيش ١٠/٩٨، والممتع ٢/٥٢٧، والرضي ٣/١٥٧).

(٣) ليس في ب، ط.



وبخلاف (غَـزْوٍ)، و(رَمْيٍ) لسـكون مـا قبلهمـا، وبخـلاف مـا إذا كـان بعدهمـا موجب للفتح نحو (غَزَوَا)، و(رَمَيَا)؛ لأنه لو انقلبـت الـلام فيهمـا ألفـا لحـذف لالتقـاء الساكنين، والتبس بغَزَا ورَمَى، ونحو (رَحَيَان)، و(عَصَوَان) لأنه لو انقلبت لامهما ألفـا لقيل: (عَصَان)، و(رَحَان) فيلتبس بالمفرد عند سقوط النون بالإضافة.

قوله: «واخشيا...».

أي واخشيا نحو: غَزَوَا في عدم إعلال اللام لأنه من باب: لـن يخشـيا؛ إذ الأمـر مشتق من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير، فلما لم يعلّ من نحو: لن يخشيا؛ لئلا تحذف اللام ويلتبس بالمفرد، لم يعلّ أيضا من (اخشيا)، وإن لم يحصل الالتباس؛ لأنه حينئذ كان يقال فيه (اخْشَا) بالألف، وفي المفرد (اخْشَ) بغير ألف.

قوله: «واخْشَيَنْ...». عطف علـى قولـه: «لـن يخشـيا...» أي لأن (اخشيا) مـن باب (لن يخشيا)، ومن باب (اخشـين) لكونهمـا أمـرا، وتحقق مـا يوجـب فتـح الـلام فيهما، والأولى أن يقال: هـو عطـف علـى قولـه: «واخشـيا»، أي واخشـين أيضـا نحـو (غَزَوَا) في عدم إعلال اللام لشبهه بلَنْ يخشيا، فإنه وإن لم يحصل الالتبـاس فيـه علـى تقدير الإعلال لأنه حينئذ كان يقال: (اخْشَان)، لكن حُمِل على: (لن يخشيا) لموافقتـه له في وجوب فتح اللام لما وقع فيه بعد.

ويجوز أن يكون قوله: «بذلـك...» إشـارة إلـى (اخشـيا) فيكـون قـد حمـل أولا (اخشيا) على (لن يخشيا)، ثم (اخْشَيَنْ) على (اخشيا). [ط: ٣٠١]

● قوله: «لكونهما أمرًا... الخ».

قد يقال: ليس حَمْلُ (اخْشَيَا) حينئذ على (اخْشَيْنَ) بأَوْلَى من عكسـه، كيـف وهمـا سواء في تحقق ما يوجب الفتح وعدم الأداء إلى اللبس، ومن ثَمَّ كان الأَوْلَى خِـلَافُ هـذا الوجه.

قوله: «بخلاف اخْشَوْا...».

فإنه تقلب فيه اللام ألفا؛ لأنه ليس بعدها موجب للفتح، وأصله (اخْشَـيُوا) قلبت

الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (اخْشَوا)، وحكم (اخْشَوُنَّ) كحكم (اخْشَوْا) لأنه لما اتصل بقولنا (اخشوا) نون التأكيد حركت الواو بالضمة لكونها واوا ساكنة قبلها فتحة، لقيت ساكنا نحو: اخشوا القوم، فصار: اخْشَوُنَّ. وأصل (اخْشَيْ): (اِخْشَيِي)، كاعلمي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين فصار: اِخْشَيْ، وحكم (اِخْشَينَّ) كحكم (اِخْشَيْ) لأنه لما اتصل به نون التأكيد حركت الياء بالكسر لكونها ياء ساكنة قبلها فتحة، لقيت ساكنا بعدها، نحو: اخْشَيِ القومَ، فصار (اخْشَيِنَّ). [ط: ٣٠١-٣٠٢]

● قوله: «لكونها واوًا قبلَها فتحةٌ».

أي: فلم يحذف لعدم ما يدل حينئذ عليها، بخلاف الواو // في نحو (اغْـزُوَا) فإنها تحذف إذا اتصل بها النون؛ لوجود ما يدل عليها، وهو الضمة قبلها. ٦٥أ

قوله: «وتقلب الواو ياء...».

إذا وقعت مكسورا ما قبلها كدُعِيَ ورَضِيَ والغازِي؛ لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة، ولذلك رفضوه.

أو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها، سواء كان ما قبلها مفتوحا أو مكسورا لوجهين:

الأول: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف، ولم يمنع مانع كالضم في (يَدْعُو)، و(يَغْزُو) فقلبوها ياء.

والثاني: أنه لما وجب قلبها في بعض تصرفاته حملوا الباقي عليه، أما في نحو: أَغْزَيْتُ واستغزيت فحملا للماضي على المضارع، وذلك لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف فصاعدا غير تَفَعَّل وتَفَاعَل وتَفَعْلَل فإن ما قبل آخر مضارعه يكسر، نحو: يُكرم، ويستخرج، فإذا كان معتل اللام وكان لامه واوا فإنها تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، نحو: يُغْزِي، ويستغزي، وحملوا الماضي على المضارع فقالوا: أَغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، كما قالوا: يقول ويبيع؛ لإعلال قال وباع. [ط: ٣٠٢]

● قوله: «لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة».

ولأنها بتطرفها معرضة لسكون الوقف عليها، فَعُوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً؛ تَوَصُّلاً للخفة وتناسب اللفظ، ومن ثَمَّ لم تتأثر الواو بالكسرة، وهي غير متطرفة كـ(عِوَجٍ وعِوَضٍ)، ومثل المتطرفة الواقعة بعد كسرة، وقد وَلِيَهَا عَلَمُ تأنيث نحو: (عُرَيْقِيَة، وتُرَيْقِيَة)، مُصَغَّرَيْ: (عَرْقُوَة، وتَرْقُوَة)[1]، و(أَكْسِيَة) جمع كساء، أو وليها زيادتا فَعَلان نحو مُثَنَّى شَجٍ[1]، وهو: شَجِيَان، ومماثل ظَرِبَان من الغزو، وهو غَزِيَان؛ لأن التاء في حكم الانفصال، (وكذا الألف)[2] والنون.

وهكذا قلبوا الواو ياء في تَفَعَّل وتفاعل، نحو: تَغَزَّيْتُ وتَغَازَيْتُ، مع أنه لم تقلب في مضارعهما ياء، فإنك تقول: يَتَغَزَّى ويَتَغَازَى، بقلب الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن (تَفَعَّل)، و(تَفَاعَل) مطاوع (فَعَّل)، و(فَاعَل)، فلما كانت الواو تقلب في الأصل ياء لانكسار ما قبلها نحو: تُغَزِّي وتُغَازِي، وكان الماضي يُحمل عليه نحو: غَزَّيْتُ وغَازَيْت، بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالها، ولم يمكن إبقاؤها في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما في نحو: (يُغْزَيَان)، و(يَرْضَيَان) فبالعكس مما سلف، أي حملا للمضارع على الماضي، وذلك لأن الواو في ماضيهما تنقلب ياء لانكسار ما قبلها، نحو: (غُزِي)، و(رَضِيَ)، فحمل المضارع عليه طلبا للمماثلة فقالوا: (يُغْزَيَان)، و(يَرْضَيَان)، وإذا كانوا قد أَعَلُّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما، فإعلال الماضي لإعلال المضارع، وإعلال المضارع لإعلال الماضي أولى.

وبعضهم يقول: إنما قلبت الواو في (تَغَزَّيْتُ)، و(تَغَازَيْت) لأن اسم فاعلهما

---

(١) العَرْقُوَةُ: الخشبة المعروضة على الدّلو، وعَرْقَيْتُ الدَّلْوَ: جعلت لها عَرْقُوَةً وشددتُها عليها، والعَرْقُوَتان من الرَّحْلِ والقَتَبِ: خشبتان تُضمان ما بين الواسط والمؤخرة، والعرقوة: كل أكمة منقادة في الأرض.

والتَّرْقُوَةُ: عظم وصل بين ثُغرة النحر والعاتق من الجانبين، وهما ترقوتان.

ورجل شجٍ وشجيٌّ: حزين. انظر (اللسان: عرق، ترق، شجو).

(٢) ط: (وكذا في حكم الألف).

(مُتغَزٍّ)، و(مُتَغازٍ)، وهو ضعيف لأن اسم الفاعل من (دَعَا): (داعٍ)، ومع ذلك لا يقال: دَعَيْتُ. [ط: ٣٠٢]

٣ ● **قوله: «تقلب الواو فيهما ألفا».**

القياس أن الواو فيهما انقلبت ياءً، للقاعدة المتقدمة، ثم الياء ألفًا، وقد قالوا[١]: إن الألف في: (مُعْطًى، ومُسْتَعْلًى) منقلبةٌ عن ياء هي بدل من واو، قالوا: والدليل أنك تقول في
٦ التثنية: مُعْطَيان، ومُسْتَعْليان.

قوله: «بخلاف يدعو ويغزو...».

فإنه لم يقلب الواو فيهما ياء وإن كانت رابعة لانضمام ما قبلها.

٩ **وقولهم: (قِنْيَة) شاذ، والقياس (قِنْوَة)، والذي حسّنه قولهم: اقتنيت، وقيل: لا شذوذ في (قِنْيَة) لأنه يقال: قَنَوْتُ الشيء وقَنَيْتُه قِنْوَة وقُنْوَة وقِنية وقُنية، أي: كسبته، فالقِنوة والقُنوة من قنوت، والقِنية والقُنية من قنيت.** [ط: ٣٠٢]

١٢ ● **قوله: «وقولهم: (قِنْيَةٌ) شاذٌّ[٢]».**

---

(١) قال هذا أبو علي في (التكملة ٦٠٢، وأبو الفتح في سر الصناعة ٢/٦٧٢).

(٢) يمكن أن يدفع الشذوذ عن (قِنْيَةٍ) بأمرين، الأول: أنه سُمِع في فِعْله: قنوت وقنيت، وعليه تحمل (قِنية) على اليائي، ومن قال: (قُنْوَة) حمل قوله على الواوي.

والأمر الثاني: أنّ ابن جني حكى في (سر الصناعة ٢/٧٦٣) أنه تقلب الواو ياءً إن سبقتها كسرة مباشرة، أو فصل بين الواو والكسرة فاصل هو حرف ساكن، فالساكن حاجز غير حصين، وعليه يمكن أن يُحمل (قِنْيَةٌ) على هذا فيقال: أصله (قِنْوَةٌ) من الواوي، ثم قلبت الواو ياءً، وإن لم تكن رابعة؛ لسبقها بكسرة، والحاجز السكون بينهما غير مانع من القلب.

فإن قيل: ما تقول فيما سمع من قولهم (قِنْوَةٌ) بكسر القاف وعدم القلب؟.

فالجواب أن أبا الفتح قد ذكر أيضا أن لهذا أشبهة؛ أقصد ما سبق فيه الواوَ كسرةٌ وفصل بينهما حرف ساكن، يُجري بعض العرب على أصله فلا يقلب فيقول: قِنْوَةٌ وصِبْوَانٌ، والصِّبْوَان لغة في الصِّبيان.

⇦

أي: لأن الواو ليست رابعة، وقد شذَّ أيضًا ألفاظٌ أخرى وقعت فيها الواو رابعة وانكسر ما قبلها ولم تبدل ياء، وهي: مقاتِوَة، وأَقْرِوَةٌ، وسواسِوَة، والقياس: مَقاتِيَة وأَقْرِيَة وسَواسِيَة، وقد سُمع هذا على الأصل. والمقاتوة جمع مُقْتَوٍ، بقاف ومثناة اسمُ فاعلٍ من اقْتَوى؛ أي: خَدَم. والسَّواسوة: المُسْتَوُون في الشَّرِّ، والأَقْروَةُ: جمع قَرْوٍ، وهو مِيْلَغُ الكلب[1].

● قوله: «لأنه يقال: قَنَوْت الشَّيءَ وقَنَيْته قُنْوَةً وقِنْوَة».

أي: بضم القاف وكسرها، وقد جزم بالواو والياء فيهما الجوهري وصاحب القاموس[2].

وكذا قولهم: (هو ابن عمي دِنيا) شاذّ، والقياس: دِنْوا، وقولهم: دِنيا، أي لاصق النسب، ويقال: ابن عمي دِنْيٌ ودِنيًا ودُنيا. [ط: ٣٠٢]

● قوله: «هو ابن عمٍّ دِنْيٍ ودِنْيًا ودُنْيًا[3]».

⇦ وإن قيل: وما تقول فيما سُمع كذلك من قولهم: (قُنْيَة) بقلب الواو ياءً مع عدم وجود كسرة قبلها، ومع الحاجز الساكن، وهو النون؟.

فالجواب أن هذا، على ما ذكره أبو الفتح، ومثله قولهم: (صُبْيان) ضُمَّ أوله، وهو القاف من (قُنْية) والصاد من (صُبيان) بعد أن قلب الواو فيهما على لغة من كسر الأول فقال: (قِنْيَةٌ، وصِبْيَان)، فلما قُلبت الواو ياءً للكسرة، وضمَّ الأول بعد ذلك، أُقِرَّت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر.

وأما قولهم: (قُنْوَة، وصُبْوان)، لغتان مسموعتان، فلا شيء فيهما.

ثم يقال بعد ذلك: لم يثبت البصريون (قَنَيْتُ) وإنما حكاه الكوفيون. وانظر (سر الصناعة ٦٣٧/٢، والتمام لابن جني ١٧-١٨، وإصلاح المنطق ١٤٠، والخصائص ٣٧/١، ١٦٣/٣).

(١) انظر (اللسان: سوا، قرا، قوا).

(٢) (الصحاح، والقاموس: قنا).

(٣) أي لازق النسب. انظر (الصحاح، واللسان، والتاج: دنا، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١١١/١٠).

هو بتنوين عمٍّ، وسكون النون وكسر الدال في الأوَّلَيْن وضمِّها في الثالث. قال الجوهري[١]: «إذ ضممتَ الدال لم يَجُز الإجراءُ، وإذا كسرت الدال: إن شئت أجريته، وإن شئت لم تُجْرِ، فأما إذا أضفت العَمَّ إلى معرفة لم يَجُز الخفضُ في: دِنْيٍ كقوله: هو ابن عمِّه دِنْيَا ودِنْيَةً؛ لأن دنيًا نكرة لا يكون نعتًا لمعرفة[٢]» انتهى.

٣

قوله: «وطيِّئ...».

٦

أي وقبيلة طيئ تقلب الياء في باب: رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ ألفا فيقولون: رَضَا وبَقَا ودُعَا؛ لأنهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة فانقلبت الياء ألفا، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء كالقاضي. [ط: ٣٠٢]

٩

● **قوله: «وذلك مختص بالأفعال».**

الذي يقتضيه كلام ابن مالك[٣] وغيره أن هذه اللغة جارية في (كل)[٤] ياء انكسر ما قبلها من فعل ماض أو مضارع، والمفهوم من كلام المصنف، وصرَّح به الشارح في الكلام على المضارع، أنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا انفتحت الياء كما في: رَضِيَ وبَقِيَ ونحوهما، وقد تقدم أوائلَ المضارع[٥] تفصيل ذلك، فليراجع.

١٢

---

(١) (الصحاح: دنا).

(٢) يقصد بالإجراء وعدمه: الصرف أو عدمه، وإنما يمتنع صرف دُنيا بضم الدال لأنه فُعْلى أفعل، وجاز الوجهان في (دِنيا) بكسرها، على إجرائه مجرى مضموم الدال؛ لأن مكسورة الدال لغة في مضمومتها، فأعطيت حكمها، وأما من صرف، فلكونها عنده خرجت عن فُعلى مؤنث أفعل. وانظر (التهذيب: دنا، ١٤/١٨٩).

(٣) قال في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٧): «اطرد في لغة طيئ ما آخره ياء تلي كسرة من فعل واسم جعل الكسرة فتحة والياء ألفًا». وانظر (الممتع ٥٥٧).

(٤) ليس في ط.

(٥) انظر (الجاربردي ٥٣ وما بعدها، والرسالة ١٤٥).

قوله: «وتقلب الواو طرفا...».

ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو وقبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو، وفي الأسماء غير المتمكنة نحو: هُوَ وذُو، فإذا أدّى قياس إلى مثل ذلك غُيِّر وعُدل إلى بناء غيره، كما إذا جَمَعتَ (دَلْوًا) فإن أصله (أدْلُوًا)، قلبت الواو ياء والضمة كسرة، فيصير من باب (قاضي) فيعل إعلاله، ويقال: هذه أدل، ومررت بأدل، ورأيت أدليًا، وإنما فعلوا كذلك لأنهم لو بقّوه على حاله لقالوا: هذه أدلُوٌ ومررت بأدلُوٍ، فيجتمع الضمة والكسرة مع الواو، وإنه ثقيل، ويضاف إلى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت: هذه أدْلُوِي، وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت: أدلُوِيّ، فغيروا احترازا عن الثقل. [ط: ٣٠٣-٣٠٤]

● **قوله: «وإنما يجيء ذلك في الفعل».**

إن قيل: لم خُصَّ الفعل -وهو أثقلُ من الاسم- بهذا الذي رُفِضَ من الاسم؟ فالجواب: أنَّ ذلك سَهُلَ عليهم في الفعل؛ لتعرضه لحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، وأيضًا فإن آخر الاسم مُعَرَّضٌ لما يتعذر الواو معه، أو يكثر استثقالها كالجر، وياء المتكلم، دون نون وقاية (وياءي)[(١)] (النسب)[(٢)]، وآخر الفعل ليس كذلك، ولذلك لم يُبَالَ بـ(هو وذُو) بمعنى الذي؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته، كذا في الإيجاز[(٣)].

● **قوله: «فإذا أدَّى قياسٌ إلى مثل ذلك».**

أي: إلى وقوع واوٍ قبلَها ضمةٌ آخرَ اسمٍ متمكن كالواو في جمع (دَلْوٍ)[(٤)]،

---

(١) ص، هـ: (وهي)، وفي ط: (ياء)، وما أثبته عن (إيجاز التعريف ١٩).

(٢) ليس في ب.

(٣) (إيجاز التعريف ١٩).

(٤) فيما لو جمع على (أَفْعُلٍ) فتقول: (أَدْلٍ)، وأصله: (أَدْلُوٌ)، فتقلب الواو ياءً لتطرفها بعد ضمَّة، فيصير (أَدْلُيٌ)، وتقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء ولئلا يلزم الدور، فيصير (أَدْلِيٌ)، فيعلّ إعلال قاضٍ. ومنهم من يرى أنه قلبت الضمة كسرة فقلبت الواو ياءً للكسرة، وانظر (المنصف ٢/١١٨، والمفصل ٣٨٩، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٠٧، والممتع ٢/٥٥٨، وشرح الملوكي ٤٦٧).

واحترزوا بهذه القيود عن الواو في نحو: غَزْوٌ، وقَمَحْدُوَة، وقُوبَاء، وسيأتيان، ونحو: يَدْعُو، وهُوَ، وكذا: ذُو الموصولة في لغة من بَنَى، أما ذُو بمعنى صاحب فهو اسم متمكن، ولإخراجه زاد ابن مالك في الضابط[1]: عدمَ التقيُّدِ بالإضافة، ولم تقلب الواو فيه ياء»، قيل: «لأن ضمة الذال فيه عارضة، جيء بها إِتْبَاعًا لما بعدها، وأصلها الفتح، فليس قبل الواو فيه ضمة أصلية، وهي المتبادرة من إطلاق الضمة» انتهى. وقد يؤيده قولهم: إن نحو (سُوءٌ)[2] المرفوع، أي: والمجرور، إذا خففت، وقيل فيه: (سُوٌ) بالنقل والحذف لا تقلب فيه الضمة كسرة، ولا الواو ياء؛ لأن تطرف الواو عارض بسبب التخفيف، والمتطرف في التقدير هو الهمزة، لكن الفرق أن ضمة الذال من العارض اللازم، وهو يجري مجرى الأصلي في كثير من الأحكام، على أن اعتبار تلك الضمة ليس بأبعد من اعتبار تطرف الواو في نحو: يا ثمود، إذا رُخِّمَ على لغة من لا ينتظر، فالأَوْلَى التوجيه بأن الواو في (ذو) بصدد التغيير إلى الألف والياء فَسَهُلَ احتمالها، كما في الفعل، هذا وقد عرف تقدم أنك لو سميت أحدًا بنحو (يَغْزُو) نَقْلاً // من الفعل الخالي من الضمير قلت فيه: (يَغْزٍ) رفعًا وجرًا، و(يَغْزُيَ) نصبًا، وهو مذهب البصريين؛ جريًا على القاعدة المذكورة، وخالفهم الكوفيون فَأَبْقَوْهُ على ما كان عليه قبل التسمية، واحتجوا بأن (العرب)[3] لمَّا سَمَّتْ بـ(يَزِيد) أبقته على إعلاله، ولم يُحْكَمْ له بحكم الاسم؛ إذ لو حكمت له بحكمه لصحت عينه؛ لأن الاسم إذا وافق الفعل وزنًا وزيادة صحت عينُه، نحو: (أَسْوَدَ وأَبْيضَ)، وكل ما ذكر (في المعرب)[4]، أما الاسم الأعجمي الذي آخره واو قبلها ضمة نحو: (سَمَنْدُو)، فإن العرب إذا نقلته إلى كلامها أبقته على ما كان عليه ولم تغيِّره، (ذكر)[5] ذلك الشيخ أبو حَيَّان[6].

---

(١) انظر (التسهيل ٣٠٥، وشرحه لابن عقيل ٤/١٣٥).

(٢) ط: (سواء).

(٣) ليس في ب.

(٤) ط: (غير المعرب).

(٥) ليس في ب.

(٦) انظر (التذييل والتكميل ٦/١٥٨/ب)، وانظر هذه المسائل أيضا في (المنصف ٢/١١٨).

ومنهم من يقول: قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء في مثل (أَدْلٍ)، و(قَلَنْسٍ)، وما ذكرناه أولا أولى؛ لأنه يلزم منه أن يكون الحركة تابعة للحرف، بخلاف الثاني، فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعا للحركة. [ط: ٣٠٤]

● **قوله: «وما ذكرناه [أَوَّلاً][١] أَوْلَى».**

يريد سَبْقَ انقلاب الواو على انقلاب الضمة كما اقتضاه كلامه، وصرَّح به في المتن[٢]، والقولان لأبي علي الفارسي[٣]، وذكر أبو الفتح في وجه تسويغهما أنه إذا اعترض تغييران في مثال واحد، فالقياس أنه يَسُوغ لك أن تبدأ بأَيِّ العملين شِئْتَ، ومراده إذا لم يكن الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل، كما هنا، فإن أدَّى إليه تعيَّن الابتداء بالآخر نحو: إوَزَّة، أصله: إوْزَزَة، نقلت حركة الزاي إلى الواو وأدغمت، ولا ينبغي أن تعتقد أن الواو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمت الزاي، ثم قَوِيَت الياء بالحركة فعادت الواو؛ لأن في ذلك زيادة عملين على الوجه الأول[٤].

● **قوله: «لأنه يلزم منه أن تكون الحركة تابعة للحرف».**

لك أن تعارض ذلك بما نقله أبو حَيَّان[٥] عن بعض أصحابه، وهو أن الحركة أضعف من الحرف، وابتذال الضعيف أَقْرَبُ مأخذًا من الإنحاء على القَوِيّ، فإذا غَيَّرُوهُ تطرقوا بتغييره إلى تغيير القَوِيّ، وعارضه اليزدي[٦] -أيضًا- بأن قلب الضمة كسرة -بدون قلب الحرف كما في: (التَّرامي)، و(التَّجاري)- محقق دون عكسه، واعتبار المُطَّرِدِ أَوَّلاً أَوْلَى.

---

(١) سقط من ص، ب.

(٢) انظر (الشافية ١٠٥).

(٣) انظر (التكملة لأبي علي ٥٩٨، والمنصف ١١٨/٢، والتذييل والتكميل ١٥٩/٦/أ).

(٤) انظر (سر الصناعة ٦١٧/٢)، وحكى الوجهين أبو الفتح في (المنصف ٢٧٣/٢).

(٥) (التذييل والتكميل ١٥٩/٦/أ).

(٦) (شرحه على الشافية ٥١٤).

وقوله: «كما انقلبت في الترامي والتجاري...».

أي لما قلبت الواو ياء قلبت الضمة كسرة كما قلبت ضمة (التَّرَامِي)، و(التَّجَارِي) كسرة، وأصلهما: الترامُيُ والتجارُيُ، وهما مصدرا: تَرَمَّيْنَا وتَجَارَيْنَا، وإنما فعلوا كذلك ههنا لأنه ليس في الكلمات ما آخره ياء قبلها ضمة.

قوله: «بخلاف قَلَنْسُوَة وقَمَحْدُوَة...».

وهي ما خلف الرأس. والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفا، وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها، نحو: القُوَبَاء. وبخلاف الياء الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها كالخُيَلاء، فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى ياء، والضمة كسرة، ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة، لعدم وقوع الواو والياء فيهما طرفا.

[ط: ٣٠٤-٣٠٥]

● قوله: «والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفا».

أي: بسبب اتّصال (التاء)(١)، والتحقيق: أن الضمة الواقعة قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث إن كانت في واوٍ تعين الإعلال مطلقًا؛ لتضاعف الاستثقال، نحو: أن تبني مثل (عَرْقُوةٍ) من (غَزْوٍ) فإنك تقول فيه: (غَزْوِيَّةٌ)(٢)، والأصل: غَزْوُوَةٌ، ثم فُعِلَ به ما ذكر من الكسر والإبدال، وكذلك لو كانت الواوان أصليتين كبناء مثل: (مَقْدُرَة) من قُوَّة، فإنك تقول فيه: (مَقْوِيَةٌ)، والأصل: (مَقْوُوَة)، وإن كانت في غير واو سَلِمَتْ إن بُنِيَت الكلمةُ على الهاء، كـ(عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة) وأبدلت كسرة، والواو ياء، إن قدِّر عروضها مثل أن يجاء لـ(العَرْقَى والقَلَنْسَى) بواحد مبني عليهما بنَاءَ (عَبَاءَةٍ) على (عَبَاءٍ)، فإن الواجب أن يقال فيه من (العَرْقَى): (عَرْقِيَة)، ومن (القَلَنْسَى): (قَلَنْسِيَة)، والأصل: (عَرْقُوَة، وقَلَنْسوة)، فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها، قال ذلك ابن مالك في

---

(١) ب: (الياء).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤١٤، والمنصف ٢/٢٩٠، والمساعد ٤/١٣٧).

إيجاز التعريف[١]، وأشار إليه في غيره[١]. ويوافقه قولُ سيبويه في (فُعُلَةٍ) بالضم من الرَّمي: (رُمُوَةٌ) إذا بَنَيْتَ على (الياء)[٢]، و(رُمِيَةٌ) إذا لم تَبْنِ.

٣ ● **قوله: «فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى».**

أراد بها نحو: (قَلَنْسُوَةٍ)، ونحوَ: القُوَباء؛ [٣-](لأنَّ الواو فيهما غيرُ متطرفة.

والقُوَبَاء: داء معروف يتقشر ويتسع، يعالج بالريق، وهي مؤنثة لا تنصرف،
٦ **والجمع قُوَب. قال الشاعر:**

يا عجبا لهـــذه الفليقة   هل تغلبنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقة

والفليقة: الداهية. [ط: ٣٠٥]

٩ ● **قوله: «والجمع قُوَبٌ».**

أي: بفتح الواو. والمشهورُ نصبُ (القُوَباءِ) في البيتِ مفعولاً مقدَّمًا) [-٣].

وقد يسكن الواو من (القُوَباء) استثقالا، فإن سكنتها ذكّرت وصرفت، والياء
١٢ **فيها للإلحاق بقرطاس، والهمزة منقلبة منها. قال ابن السكيت: ليس في الكلام فُعَلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان: الخُشَّاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوباء، والأصل فيهما تحريك العين.**

١٥ **قال الجوهري: والمُزَّاء، وهو ضرب من الأشربة، عندي مثلهما، فمن قال: قُوَباء بالتحريك قال قُوَيْبَاء، ومن سكن قال: قُوَيْبِيّ.** [ط: ٣٠٥]

● **قوله: «قال الجوهري».**

١٨ يوهم أن ما تقدم ليس من كلامه، مع أنه في الصحاح بلفظه، على أن المذكور في

---

(١) (إيجاز التعريف ١٩، والتسهيل ٣٠٥، وشرحه لابن عقيل ٤/١٣٧-١٣٩).

(٢) ص: (التاء).

(٣--٣) ليس في ب.

المُزَّاء هو[١]: «والمُزَّاءُ، بالضم: ضَرْبٌ من الأشربة[٢]».

قوله: «ولا أثر للمدة...».

٣ يريد أن الجمع إذا كان على (فُعُول) من المعتل اللام الواوي كعِتِيّ وجثِيّ جمعي: عات وجاث، وأصلهما: عُتُووٌ وجُثُووٌ، فإن الواوين، أعني واو فُعُول والواو التي هي لام تقلبان ياءين؛ لأن الجمع مستثقل والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها
٦ حاجزا فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة، فكأنه في التقدير (عتو)، أو نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة، فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في (أدْلٍ)، فصار (عُتُوي)، و(جُثُوي)، فاجتمع واو فُعُول مع الياء المنقلبة عن الواو
٩ الأصلية، والسابقة ساكنة، فقلبت ياءً وأدغمت في الياء، وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والثاء كما كسروا في (أَدْلٍ)، ثم منهم من يكسر الفاء أيضا إتباعا للعين فيقول: (عِتِيّ) بكسرتين، ومنهم من يثبتها على حالها مضمومة فيقول: (عُتِيّ) بضم
١٢ العين وكسر التاء، فظهر لك أنه لا أثر للمدة الفاصلة من الواو التي هي في الطرف والضمة التي قبلها إلا في جريان الإعراب، فإنك تقول: هذه أَدْلٍ ومررت بأَدْلٍ ورأيت أدلِيًا، فيكون الضمة والكسرة تقديرا والفتحة لفظا، وتقول: هذا عُتُوٌّ ومررت بعِتِيٍّ
١٥ ورأيت عِتِيًّا، بالإعراب لفظا في الأحوال. وقالوا في جمع (نحو)، وهو الجهة، والسحاب الذي أراق ماءه: (نُحُوّ)، وحكوا عن أعرابي أنه قال: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، يريد جمع (النحو) الذي هو إعراب الكلام. قاله في شرح الهادي، وكل
١٨ ذلك جاء شاذا تنبيها على الأصل كالقَوَد. [ط: ٣٠٥-٣٠٦]

● **قوله: «والسحاب الذي أراق ماءه».**

الذي قاله الجوهري[٣]: «إن السحاب الذي هَرَاقَ ماءه إنما هو (النَّحْوُ) بالجيم، لا

---

(١) ص، هـ: (المذكور فيها في المزاء).

(٢) انظر (الصحاح: قوب، مزز).

(٣) (الصحاح: نجا).

بالحاء، قال: «والجمع نِجَاءٌ، مثلُ بَحْرٍ وبِحَارٍ». وفي القاموس[١] -في فصل الجيم- «النَّجْو: السَّحابُ هَرَاقَ ماءَهُ»، ثم قال في الحاء: «النَّحْوُ: الطريق، والجهة، الجمع أنحاءٌ ونُحُوٌّ، والقصد، يكون اسمًا وظرفًا، ومنه: نَحْو العربية، وجمعه نُحُوٌّ، كعُتُلٍّ».

وإنما قال: «في الجمع...». لأنه لم يجب القلب في المفرد لخفته، نحو قوله تعالى: ﴿وعَتَوا عُتُوًّا كبيرا﴾، وهذا هو الوجه، والقلب أيضا جائز على ضعفٍ، نحو: مَعْدِيّ ومَغْزِيّ، والقياس: مَعْدُوٌّ ومَغْزُوٌّ.

ومنه: ضَحَا يضحو ضِحِيًّا، أي برز للشمس، وعَتَا المَلِك يعتو عُتِيًّا، أي تجبر، وعسا الشيخ يعسو عُسِيًّا إذا كبر وولّى. [ط: ٣٠٦]

● **قوله: «لأنه (لم يجئ)[٢] القلب في المفرد... الخ».**

التحقيق أن المفرد إن كان مصدرًا جاز فيه التصحيح والإعلال، والتصحيح أكثر، نحو: بَدَا الشيء يبدو بُدُوًّا: ظهر، وحَنَا عليه يَحْنو حُنُوًّا: عطف. وخبَتِ النَّار تَخْبُو خُبُوًّا: سكن لهيبُها، وسلا يَسْلُو سُلُوًّا: ترك، وعَتَا يَعْتُو عُتُوًّا: تجبَّر. ومثال الإعلال: ضحا يضحو (ضُحِيًّا)[٣]، وعسا يَعْسُو عِسِيًّا[٤]، وعتا الشيخ يعتو عِتِيًّا: بلغ غاية الكبر، وفي (التنزيل)[٥]: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[٦]، وإن كان اسم مفعول، فإن كان من (فَعَلَ) بالفتح // فقياسه التصحيح، وهو الغالب في الاستعمال، نحو: رجوت زيدًا فهو مَرْجُوٌّ، وغزوته فهو مغزُوٌّ، وعدوتُ عليه فهو معدُوٌّ عليه، وجاء فيه الإعلال أيضًا، وهو فيه أكثر من المصدر نحو: مَغْزِيٌّ ومَعْدِيٌّ، وإن كان من (فَعِل) بالكسر فالقياس والمعروف

٦٦أ

(١) (القاموس: نجا، نحا).

(٢) ط: (لم يجب).

(٣) ط: (ضحوًا).

(٤) في النسخ: (عشا يعشو عشيا)، ولم أقف عليه.

(٥) ب: (التنزيل العزيز).

(٦) (مريم: ٨).

في استعماله الإعلال فقط حَمْلاً على الماضي، نحو: ضَرِيَ الكلب بالصَّيد فهو مضْرِيٌّ به[١]، ورضيت الشيء فهو مرضيّ، وغَبِيَ الأمرُ غَبَاوَةً فهو (مغبيّ)[٢] عنه، وغيرها. وإذا عرفت ذلك ظهر لك ما [في][٣] تقرير الشارح من القصور، وما في قوله: «على ضعف» من الضعف، فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «إذا كَبِرَ».**

(هو)[٤] بكسر الباء، والكُسْوَة: بضم الكاف وكسرها[٥].

قوله: «وتقلبان همزة...».

أصل كِسَاء ورِدَاء: كِسَاوٌ ورِدَايٌ؛ لأنهما فِعَالٌ من الكُسْوَة، ومن قولهم: فلانٌ حسن الرِّدْيَة، فوقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة، فإما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة ألفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة، وأما إذا لم يكونا بعد ألف زائدة بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان: إعلال العين واللام، وذلك نحو زاي وثاي. أما (زاي) فهو ثلاثي وألفه منقلبة عن واو ولامها ياء من لفظ (زَوَيْتُ) إلا أن عينه أُعِلَّت وسلمت لامه، وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين كما قالوا: هَوَى وثَوَى، لكنه أُلحق في

(١) ضَرِيَ الكلب بالصيد: إذا تطعَّمَ بلحمه ودمِه، وضَرِيَ الشيءُ بالشيء: إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه. (اللسان: ضرا).

(٢) ط: (مغبو).

(٣) سقط من ص، هـ.

(٤) ليس في ط.

(٥) (اللسان: كسا).

الشذوذ بالراية، وهو العلم، والغاية، وهو مدى كل شيء.

وأما (ثاي)، وهو مأوى الإبل فمن ثويت، ولم يقلبوا فيها لِمَا مَرَّ. [ط: ٣٠٦-٣٠٧]

٣ ● **قوله: «فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة».**

هذا ما ذهب إليه حُذّاقُ أهل التصريف(١)، وقيل: بل أبدلت الواو والياء همزةً ابتداءً، وهو ظاهر كلام المصنف وابن مالك وغيرهما(٢)، وهو أقرب عملاً، والتوجيه عليه أن ٦ حرف العلة لا يقوى على الحركة إذا كان قبلها ألف لا أصل لها في الحركة، فلذلك أبدلت همزة؛ لما بين الهمزة وحروف العلة من التكافؤ في الإبدال، ويفهم من تقرير الشارح بالموافقة، أن الألف غير المنقلبة إذا تطرفت إثر ألف زائدة وجب قلبها أيضًا ٩ همزة، نحو: صحراء، مما ألفه للتأنيث، فإن [الهمزة](٣) في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف (سَكْرَى)، لكن ألف (سَكْرَى) غير مسبوقة بألف فَسَلِمَتْ، وألف صحراء مسبوقة بألف، فحركت فرارًا من التقاء الساكنين، ويجب أن ١٢ يُعْلَم أن الحكم المذكور مقصور بدلالة المقام على ما إذا وقعت -مثلا- لامًا، أو ما هو ملحق بها؛ لئلا يرد نحو: غاويّ في النسب، إذا سَمَّيْتَ به، ثم رَخَّمْتَهُ على لغة من لا ينتظر، فإنك تقول: يا غَوُ، بضم الواو من غير إبدال، وقد أورده أبو حَيَّان(٤)، قال: «وإنما ١٥ لم تبدل الواوَ فيه لوجهين، أحدهما: أنه قد أُعِلَّ بحذفِ لامه فلم يجمع بين إعلالين، والثاني: أنه لما رُخِّمَ على هذه اللغة شَابَهَ ما لا يُعَلُّ، نحو: واو».

(١) قال ابن جني في (سر الصناعة ٩٣/١): «وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه المسألة، وعليه حذاق أصحابنا فاعرفه». وانظر (المنصف ١٣٧/٢، وشرح الملوكي ٢٧٦-٢٧٨، والممتع ٥٤٦/٢-٥٤٧، والرضي ١٧٣/٣-١٧٤).

(٢) انظر (الكتاب ٢٣٧/٤-٣٨٥، والمقتضب ٦٢/١-١٨٩، والأصول ٣٤٤/٣، والتبصرة ٨١٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤، وإيجاز التعريف ١٠)، وعارضه ابن إياز في (شرحه ٧٤) فقال: «وإذا اتضح هذا علمت أن قول المُصَنِّف: تبدل الهمزة من كل واو أو ياء، فيه إرسال؛ إذ الهمزة منقلبة عن ألف أبدلت عن إحداهما».

(٣) زيادة من ط.

(٤) انظر: (التذييل والتكميل

● **قوله: «لئلا يتوالى [في الكلمة][(١)] إعلالان».**

(فيه بحث)[(٢)]؛ لأن توالي الإعلالين إنما يمتنع إذا كانا من جنس واحد، كما في نحو: هَوِيَ وآية، أما إذا كانت العين تُعَلُّ إعلالاً مُطَّردًا، واللامُ تعلُّ إعلالاً آخرَ فلا، قال سيبويه[(٣)]: إنّا إذا بنينا (فَيْعَلاً) من حَوَيْتُ فإنا نقول: حَيًّا، والأصل: حَيْوَيٌ، فأُعِلَّت العينُ بالقلب ياء، واللام بالقلب ألفًا، وعَلَّلَ المَوْصِلِيّ[(٤)] بأنَّ الزائد يقدّر كالمعدوم حتى تقلب اللامُ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ولا يمكن تقدير الأصل كذلك، وابن إياز[(٥)]: «بأن الألف الزائدة لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة، بخلاف الألف الأصلية» فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «وأَلِفُه منقلبة عن واو».**

ظاهره أن لفظ (زَاي) بالزاي؛ لأن ألف (راي، بالراء)[(٦)] منقلبة عن (ياء)[(٧)] -على ما في القاموس[(٨)]- والموافقُ لكلام أهل اللغة -كما تقدم بيانه في النَّسب- أنه (بالراء)[(٩)]، ومشى على ذلك الشيخ نظام الدين[(١٠)] في شرحه هنا أيضًا، وقال إن ألفه

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) ط: (لأن فيه بحث).

(٣) (الكتاب ٤/٤٠٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧٥).

(٦) ما عدا ط: (زاي بالزاي)، وما أثبته عن ط، وهو ما يقتضيه السياق، ويوضحه كلام المحشي الآتي ونقله عن النظام.

(٧) ط: (الواو).

(٨) (القاموس: روا).

(٩) ط: (بالزاي). قلت: وكونها (راي وراية) بالراء هو ما في عدد من نسخ المتن، وهو كذلك في شرح المُصَنِّف وغيره. انظر (الشافية ١٠٦، وشرح المُصَنِّف ٧١/أ، والممتع ٥٨٢/٢).

(١٠) (شرحه على الشافية ٣٩٩).

منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو من تركيب: رَوِيَ، وكذا قال الموصلي[١]: أن الراية من رويت الحديث إذا أَظْهَرْتَهُ؛ إذ (الراية)[٢] تظهر أمر صاحبها، وفي شرح تصريف ابن مالك[٣] مثله، والشارح كثير الاعتماد عليه، فلعله قال ما قال مُتبِعًا لما فيه، فيقرب حينئذ ضبط (راي) في كلامه بالراء.

ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهما جمع زاية وثاية، وفيه نظر، بل الوجه أن يقال: زاي وزاية، وثاي وثاية، على حد تمر وتمرة، وكذا لو وقع التأنيث بعدهما كما في شَقَاوَة وسِقَايَة لم يُجْعَلا كالمتطرفة، بل كالمتوسطة؛ لاتصال تاء التأنيث بالكلمة فلا تقلبان همزة، كما لم يجروا (قَلَنْسُوة) مجرى (قَلَنْس)، فنحو (صلاءة)، وهو الفهر، و(عظاءة)، وهي دويبة أكبر من الوزغة، و(عباءة)، وهو ضرب من الأكسية: شاذ، والقياس: صلاية وعظاية وعباية. [ط: ٣٠٧]

● **قوله: «بل الوجه أن يقال... الخ».**

يريد أن التحقيق أنه اسم جنس جمعي، وأن ما وقع في الشرح المنسوب تسمُّح[٤]، وقد وقع مثله في كلام الموصلي وابن إياز وغيرهما[٥].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ب، ط: (الرواية).

(٣) (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧٥).

(٤) قال المُصنِّف في (شرحه على الشافية ٧١/أ): «بخلاف راي وثاي جمعي راية وثاية؛ لكون الألف أصلية ثَمّ».

(٥) اسم الجنس الجمعي هو ما تضمن معنى الجمع دالاًّ على الجنس، ومفرده يميّز منه بالتاء الزائدة في آخره كتمر وتمرة، أو بياءي النسب كعرب وعربيّ، ويعده الكوفيون جمعا، أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما دلّ على الجنس صالحًا للقليل والكثير كماء ولبن وعسل وتراب، وأما اسم الجمع فهو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم وشعب، أو لم يكن على وزن خاص بالجموع كصَحْب ورَكْبٍ، أو كان هو ومفرده بلفظ واحد، كوَلَدٍ وفَلْكٍ وطِفْلٍ وهجان وحاجٍّ. انظر (شرح الرضي على الشافية ١٦٤/١، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ٢٢٢-٢٢٣).



● **قوله: «كما في شقاوة».**

هو بفتح الشين وكسرها، والصَّلاية: بالفتح والمد، وكذا القَطَاة، والوَزَغَة: بفتح الزاي، والفِهْرُ، بكسر الفاء: قدر ما يدقُّ به الجوز، أو ما يملأ الكفَّ، ويؤنث[١].

وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال: ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو شَقَاوة، وسقاية؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها لأنها في قوة الانفصال نحو: عَدّاءَة وبنّاءة وشوّاءة، من: عَدَا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي، فإنه يقال للمذكر: عَدّاء وشَوَّاء وبَنَّاء، وإذا كان كذلك فمن أعلّ (صَلاءَة)، و(عَبَاءة) كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصّلاء والعَبَاء، ومن صححهما فقال صلاية وعَباية كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء. [ط: ٣٠٧-٣٠٨]

● **قوله: «وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال».**

في شرح الشريف: «نقل هذا الكلام... الخ عن بعض الفضلاء»، ومراده الشيخ بدر الدين بن مالك، فإنه ذكر ذلك في بغية الطالب موافقًا لوالده وغيره[٢].

قوله: «وتقلب الياء واوا في فَعْلَى اسما كتقوى...».

وهو التُّقية والورع، من وقيت، وأصله: وَقْيَى، قلبت الواو تاء كما في تُرَاث وتُخمَة فصار (تَقْيَى)، وليس هذا موضع استشهاد، ثم قلبت ياؤه واوا فصار (تَقْوَى)، وهو المراد بالاستشهاد، وهو غير منصرف لأنه ألفه للتأنيث، وذكر في الكشاف أنه روى سيبويه عن عيسى بن عمر: ﴿على تَقْوًى من الله﴾ بالتنوين، ووجهه أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث، كتَتْرًى فيمن نوّن، ألحقها بجعفر. وإنما قال: فيمن نوّن لأن بعضهم يجعل ألف (تترى) للتأنيث كما مرّ في الإمالة. [ط: ٣٠٨]

---

(١) (القاموس: فهر).

(٢) انظر (شرح الشريف ١٢٦٩، وبغية الطالب ٢٢٠، والإيجاز ١١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤).

● **قوله: «وتقلب الياء واوًا في (فَعْلَى)[1] اسمًا».**

مقتضاه أن ذلك مطرد، وأن إقرار الياء شاذ، وهو قول أكثر النحويين[2]، وعكس
٣ ابن مالك في التسهيل[3] فقال: «وشذ إبدال الواو من الياء لامًا لـ(فَعْلَى) اسمًا»، // وقال ٦٦ب
أيضًا في الإيجاز[4]: «من شَوَاذِّ الإعلال إبدالُ الواو من الياء (٥-في (فَعْلَى) اسمًا
كـ(الثَّنْوَى، والبَقْوَى[6]، والتَّقْوَى، والفَتْوى)، والأصل فيهن الياء-٥)؛ لأنهن من (الثَّنْي
٦ والبَقْي[6]، والتَّقْي) مصدر (تَقَيْتُ) بمعنى (اتَّقَيْتُ)، و(الفُتْيا)، وأكثر النحويين يجعلون هذا
مطردًا، ويزعمون أن ذلك فُعِلَ فرقًا بين الاسم والصفة، وأُوثِرَ الاسمُ بهذا الإعلال؛ لأنه
مستثقل، فكان الاسمُ أَحْمَلَ له لخفته، وثِقَلِ الصفة، كما أنهم حين قصدوا التفرقة بين
٩ الاسم والصفة في جمع (فِعْلَةٍ) حركوا عين الاسم، وأَبْقَوْا عين الصفة، وألحقوا بالأربعة
المذكورة: الشَّرْوَى، والطَّغْوَى، والعَوَّى، والرَّعوى[7] -أي: بمهملتين- زاعمين أن أصلها
من الياء»، قال: «والأَوْلَى عندي جعلُ هذه الأواخرِ من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ
١٢ حين أمكن سدُّه»، ثم قال: «ومما يبين أن إبدال ياء (فَعْلَى) واوًا شاذ تصحيح (ياء)[8]

---

(١) ليس في ط.

(٢) انظر (الكتاب ٣٨٩/٤، والمقتضب ١٧٠/١، والأصول ٢٦٦/٣، والمنصف ١٥٧/٢، والتبصرة ٨٤١، وابن يعيش ١٠٩٨، والممتع ٥٤٢/٢).

(٣) (التسهيل ٣٠٩).

(٤) (إيجاز التعريف ٢٥-٢٦، والتذييل والتكميل ١٧١/٦/ب).

(٥--٥) ليس في ب.

(٦) ط: (والبغوى، والبغي) بالغين المعجمة، والتصويب عن (سر الصناعة ٨٧/١، والممتع ٥٤٣/٢، ٥٧٠، واللسان: عوى) ففيها جميع ما ذكره ابن مالك.

(٧) الشَّرْوى: المِثْل، والطَّغْوَى: بمعنى الطغيان، والعَوَّى: الكواكب الملتوية، والرَّعْوَى: النزوع عن الجهل، وحسن الرجوع عنه. وهذا الذي ذكره ابن مالك في الإيجاز جميعه، مع التعليل، ذكره ابن جني عن أبي علي، وهو في (اللسان: رعي).

(٨) ليس في ب.

(الرَّيَّا)[1] وهي الرائحة، والطَّغْيَا، وهي ولد البقرة الوحشية[2]، تُفْتَح طاؤه وتُضَم، وسَعْيَا: اسم موضع[3]، فهذه الثلاثة الجارية على الأصل، والتجنب للشذوذ أَوْلَى بالقياس عليها»

٣ انتهى. وتُعُقِّبَ احتجاجه بهذه الثلاثة: أما رَيَّا فبأنها -كما قال سيبويه وغيره[4]- صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريّا، أي: مملوءة طِيبًا، وأما (طَغْيَا) فبأن الأكثر فيها ضم الطاء، فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سَعْيًا، وهو بمهملتين،

٦ فبأنه عَلَمٌ فيحتمل أن يكون منقولاً من صفة كـ(خَزْيَا)، و(صَدْيَا) مؤنثي: خَزْيَان، وصَدْيَان، ذكر ذلك ابن هشام[5] وغيره، وصَدِيَ من باب فرح.

وكذا قلب الياء واوا في (بَقْوَى)، والأصل (بَقيى). قال في الصحاح: «يقال:

٩ **أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البُقيا بضم الباء، وكذلك البَقْوَى بفتح الباء».**

بخلاف الصفة نحو (صديا) مؤنث صديان بمعنى عطشان، من (صَدِيَ) إذا عطش.

و(رَيَّا) ضد (صَدْيَا)، وهي أنثى (رَيَّان)، فإنهم لم يقلبوا فيها الياء واوا فرقا بين

١٢ **الاسم والصفة، وكان التغيير في الاسم أقرب لخفة الأسماء وثقل الصفات، ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف.**

وتقلب الواو ياء في (فُعْلَى) اسما كالدنيا، والأصل (الدُّنْوا)؛ لأنه من دنا يدنو،

١٥ **والعُليا، والأصل: (العُلْوا)؛ لأنه من علا يعلو.** [ط: ٣٠٨]

---

(١) ط: (الرويا).

(٢) (اللسان: طغا).

(٣) في (اللسان: سعى): «قال ابن جني: (سَعْيا) من الشاذ عندي عن قياس نظائره وقياسه (سَعْوى)، وذلك أن (فَعْلَى) إذا كانت اسما مما لامه ياءٌ، فإن ياءه تقلب واوًا للفرق بين الاسم والصفة، وذلك نحو: الشروى والبقوى والتقوى»، وقال في (معجم البلدان ٣/٢٢١-٢٢٢): «سعيا: بوزن يحيى، يجوز أن يكون فَعْلَى من سعيت، وهو وادٍ بتهامة قرب مكة أسفله لكنانة، وأعلاه لهذيل، وقيل: جبل».

(٤) انظر (الكتاب ٤/٣٨٩، والأشموني ٤/٣١١).

(٥) انظر أ: (أوضح المسالك ٤/٣٩٣).

● **قوله: «وتقلب الواو ياءً في (فُعْلَى) اسمًا كـ(الدُّنْيَا)».**

في بغية الطالب[1] قال شيخنا -يعني والده-: «زعم أكثر النحويين أن
٣ الياء تُبْدَل من الواو لامًا لـ(فُعْلَى) اسمًا إلا ما شَذَّ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة كـ(العُلْيا)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدنيا)»، [قال: «والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ وأئمة اللغة، وهو أن الياء تبدل من
٦ الواو لامًا لـ(فُعْلَى) صفة محضة كـ(العُلْيَا، والقُصْيَا، والدُّنْيَا أنثى الأدنى)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدُّنيا)][2] لهذه الدار، إلا فيما شَذَّ كـ(الحُلْوى) بإجماع، والقُصْوى عند غير تميم، فإن كان (فُعْلى) اسمًا فلا إبدال
٩ كـ(حُزْوَى) اسم مكان[3]؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل، بخلاف الصفة»، قال هو: «وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى، يعني أنثى الأغزى أفعل تفضيل من (غزا يغزو) فهو تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل،
١٢ والقياس أن يقال: (الغُزْيَا)» انتهى. وما صَحَّحه مبسوطٌ في إيجاز التعريف[4]، تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، فليراجعه من أراده، وقد ذكر أبو حَيَّان[5] أن شيخَه بهاءَ الدين بنَ النحاس[6] كان يختاره، وقال ناظر الجيش[7] أيضًا: «لا يخفى
١٥ على المُتَأَمِّل ترجيحُه على كلامٍ غيره». والله أعلم. وحُزْوَى: بحاء مهملة وزاي.

---

(١) (بغية الطالب ٢٢١-٢٢٢، والتذييل والتكميل ٦/١٧٠/ب).

(٢) سقط من ص.

(٣) حُزْوَى: جبل من جبال الدهناء، وموضع بنجد في ديار تميم. انظر (معجم البلدان ٢/٢٥٥، واللسان: حزا).

(٤) (إيجاز التعريف ٢٤-٢٥).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٧٠/ب).

(٦) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي، ولد في حلب سنة ٦٢٧، وتوفي في القاهرة سنة ٦٩٨، له: إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور من أول الكتاب إلى باب الوقف، وهدي أمهات المؤمنين. (الأعلام ٥/٢٩٧).

(٧) (تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٦٥/أ).

فإن قيل: كيف تقول إنهما اسمان وأنت قد تصف بهما وتقول: الدار الدنيا والمنزلة العليا؟

٣ قلت: هذان وإن كنت تراهما صفتين فإنهما لا يكونان كذلك إلا في حال التعريف، ولا تقول: منزلة عليا، ولا دار دنيا، والصفة لا تلزم حالة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة: تارة نكرة، وتارة معرفة؛ فلما اختص كونهما صفة بحال ٦ التعريف كان كونهما صفة كلا صفة.

وقال ابن جني: الدنيا والعليا وإن كانتا صفتين إلا أنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء، كما تقول في الأجرع والأبطح والأبرق إنها الآن أسماء فاستعملوها ٩ استعمال الأسماء، وإن كانت في الصل صفات، ألا ترى أنهم قالوا: أبرق وأبارق وأجرع وأجارع، فصرفوا أبرقا وأجرعا، وجمعوهما على مثال أحمد وأحامد.

[ط: ٣٠٨-٣٠٩]

١٢ ● قوله: «فصرفوا أَبْرقًا وأَجْرَعًا».

هذا نقلُ ابن جني، والذي ذكره سيبويه أن العرب لم تختلف في منعهما من الصرف وإن اسْتُعْمِلا استعمالَ الأسماء، قال المراديُّ: «وحكى غيرُه أن من العرب من ١٥ يَصرفُهما ملاحظةً للاسمية، ونَبَّهَ على ذلك في التسهيل[1] ».

وشذ القُصوى وحُزوى، والقياس: القُصيا وحُزيا.

ثم اعلم أن (القصوى) مما استغني فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب، ١٨ والأصل فيه: الغاية القصوى، فصار كأنه اسم غير صفة، فلذلك حكم فيه بالشذوذ.

وحزوى: اسم مكان.

بخلاف الصفة كالغُزوى مؤنث (الأغزى)، فإنه لم يقلب فيها الواو ياء فرقا بين ٢١ الاسم والصفة كما مرّ. [ط: ٣٠٩]

(١) انظر (المنصف ٢/١٦١، والتسهيل ٢١٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٦).

(١-(● قوله: «وشذّ القُصْوَى».

أي لغة غير تميم، أما تميم فإنهم يقولون: القُصْيَا على القياس(٢).)-١)

وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة في البابين، أعني في فَعْلَى وفُعْلَى، فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقا بينهما، ولم يعكسوا لأن الاسم لخفته بالتغيير أولى، ثم لما تقرر أنهم يقلبون في الاسم دون الصفة أرادوا أن يفرقوا بين البابين، أعني: فَعْلَى وفُعْلَى، فخصوا فَعْلَى مفتوح الفاء بقلب يائه واوا، وخصّوا فُعْلَى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقة بينهما، ولم يعكسوا لأن فعلى بالضم أثقل، فكان أولى بأن تقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة. فظهر لك أنه لم يفرق في (فَعْلَى) بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو (دَعْوَى) من الأسماء، و(شَهْوَى) مؤنث (شَهْوَان) من الصفات، وكذا لم يفرق في (فُعْلَى) بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضا، نحو: (الفُتْيَا) من السماء، و(القُضْيَا) من الصفات.

قوله: «وتقلب الياء...».

أي إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد الألف في باب (مساجد)، ولا تكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف، فإنه يقلب الياء ألفا والهمزة ياء، نحو: (مَطَايا)، و(ركايا) جمعي: مَطِيَّة ورَكِيَّة، وهي البئر، وأصلهما: مطايِو وركايِو، من: مَطَوْتُ بهم أي مددت بهم في السير، وركوت البئر، أي شددته وأصلحته؛ قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: مَطَايِيُ ورَكَايِيُ، بياءين، قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في (صحائف) فصار: مَطَائِيُ وركائي، بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد ألف باب (مساجد)، فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل مع أن مفرده ليس كذلك حتى يراعى، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت الياء ألفا، فصار: مَطَاءَا ورَكَاءَا، فكرهوا وقوع الهمزة بين ألفين،

(١--١) ليس في ط.

(٢) انظر (التسهيل ٣٠٩، والمساعد ١٥٨/٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١٠٩٧/٣).

فقلبوها ياء فصار (مَطَايَا)، و(رَكَايا)، وكذلك (خطايا) على القولين، أما على قول الخليل فلأنه لما جمع خطيّة على (خَطَائِي)، وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد). وأما على قول غير الخليل فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من (خطايئ) همزة فيجتمع همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير (خَطَاءِي) بياء بعد همزة بعد ألف باب (مساجد)، فتقلب الياء ألفا والهمزة ياء، كما مرّ. [ط: ٣٠٩-٣١٠]

● **قوله: «وإذا وقعت الياء بعد همزة».**

أي: سواء كانت الهمزة غير منقلبة كما في جمع: (خَطِيئَة) على قول الخليل، أو منقلبة عن حرف علة زائدٍ كجمعها على قول غيره، وجمعيْ: (صَلاَية وصَلاءَةٍ) على ما سيأتي فيهما، أو واوًا كجمعيْ: (مَطيَّة ورَكِيَّة)، أو أصليٌّ؛ لكونه ثاني لَيِّنَيْنِ اكتنفا مدَّ (مَفَاعل) كجمعيْ: (شَاوِيَة ورَاوِيَة).

● **قوله: «فإنه تقلب الياء ألفًا، والهمزة ياءً».**

شذ إقرار الهمزة والياء فيما لامُه ياءٌ في قوله(١):

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مَكَانِنَا ثَلاثَتِنَا حتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيا

وشذّ أيضًا قلب الهمزة واوًا في قولهم: (هَدَاوَى) جمع هدية، ولم ينقل إلا هذه اللفظة الواحدة(٢).

وكذا (صلايا)، والصَّلاَيَة: الفِهْرُ، وهو الحجر ملء الكف، يجمع على (صلايي) بياءين، قلبت الأولى همزة فصار (صلائي) بياء بعد همزة، ثم قلبت الهمزة ياء ثم الياء ألفا، كما مرّ. [ط: ٣١٠]

---

(١) الشاهد من الطويل، وهو لعبيدة بن الحارث، وانظره في (سيرة ابن هشام ٢/٢٤، والدر المصون ٣/٥٣٩، والمساعد ٤/١٠٠، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٧٦٩، والتذييل والتكميل ٤/١٤١، والتصريح ٢/٢٧٢، والأشموني ٣/١٢٩، ٤/٢٩٢).

(٢) تجمع الهديّة على هدايا وهداوى، وهي لغة أهل المدينة، وهداوي وهداوٍ، الأخيرة عن ثعلب، وقال أبو زيد: الهداوى لغة عليا مَعَدٍّ، وسفلاها: الهدايا. انظر (اللسان: هدي، والمساعد ٤/١٠١).

● **قوله: «يجمع على (صَلايِي) بياءين».**

فيه نظر، والأقرب أن يقال: إن ألف الواحد لمَّا وقعت بعد ألف الجمع التقى ألفان،
٣ فقلبت الثانية همزة كما في: (صَحْرَاء) ونحوه، وهو الموافق لما قرَّره الشارح في إعلال
جمع (رِسَالة) ونحوها.

● **قوله: «ثم قلبت الهمزة ياء والياء ألفًا».**

٦ الأنسب: ثم قلبت الياء ألفًا والهمزة ياء، كما لا يخفى.

وكذا (الصلاءة) بالهمز، ويجمع على (صلايئ) بهمزة بعد ياء، ثم قلبت الياء همزة فصار (صلائئ) بهمزتين، قلبت الثانية ياء فصار (صلائي) بياء بعد همزة،
٩ **فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما مر.** [ط: ٣١٠]

● **قوله: «ويجمع على (صلاييء) بهمزة بعد ياء».**

لا وجه له أيضًا، بل الأقرب أن الألف انقلبت همزة، فالتقى همزتان، فقلبت الثانية
١٢ ياء، والصَّلاية والصَّلاءَة: بالفتح.// ٦٧أ

وكذا (شوايا)، جمع (شاوية)، وهي اسم فاعل من شَوَى يَشْوِي، وهو لفيف مقرون، وأصله (شواوي)، قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما مرّ في (أوائل)
١٥ **فصار (شاوِءيَ)، فوقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفرده كذلك، ففعل به ما مَرّ.**

وإنما لم تقلب العين في (شاوية) همزة كما في قائلة وبائنة لأن فعلها لم يعلّ
١٨ **عينه نحو: شوى يشوي.**

قوله: «وليس مفردها كذلك...».

احتراز من (شَوَاءٍ) جمع (شائِيَة)، اسم فاعل من: شَأَوْتُ، أي سبقت، وهو ناقص
٢١ **مهموز العين، والأصل (شَوَائِي)، فإنه وإن كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، لكن لم يقلب الياء فيه ألفا ولا الهمزة ياء؛ لأن الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف في مفرده أيضا، فروعي ذلك قصدا لمشاكلة الواحد للجمع.** [ط: ٣١٠]

● **قوله: «جمع (شائِيَةٍ)».**

هو بهمزة، هي العين، بعدها ياء منقلبة عن واو، هي اللام.

واحتراز أيضا من (شواء) جمع (شائية) اسم فاعل من شَاءَ يَشَاءُ، وهو أجوف مهموز اللام، والأصل (شَوَايِئٌ)، ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار (شَوائي)، وعند غيره قلب الياء الواقعة بعد الألف همزة فصار (شوائِئَ) بهمزتين، قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار (شوائي)، فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، ولكن لم يعمل العمل المذكور قصدا لمشاكلة المفرد الجمع كما مرّ. [ط: ٣١٠-٣١١]

● **قوله: «جمع (شايئَةٍ) اسم فاعل من: شاء».**

الأحسن ضبطه بهمزة بعدها ياء، وإن كان الأصل عكسه، فَلْيُتَأَمَّل.

وحكم (جَوَاء) جمع (جائِيَة) كذلك؛ لأنه أيضا اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، وهو: جاءَ يجيءُ.

وقول المصنف: «وليس مفردها كذلك...» أولى من قول بعضهم، وهو أنه إنما يقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن كان يصح الاحتراز به عن (شَوَاءٍ) جمع (شائية) من شَأَوْتُ، وهو الناقص المهموز العين؛ لأن الهمزة غير عارضة، بل هي عين الكلمة، لكن يرد عليه (شَوَاءٍ)، و(جَوَاءٍ)، جمع شايئة وجايئة، من: شاء يشاء، وجاء يجيء، أجوف مهموز اللام؛ لأن الهمزة فيهما عارضة لانقلابها عن حرف العلة؛ لأن أصلهما: شوايئ وجوايئ، مع أنه لم يعمل فيهما العمل المذكور. [ط: ٣١١]

● **قوله: «أَوْلَى من قول بعضهم».**

هو إلى آخر ما سيأتي من السؤال والجواب مأخوذ من الشرح المنسوب إلى المصنف[1]، وقد ساقه اليزدي[2]، ثم ساق ما ذكره الشارح من التوفيق، وقال: «إنه تأويل

(١) انظر (شرح المُصَنِّف ٧١-٧٢/أ).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٢٣).

حسن».

فإن قيل: إنها غير عارضة، بل هي لام قدمت على العين كما هو مذهب الخليل.
٣ فالجواب: أن المختار في ذلك مذهب غير الخليل، وأيضا لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم أن يقولوا: خَطَاءٍ؛ لأن الهمزة حينئذ غير عارضة على ما قرروه؛ لأن أصله (خَطَايِئ) على (فَعَايِل)، قدم الهمزة على الياء فصار (خَطائي)، فليست الهمزة
٦ عارضة، ولا أحد يقول: (خَطَاءٍ)، فوجب أن يقال: وليس مفردها كذلك.

وكأن المصنف رحمه الله إنما كرر قوله: «بخلاف...» إشارة إلى البابين، أعني ما فيه الهمزة غير عارضة كشَوَاءٍ من شَأَوت، وما فيه الهمزة عارضة كشَوَاءٍ وجَوَاءٍ
٩ من شاء يشاء وجاء يجيء، وإلى أنه لا يجري فيهما ما مَرّ من العمل. ويمكن أن يكون مراد النحويين بقولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع أنه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك، بل يكون مختصا بذلك، فلا يكون الفرق بين ما ذكره المصنف وما
١٢ ذكروه إلا في العبارة، فيندفع عنهم ما أورد عليهم.

قوله: «وقد جاء أدَاوَى...».

أي كان مقتضى الأصل المذكور أن يقال: أَدَايَا وعلايَا وهرايا؛ لأن أصلها: أَدَايِو
١٥ وعلايِو وهرايِو، قلبت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة كما في (صحائف) فصار: أدائي وعلائي وهرائي، بياء واقعة بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفردها كذلك، فكان القياس: أدايا، لكنهم قلبوها واوا ليشاكل
١٨ الجمع الواحد؛ لأن مفردها: إداوة وهي المطهرة، وعِلاوة، وهي ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسَّفُّود، وهِرَاوة، وهي العصا. [ط: ٣١١]

● **قوله: «لأن مفردَها: إداوةٌ».**

٢١ هو بالكسر، وكذا العِلاوة، والسِّقاوة، والهِراوة. والسَّفُّود، بفتح السِّين وتشديد الفاء: حديدة يُشْوَى بها[1].

---

(١) (اللسان: سفد).

قوله: «وتسكنان...».

أي وتسكن الواو والياء في باب (يغزو)، و(يرمي) مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، فتسكن، وكذلك (الغازي)، والرامي) رفعا وجرا، ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة. [ط: ٣١١]

● قوله: «لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة».

أي: لأن الواو -حينئذ- يجب قلبها ألفًا إن كانت الحركة فتحة، وياء إن كانت كسرة، وكذا إن كانت ضمة على حَدِّ ما تقدم في: (أدْلٍ، وقَلَنْسٍ)[١]، واحترز بالمجرور عن المرفوع، فإن الواو يجوز أن تقع فيه (في)[٢] الفعل كـ(يغزو).

وتحريك الياء في الرفع شاذ كما في قول الشاعر:

قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها   موالِيٌّ ككباش العُوس سُحَّاح

العوس، بالضم: ضرب من الغنم، يقال: شاة احّ، أي سمينة. [ط: ٣١١-٣١٢]

● قوله: «وتحريكُ الياءِ في الرَّفعِ شاذٌّ، كما في قولِ الشاعرِ».

جاء تحريكها فيه في الفعل أيضًا في قول الشاعر[٣]:

فعوضني عنها غِنَايَ ولم تكن   تُسَاوِيُ عندي غيرَ خَمسِ دراهم

---

(١) (الجاربردي ٣٠٤، والرسالة ٨١٨، وهذا الكتاب ص٣٤٦).

(٢) ب: (على).

(٣) الشاهد من الطويل، وهو لأعرابي يمدح عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما، وانظره في (الفاضل للمبرد ٣٣، والضرائر لابْنُ عُصْفُور ٤٦، وتوضيح المقاصد ١/١٢١، وهمع الهوامع ١/١٨٤، والارتشاف ٣/٢٦٩، والمقاصد النحوية ١/٢٤٧، والدرر اللوامع ١/١٦٧، وخزانة الأدب ٨/٢٨٢).



وجاء تحريك الواو أيضًا فيه في قول الآخر(١):

إذا قلت عَلَّ القلب يَسْلُوُ قيِّضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

٣ وكذا تحريك الياء في الجر شاذ كقوله:

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجوارِيٍ يلعبن في الصحراء

كما أن سكون الواو في النصب شاذ في قول الشاعر:

٦ وإني وإن كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب

فما سودتني عامر عن وراثـــة أبى الله أن أســـمو بأم ولا أب

وكذا سكون الياء في النصب. قال:

٩ يا دار هند عفت إلا أثافيها

وفي المثل: أعط القوس باريها. قال:

يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

١٢ [ط: ٣١٢]

● **قوله: «وكذا سكون الياء في النصب، قال: يا دار هند...».**

جاء سكونها فيه في الفعل أيضًا في قوله(٢):

١٥ ما أَقْدَرَ اللهُ أن يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممن دارهُ صُولُ

---

(١) الشاهد من الطويل، وهو لرجل من طيئ، وانظره في (شرح التسهيل لمصنفه ١/٥٧، وللسلسيلي ١/١٣٠، ولأبي حيان ١/٦٤، وتوضيح المقاصد ١/١٢٢، والارتشاف ٣/٢٦٩، والمقاصد النحوية ١/٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٥٣، والدرر اللوامع ١/١٧٠).

(٢) الشاهد من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرّي في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٨٣، ومعجم البلدان ٣/٤٣٥، والإنصاف ١/٨٢، ٩٥، والمساعد ٢/١٦١، وتوضيح المقاصد ١/١٢٠، والارتشاف ٣/٤٤، وهمع الهوامع ٢/١٦٧، والأشموني ١/٤٥، والدرر اللوامع ٦/٢٦٦).



والشَّحَط، بفتح المعجمة فالمهملة: البعد. والحَزْن، بفتح المهملة وسكون الزاي: موضع، وكذا صُولُ بضم المهملة. وزَبَّان: بزاي وموحدة(1).

٣ **وكالإثبات في الواو والياء وفي الألف في حال الجزم فإنه شاذٌّ. قال الشاعر:**

هجوت زيان ثم جئت معتذرا ... من هجو زيان لم تهجو ولم تدع

أي لم تهج لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوته.

٦ **وفي بعض القراءات: ﴿أرسله معنا غدا نرتعي ونلعب﴾، وقوله: (نرتعي) جواب الأمر، ولذلك جزم (نلعب) بالعطف عليه.** [ط: ٣١٢]

● **قوله: «وفي بعض القراءات: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرتعي﴾(2)».**

٩ رواها قُنْبُلٌ عن ابن كثير من طريق ابن شَنَبُوذٍ(3)، وأبي ربيعة(4)، وابن الصباح(5)،

---

(1) حَزْنٌ: موضع بين المدينة وخيبر، وحزن حعدة، وحزن كلب، وحزن غاضرة، وحزن مُليحة، وحزن يربوع. وصَوْلٌ، بفتح الصاد المهملة: قرية في النيل أول الصعيد، وبضمها: مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، وهو الدّربند. انظر (معجم البلدان ٢/٢٥٤، ٣/٤٣٤، واللسان حزن، صول).

(2) (يوسف: ١٢).

انظر (السبعة ٣٥١، والتيسير ١٣١، والإقناع ٢/٦٧٤، والإتحاف ٢٦٢-٢٦٣).

وقد أورد السمين الحلبي في (الدر المصون ٦/٤٤٩-٤٥١) في هذه الآية أربع عشرة قراءة، منها ست في السبع المتواترة، وثمان في الشاذ.

(3) ابن شنبوذ هو: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، شيخ الإقراء بالعراق، توفي سنة ٣٢٨هـ. (غاية النهاية٢/٥٢).

(4) أبو ربيعة هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الربعي المكي المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، توفي سنة ٢٩٤هـ. (غاية النهاية ٢/٩٩).

(5) ابن الصباح هو: عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير. توفي سنة ٢٢١. (غاية النهاية ١/٦٠١).

وابن بقرة[١]، والزينبي[٢]، وغيرهم، وصح أيضًا عن قنبل الحذف، وهو رواية ابن مجاهد، والعباس بن الفضل[٣]، والبلخي[٤].

٣ **و﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ بإثبات الياء، وأجاز أبو علي أن يكون (من) موصولة و(يتقي) صلته، وجعل جزم (يصبر) عطفا على محل (يتقي)؛ لأن الموصول ههنا متضمن معنى الشرط، بدليل دخول الفاء في خبره، وعلى تقدير أن تكون (مَنْ) شرطية**
٦ **احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة.** [ط: ٣١٢]

● **قوله: «و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[٥] بإثبات الياء».**

روى هذه القراءة أيضًا قُنبل من طريق ابن مجاهد، ومن طريق أبي ربيعة، وابن
٩ الصباح، وابن ثوبان[٦]، وغيرهم، (وصح أيضًا عنه الحذف، وهو رواية ابن شنبوذ وغيرهم)[٧].

---

(١) ابن بقرة هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن هارون المعروف بابن بقرة أبو الحسن المكي. (غاية النهاية ١/١١٨).

(٢) الزينبي هو: محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر الزينبي الهاشمي البغدادي. توفي سنة ٣١٨هـ. (غاية النهاية ٢/٢٦٧).

(٣) هو: العباس بن الفضل بن جعفر، أبو أحمد الواسطي، روى القراءة عرضًا عن قنبل، وابن واقد، ورواها عنه أحمد بن نصر الشذائي. (غاية النهاية ١/٣٥٤).

(٤) البلخي هو: عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد، يعرف بدلبة، نزيل بغداد، توفي سنة ٣١٨هـ. (غاية النهاية ١/٤٠٣-٤٠٤).

(٥) (يوسف: ٩٠).

وانظر (التيسير ١٣١، والإقناع ٢/٦٧٤، والنشر ٢/٢٩٧، والبحر ٦/٣٢٠، والإتحاف ٢٦٧).

(٦) ابن ثوبان هو: أحمد بن الصقر بن ثوبان، أبو سعيد الطرسوسي، ثم البغدادي، ترجمته في (غاية النهاية ١/٦٣).

(٧) ليس في ب.

● **قوله: «جعل جزم ﴿ويصبر﴾ عطفًا على محل ﴿يتقي﴾».**

يريد أنه من العطف على المعنى؛ لأن (مَنْ) الموصولة كالشرطية لعمومها، وإيهامها، وهو الذي يعبر عنه كثير من النحاة في غير القرآن بالعطف على التوهم[1]، وأجيب أيضًا بأن تسكين ﴿ويصبر﴾ ليس بجزم؛ بل لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة؛ أو لأنه وصَلَ بنيّة الوقف، وقيل: يجوز أن تكون (مَنْ) شرطية ولم تجزم لشبهها مَنْ الموصولة، ثم لم يعتبر هذا الشبه في المعطوف، لكنه بعيد من جهة أن العامل لم يُؤثِّرْ فيما يليه، وأَثَّرَ فيما هو بعيد منه.

> **وكذلك قوله:**
>
> **ما أنس لا أنساه آخر عيشتي ... ما لاح بالمعزاء رِيع سراب**
>
> **والأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى، وأرض معزاء، والرِّيع، بكسر الراء: الطريق.**
> [ط: ٣١٢]

● **قوله: «وكذا قوله: ما أنس لا أنساه».**

أي: ينبغي أن يكون مجزومًا، والألف نشأت من إشباع الفتحة، والمعزاء، بمهملة وزاي، والرَّيع، بمثناة.

> **قوله: «ويحذفان...».**
>
> **في مثل (يغزون)، وأصله (يغزوون)، سكنت الواو الأولى كما في (يغزو)، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وأصل (يرمون): يرميون، سكنت الياء كما في (يرمي)، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الميم لتناسب الواو.**
>
> **وأصل: (اُغْزُنَّ): اغزووا، حذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين، فصار: اغزُوا، ثم ألحقت نون التأكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يحرّك كما في (اخشَوُنَّ) لوقوع الضمة قبلها بخلاف (اِخْشَوُنَّ) فإن ما قبل الواو فيه فتحة.**

---

(١) انظر (الدر المصون ٦/٥٥٣، وزاد المسير ٤/٢٨١).



وأصل (أُغْزُنَّ): أُغزُوِي، حذفت كسرة الواو ثم هي لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الزاي لوقوع الياء الساكنة بعدها فصار (أُغْزِي)، ثم لحقت نون التأكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار (أُغْزِنَّ)، ولم يحرك كما في (اخْشَيِنَّ) لوقوع الكسرة قبلها بخلاف (اخْشَيِنَّ).

وارمُنَّ وارمِنَّ كاغزُنَّ واغزِنَّ في التعليل، إلا أن الميم في (ارمُنَّ) أصلها الكسر لكنها ضمت بعد حذف الياء لأجل واو الجمع.

قوله: «ونحو يد...».

أصل هذه الكلمات: يَدْيٌ ودَمْيٌ أو دَمَوٌ وسِمْوٌ وبَنَوٌ وأَخَوٌ، وشيء منها لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الإثبات كيَدٍ ودَمٍ واسْمٍ لسكون ما قبل حرف العلة فيها، كما في ظَبْيٍ وقِنْوٍ.

وقياس بعضها الإبدال كابن وأخ، لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما في عصا.

لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم. [ط: ٣١٢-٣١٣]

● قوله: «ودَمْيٌ».

هذا مذهب سيبويه، وتقدم في الشرح في النسب بسط الكلام فيه[١].

(١) انظر (الكتاب ٣/٥٩٧، والجاربردي ١١٧، والرسالة ٢٨٦).

[الإبدال][1]

قوله: «الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره...».

فقوله: «مكان حرف»، ولم يقل: جعل حرف عوضا عن حرف، احتراز عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة (ابن)، و(اسم)، وتاء (عِدَة)، و(زِنَة)، ولا يسمى ذلك بدلا إلا تجوّزا. [ط: ٣١٣]

● قوله: «(نحو)[2] ابن، واسم».

تقدم تِبْيَانُهَا في التصغير، وبيان نحو: عِدَةٍ في الإعلال[3].

وقوله: «غيره...» احتراز عن رد المحذوف في مثل: أبٍ وأخٍ وسَتٍ؛ فإنك إذا نسبت إليها تقول: أبويّ وأخويّ وسَتَهِيّ، بردّ لاماتها وجعلها في مكانها، فيصدق حينئذ أنه جعل حرف مكان حرف، ولا يسمى إبدالا؛ إذ ليس جعل حرف مكان غيره، بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه.

وبهذا القيد يخرج نحو: أخت وبنت عن التعريف، فإنا وإن قلنا: التاء فيهما عوض عن المحذوف، لكن ليس بالحقيقة في مكانه، فإن المراد بكونه في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء، كما في (أُجُوه)، وعينا إن كان الأصل عينا كما في (قَال)، ولاما إن كان الأصل لاما كما في (جَاءَ)، وزائدا دالاً على المعنى المقصود إن كان الأصل كذلك كما في (عَأْلَم) بالهمزة في (عَالَم) بالألف، ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك. [ط: ٣١٣]

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٢٣٧-٢٤٢، والمقتضب ١/١٩٩-٢٠٣، والأصول ٣/٢٥٣-٢٧٥، والممتع ١/٣١٩-٤١٥، وابن يعيش ١٠/٧-٥٤، والتسهيل ٣٠٠-٣١٨، والارتشاف ١/١٢٥-١٦٠، والأشموني ٤/٣٣٤-٣٤٠).

(٢) ليس في ط.

(٣) (الجاربردي ٨٢، ٢٧٣، والرسالة ٢٩٠، ٧٤٤، وهذا الكتاب ٢٦٢).

● **قوله: «وبهذا القيد».**

أراد به قوله(١): «مكان حرف»، لا قوله(٤): «غيره».

٣ ● **قوله: «ومعلوم أن تاء (أُخْتٍ) و(بِنْتٍ) ليس كذلك».**

أي: لأن كلًّا منهما مع التاء محذوف اللام، وليس التاء فيهما لامًا عوضًا عن المحذوف(٢).

٦ **فإن قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لأنه دخل فيه مثل (اظَّلَمَ)، وأصله: (اظتلم)، جعل الظاء مكان فاء افْتَعَلَ لإرادة الإدغام، ولا يسمى ذلك إبدالا، لما ستعرف أن الظاء ليس من حروف الإبدال، فكان يجب عليه أن يزيد قيدا آخر، وهو أن يقول: لا للإدغام.**

٩ **فجوابه أن المصنف لما بيّن حروف الإبدال علم أن مراده بحرف في قوله: «جعل حرف مكان حرف غيره» إحدى تلك الحروف، فكأنه قال: الإبدال جعل حرف من حروف (أنصت يوم جد طاه زل) مكان حرف غيره؛ فيستقم حينئذ ولا يلزم ١٢ محذور؛ لأنه بيّن ذلك عن قريب.**

قوله: «ويعرف...».

أي ويعرف الإبدال بالأمثلة التي اشتقّت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف ١٥ المبدل، كتراث للمال الموروث، فإنّ قولنا: وَرِثَ ووارث وموروث يدلّ على أن أصله (وُرَاث)، وكذا (أُجُوه) جمع (وجه)، فإن الوجه والتوجه والمواجهة تدل على أن همزته عوض عن الواو. [ط: ٣١٣-٣١٤]

١٨ ● **قوله: «كـ(تُراثٍ)».**

هو من الإبدال الشاذّ(٣).

---

(١) أي قول المُصنِّف ابن الحاجب. انظر (الشافية ١٠٩).

(٢) نص ابن جني أن التاء فيهما بدلٌ من اللام المحذوفة، وذكر أن هذا هو مذهب سيبويه. انظر (الكتاب ٣/٢٢١، وسر الصناعة ١/١٤٩).

(٣) انظر (سر الصناعة ١/١٤٥، والإبدال لابن السكيت ١٣٩).

● **قوله: «وكذا (أُجُوه)».**

تقدَّم في الإعلال أنه يَطَّرِدُ جوازًا[(١)].

٣ **ويعرف أيضا الإبدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه، بخلاف ما فيه الحرف الآخر، كالثعالي، فإن (الثعالب) أكثر استعمالا منه، فعلم أن الياء فيه عوض عن الباء.**

ويعرف الإبدال في (الثعالب) بأمثلة الاشتقاق أيضا؛ لأنه جمع ثعلب، ويقال:

٦ **ثعلبة للأنثى، وثُعْلُبَان للذكر.** [ط: ٣١٤]

● **قوله: «وثُعْلُبانٌ للذَّكَرِ».**

هو بضم المثلثة واللام، قال في القاموس: الذكر: ثَعْلَبٌ، وثُعْلُبانٌ بالضم، قال: وأما

٩ استشهاد الجوهري بقوله:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ برأسه

فغلطٌ صريح، وهو مسبوق فيه، والصواب في البيت فتح الثاء؛ [لأنه مثنى][(٢)].

١٢ كان غاوي بن عبد العزى سادنًا لصنمٍ لبني سُلَيْمٍ، فبينما هو عنده إذ أقبل ثَعْلَبَان يشتدان حتى تَسَنَّمَاهُ، فَبَالاَ عليه، فقال البيت[(٣)].

---

(١) (الجاربردي ٢٧٠، والرسالة ٧٣٦، وهذا الكتاب ٢٤٧).

(٢) زيادة ليست في النسخ، وهي عن (القاموس: ثعلب).

(٣) الشاهد من الطويل، واختلف في قائله، فقيل: هو راشد بن عبد ربه، وكان اسمه قبل اسلامه: غاوي بن ظالم، وقيل: ابن عبد العزى، وقيل: بل غوي.

وقيل: هو لأبي ذر الغفاري.

وقيل: للعباس بن مرداس.

ورواية الجمهور (الثُّعلُبان) بضم الثاء واللام، ورواه ابن قتيبة وأبو حاتم الرازي بفتحهما، تثنية ثعلب، وانظر الشاهد في (أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، والاقتضاب ٨٦/٣، وشرح أبيات أدب الكاتب للجواليقي ١٨٨، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٤/٢-٣٠٩ وفيه بحث مستفيض مفيد، وشرحها للسيوطي ٣١٧/١، والهمع ١٦١/٤، والدرر ١٨٢/٦، والصحاح، والقاموس، واللسان: ثعلب).

قوله: «وبكونه فرعا...».

أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعا للّفظ الآخر والحرف زائد في الأصل، فإن الحرف الواقع في الفرع بإزاء الحرف الزائد في الأصل يكون مبدلا منه، كضويرب فإنه فرع ضارب، وألف ضارب زائد، فواو ضويرب بدل منه.

قيل: هذا منقوض بعَلْقَيَان، تثنية (عَلْقًى)، وهو نبت؛ إذ (علقيان) فرع (علقى)، والألف في (علقى) زائد مع أنه ليس ياء (علقيان) بدلا منه، بل ألف (علقى) منقلبة عن الياء، لما ذكروا أن ألف (علقى) للإلحاق وينون، والواحدة: (علقاة)، وقد عرفت فيما مرّ أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء. [ط: ٣١٤]

● **قوله: «بل ألف (عَلْقَى) منقلبة عن الياء».**

أي: فليست الياء في (عَلْقَيان) بدلا منها؛ بل هي الياء // التي انقلبت الألف في (عَلْقَى) إليها؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وقد تقدم أن الإبدال جَعْلُ حرف مكان حرف غيره، والاعتراض للشيخ بدر الدين في بغية الطالب(١). ٦٧ب

وهذا ضعيف؛ لأنه قال سيبويه: ألف (علقى) للتأنيث، ولذا حكم بمنع صرفه، وإذا كان كذلك فلا يرد النقض؛ لأنه لما ثُنّي (علقى) قلب ألفه ياء، فالياء في (عَلْقَيَان) بدل من الألف. [ط: ٣١٤]

● **قوله: «وهذا ضعيف... الخ».**

حاصله منع انقلاب ألف (عَلْقَى) عن ياء؛ بناء على قول سيبويه: إنها للتأنيث، وإنه لا نقض على رأيه، وفيه تسليم النقض على خلافه(٢).

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٣٣).

(٢) لم يذكر سيبويه قولا واحدًا في ألف (علقى)، وإنما بدأ بما يدل على أنه يرى أن ألفها للإلحاق؛ حيث عطفها على ما ذهب فيه إلى الألحاق قائلا: وكذلك العلقى، ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا: علقاة وأرطاة؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث. (الكتاب ١١/٣)، ثم في ص(٢١٢) عاد وقال: وبعض العرب يؤنث العلقى فينزلها منزلة: البهمى، يجعل الألف للتأنيث، واستشهد على ذلك بمنع صرفها في بيت العجاج:

يستن في علقى وفي مكور



قال صاحب الكشاف فيه: إن صحت الرواية عن أبي عبيدة أنه فسر (البعض) بالكل في قوله تعالى: ﴿وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم﴾، منشدا بيت لبيد:

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فقد حق فيه قول المازني في مسألة (العَلْقَى): كان أجفى من أن يفقه ما أقول له.

والحكاية أنه قال المازني للمبرد: سمعت أبا عبيدة يقول: ما أكذب النحويين على العرب حيث يزعمون أن الألف في العلقى للتأنيث، وسمعناهم يقولون: (علقاة) للواحد.

فقال له المبرد: هلاّ قاولته؟ قال: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له.

والجواب عن قول أبي عبيدة: أن من جعل الألف للتأنيث من العرب روى قول العجاج:

يستن في علقى وفي مُكُور

غير منون، ولم يقل في الواحد (علقاة)، ومن روى (علقًى) بالتنوين جعل الألف للإلحاق، ويقول: (علقاة).

استنّ الفرس وغيره أي: قَمَصَ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا، ويعجن برجليه. والمُكُور: ضرب من الشجر، والواحد مَكْر. [ط: ٣١٤-٣١٥]

● قوله: «عن أبي عُبيدة».

هو بضم العين، وتاء في آخره، مَعْمَر بن المثنى(١).

● قوله: «أنه فسر (البَعْضَ) بالكُلِّ في قوله تعالى».

الأحسن أن المؤمن إنما قال ذلك لِيَهْضِمَ موسى بعض حقّه في ظاهر الكلام فَيُرِيَهُمْ

---

(١) انظر (مجاز القرآن ٢/٢٠٥، والكشاف ٣/٤٢٤).

أنه ليس ككلام من أعطاه حقَّه وافيًا، فَضْلاً عن أن يتعصب له[١].

● **قوله: «منشدًا بيت لبيد».**

٣ أنشدوا أيضًا قول القائل[٢]:

إنَّ الأمور إذا الأحداثُ دَبَّرَهَا دون الشيوخ تَرَى في بعضها خَلَلا

وقول الآخر[٣]:

٦ قد يدرك المتأني بعضَ حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

قال الحَلَبي[٤]: «ولا أدري كيف فهموا الكل من هذين البيتين!»، وفي حواشي الطِّيبي بعد أن أنشد هذا البيت ما نصه: «إنما ذكر البعض ليوجب له الكل؛ لأن البعض هو الكل».

٩ ● **قوله: «تَرَّاك[٥] أمكنة إذا لم يَرْضَها[٦]»[٧].**

---

(١) انظر هذا الذي أشار إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم﴾ (غافر: ٢٨) في (الكشاف ٣/٤٢٥، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٩/٤٧٣، وتفسير أبي السعود ٧/٢٧٤، وروح المعاني للألوسي ٢٤/٦٥).

(٢) الشاهد من البسيط، وهو في (البحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٣/٢٠٤، ٩/٤٧٣، والإنصاف ٢/٧٦٧، وروح المعاني ٢٤/٦٥)، ولم ينسب في جميعها.

(٣) الشاهد من البسيط، وهو للقطامي، وانظره في (ديوانه ٣، ومجالس ثعلب ٢/٣٦٩، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٢/٣٤٥، ٩/٤٧٣، وروح المعاني ٢٤/٦٥).

(٤) (الدر المصون ٩/٤٧٣).

(٥) ص، هـ: (نزال)، وتقدم في ط قوله: «تراك أمكنة» على قوله: «منشدًا بيت لبيد».

(٦) الشاهد صدر بيت من الكامل للبيد، وهو في (ديوانه ٣١١، والخصائص ١/٧٤، والمحتسب ١/١١١، والكشاف ٣/٤٢٤، والضرائر ٩٠، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٣/٢٠٤، ٩/٤٧٣، وروح المعاني ٢٤/٦٥، وشرح شواهد الشافية ٤١٥)، وتمام البيت:

أو يرتبط بعض النفوس حِمامُها

(٧) ط: تقدمت هذه الفقرة على الفقرة السابقة (قوله: «منشدا... إلخ»).

كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: إذا لم أرضها، [وهو الذي رأيته في الكَشَّاف، وشرح ذلك الطيبي[١] بقوله: «أي: أترك أمكنة إذا لم أرضها][٢] إلى أن يرتبط الحِمَامُ بعض النفوس، أي: كلها، وهو يوم القيامة، ثم قال: وهذا خطأ؛ لأنه أراد ببعض النفوس نفسه، أي: إلى أن يموت من هو مشهور معروف لا يخفى على كل أحد» انتهى. ويدل على أن البيت بالهمزة قوله قبله:

أو لم تكن تدري نَوَارُ بأنني وصَّال عقد حبائل جَذَّامها

والجَذْمُ، بجيم ومعجمة: القطع.

● **قوله: «أو يرتبط».**

تسكين هذه الطاء ضرورة، قاله التفتازاني[٣].

● **قوله: «والحكاية إلى آخر الجواب».**

رأيتُ في إعراب القرآن للحلبي[٤] «أن أبا عبيدة قال للمازني: ما أكذب النحويين! يقولون هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف في (عَلْقَى) ملحقة. فقال: فقلت له: وما أَنْكَرْتَ من ذلك؟ فقال: سمعت رؤبة ينشد:

ينحطُّ في عَلْقَى...

فلم يُنَوِّنْهَا. فقلت: وما واحد علقى؟ قال: علقاة»، ثم قال الحَلَبِيّ: «إنما استغلطه المَازِنِيّ؛ لأن الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التأنيث دالَّةً على الموحدة، فيقال: أَرْطَى، وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التأنيث، نحو: دَعْوَى، وأما عدم تنوين

(١) هو: الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، من مصنفاته: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وشرح مشكاة المصابيح. (بغية الوعاة ١/٥٢٢، وشذرات الذهب ٦/١٣٧).

(٢) سقط من ص. وانظر (الكشاف ٣/٤٢٤).

(٣) لم أجده فيما وقفت عليه.

(٤) انظر (الدر المصون ٤/٤٧٤)، والحكاية في (مجالس العلماء للزجاجي ٤٢، وإنباه الرواة في ترجمة المازني ١/٢٥٣-٢٥٦، والخصائص ١/٢٧٢، والكشاف ٣/٤٢٤، والمزهر ٢/٣٨٠).



(علقى) فلأنه سَمَّى بها شيئا بعينه، وألف الإلحاق المقصورة حال العَلَمِيَّـة تَجْـرِي مَجْـرَى تاء التأنيث، فيمتنع الاسم الذي هي فيه، كما يمتنع (فاطمـةُ) وينصـرف (قائمـة)» انتهـى.
٣ وهو مخالف لما حكاه الشارح اعتراضًا، ومغايرًا لما ذكر جوابًا، فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «يَسْتَنُّ».**

رُوِي أيضا: (يَنْحَـطُّ)، كمـا تقـدم، وأنشـده الطِّيبـي[(١)] كـالجوهري (فَحَـطَّ)، بفـاء
٦ ومهملة، والضمير لـ(ثَوْرٍ).

● **قوله: «قَمَصَ».**

هو بفتح القاف والميم مخففة.

٩ ● **قوله: «والمُكوُر ضرب من الشجر، والواحد مَكْر».**

كذا في الصحاح، والذي في القـاموس[(٢)]: «المَكْـرَةُ[(٣)]: نبتـة غبـراءُ، الجمـع: مَكْـرٌ ومُكُورٌ».

١٢ **قوله: «وبكونه...».**

أي يعـرف الإبـدال بكـون اللفـظ فرعـا عـن لفـظ، والحـرف أصـل فـي الفـرع، فالحرف الـذي بإزائـه فـي الأصـل يكـون بـدلا منـه كمُوَيْـهٍ، فإنـه فـرع (مـاء)؛ لكونـه
١٥ **تصغيره، فلما قيل في التصغير: (مويه) بالهـاء علـم أن الهـاء أصـل؛ لأن التصغير يـرد الأشياء إلى الأصل، فهمزة (ماء) يكون بدلا من الهاء.** [ط: ٣١٥]

---

(١) هو الحسن بن محمد بن عبد اللـه بـن شـرف الديـن الطيبـي، مـن مصنفاتـه: فتـوح الغيـب فـي الكشف عن قناع الريب، وهو شرح على الكشاف، وشرح مشكاة المصابيح في الحديث. (بغية الوعاة ١/٥٢٢، ٥٢٣، وشذرات الذهب ٦/١٣٧).

(٢) (الصحاح، والقاموس: مكر).

والمَكْرُ: من عشب القيظ، ورقها صغير، يحبها المال، أي: الإبل. (المخصص ١١/١٥٨).

(٣) ص: (المكورة).



● **قوله: «يكون بدلاً منه».**

الضمير المجرور للحرف الذي هو أصلٌ في الفرع.

٣ **واعترض عليه بأن (أوائل) فرع (أول)، والهمزة في (أوائل) غير زائدة، مع أنه ليس ما في الواحد بإزائه وهو الواو بدلا منها، بل هي بدل مما في الواحد. وهو مدفوع لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فالهمزة**

٦ **في (أوائل)، وإن كانت غير زائدة فليست أصلية بل هي منقلبة عن الواو.** [ط: ٣١٥]

● **قوله: «واعترض عليه».**

أي: في بغية الطالب[١].

٩ ● **قوله: «والهمزة في (أوائل)... الخ».**

الضمير في «بإزائِه» و«منها»، (المؤنث)[٢] للهمزة، والمذكر لـ(ما).

● **قوله: «وهو مدفوع».**

١٢ سبقه إلى هذا الجواب الشريف[٣].

قوله: «وبلزوم...».

أي يعرف الإبدال بلزوم بناء مجهول لو لم نحكم بالإبدال نحو: (هَرَاق)،

١٥ **وأصله (أراق) لعدم (هَفْعَل)، وكذا (اصطبر)، وأصله (اصتبر) لعدم (افطعل)، وكذا نحو (ادّارك)، وأصله (تدارك)، فأبدل التاء دالا لإرادة الإدغام وأتي بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن، وإنما حكم بذلك لعدم: افْدَاعَلَ وافَّاعَلَ.**

---

(١) (بغية الطالب ٢٣٤).

(٢) في النسخ المعتمدة: (والمؤنث)، وما أثبته هو الصواب؛ يريد المحشي: أن ضمير المؤنث، وما أضيف إليه، في كلام الجاربردي هنا، يرجع إلى الهمزة، وأما ضمير المذكر فيرجع إلى لفظ (ما) في قوله: (ما في الواحد).

(٣) (شرح الشريف ١٢٩١).

قوله: «وحروفه...».

أي حروف الإبـدال أربعـة عشـر يجمعهـا قولهـم: (أنصـت يـوم جـد طـاه زل)، وقوله: أنصت من الإنصات، ويوم ظرفه، وجد: مبتدأ مضاف إلى (طـاه)، وهـو علـم، وزلّ من الزلل، وهو خبر المبتدأ، والظرف مضاف إلى الجملـة، أي: أنصـت فـي هـذا اليوم. [ط: ٣١٦]

● **قوله: «أَنْصَت من الإنصات».**

يفهم من كلامه أنه بصيغة الماضي، وبه صرَّح اليزدي[1].

وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر، يجمعها قولـك: (استنجده يـوم طـال)، وهـذا وهم؛ لأنهم نقصوا الصاد والزاي، وهما من حـروف الإبـدال، لقولهـم: صـراط وزقـر في: سراط وسقر، وزادوا السين، وهو ليس من حروف الإبـدال، ولـو أورد (اسَّمع)، وأصله (استمع) فأبدل السين من التاء، أجيب بـأن المـراد مـا لا يكـون للإدغـام، وإلا لورد: اذّكر، واظّلم، وأصلهما: اذتكر، واظتلم، يعني يلزم أن يكـون جميـع الحـروف التي تبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال، ويلزم منه أن يكون جميع الحروف غـير الضاد والشين والفاء والراء مـن حـروف الإبـدال؛ لأن جميـع الحـروف غير حـروف (ضوى مشفر) يبدل للإدغام، واليـاء والـواو والميـم وإن كـانت مـن حـروف (ضـوى مشفر) فهي من حروف الإبدال، فثبت لزوم ما ذكرناه، وفساده ظاهر. [ط: ٣١٦]

● **قوله: «وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر».**

عدّها كثير من أهل التصريف اثني عشر فنقصوا السين، وجمعوها في قولهم: (طـال يوم أَنْجَدتُه)، وأسقط بعضهم اللام أيضًا، وجمعها في قوله: (أجد طويت منهـا)، وجعلهـا في التسهيل اثنين وعشرين حرفًا هي حروف المعجم ما عدا الحاء والخـاء والـذال والطـاء والضاد والغين المعجمات والقاف. قال: والضروري في التصريف: هجاء (طويت دائما)،

(١) قال الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٣٣): «وأَنْصَتَ ماضي الإنصات».

وهي ثمانية أحرف[1].

● **قوله: «وهذا وَهْم».**

٣ هو بسكون الهاء، قال في القاموس[2]: «يقال: وَهِمَ في الحساب، كوَجِلَ: غَلِطَ، وفي الشيء، كوَعَدَ: ذهب وَهْمُهُ إليه».

قوله: «فالهمزة من حروف اللين...».

٦ **اعلم أن الإبدال إما للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك.**

فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء:

٩ **أما إبدالها من حروف اللين فعلى ضربين: مطّرد وغير مطرد، أما المطرد فعلى ضربين: لازم وجائز، أما اللازم فإما في اللام نحو: كِسَاء، ورداء، وأصلهما: كساو ورداي، أو في العين، نحو: قائل، وبائع، والأصل: قاول وبايع، أو في الفاء، نحو:**

١٢ **أُواصِل، وأصله: وواصل، والتعليل قد مر في الإعلال.**

ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف ما الإبدال في لامه على ما في عينه، وما في عينه على ما في فائه.

١٥ **وأما الجائز ففي نحو (أُجُوه)، و(أوري)، وأصلهما: وُجُوه ووُورِيَ، وأما غير المطرد فمن الألف في نحو دأبة، وشأبة، والعألم. قال:**

فخِنْدِفٌ هامة هذا العألم

١٨ **وفي (بأز)، ومن الياء في نحو (شِئْمَة)، ومن الواو في نحو (مؤقد)، وأما إبدالها**

---

(١) اختلف العلماء في عدد هذه الحروف، فقيل: أحد عشر، وقيل: اثنا عشر، وقيل: ثلاثة عشر، وقيل: أربعة عشر، وقيل: خمسة عشر. انظر (الكتاب ٤/٢٣٧، والممتع ١/٣١٩-٤١٠، وابن يعيش ١٠/٨، والرضي ٣/١٩٩-٢٠٣، والتسهيل ٣٠٠، والأشموني ٤/٢٨٣).

(٢) (القاموس: وهم).

من العين نحو: (أُبَاب بَحْر) في عُباب بحر، وهو معظم الماء، فأشذّ. وأما إبدالها من الهاء فنحو (ماء)، وأصله (ماه) بدليل (مُوَيْه)، وقد يبدلون الهمزة في جمعه أيضا فيقولون (أمواء)، لكن الإبدال في (ماء) لازم، وفي (أمواء) ليس كذلك. ٣

[ط: ٣١٦-٣١٧]

● **قوله: «ومن الياء في نحو (شِئْمَة)[1]».**

٦ جاء أيضًا إبدالها من الياء في قولهم: (قطع اللّهُ أَدَيْهِ)[2].

● **قوله: «ومن الواو // في نحو: مُؤْقِدٍ».** ١٦٨أ

أي: في قول الشاعر[3]:

٩ أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤْسَى

وجاء أيضًا (إبدالها)[4] في نحو: (إشاح) و(أَنَاة)، و(أَحَد)، و(أسماء)، وتقدمت في الإعلال[5].

١٢ ● **قوله: «نحو: (أُبَابُ بَحْرٍ)».**

---

(١) الشِّيمة: الطبيعة. (القاموس: شيم).

(٢) قال أبو الفتح في سر الصناعة: «وفيه وجه آخر غامض، وهو أن أبا علي أخبرني أن يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أَدْيَهُ، يريد: يده. قال أبو علي: فالهمزة في (أَدْيَهُ) ليست بدلا من الياء، وإنما هي لغة في الكلمة، بمنزلة يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَمٍ»، ثم قال أبو الفتح: «وقرأت هذا الفصل في كتاب إصلاح المنطق عن يعقوب على غير أبي علي، فقال: إنما هو: قطع الله أَدَيْدِ، مثنى، في معنى: يديه، وكذلك رأيتها في عدة نسخ». وانظر (إبدال ابن السكيت ١٣٧، وإصلاح المنطق ١٦١، وسر الصناعة ١/٢٣٨، ٢٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٥٣).

(٣) سبق، انظر ص(٢١١) من هذا الكتاب.

(٤) ط: (منها).

(٥) (الجاربردي ٢٧٠-٢٧١، والرسالة ٧٣٨، وهذا الكتاب ٢٤٨-٢٥٢).

قال الشاعر[١]:

أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ زَهُوقٍ

٣ المراد بالضاحك: المرتفع عند الموج، وبالزَّهُوق: البعيد القعر.

● **قوله: «فأشَذُّ».**

أي: قياسًا واستعمالاً، قال الشيخ نظام الدين[٢]: «لأن قلب العين همزة لم يثبت في موضع، حتى قال ابن جني: الأَوْلَى أن يقال: (أُباب) من أَبَّ: إذا تهيَّأ، وذلك أن البحر يتهيأ للموج» انتهى.

ومن الغريب جدًا إبدالها من الخاء في قولهم: صرأ، بمعنى صَرَخَ، حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين المعجمة في قولهم: رأته بمعنى: رغته، حكاه النضر بن شميل[٣] عن الخليل، ذكر ذلك أبو حيَّان[٤] وغيره.

قوله: «والألف...».

من أختيها لازم في نحو: قال وباع، و(آل) على رأي، فإن أصله عند الكسائي (أول) لأن تصغيره عند بعضهم (أُوَيْل) قلبت الواو ألفا، وعند البصريين هي مبدلة من الهاء، وآل الرجل: أهله وعياله، والباقي ظاهر. [ط: ٣١٧]

(١) الشاهد من الرجز أنشده الأصمعي ولم ينسبه، وانظره بلا نسبة في (سر الصناعة ١/١٠٦، والمفصل ٣٦٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٦، ولصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٣١، والممتع ١/٣٥٢، وشرح شواهد الشافية ٤٣٢). ورجح ابن جني أن تكون الهمزة في (أُباب) أصلاً، قال: «وإنما هو (فُعال) من (أَبَّ)». (سر الصناعة ١/١٠٦)، وزعم ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ١/٣٥٢) أن إبدال الهمزة من العين لم يأت في غير (أُباب).

(٢) (شرح النظام ٤١٦-٤١٧).

(٣) النضر بن شميل هو: ابن خراشة بن كلثوم بن عنزة بن زهير بن السكب. من مصنفاته: غريب الحديث، والجيم، والشمس والقمر، وخلق العرش، والسلاح، والأنواء. توفي سنة ٢٠٣، وقيل ٢٠٤هـ. (بغية الوعاة ٢/٣١٦-٣١٧).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/١٤٧/ب، والارتشاف ١/١٣١، والمساعد ٤/١٠٣).

● **قوله: «والألف من أختيها والهمزة والهاء».**

أبدلت أيضًا قياسًا من نون التوكيد الخفيفة[(١)]، ونون (إذَنْ)، ونون المنصوب المنون في الوقف، وتقدم في بابه[(٢)]، وشذوذًا من الهمزة المتحركة في قول الشاعر[(٣)]:

سَالت هُذيلٌ رسولَ الله فاحشةً ... ضَلَّتْ هُذَيلٌ بما قالت ولم تُصِبِ

قوله: «والياء من أختيها...».

أصل ميقات وغاز وقيام وحياض: موقات وغازوٌ وقِوَام وحِوَاض، وقد مر ذلك. وإبدال الألف في (حُبلى)، والواو في (صُوَّم)، و(صِبْوَة)، و(يَوْجَل) ياءً شاذ، وأصل (ذيب) بالهمزة فيبدلونها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. [ط: ٣١٧]

● **قوله: «وصِبْوَة».**

هو بكسر الصاد، والاستعمال (صِبْيَة) بإبدال الواو ياءً شذوذًا لازمًا.

وإبدال الياء من إحدى حرفي التضعيف في: أَمْلَيْتُ أمليه إملاء، وفي التنزيل: ﴿فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾. [ط: ٣١٧]

● **قوله: «في: أَمْلَيْتُ الكتاب».**

جاء أيضًا من أحد حرفي التضعيف شذوذًا لازمًا في: قِيْرَاطٍ، ودِينارٍ، وشِيراز، ودِيْماس[(٤)]، وهو الحمّام، بدليل قولهم في جمعها: قراريط، ودنانير، وشراريز، ودماميس.

---

(١) في نحو: (اضربنْ)، فإنهم يقلبون النون ألفًا، ولا يثبتونه.

(٢) وهو باب الوقف. انظر (الجاربردي ١٧١، والرسالة ٤٥٩-٤٦٠).

(٣) الشاهد من البسيط، لحسان بن ثابت في (ديوانه ٣٤، والكتاب ٣/٤٦٨، ٥٥٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٩/١١٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٤٨، واليزدي ٤٣٥، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٣٩).

(٤) فيها: الدِّيماس، والدَّيْماس، وهما أيضا بمعنى: السَّرب المظلم. (اللسان: دمس). وانظر جميع ما ذكره من أمثلة إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في (سر الصناعة ٢/٧٥٩، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٢٤).



ونحوها قولهم في (أمَّا) بالفتح: أَيْمَا، وفي يأتمُّ: يَأْتَمِي، قال الشاعر(١):

نزور امرءًا أما الإلهَ فيتقي   وأما بفعل الصالحين فيأتمي

٣ وقال الشاعر:

فآليت لا أملاه حتى يُفارقا

أي لا أَمَلُّهُ.

٦ **قالوا: والأصل: أمللته أملله إملالا، وفي التنزيل: ﴿فليملل الذي عليه الحقّ﴾، وذهب بعضهم إلى أنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد، فليس جَعْلُ أحدهما أصلا والآخر فرعا أولى من العكس.** [ط: ٣١٧-٣١٨]

٩ ● **قوله: «**

فآليت لا أملاه حتى يفارقا(٢)

أي: لا أمله».

١٢ هو فعل مضارع من: مَلِلْتَه بالكسر: إذا سَئِمْتَهُ، أبدلت اللام الثانية منه ياء فانقلبت

(١) الشاهد من الطويل، أنشده ابن الأعرابي عن ابن السكيت، ولم ينسبه، وهو لكثير عزة يمدح عبد العزيز بن مروان في (إثبات المحصل لابن المستوفي ٢٢٨) وبلا نسبة في: (إبدال ابن السكيت ١٣٥، وسر الصناعة ٢/٧٦٠، وشرح الملوكي ٢٥٢، والممتع ١/٣٧٤، والمقرب ٢/١٧١، والضرائر ٢٢٨، والمفصل ٣٦٤، وشرحه لصدر الأفاضل ٤/٣٣٦، ولابن يعيش ١٠/٢٤).

(٢) الشاهد عجز بيت من الطويل للأسود بن يعفر، وهو في (ديوانه ٥٣)، وهو ثالث ثلاثة رواها أبو زيد في نوادره، وهي:

لهوت بسربال الشباب مُلاوة   فأصبح سربالُ الشبابِ شبارقًا

فأصبح بيضاتُ الخدورِ قدِ احتوتْ   لِداتي وشِمْنَ الناشئين الفَرَابقَا

فأقسمتُ لا أشريهِ حتى أُمِلَّهُ   بشيءٍ ولا أَملاه حتى يفارقَا

وانظر الشاهد أيضا في (المحتسب ١/١٥٧، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/٢٥٧، وأضداد أبي الطيب ١/٣٩٥، والمخصص ١٠/٢٠٩، وشرح شواهد الشافية ٤٤١).

ألفًا، وليس هذا الفعل من معنى الفعل الذي الكلام فيه، فكان الأنسب تأخيره عمّا ذكر بعده.

٣ ● **قوله: «والأصل: أَمْلَلْتُهُ».**

أي: لأنه أكثر من أَمْلَيْتُهُ، قاله ابْنُ عُصْفُور(١).

وقالوا: قَصَّيت أظفاري، في قصصت، ويجوز أن يكون المراد بقصّيت أظفاري:
٦ **أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه.** [ط: ٣١٨]

● **قوله: «وقالوا: قَصَّيْتُ أظفاري».**

أي: بتشديد الصاد، حكى ذلك الفَرَّاء(٢).

٩ ● **قوله: «ويجوز أن يكون المراد... الخ».**

نقل ذلك الجوهري عن الكسائي(٣).

ومن قبيل إبدال الياء من الصاد في قَصَّيْتُ، إبدالها من الضاد المعجمة في قول
١٢ العجّاج(٤):

تقضِّيَ البازي إذا البازي كسر

وأصله: تَقَضُّض؛ (تَفَعُّل) من الاقتضاض.

---

(١) قال في (الممتع ٣٧٣/١): «وإنما جعلنا اللام هي الأصل؛ لأن (أَمللتُ) أكثر من (أمليت)».

(٢) وحكاه أيضا أبو علي بإسناده عن ابن السكيت، وهو رواها عن اللحياني، وانظر (إصلاح المنطق ٣٠٢، وسر الصناعة ٥٧٩/٢، والصحاح: قصا، والممتع ٣٧٤/١).

(٣) (الصحاح: قصا).

(٤) الشاهد من الرجز، وهو في (ديوانه ١٧، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وأدب الكاتب ٤٨٧، وسر الصناعة ٧٥٩/٢، والخصائص ٩٠/٢، والمحتسب ١٥٧/١، وشرح أبيات أدب الكاتب للجواليقي ٣٣١، والاقتضاب لابن السيد ٢٧٩/٣، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٢٥/١٠، والصحاح: قصا، والممتع ٣٧٤/١).

وإبدالها من الميم في: تُكُمُّوا، بضمّات، في قول الراجز(١):

[بل](٢) لو شهدتَ الناس إذ تُكُمُّوا

٣ بقَـــــــــدَرٍ، حُمَّ لهم، وحُمُّوا

والأصل: تُكُمِّمُوا (تُفُعِّلُوا) من كممت الشيء: إذا سَتَرْتَه، فأبدلت الميم الأخيرة ياء، ثم أُسقطت الضمة عليها فحذفت، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين، وإبدالها من العين في قولهم:

٦ تلعَّيت تلعية، والأصل: تَلَعَّعْتُ تَلْعِعَةً، من اللُّعَاع، وهو بالضم: أول ما يبدو من النبت(٣).

وإبدالها من النون في: تَظَنَّيْتُ، والأصل: تظنَّنْتُ (تَفَعَّلْتُ) من الظن، قال ابْنُ عُصْفُور: وفي تسنى بمعنى تغيَّر، قال: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾(٤) بحذف

٩ الألف المبدلة من الياء للجزم، والأصل: (يتسنَّ)، ويَقْرُبُ من ذلك قولهم في جمع مَكُّوكٍ: مَكَاكِيُّ، حكاه أبو زيد، الأصل: مكاكيك(٥).

وأبدل أيضا من النون في قوله تعالى: ﴿وأناسي كثيرا﴾، والأصل: أناسين لأنه

١٢ **جمع إنسان.** [ط: ٣١٨]

---

(١) هو للعجاج في (ديوانه ٦٣، وسر الصناعة ٢/٧٦١، والممتع ١/٣٧٥).

(٢) ساقط من النسخ.

(٣) (اللسان: لعع).

(٤) من قوله تعالى: ﴿فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه﴾ (البقرة: ٢٥٩).

قرأ حمزة والكسائي، وصلا: (لم يتسنَّ) من غير هاء، وبقية السبعة بإثبات الهاء (لم يتسنَّهْ)، وقرأ طلحة بن مصروف وأُبيٌّ: (لم يَسَّنَّ) بإدغام التاء في السين من غير هاء. وانظر (إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٢، والكشف ١/٣٠٧، والتيسير ٨٢، ومعاني الفَرَّاء ١/١٧٢، والسبعة ١٨٩، والبحر ٢/٢٩٦، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٢٧١، والممتع ١/٣٧٧، وسر الصناعة ٢/٧٦٣).

(٥) المَكُّوك: طاسٌ يشرب به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه، أعلاه ضيق، ووسطه واسع. (اللسان: مكك).

● **قوله: «وأُبدلت الياء من النون في مثل قوله تعالى: ﴿وأَناسِيَّ﴾[(١)]».**

أبدلت أيضًا على اللزوم منها في: ظرابيّ، جمع ظَرِبَـان، عـاملوا النـون معاملـة ألـف التأنيث لشبهها بها، فكما يبدلون من ألف التأنيث ياء فيقولـون فـي صحـراء: صَحَـارِي، كذلك فعلوا بنون (إِنْسَان) و(ظَرِبَان) في الجمع، وأبدلت أيضًا منهـا فـي (إنسـان)، لكـن على غير لزوم، قال الشاعر[(٢)]:

فيا ليتني من بعد ما طاف أهلُها ... هلكتُ ولم أسمعْ بها صوتَ إِيسان

ومن العين في قول الشاعر:

ومنهل ليس له حوازق ... ولضفادي جمّـه نقانق

أي: لضفـادع جمّه، والمنهـل مثـل المصنـع، والحوازق: الجوانـب، جمـع حـازق وحازقة، والحزق: الحبس.

يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله، ويجـوز أن يريد أن جوانبـه لا تمنع الواردة، بل كلها سهلة لمن يرد، والنقانق: جمع نِقْنِقَـة، وهـي الصـوت، وجمّـه: معظمه وكثرته.

ومن الياء في قوله:

كأن رحلي على شغواء حادرة ... ظمياء قد بُلّ من طلّ خوافيها

لها أشـــــاريرُ من لحم متمرة ... من الثعالي ووخز من أرانيها

والأصل: الثعالب والأرانب؛ لأنهما جمع ثعلب وأرنب.

والشغواء: العُقاب، وحادرة: مسرعة، شبَّه راحلته في سرعتها بعُقـاب، وظميـاء:

(١) من قوله تعالى: ﴿ونسقيه مما خلقنا أنعامًا وأناسي كثيرا﴾ (الفرقان: ٤٩).

(٢) الشاهد من الطويل، وهو لعامر بن جريـر الطـائي فـي (اللسـان: أنـس)، ولعـامر بـن جؤيـن فـي (الممتع ٣٧٢/١، والضرائر ٢٢٨)، وبلا نسبة في (سر الصناعة ٧٥٧/٢، والمحتسب ٢٠٣/٢، وشرح الملوكي ٢٥٦، والمقرب ١٧٠/٢).

أي تضرب إلى السواد، أو عَطشى إلى دم الصيد، والطلُّ: مطر خفيف، والخوافي: ريش جناحها، وإذا بلها الطل أسرعت، والضمير في (لها) للعُقاب، أي: ولها في وكرها أشارير لحم قد جففته وبسطته، والإشارة بالكسر: القطعة من القديد، متمّرة: مقطعة صغارا، والمتمّر: المقطّع، والوخز: شيء منه ليس بالكثير. [ط: ٣١٨-٣١٩]

● قوله: «

لها أشارير من لحم مُتَمَّرَةٌ(١)».

في بعض النسخ: تُتَمِّرُهُ، بصيغة الفعل، وهو ما في الممتع وشرح الشواهد وغيرهما، والتاء مثناة.

● قوله: «والشَّغْواء».

أي: بشين وغين معجمتين، قال الجوهري(٢): «السن الشاغية: التي يخالف نبتها نبت غيرها من الأسنان، يقال: رجل أَشْغَى، وامرأة شَغْوَاء، والجمع شُغْوٌ، ويقال للعُقَابِ: شَغْواء؛ لفضل منقارها الأعلى على الأسفل». // وحادرة: بمهملات، وظمياء، بِمُثَنَّاةٍ، والطَّل: بمهملة مفتوحة، والخوافي: بمعجمة وفاء، والإشارة: بشين معجمة، والوخز: بمعجمة وزاي.

٦٨ب

---

(١) الشاهد صدر بيت من البسيط لأبي كاهل اليشكري، والد سويد بن أبي كاهل، الشاعر المخضرم، ونسبه سيبويه (٢/٢٧٢-٢٧٣) إلى رجل من بني يشكر، وقيل: للنمر بن تولب اليشكري، وقد ركب العَيْنِيّ (٤/٢٨٤ بهامش الأشموني) من النسبتين قولا واحدا فذكر أن القائل هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، قال البغدادي في (شرح شواهد الشافية ٤٤٦): «وهذا منه غير جيد». وانظر الشاهد في (اللسان: رنب، تمر، وشرر، وخز، والجمهرة ٢/١٣، ٣/٤٢٣، ونكت الشنتمري ١/٥٩٤، والتخمير ٤/٣٤٣، وإثبات المحصل ٢٢٧، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣)، وهو بلا نسبة في (سر الصناعة ٢/٧٤٢، ومجالس ثعلب ١/١٩٠، والمفصل ٣٦٥، وشرحه لابن يعيش ١٠/٢٤، وشرح الملوكي ٢٥٤، والممتع ١/٣٦٩، والضرائر ٢٢٦).

(٢) (الصحاح: شغا).

ومن السين في قوله:

إذا ما عُدّ أربعة فِسال فزوجك خامس وأبوك سادي

أي: أبوك سادس. والفِسَال: جمع فِسْل، وهو اللئيم. [ط: ٣١٩]

● **قوله: «وأبوكِ سادي».**

الذي رأيته في الصحاح والممتع[1]: وحموك سادي، وذكر ابْنُ عُصْفُور فيه أن الياء أبدلت أيضًا من الجيم في جمع «دَيجُوج» فقالوا: الدَّياجي، والأصل: الدياجيج، فأبدلت الجيم الأخيرة ياءً، وحذفت الياء قبلها تخفيفًا.

ومن الهاء في: دَهْدَيْتُ الحجر؛ أي: دحرجته، والأصل: دَهْدَهْتُه، وفي: صَهْصَيْتُ بالرجل، إذا قلت له: صَهْ صَهْ، والأصل: صهصهت به، قال[2]: ومن الدال قوله تعالى: ﴿إلا مكاء وتصدية﴾[3]، والأصل: تَصْدِدَة، من صَدَدْتُ أَصِدُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إذا قومك منه يصدون﴾[4]، أي: يعجبون (ويضحون)[5]، قال: وليس من قال إن الياء غير مبدلة من دال، وجعله من الصَّدَى الذي هو الصوت بشيء، وإن كان أبو جعفر الرستمي[6] قد ذهب إليه؛ لأن الصَّدَى لم يستعمل منهل، فحمله على أنه من هذا الفعل

---

(١) الذي في (الصحاح: فسل): (وأبوك سادي)، وفي (الممتع ٣٦٨/١): (وحموك سادي).

والشاهد من الوافر، وقد تنازع نسبته امرؤ القيس، والحادرة، والنابغة الجعدي، وانظره في (الجمهرة ١٩٦/٢، والصحاح: سدا، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٠١، والإبدال له ٦٠، والمفصل ٣٦٥، والممتع ٣٦٨/١، والضرائر ٢٢٦، وشرح شواهد الشافية ٤٤٨).

(٢) (الممتع ٣٧٦/١، ٣٧٨-٣٧٩).

(٣) (الأنفال: ٤٥).

(٤) (الزخرف: ٥٧).

(٥) ط: (ويضحكون).

(٦) أبو جعفر الرستمي: هو محمد بن رستم، أبو جعفر الطبري، من شيوخ الزجاجي، ورد ذكره مرات في (مجالس العلماء للزجاجي ٥١، ٥٢، ١٩٣).

المستعمل أَوْلَى. انتهى. وما ذهب إليه قول أبي عبيدة[(١)].

ومن التاء: في قوله:

٣ قد مر يومان وهذا الثالي وأنت بالهجران لا تبالي

أي: وهذا الثالث.

قوله: «والواو من أختيها...».

٦ أي من الألف في (ضوارب) جمع (ضاربة)، وفي (ضُوَيْرِب) تصغير (ضارب)، وفي (رَحَوِيّ)، و(عَصَوِيّ)، ومن الياء في نحو: (موقن)، اسم فاعل من (أيقن)، والأصل: (مُيْقِن)، وفي (طُوبَى)، والأصل: (طُيْبَى) من طاب يطيب، وفي (بُوطر)، ٩ والأصل: (بُيْطِر) من البيطرة، ومنه (البَيْطار)، وفي (بَقْوَى)، والأصل: (بَقْيَى) من أبقى عليه أي أشفق عليه، وهو من (بَقِيَ) فكأنه طلب بقاءه.

قوله: «وشاذ...».

١٢ عطف على قوله: «لازم...» أي إبدالها من أختيها لازم فيما مرّ، وشاذّ فيما سنذكر.

ثم إن الشاذ قد يكون لازما كما في (ماء)، وقد يكون ضعيفا كما في قولهم: هذا أمر ممضوّ عليه، وهو نَهُوٌّ عن المنكر، والأصل: ممضُويٌّ من المضيّ، ونَهُويٌّ من ١٥ النهي؛ لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الإدغام على ما مرّ.

وكذا أبدلوا الواو من الياء في (جِبَاوَة) من جَبَيْتُ الخراج جِبَايةً، وقيل في كون واو (الممضو) بدلا من الياء نظر؛ لأنه يقال: مَضَيْت على الأمر مُضيا، ومضوت على الأمر مُضُوًّا.

١٨ وكذا في كون الواو في (جِبَاوة) بدلا من الياء في (جِبَايَة) نظر؛ لأن جباوة وجباية لغتان. قال في الصحاح: «جَبَيْتُ الماء في الحوض وجبوته أي: جمعته. قيل: مصدر الأول: جَبًى، والثاني: جَبْو».

٢١ وقال فيه أيضا: «جبيت الخراج جباية وجبوته جِبَاوَة».

---

(١) انظر مذهب أبي عبيدة والرستمي في (سر الصناعة ٢/٧٦٢، والارتشاف ١/١٥٤).

هكذا ذكروه، وهو ضعيف لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصلين، لجواز معرفة الإبدال فيه بقلة الاستعمال. [ط: ٣١٩]

٣ ● **قوله: «هكذا ذكروه».**

ممن ذكر ذلك الشريف في شرحه[1].

● **قوله: «وهو ضعيف... الخ».**

٦ رَدَّ اليزدي[2] بأن: «الأصل مجيء الأصل وعدم الإبدال» فَلْيُتَأَمَّل.

وتبدل أيضا الواو من الهمزة في نحو (جُونَة)، و(جُون)، وأصلهما: جُؤنة وجُؤنٌ، بالهمزة، فأبدلت الواو منها. [ط: ٣١٩]

٩ ● **قوله: «وتبدل أيضًا الواو من الهمزة في نحو: جُونَةٍ، وجُون».**

أبدلت أيضًا منها جوازًا في نحو: (بُؤْسٍ، ونُؤْيٍ)، وتقدَّم في التخفيف[3]، ولزومًا في نحو: ذوائب جمع ذُؤَابَة، والأصل: ذآئب، فأبدلت الهمزة واوًا؛ هربًا من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف، ١٢ وفي التثنية والجمع بالألف والتاء والنسب إذا كانت الهمزة للتأنيث نحو: صَحْرَاوي، وصَحْرَاوين، وصَحْرَاوات، ومن غير اطِّرَادٍ في: (وَاخَيْتُ)، والأصل: (آخَيْتُ)، فأبدلت الهمزة واوًا.

وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب (جأن) مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن ١٥ **أصل عين (جُؤنة) الهمزة.**

قال صاحب الصحاح: «والجُونة بالضم مصدر الجون من الخيل، والجُونة أيضا جونة العطّار، وربما همزوا».

---

(١) قال الشريف في (شرحه على الشافية ١٣٠٥): «وكذلك في كون الواو بدلاً في: جِبَاوَةٍ، من الياء في: جِبَايَةٍ نظرا؛ لأن جِبَاوَةً، وجِبَايَةً لغتان، يقال: جَبَى الماء في الأرض جَبْوًا، وجَبْيًا، وجبى الخراج جِبَاوَةً، وجِبَايَةً، كما أن الواو في: جَبْوًا ليست بدلا من الياء في: جَبْيًا، كذلك الواو في: جِبَاوة ليست بدلا من الياء في جباية». وانظر (٢٣٧-٢٣٨).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٥٣٩).

(٣) أي تخفيف الهمزة، انظر (الجاربردي ٢٥١، والرسالة ٦٨٤).

وقول صاحب الصحاح: «وربما همزوا» ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلا في الصل، والهمزة فيه بدلا من الواو. وجونة العطار: حُقّته. [ط: ٣١٩-٣٢٠]

● **قوله: «وقيل: المثال غلط».** ٣

هذا الاعتراض للشيخ بدر الدين بن مالك(١)، والصواب عنده التمثيل بجُوَّةٍ وجُوَى، قال: «يقال: جَئِيَ الفرسُ جُؤْوَةً: وهي حمرةٌ في سواد، ويجمع (الجُؤْوَة) على (جُؤًى) على حد غُرْفة وغُرَف، وإذا خففت همزته قيل: (جُوَّةٌ وجُوًى)». ٦

● **قوله: «قال صاحب الصحاح(٢): والجُونَة بالضم مصدر الجُون».**

هو... الخ من كلام المعترض، والذي رأيته في الصحاح هو: الجَوْنُ: الأبيض، والجَوْنُ: الأسود، وهو من الأضداد، والجمع: جُوْنٌ بالضم، والجَوْنُ من الخيل والإبل: الأدهم الشديد السواد، والجَوْنَةُ: عين الشمس؛ سميت جَوْنَة لأنها تسودُّ عند مغيبها، والجُونة بالضم: جُونة العطار، والجمع الجُوَن بفتح الواو» انتهى. وقول صاحب الصحاح... الخ، لم أر فيها: ٩ «وربما همز» ولعل النسخ مختلفة(٣)، ثم ما ذكره المصنف لم ينفرد به، بل هو مذكور في كتاب سيبويه، والممتع(٤)، وغيرهما، وقال في القاموس(٥): «الجُونة، بالضم: سَفَطٌ مُغَشًّى بجلد؛ ظرف لِطِيبِ العطار، وأصله الهمز، ويُلَيَّنُ، قال ابن قَرْقُول: والجمع كصُرَد». انتهى. ١٢

---

(١) (بغية الطالب ٢٣٥).

(٢) (الصحاح: جون).

(٣) أي: لم أر هذه العبارة التي نقلها ابن الناظم عن صاحب الصحاح، وهي في المطبوع من (الصحاح: جون).

(٤) قال سيبويه في (الكتاب ٣/٥٤٣): «وإن كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجُؤْنة، والبؤس، والمؤمن: الجونة، والبوس، والمومن». وانظر (الممتع ١/٣٦٢، والتكملة ٣٦٢، والحلبيات ٥٦، وسر الصناعة ١/٦٩، ٤٤١، ٢/٥٧٣).

(٥) عبارة القاموس الذي بأيدينا: «والجونة: الشمس، الأحمر، والفحمة، وقرية بين مكة والطائف، وبالضم: الدُّهمة في الخيل، وسُلَيْلَةٌ مغشّاة أدمًا تكون مع العطارين، وأصله الهمز، الجمع كَصُرَدٍ». (القاموس: جون).



قوله: «والميم من الواو...».

لازم في (فَمٍ)، لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على ما مر في النحو، وضعيف في لام التعريف وهي في لغة طيئ. قال:

ذاك خليلي وذو يعــاتبني يرمي ورائيَ بامسهم وامسلمة

(ذو) هنا بمعنى الذي، وورائي بمعنى قُدَّامي، والسَّلَمَة واحدة السِّلام وهي الحجارة. يعني: أنه يـذبّ عني ويدافع قدامي بالسهم والأحجار، وهذا البيت في الصحاح (بالسهم) بتشديد السين، و(امسلمة) بسكون الميم. [ط: ٣٢٠]

● قوله: «لئلا يلزم اسمٌ مُعربٌ على (حرف)[1]».

أي: لأن الواو تسقط للتنوين.

● قوله: «وذُو يعاتبني».

هذه رواية السهيلي والجوهري، وفي رواية غيرهما: وذو يواصلني[2].

● قوله: «السَّلِمَة واحدة السِّلام».

يشير إلى أنها بكسر اللام، وهو ما في الصحاح[3] أيضًا، ووقع في شرح الجرجانية

---

(١) ط: (حرف واحد).

(٢) الشاهد من المنسرح، وهو لبجير بن عنمة الطائي، والشاهد عند الجاربردي وعدد غير قليل مركّب من صدر بيت أول مع عجز البيت الثاني التالي له، وقد نبّه على مثل التركيب عدد غير قليل من النحاة أيضا، والبيتان هما:

وإنّ مولايَ ذو يعــاتبني لا إحنــةٌ عنــده ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غير معتذرٍ يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وانظر (المؤتلف والمختلف ٥٩، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ٧١، والمفصل ٣٢٦، وشرحه لابن يعيش ٩/١٧، ٢٠، وعمدة الحافظ لابن مالك ١/١٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٨، والمغني ١/٤٨، وشرح أبياته للسيوطي ١٥٩، والأشموني والعَيْنِيّ ١/١٥٧)ورواية الجَوْهَرِيّ في (الصحاح: سلم)، وأشار العَيْنِيّ إلى رواية السهيلي كذلك.

(٣) انظر (الصحاح: سلم)، وحكى (العَيْنِيّ ١/١٥٧) ما ذكره البعلي في شرح الجرجانية.

للبعلي(١) أنها بالفتح واحدة السَّلَم، وهو من شجر العضاة، وتبعه فيه بعض المتأخرين.

ومن النون لازم في نحو (عنبر)، و(شَنْبَاء) يكتب بالنون ويلفظ بالميم، والشنباء من الشَّنَب، يقال: شَنِبَ الثغر شَنَبًا إذا رق وجرى الماء عليه، والوصف منه أشنب، والأنثى شنباء؛ وضعيف في (البَنَام)، والأصل: (البَنَان)، وهي أطراف الأصابع، وطامه الله على الخير، أي طانه على الخير، بمعنى جَبَلَه، أي خلقه، وضعيف إبدالها من الباء في (بنات مَخَر)، يقال لسحائب بيض رقاق يأتين قُبُل الصيف: بنات مَخَر، وبنات بَخَر، والباء هي الأصل لأنه من البخار، وفي قولهم: ما زلت راتما، أي: راتبا، من رَتَبَ رُتُوبا: ثَبَتَ، وفي قولهم: رأيته من كثم، وهو القرب. [ط: ٣٢٠]

● **قوله: «لأنه من البُخَار(١)».**

أي: لأن البَخْرَ من البُخار؛ لأن السَّحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، والكَثَب: بفتح الكاف والمثلثة.

قوله: «والنون».

أي إبدال النون من الواو في (صَنْعَانِيّ)، و(بَهْرَانِيّ) شاذ، كأنهم قالوا: صَنْعَاوِي وبهراوي كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نونا، وقيل: النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح لأنه مقاربة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان.

وقالوا: (لَعَنَّ)، والأصل: (لعلّ) لكثرة استعماله، ثم أبدل اللام نونا لتقاربهما في المخرج، ولذلك يدغم فيها، كقوله تعالى: ﴿ويؤت من لدنه أجرا عظيما﴾. وقيل: إنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف.

---

(١) قال طرفة في (ديوانه ٥٩):

كبنات المَخْرِ يَمْأَدْنَ كما ... أنبتَ الصَّيْفُ عساليج الخضر

وانظر (سر الصناعة ٤٢٣/١، والخصائص ٨٥/٢، والممتع ٣٩٢/١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٣٥/١٠)؛ وفيه أن القائل بهذا هو ابن السراج.

قال الشاعر:

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا … نرى العَرَصَات أو أثر الخيام

وإنما حكم في الأولين بالشذوذ وفي الثالث بالضعف لأن المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وإن كان موافقا لاستعمال الفصحاء، وبالضعيف ما كان بخلاف استعمال الفصحاء. [ط: ٣٢٠-٣٢١]

● قوله: «وقالوا: لَعَنَّ».

حكى ذلك الفَرَّاء وغيره(١)، ومقتضى كلام الجوهري أن (لَعَنَّ) في البيت بالغين(٢) المعجمة، قال: «ويقال: عُجت بالمكان أعوج، أي: أقمت، وعُجْتُ غيري أعوجه، يتعدى ولا يتعدى... والعائج: الواقف» انتهى.

ويحتمل أن يكون المعنى في البيت: هَلْ أنتم عاطفون بنا، من قولهم: عجت البعير أعوجه: إذا عَطَفْتَ رأسه بالزمام(٣).

قوله: «والتاء من الواو والياء...».

في (اتّعد)، و(اتّسر)، وإنما قال على الأفصح لأنه قد جاء فيهما: اِيتَعَدَ وايتَسَرَ، وشاذ في نحو: (أَتْلَجَهُ)، والأصل: أولجه لأنه من الولوج، وشذّ إبدالها من السين في (طَسْت)، وحده، وأصله: طَسّ؛ لأن جمعه طُسُوس، وتصغيره طُسَيْس. فإن قيل: جمع أيضا على (طُسُوت) فلم حُكم بأن السين أصل والتاء بدل، من غير عكس؟ [ط: ٣٢١]

---

(١) وهي لغة تميم، قال الفرزدق، وهو تميميّ:

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا … نرى العَرَصَات أو أثر الخيامِ

وحكى هذه اللغة بالإضافة إلى الفَرَّاء عيسى بن عمر، وانظر (إبدال ابن السكيت ١١١، وأبي الطيب ٢/٢٩٦، وسر الصناعة ٢/٤٤٢، وأمالي القالي ٢/٢٣٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٣٦).

(٢) نبه ابن السكيت في (الإبدال ١١١) وابن جني في (سر الصناعة ١/٢٤٣) أنه يقال: لَغَنَّ بإبدال العين غينًا.

(٣) انظر (اللسان: عوج).

● قوله: «وشذَّ إبدالها من السين // في: (طَسْتٍ) وحده». ١٦٩أ

أبدلت أيضًا منها لزومًا في (سِتّ) في العدد، وأصله: سِدْس، وسيأتي في الإدغام[1]، وشذوذًا في (النَّاس وأكياس)، أنشد أحمد بن يحيى[2]:

يا قاتــلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ

عمرَو بن يربوعٍ شرارِ النَّاتِ

غيرَ أَعِفَّــاءَ ولا أكيــاتِ

قلنا: لما ثبت من أن التاء من حروف الإبدال ولم يثبت ذلك في السين، وأما إبدالها من الباء في (الذَّعَالِت)، والأصل: (الذَّعَالب) فضعيف، ذكر في الصحاح: الذعالب قِطَعُ الخِرَق. قال:

مُنسرحا عنه ذَعاليب الخِرَق

وقال أبو عمرو: وأطراف الثياب يقال لها: الذعاليب، واحدها ذُعْلُوب، وأنشد لجرير:

وقد أكون على الحاجات ذا لَبَثٍ وأحوذيا إذا انضم الذعاليب

واللَّبْثُ واللَّبَاث: المكث، والأحوذيّ: الخفيف في الشيء لحِذْقِه. ذكر جميع ذلك في الصحاح، وعلم منه أن أصل (الذَّعالب): الذَّعاليب، بانقلاب مدته ياء كما هو القياس، حو: قرطاس وقراطيس. وكذا إبدال التاء من الصاد في (لَصْت) ضعيف، ذكر في الصحاح أن (اللَّصْت) بفتح اللام (اللّص) في لغة طيئ، والجمع (لُصُوت)، وهم الذين يقولون للطّس: طَسْت. [ط: ٣٢١]

(١) (الجاربردي ٣٤٥، والرسالة ٩٥٦، وهذا الكتاب ٤٦٠).

(٢) الرجز لعلباء بن أرقم، كما في (النوادر ١٠٤، واللسان: نوت، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩)، وهو بلا نسبة في (النوادر ١٤٧، وسر الصناعة ١/١٥٥، والخصائص ٢/٥٣، والاشتقاق لابن دريد ٢٢٧، والممتع ١/٣٨٩، والمقرب ٢/١٧٥، واللسان: أنس، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٢١، وشرح النيسابوري على الشافية ٤٢٩).



● قوله: «وأَحْوَذِيًّا».

بحاء مهملة وذال معجمة.

٣ وذكر في شرح الهادي أنه يقال: لصّ بحركات اللام، والكسر أفصح، ولَصْتٌ بفتح اللام، والجمع لُصُوت، كبيت وبُيُوت، والدليل على أن التاء بدل الصاد قولهم: تلصَّص عليهم، وهو بيّن اللُّصوصية واللُّصُوصة، بضم اللام وفتحها. [ط: ٣٢١]

٦ ● قوله: «يقال: لِصٌّ، بحركات اللام».

كذا في القاموس أيضًا(١).

قوله: «والهاء من الهمزة...».

٩ والأصل فيما ذكر: أرقت الماء وأرحت الدابة، أي رددتها إلى المراح، وإياك ولأنك، ولما دخل لام الابتداء غيروا الهمزة هاء؛ لأن اللام لا تجامع (أنّ) لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، وإن فَعَلْتَ فَعَلْتُ، وهي في لغة طيئ، والهمزة في
١٢ (أذا الذي) للاستفهام، وأبدل هاء. قال:

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي منح المودة غيرنـــا وجفانا

يعني: أتى الرجل المذكور في أول القصيدة صاحبات امرأة مذكورة، فقلن، أي
١٥ الصاحبات: أذا الذي...؟ أي: أهذا الذي...؟

وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصور لأن الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان. [ط: ٣٢١-٣٢٢]

١٨ ● قوله: «إلى المُراح».

هو بضم الميم: مأوى الماشية ليلاً(٢).

● قوله: «وهو في لغة طيئ».

---

(١) (القاموس: لصت)، وانظر (إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك ٢/٥٦٤).

(٢) (اللسان: مرح).

يريد أنهم يبدلون همزة إن الشرطية هاء[١].

● **قوله: «وأبدل هاء».**

٣ ليس هذا الإبدال بمقصور على الهمزة الداخلة على (ذا)، فقد قالوا: هَزَيْدٌ منطلق؟ يريدون: أزيد منطلق[٢]؟.

● **قوله: «وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصورة».**

٦ أبدلت أيضًا هاء في: أثرت التراب، وأردت الشيء، وما تصرف من الأفعال المذكورة فقالوا: هَثَرْتُ، وهردت، وأُهَرِيحُ، وأُهَرِيقُ، وأُهَثِيرُ، وأُهَرِيدُ، وأنا مُهَرِيح، ومُهَرِيق، ومُهَثِير، ومُهَرِيدٌ، وأبدلت أيضًا في: (أيا) في النداء،

٩ وفي: أما والله لقد كان كذا، فقيل: هَيَا زيد، وهَمَا والله، وقرأ الحسن، وعكرمة، وأبو حنيفة، وورش في اختياره (طَهْ) بإسقاط الألف بعد الطاء، وهاء ساكنة، فقيل: الأصل: طَأْ، بالهمز، (أمر)[٣] من وَطِئَ يَطَأُ، ثم أبدل الهمز ياء

١٢ كإبدالهم الهاء في: هَرَقْتُ، أي: طَأْ الأرضَ بقدميك جميعًا؛ لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجليه في صلاته، كذا في الممتع[٤].

وشذ إبدالها من الألف في (أَنَهْ). قال في شرح الهادي: يجوز أن تكون الهاء

١٥ **بدلا من الألف وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على (أنا) بالألف،**

---

(١) هذه اللغة في الممتع ٣٩٧/١، والرضي ٢٢٢/٣-٢٢٣، واللسان: أنن)، وحكى ابن جني في (سر الصناعة ٥٥٢/٢) عن قطرب أن طيئا تقول: هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ، يريدون: (إن) فيبدلون.

(٢) انظر (سر الصناعة ٥٥٤/٢).

(٣) ليس في ط.

(٤) انظر (الممتع ٣٩٨/١-٣٩٩). ويبدو أن ابْنُ عُصْفُور أخذ ما دته هنا عن ابن جني في (سر الصناعة ٥٥١/٢-٥٥٤). وأما قراءة (طَهْ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) فقد نسبت إلى الحسن وعكرمة وأبي حنيفة وورش في اختياره، وانظر (شواذ ابن خالويه ٥٨، والكشاف ٥٢٨/٢، وتفسير القرطبي ١٦٧/١١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٤/٢، وفتح القدير ٣٥٦/٣، والبحر ٢١٢/٦، والدر المصون ٧/٨).

ويجوز أن يكون الهاء لبيان حركة نون (أنا). [ط: ٣٢٢]

● **قوله: «وشذ إبدالها من الألف (أَنَهْ)».**

٣ أبدلت أيضًا منها، كذلك في: هُنَه، كما في الرجز الآتي قريبًا[1].

وكذا الإبدال شاذ في (حَيَّهَلَه): اعلم أن (حَيَّهَل) مركب من: حَيَّ وهَلْ، وبني على الفتح.

٦ يقال: حَيَّهَل الثريد، أي: ائته، وقد جاء: حيهلاً بالتنوين، وفي الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر»، أي أسرع بعمر في الذكر، فإنه منهم. وجاء أيضا (حيهلا) بالألف. قال الشاعر:

٩ بحيهلا يزجزن كل مطية أمام المطايا سيرُها المتقاذف

قوله: سيرها: مبتدأ، والمتقاذف: صفته، وأمام المطايا: خبره، والجملة صفة (مطية)، والمتقاذف: السير الذي يتبع بعضه بعضا، وأما قول المؤذن: حيَّ على الصلاة ١٢ فبالعين، وليس من ذلك.

وقد أبدلوا من الألف هاء وقالوا: حَيَّهَلَهْ.

وكذا الإبدال شاذّ في (مَهْ) مستفهما، كما في قول الشاعر:

١٥ قد وردت من أَمْكِنَهْ

من ههنا ومن هُنَـهْ

إن لم تُرَوِّها فَمَـهْ

---

(١) وهو قوله:

قد وَرَدَتْ من أمكنهْ من ههنا، ومن هُنَهْ

وانظر (سر الصناعة ٢/٥٥٥، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٢٤، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩-٤٨٠).

أي: وردت الإبل من أمكنة مختلفة، إن لم تروِّها فما تصنع؟

هكذا رواية البيت في المفصل: (إن لم تروها) بالتاء، وفي شرح الهادي: (إن لم أروّها) بالهمزة، ثم ذكر فيه أنه يجوز أن يكون الهاء بدلا من الألف لتقاربهما في المخرج، ويجوز أن يكون زجرا، أي: مَهْ يا إنسان، كأنه يخاطب نفسه ويزجرها. [ط: ٣٢٢-٣٢٣]

● **قوله: «اعلم أن حَيَّهَلَ مركب من: حَيَّ، وهَلَ».**

قال الرضي[1]: «حَيَّ بمعنى: أَقْبِلْ، يتعدى بـ(على)، نحو: حَيَّ على الصلاة، وجاء متعديًا بمعنى: إيتِ»، ثم قال: وقد يركب (حَيَّ) مع (هَلاَ) الذي بمعنى أَسْرِعْ، فيكون المركب أيضًا بمعنى أَسْرِعْ فتُعَدَّى إما بإلى: حَيَّهل إلى الثريد، وإما بالباء نحو: «حَيَّهَلا بعُمَرْ»[2]، أي: أَسْرِعَ بذكره، والباء للتعدية، أو بمعنى أَقْبِلْ، فيعدى بعلى نحو: حَيَّهَل على زيد، أو بمعنى (إيت) فيتعدى بنفسه، نحو: حيَّهل الثَّريد، وقد تحذف ألف (هَلاَ) للتركيب، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات، وقد يلحقها التنوين فيقال: حَيَّهَلاً، وحَيَّهْلاً، بفتح الهاء وسكونها» انتهى. وفيه إيضاح لما ذكره الشارح، وتتميم له.

● **قوله: «ويجوز أن يكون زجرًا».**

سَبَقَ شارحَ الهادي إلى هذا أبو الفتح ابن جني وروايته أيضًا بالهمزة، حكى ذلك

---

(١) انظر (شرح الكافية له ٣/٩٨-٩٩).

(٢) هذا جزء من كلام لعبد الله بن مسعود في امتداح عمر رضي الله تعالى عنهما، وتمامه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»، وقد ورد بطرق عدة في مواضع مختلفة من (فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٧٥، ٤٨٢). قال محقق الفضائل (١/٢٦٣): إسناده صحيح، وأخرجه الطبراني في (الكبير ٩/١٨٠) من طريق شعبة، وقال الهيثمي: رواه الطبراني من طرق، وفي بعضها عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح، وبعضها منقطع الإسناد، وأخرجه الحاكم في (المستدرك ٣/٩٣) عن ابن مسعود، لكن في إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، وانظر (مجمع الزوائد للهيثمي ٩/٦٧، وكشف الخفاء للعجلوني ١/٨٧).

عنه أبو حيَّان[1]، ثم قال: «والذي يظهر أن الهاء بدل من الألف».

وكذا الإبدال شاذ في (يا هَنَاه)، وهو مختص بحال النداء، والأصل (هَنَاوٌ) على (فَعَال) بمعنى (هَنٌ)، قلبت واوه ألفا على طريقة القلب في (كساء) فامتنع اللفظ بألفين، فقلبت الألف الثانية هاء، ولم تقلب همزة لئلا يظن أنه فعال من (التهنئة)، وإنما قال: «على رأي» لأن فيه خلافا، فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا، وبعضهم إلى أنها بدل عن همزة مبدلة عن الواو، وبعضهم إلى أن الهاء أصلية وليست بدلا، وضعّف بقلة باب سلس، وبعضهم إلى أن الألف بدل من الواو والهاء للسكت، واللام محذوفة كما في هَنٍ وهَنَةٍ. [ط: ٣٢٣]

● **قوله: «فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل عن الواو كما ذكرنا».**

ظاهر كلام غيره أن مذهب ذلك البعض أنها بدل عن الواو ابتداء. قال أبو الفتح[2]: «أبدلت الهاء من الواو في حرف واحد، وهو: (يا هَنَاهْ) في النداء، هكذا قال بعض أصحابنا، ولو قيل: إن الواو قلبت همزة بعد قلبها ألفًا؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ثم أبدلت الهاء منها لكان قولاً قويًا، وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأن الواو إنما اطَّرَدَ قلبها ألفًا في هذا الموضع، وأيضًا فَقَلْبُ الألف هاءً أقرب من قلب الواو هاء لِبُعْدِ ما بينهما» انتهى.

ويبطل قول الكوفيين والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة، وأجابوا عن ذلك بأنها حركت حال الوصل تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير.

وتبدل من الياء في هذه أَمَةُ الله، وإنما جعلوا الياء الأصل لما ثبت من كونها

---

(١) انظر (سر الصناعة ٢/٥٥٥، والتذييل والتكميل

(٢) انظر (سر الصناعة ٢/٥٦١). وهذه المسألة في (أمالي الشجري ٢/١٠١-١٠٢، وشرح الملوكي ٣٠٩، والممتع ١/٤٠١، وبغية الطالب ٢٤٠-٢٤٢، وشرح اليزدي ٥٤٥)، ويروون قول امرئ القيس:

لقد رابني قولها يا هنا ٥ ويحك ألحقت شرا بشرْ

للتأنيث في نحو: تضربين وتقومين، هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وذكر المصنف في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في: هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة؛ لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو يكون الياء بدلا من الهاء في قولك: هذه أمة الله. [ط: ٣٢٣]

● قوله: «وتُبْدَل من الياء في: هذه».

أبدلت منها أيضًا في تصغير (هَنَةٍ) فقيل: هُنَيْهَة، والأصل: هُنَيْوَةٌ؛ لقولهم في الجمع: هَنَوَاتٌ، ثم هُنَيَّة؛ لأجل الإدغام، ثم أبدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا: هُنَيْهة[1].

قوله: «واللام...».

أي تبدل اللام من النون في (أُصَيْلاَل)، لقرب المخرج بينهما، والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُل وآصال وأصائل، ويجمع أيضا على أصلان كبعير وبُعران، ثم صغروا الجمع فقالوا: أُصَيْلاَن، ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا: أُصَيْلال، ومنه قول النابغة:

وقفت فيها أصيلالا أسائلها ... أعيت جوابا وما بالربع من أحد

وهذا التصغير شاذ؛ لأن (فُعْلانًا) من أبنية الكثرة فلا يصغر على لفظه. ذكر في شرح الهادي أنه يمكن أن يقال: أُصَيْلان تصغير أَصِيل على غير لفظه كعُشَيْشِيَة ونظائرها، وكلام سيبويه يدلّ على هذا.

ومن الضاد في قول الشاعر:

لما رأى أن لا دَعَة ولا شبع ... مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطجع

أي: فاضطجع. قيل: الضمير للذئب، والدَّعَة: سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطى: شجر من شجر الرمل، والواحدة أَرْطَاة، والحِقْفُ: المعوجّ من الرمل. [ط: ٣٢٣-٣٢٤]

(١) انظر (سر الصناعة ٢/٥٥٦-٥٥٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٤١١، وشرح الكافية له ٨٧).

● **قوله: «والهاء عوض من التاء».**

يعني أنه أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقف فأبدل التاء هاء، وفي بعض النسخ: «والهاء عوض من الواو» فَلْيُتَأَمَّل(١).

قوله: «والطاء من التاء...».

يريد أنه إذا كان فاء (افْتَعَلَ) صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء، أبدل تاؤه طاءً لزوما، فيقال: اصطبر، وأصله: اصتبر: افتعل من الصبر.

وقد يشبه بهذا التاء تاء الضمير فيقال: حُصط في حصت من الحَوْص، وهي الخياطة، وسيأتي ذلك في باب الإدغام مفصلا، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٢٤]

● **قوله: «من الحَوْص».**

هو بسكون الواو. و«الكَلأ»، كجَبَلٍ: العُشْبُ، رَطْبُهُ ويابِسُه. و«الشِّيحُ»، بكسر المعجمة: نَبْتٌ(٢).

قوله: «والدال من التاء...».

يريد أنه إذا كان فاء (افتعل) دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا، فيقال: ازدجر، وأصله: ازتجر.

ويُشَبَّه بهذا التاء تاء الضمير، فيقال: فُزْدُ في فُزْتُ من الفوز، وسيأتي هذا أيضا في باب الإدغام، إن شاء الله تعالى.

وقد أبدل تاء الافتعال دالا في بعض اللغات في غير ذلك، فيقال: اجدمعوا واجدَزَّ في اجتمعوا واجتز. قال:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا … بنزع أصوله واجدز شيحا

(١) أي في كلمة (دعه) في قول الراجز:

لما رأى أن لا دَعَهْ ولا شِبَعْ … مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطَّجَعْ.

(٢) انظر (القاموس: كلأ، شيح).

خاطب الواحد خطاب الاثنين، يقول: لا تحبسانا بنوع أصول الكلأ، واقطع شيحا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا.

٣ وهذا شاذ لا يقاس عليه، ولا يقال في اجترأ: اجدرأ.

وقد أبدلوا من التاء دالا في غير (افتعل)، وقالوا: دَوْلَج في تَوْلَج، وهو موضع يدخله الوحش، من الولوج، وهو الدخول. قال سيبويه: التاء فيه مبدلة من الواو، وهو

٦ فَوْعَل؛ لأنك لا تكاد تجد (تَفْعَل) اسما، و(فَوْعَل) كثير. [ط: ٣٢٤]

● قوله: «وقد أبدلوا من التاء دالاً في غير (افْتَعَل)».

أبدلوها أيضًا من الذَّال في (ذِكَرٍ) لا غير، جمع (ذِكْرَةٍ)، قال ابنُ مُقْبِل[(١)]:

٩ يا ليت لي سلوةً تُشْفَى النفوسُ بها   من بعض ما يعتري قلبي من الدِّكَرِ

لذا رواه أبو علي بالدال المهملة، وكأن الذي سَهَّل ذلك قلبهم لها في (ادَّكَرَ، ومُدَّكر)، فأُلِفَ // فيها القلب، فَقَلَبَها دالاً وإن كان موجب القلب قد زال، وهو الإدغام، ٦٩ب

١٢ كذا في الممتع[(٢)].

قوله: «والجيم من الياء المشددة...».

لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان، واشتراكهما في الجهر.

١٥ قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمِجّ، فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرِّجّ. وقد أُبدل من غير المشددة؛ قال:

لاهمّ إن كنت قبلت حَجَّتِجْ

١٨ فلا يزال شاحج يأتيك بِجْ

أقمر نهّات ينزّي وفرتجْ

---

(١) الشاهد من البسيط، وهو لابن مقبل في (ديوانه ٨٢) وانظره في (الخصائص ١/٣٥١، والمقرب ٢/١٦٦، والممتع ١/٣٥٩، وسر الصناعة ١/١٨٨، والمنصف ٣/١٤٠).

(٢) انظر (الممتع ١/٣٥٨-٣٥٩).

يريد: اللهم إن كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صفته، والشاحج من شَحَجَ البغل: صوّت، والأقمر: الأبيض، والنَّهّات: النهّاق، ويُنَزِّي: أي يحرك، وقوله: وفرتج: أي وفرتي، والوفرة: الشعرة إلى شحمة الأذن.

٣

وأما قول الشاعر:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا

فقيل: إن الجيم فيه بدل من الياء فحركت بالحركة التي كانت للياء في الأصل، فإن الأصل: أَمْسَيَت وأَمْسَيَا، وقيل: إنها بدل من ألف (أَمْسَى)، وساغ إبدالها من الألف لكونها مبدلة من الياء، وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف، وإنما كان هذا أشذ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة. [ط: ٣٢٤-٣٢٥]

٦ ٩

● **قوله: «وقد أبدلوا من غير المشددة».**

قال ابْنُ عُصْفُور[١]: «الإبدال مطّرد في المشدَّدَةِ، قال يعقوب: وبعض العرب إذا شدد الياء صَيَّرَها جيمًا، وأنشد ابن الأعرابي:

١٢

كأن في أذنابهن الشُّوَّلِ　　من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرونَ الإجَّلِ

يريد: الإيَّل، وهو غير مُطَّرِدٍ في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السماع» انتهى. والعَبَسُ، بمهملتين وموحدة، كبَطَل: ما يتعلق في أذناب الإبل من أبوالها وأبعارها ويَجِفُّ عليها[٢]. وشَحَجَ: بمعجمة وحاء مفتوحة وجيم.

١٥

قوله: «والصاد من السين...».

---

(١) (الممتع ١/٣٥٤)، والبيتان اللذان أنشدهما ابن الأعرابي لأبي النجم العجلي كما في (جمهرة اللغة ٣/٧١، والطرائف الأدبية ٦٣، وشرح الملوكي ٣٢٨، وشرح شواهد الشافية ٤٨٥)، وهما بغير نسبة في (إبدال ابن السكيت ٩٦، وأبي الطيب ١/٢٥٩، وسر الصناعة ١/١٧٦).

والإِيَّل، بكسر الهمزة وبفتح الياء المثناة المشددة، وهو جمع (أَيِّل) بفتح الهمزة وكسر الياء المشدّدة.

(٢) (القاموس: عبس).

السين حرف مهموس مستقل، فإذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي، فأبدلوا السين صادا على سبيل الجواز؛ لأن الصاد يوافق السين في الهمس والصفير. ويوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف، ولا فرق بين أن يكون السين ملاصقة لهذه الحروف أو بينهما فاصل، وأصل تلك الكلمات: أَسْبَغَ، وسَلَخَ، ومَسَّ سَقَر، وسِرَاط.

فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها هذا الإبدال، فلا تقول في (قَسَت): قَصَتْ، ولا بَخْس: بخص؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال، ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض. [ط: ٣٢٥]

● **قوله: «فأبدلوا من السين صادًا».**

(ليس)(١) هذا الإبدال عند جميع العرب، بل عند بعضهم، ولهذا قال في التسهيل: «على لغة»، وذكر سيبويه: أنها لغة بني العنبر، ويفهم من كلام المصنف والشارح كغيرهما أن أصحاب هذه اللغة لا يُوجبون الإبدال(٢).

● **قوله: «أو بينهما فاصل».**

أي: حرف أو حرفان، كما استُفِيدَ ذلك من الأمثلة، وبه صرَّح ابنُ مالك، قال في التسهيل(٣): «وإن فَصَلَ حرف أو حرفان فالجواز بَاقٍ»، لكن قال أبو حَيَّان(٤): وكذا لو كان الفصل بثلاثة أحرف، نحو: مساليخ، فإنه يجوز أن يقال فيه: مصاليخ، ومن أمثلة السين الملاصقة: سَغَبٌ، وسَخَّرَ، وسَطَعَ(٥).

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٨٠، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥١، والتسهيل ٣١٧، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٣٠، والارتشاف ١/١٥٧).

(٣) (التسهيل ٣١٧).

(٤) انظر (الارتشاف ١/١٥٨).

(٥) قال أبو الفتح في (سر الصناعة ١/٢١١-٢١٢): «وإن كان بعد السين غين أو خاءٌ أو قاف أو ⇐



قوله: «والزاي من السين...».

إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال أبدلت زايا إبدالا جائزا، كقولك: يُزْدِل في: يسدل ثوبه، وذلك لأن السين حرف مهموس، والدال حرف مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، فقربوا أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايا؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير، ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان. [ط: ٣٢٥]

● قوله: «لأنها من مخرجها[1]».

الضمير الأول للزاي، والثاني للسين.

وإذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجعل زايا خالصة، نحو: هذا فَزْدِي أَنَهْ، يريد: فَصْدِي، قاله حاتم حين عقر ناقة، وقيل له: هلا فصدتها؟

وذلك لأن الصاد مُطْبَقَةٌ مهموسة رِخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فنبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التنافي، فأبدلوا من الصاد زايا لتوافقهما في المخرج والصفير، مع أن الزاي تناسب الدال في الجهر فتلاءما.

والثاني: أن يضارع بهما الزاي، ومعنى المضارعة أن يُشرب الصاد شيئا من صوت الزاي فيصير بَيْنَ بَيْن، أي يصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية، فيذهب ما فيها من الإطباق.

طاء، جاز قلبها صادًا، وذلك قوله تعالى: ﴿كأنما يُساقون﴾ ويصاقون، و﴿مسَّ سقر﴾ وصقر، و﴿سَخّر) وصخّر، و﴿أسبغ عليكم نعمه﴾ وأصبغ، و﴿سِراط﴾ وصراط. وقالوا في سُقْتُ: صُقْتُ، وفي سَوِيقٍ: صَوِيقٌ». وانظر (المفصل ٣٧٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/٥٣-٥٤، ولصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٦٨).

(١) ومخرجها مما بين الثنايا وطرف اللسان. وانظر (الشافية ١٢١، وشرحها للرضي ٣/٢٣١، ٢٥٣) وقد نبه الرضي إلى خلاف في حقيقة مخرجهما.

وإليه أشار بقوله: «وقد ضورع بالصاد الزاي...»، ولا تجوز هذه المضارعة في السين؛ لأن الزاي والسين من مخرج واحد، وهما حرفا صفير، فيعسر الإشراب مع شدة التقارب، بخلاف الصاد مع الزاي، فإن الإطباق الذي في الصاد أمكن من إشرابها صوت الزاي، ولا إطباق في السين.

أو تقول: لا تجوز المضارعة في السين لأنه لا إطباق فيه فيذهبه القلب، فيقال: (يَزْدُق) بإشمام الصاد الزاي، ولا يقال: (يُزدل) بإشمام السين الزاي، وإلى هذا أشار بقوله: «دونها...»، والضمير منه عائد إلى السين. [ط: ٣٢٥-٣٢٦]

● **قوله: «جاز فيها ثلاثة أوجه».**

الزاي: لِعُذْرَةَ وبني القيس، والمُضارَعَةُ: لقيسٍ، والصاد لقريش[١].

● **قوله: «والثاني: أن يضارع بها الزاي».**

يُعَبَّرُ عن هذه (المضارعة)[٢] بالإشمام، وصادِ بَيْنَ بَيْنَ، وصادٍ كزايٍ. وعَصْرُ الصَّاد: أي: ضغطها من مخرجها[٦].

وبعض الشارحين توهم أنه راجع إلى الزاي، وأن المعنى: ضورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد، وهو سهو، بل المعنى ما ذكرنا، يدل عليه ما ذكر المصنف في شرح المفصل وغيره في شرح الهادي. [ط: ٣٢٦]

● **قوله: «وبعض الشارحين».**

هو السيد الشريف رحمه الله تعالى[٣].

ثم إن الزاي ضورع بالصاد متحركة أيضا فقالوا: صَدَقَ وصَدَرَ، والمراد أنه إذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زايا، فكأنه قد صار بين الصاد والدال حاجز وهو

(١) انظر (الارتشاف ١/١٥٨، وشَرْح المُفَصَّل لصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٦٨، ٣٧١).

(٢) ط: (المشابهة).

(٣) (شرحه على الشافية ١٣٣١).

الحركة؛ لما قيل إن محل الحركة من الحرف بعده.

أو تقول: إنما لم يجز قلب الصاد المتحركة زايا لقوتها بالحركة، ولكن يجوز المضارعة لأن فيها ملاحظة الصاد.

والثالث: أن تجعل صادا خالصة، وهو الأصل، وإليه أشار بقوله: «والبيان أكثر منهما» أي من المضارعة والإبدال، وأراد بالبيان تركه على حاله الأولى.

ولا يخفى عليك أن البيان في السين أيضا أكثر من الإبدال، فإن (يسدل) أكثر من (يزدل).

قوله: «ونحو مَسَّ زَقَرَ كلبية...».

يعني أن السين إن كانت متحركة لم تبدل زايا إلا في لغة بني كلب، فإنهم يبدلونها زايا ويقولون: مَسَّ زَقَرَ.

وأما (أجدر)، و(أشدق) بمضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم فقليل، ولا يتحقق الفرق بينهما؛ إذ اللفظ في (أجدر)، و(أشدق) إذا ضورع فيهما واحد.

[ط: ٣٢٦]

● قوله: «ولا يتحقق الفرق بينهما».

يأتي في الباب الآتي بسطُ الكلام في ذلك[1].

(١) أي في باب الإدغام. انظر (الجاربردي ٣٤٠، والرسالة ٩٤١).

الإدغام[1]

قوله: «الإدغام...».

٣ للإدغام معنيان: لغوي، وصناعي:

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء، تقول: ادّغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها فيه، وأدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه، ومنه: حمار أدغم، ٦ وهو الذي يسميه العجم (ديزج)، وذلك إذا لم تصدق خضرته ولا زرقته، فكأنهما لونان قد امتزجا.

ومعناه الاصطلاحي ما ذكر. [ط: ٣٢٦]

٩ ● قوله: «وأدغمت الفرسَ اللجامَ».

حكى ذلك الزَّبيدي وغيره[2]. وفي نسخة: وأدغمت اللجام (في)[3] الفرس.

وإنما قال (بحرفين) إذ لا يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكون ١٢ الأول ليتصل بالثاني؛ إذ لو حرك حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أيضا أن يكون الثاني متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه، فكيف يبين غيره؟

١٥ وإنما قال: (فمتحرك) بالفاء دون (ثُمَّ) ليدل على انتفاء المهلة، ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب. [ط: ٣٢٦]

---

(١) انظر مسائل هذا الباب في: (الكتاب ٤/٤٣١-٤٧٧، والمقتضب ١/٣٢٨-٣٥٩، والأصول ٣/٣٩٩-٤٢٨، والممتع ٢/٦٣١-٧٢٧، وابن يعيش ١٠/١٢١، والرضي ٣/٢٣٣-٢٩٢).

والإِدْغَام، بالتخفيف: من ألفاظ الكوفيين، والادِّغام، بالتشديد: من ألفاظ البصريين كما في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٣).

(٢) انظر الحكاية عنه في (جمهرة ابن دريد ٢/٢٨٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ).

(٣) ليس في ط.

● [قوله: «حالت الحركة بينهما».

لما قيل: إن محل الحركة من الحروف بعده](١).

٣ وقوله: «من مخرج واحد».

احتراز عن مثل (فَلْس)، وقوله: «من غير فصل» احتراز من مثل (رِيبَا) فإنه ساكن فمتحرك من مخرج واحد، لكن فصل بينهما بنقل اللسان، فإن الفصل قد يكون

٦ بحرف نحو (رَبْرَب)، وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى آخر نحو (فَلْس)، أو من محلّ ثم إليه نحو (رِيبَا)، بخلاف النطق بهما دفعة واحدة، ولذلك يفرق بين قولنا: (قد) بالإدغام و(قَدَدَ) بفكه، فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة، وفي

٩ الثاني برفعه مرتين. [ط: ٣٢٦]

● قوله: «دُفعة».

هو بضم الدال.

١٢ لا يقال: لاحاجة إلى هذا القيد، فإنه يُعلم من الفاء في قوله: «فمتحرك»؛ لأنا نقول: الفاء تدل على التعقيب عادة، ولا يلزم منه أن لا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس أو غيره، وإنما علم ذلك من قوله: «من غير فصل»؛ إذ المراد به أن

١٥ يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل، بل على أن يصيرا حرفا مغايرا لهما بهيئة، وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ويقال: أدغمت

١٨ الحرف إدْغاما، بالتخفيف، وهو من عبارات الكوفيين، وادّغمته افتعلته ادّغاما، بالتشديد، وهو من عبارات البصريين. [ط: ٣٢٦-٣٢٧]

● قوله: «لأنا نقول: الفاء... الخ».

٢١ أوضح منه قول بعضهم(٢): «قلنا يدل الفاء على التعقيب، لكن لا يمنع من مثل هذا

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) القول لليزدي في (شرحه على الشافية ٣ ٥٥).

الفصل عادة، نعم يمنع الفصل بحرف، كما في (رَفْرَفٍ مثلاً».

والغرض من الادّغام طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التقاء المتجانسين، لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به. قال بعض الفضلاء: التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة، فلذلك أجيز الإبدال، والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حَجَلان المُقَيَّد، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه؟

ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج أحسن في التأليف وأسهل مما تدانت مخارجه، ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر:

وقبـــر حرب بمكان قفر ولیس قرب قبر حرب قبر

حتى لا يكاد ينشده منشد ثلاث مرات ولا يتعثر لسانه فيه ولا يتلعثم، وإنما ذلك لقرب المخارج.

وإلى خفة قول الآخر:

يذكرنيك الخير والشر والذي أخاف وأرجو والذي أتوقع

وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها من بعض.

قوله: «ويكون في المثلين...».

أي ويكون الإدغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام. [ط: ٣٢٧]

● قوله: «لكن بعد أن يصيرا مثلين».

نبّه به على أن التقسيم إلى المثلين والمتقاربين إنما هو باعتبار الأصل، وإلا فلا إدغام إلا لِمِثْلٍ في مِثْلِهِ.

أما المثلان فثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يمتنع فيه ذلكن وقسم يجوز.

أما الأول ففي حالتين:

الأولى: أن يكون أول المثلين ساكنا فإنه حينئذ يجب الإدغام، نحو: لم يذهبْ بكر، إلا في صور استثناها، منها:

- أن يكون المثلان همزتين، فنقول: إما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن كانتا في كلمتين فيمتنع الإدغام، نحو: املأْ إناءً، وإن كانتا في كلمة واحدة فإما أن تكون الهمزتان عينا مضاعفة أو لا، فإن كانتا عينا مضاعفة فيجب الإدغام، سواء كان بعدهما ألف أو لا، نحو (سَأَّال)، و(دأّاث)، وهو الأكّال، يقال: دَأَثْتُ الطعام إذا أكلته، والدأّاث أيضا اسم واد، وسُؤَّل وجؤَّر وبُؤَّس، جمع سائل وجائر من الجُؤار، وهو الصوت، وبائس وهو الفقير. قال المتنخل الهذلي:

لا درّ دَرِّيَ إن أطعمت نازلهم قَرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوز

لو أنه جاءني جوعان مهتلك من بؤَّس الناس عنه الخير محجوز

يقال في الذم: لا درّ درّه، أي: لا كثر خيره، والقِرْفُ، بالكسر، القِشْر، والحَتِيُّ: سَوِيق المُقْل. [ط: ٣٢٧-٣٢٨]

● قوله: «فيمتنع الإدغام».

جاء في لغة رديئة، قال سيبويه[١]: (زعموا)[٢] أن ابن أبي إسحاق وناسًا معه كانوا يخفون الهمزتين، يعني إذا كانتا في كلمتين، نحو: قَرَأَ أبوك، وقد تكلمت بذلك العرب، وهو رديء، والدَّأّاث) بمثلثة، والجُؤار) بضم الجيم، والمنخَّل، بنون ومعجمة، كمُعَظَّم: اسم شاعر، يقال: لا أفعله حتى يؤوب المُنَخَّلُ، ولعله أحد القارظين[٣].

(١) (الكتاب ٤٤٣/٤)، وعنه (التذييل والتكميل ٢٢٣/٦/ب).

(٢) ليس في ط.

(٣) في (ديوان الهذليين ١٥/٢): (المُتَنخِّل)، وما في شرح الجاربردي (المنخَّل) تحريف، صوابه من ديوان الهذليين. واسم المتنخل: مالك بن عويمر بن عثمان من بني لحيان، من شعراء هذيل وفصحائهم. انظر (ديوان الهذليين ١٥/٢-١٨، وشرح الشافية ٤٨٨-٤٨٩).



● **قوله: «يقال في الذم: لا دَرَّ دَرُّهُ».**

الدَّرُّ في المهملة في الأصل: ما يُدَرُّ، أي: ينزل من الضَّرْع من اللَّبن، ومن الغيم، ومن المطر. وهو هنا كناية عن فعل الشخص الصادر عنه(1)، والحَتِيءُ، بمهملة ومثناة مهموزًا بوزن أمير.

وأما إن لم يكن الهمزتان عينا مضاعفة فلا يجوز الإدغام كأن تبني من (قَرَأَ) مثل (سِبَطْر) فتقول: (قِرَأْي)، بقلب الثانية ياء، وسيتحقق ذلك في باب التمرين، إن شاء الله تعالى.

فظهر مما ذكرنا أن المراد بنحو (سَأَّال) أن يكون الهمزتان عينا مضاعفة، وليس المراد أن يلتقي همزتان بعدهما ألف، كما ذكره بعض الشارحين، فإنه فاسد، يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي، وغيره من الكتب. [ط: ٣٢٨]

⇦ والبيت الأول عند سيبويه في (الكتاب ٨٩/٢)، والبيت الثاني في (ابن يعيش ١٣٥/١٠) معزوًا إلى (المتنخل).

والقارظان هما رجلان: أحدهما من عَنَزَة، والآخر: عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة، خرجا ينتحيان القرظ ويجتنيانه فلم يرجعا، فضرب بهما المثل، وحديث القارظين والخلاف فيهما مبسوط في (اللسان: قرظ)، وليس منهما المنخل كما في اللسان.

وجاء في مجمع الأمثال: «حتى يؤوب القارظان، وحتى يؤوب المنخّل، وحتى يرد الضَّبُّ، كل ذلك في معنى التأبيد»، وفيه أيضا: «لا آتيك حتى يؤوب القارظان: القارظ الذي يجتني القرظَ، وهو ورق السَّلَم يُدبغ به، ومنابت القرظ اليمن، ويقال: كبش قرظيّ، منسوب إلى بلاد القرظ، ويقال: هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، قال أبو ذؤيب:

وحتى يؤوب القارظان كلاهما ... ويُنشر في القتلى كليب بن وائل

وزعم ابن الأعرابي أن أحد القارظين يذكر ابن عنزة. ويقال أيضا: لا آتيك حتى يؤوب المتنخل، وكانت غيبته كغيبة القارظين، غير أنها لم تكن بسبب القرظ، وأما قول أبي الأسود:

آليت لا أغدو إلى ربّ لقحة ... أساومه حتى يؤوب المُثلّم

فإنما قتلته الخوارج وغيّبته، فلم يُعلم بمكانه حتى أقرّ قاتله». انظر (مجمع الأمثال ٣٧٥/١، ١٥٢/٣).

(١) (اللسان: درر).

● **قوله: «كما ذكر بعض الشارحين».**

هو السيد الشريف[1]، وقد سبقه إلى ما قاله المصنف في شرح المفصل[2]، قال فيه: «وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها إلا في باب (فَعَّال)، فإنه باب قياسي، حوفظ عليه مع وجود المدّة بعدهما، وكانت كالمسهلة لأمرها» انتهى.

– ومنها أن يكونا ألفين، نحو: (صحراء)، فإن أصله القصر، وزيد ألفا للمدّ توسُّعا فالتقى ألفان، فلما لم يمكن حذف إحداهما لِمَا مَرَّ في الجمع، ولا الإدغام للتعذر، قلبت الثانية همزة، ومثله: كساء ورداء وقائل وبائع، قلبت حرف العلة فيها ألفا فالتقى ألفان، فلم يمكن الإدغام، فقلبت الثانية همزة لِمَا مَرَّ.

– ومنها أن يؤدي الإدغام إلى الالتباس، نحو (قُووِل) مجهول (قَاوَل)؛ لأنه لو قيل فيه (قُوِّل) بالإدغام التبس بمجهول (قَوَّل)، أي لم يدر أنه فوعِل أو فُعِّل.

– ومنها أن يراد المحافظة على المد نحو (قالوا وما)، ونحو (في يوم)، فإنه لا يدغم واو (قالوا) في واو (وما)، ولا ياء (في) في ياء (يوم).

– ومنها أن تجتمع واوان أو ياءان ويكون الأول منهما بدلا من الهمزة نحو (تُووي) من الإيواء. يقال: أَوَيْتُه، أي أنزلته وضممته، وكذا نحو (رِئْيًا)، وهو المنظر الحسن، إذا خففت همزتها؛ لأن الواو الأولى في (تُووي)، والياء الأولى في (ريي) بدل من الهمزة، فيكون الواو والياء عارضتين، فلم يلزم الإدغام، وقرأ بعضهم (وَرِيًّا) بالإدغام، وفيه قولان، أحدهما أن أصله (رِئْيًا) فخففت همزته واعتد فيه بالعارض فأدغم، والثاني أن يكون من (رَوِيَتْ) ألوانهم وجلودهم (رِيًّا) إذا ابتلت وحسنت. [ط: ٣٢٨]

● **قوله: «أن يراد المحافظة على المد».**

يريد إذا كانت المدة في آخرٍ، كما مثَّل، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو:

---

(١) (شرحه على الشافية ١٣٣٨).

(٢) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٩٧).



مَغْزُوٌّ، أصله: مَغْزُووٌ، قال أبو حَيَّان[(١)]: «واحتُمل هنا ذهاب المد لقوّة الإدغام».

● **قوله: «وتكون الأولى منهما بدلا».**

٣ يريد دون لزوم، كما مثَّل، فإن لزم وجب الإدغام نحو: أُوُبٌ، وهو مثال أُبْلُم -من الأَوْبِ، أصله: أُأْوُبٌ، فقلب ثاني الهمزتين واوًا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم لزومًا لوجوب الإبدال[(٢)].

٦ ● **قوله: «وقرأ بعضهم: ﴿وَرِءْيًا﴾[(٣)] بالإدغام».**

قرأ بذلك نافع من رواية قالون، وابن عامر من رواية ابن ذكوان، وهو أحد الوجهين عن حمزة في الوقف، وجاء أيضًا الإدغام عنه في: (يُؤْوِي) و(تُؤْويه) في الوقف كما ذكر

٩ الداني وغيره، وقد يوهم كلام // الشارح خلافه[(٣)]. ١٧٠أ

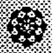
---

(١) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من كتب أبي حيان، ووجدته في (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦/١٠٤).

(٢) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٦).

(٣) (مريم: ٧٤).

وقد قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والزهري، وشيبة، وطلحة، وأيوب، وابن سعدان، والأعمش، وأبو جعفر، والبرجمي عن أبي بكر: (ورِيًّ) بتشديد الياء من غير همز، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، والداني، وأبو محمد، وابن شريح: (ورئيا) بالهمز، وروي عن أبي عمرو الوجهان، وقرأ طلحة وابن عباس: (ورِيًا) بياء خفيفة من غير همز، وقرأ سعيد بن جبير، والأغسم المكي، ويزيد البربري، وابن جبير: (وزيا) بالزاي والياء المشددة، وعن حميد: (وريْئًا) بياء ساكنة بعدها همزة، وحكي عن البزي: (ورياء) بالياء الخفيفة والمد، وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري: (وريْيًا) بياءين مظهرتين من غير همز، واختلف في النقل عن ورش همزا وإبدالا، والبقية يهمزون. وانظر (الحلبيات ٥٦-٥٨، وشواذ ابن خالويه ٨٦، والمحتسب ١/٤٣-٤٤، والإقناع ١/٤١٣-٤٢٦، والسبعة ٤١١، والنشر ١/٣٩٤، وشواذ الكرماني ١٤٩، والكشف ١/٨٥، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٥٦-٥٨، والتيسير ١٤٩).



واعلم أن هاء السكت نحو: ﴿ماليَهْ هَلَك﴾ لا يدغم؛ لأنه إما موقوف عليه أو منويٌّ به الوقف عليه، ولم يذكره المصنف. [ط: ٣٢٨-٣٢٩]

٣ ● **قوله: «واعلم أن هاء السكت نحو(١): ﴿مَالِيَه ۞ هَلَكَ﴾ لا يدغم».**

جاء عن ورش إدغامها في هذه الآية، قال أبو حيَّان(١) وغيره: «وهو ضعيف من جهة القياس».

٦ **الحالة الثانية مما يجب فيه الإدغام: أن يكون المثلان متحركين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس، نحو: (ضَرَبَ بَكرٌ)، فإنه لم يجب الإدغام لأنه لا يلزم أن يلاقي أو الكلمة الثانية آخر الكلمة الأولى.**

٩ **وقولنا (ولا إلحاق) احتراز من نحو (قَرْدَدٍ)، و(لا لَبْس) احتراز من نحو: (سُرُرٍ)، فإنه لو أدغم لم يعلم أهو على فُعُل بضمتين أو على فُعْل بسكون العين.**

ثم استثنى منه شيئين: الأول نحو: (حَيِيَ) فإنه لم يجب الإدغام فيه لئلا يلزم ضم
١٢ **الياء في مضارعه، وهو مرفوض كما مرّ في الإعلال.** [ط: ٣٢٩]

● **قوله: «لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه».**

تقدم ما في هذا التوجيه في الإعلال(٢).

---

(١) قال تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليه [هلك عني سلطانيه﴾ (الحاقة: ٢٨، ٢٩). زظ (التذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ)، ونص على عدم وجوب الإدغام ابن مالك في (التسهيل ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٧٥)، وانظر (بغية الطالب ٢٤٤). وفي (الإتحاف ٤٢٣): «واختلف أيضا في إدغام هاء (ماليه) في هاء (هلك)، فمنهم من أخذ بإظهارها لكونها هاء سكت أيضا، وقد قال مكي في التبصرة له: «يلزم من ألقى الحركة في (كتابيه إني) أن يدغم (ماليه هلك) لأنه أجراها مجرى الأصلي حين ألقى الحركة عليها وقدّر ثبوتها في الوصل، قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب». أما قراءة ورش فهي في (التذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ)، وانظر (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٣).

(٢) (الجاربردي ٢٧٨، والرسالة ٧٥٥، وهذا الكتاب ٢٧٤).



الثاني نحو: اقتتل وتتنزل وتتباعد، أما نحو (اقتتل) فلأنه لو نقل حركة التاء إلى القاف وأدغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل، ويقال: (قَتَّل) فيلتبس بالماضي من (التقتيل)، ولو أسكن التاء الأولى من (تتنزل)، وأدغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل، ويقال: اتَّنَزَّل، فيلتبس بمضارع (تَنَزَّل) لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام، وكذا لو أدغم في (تَتَبَاعد) لقيل: اتَّبَاعَدُ، فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «فيلتبس بمضارع نزل».

أي: في الكتابة كما سيأتي التنبيه عليه، وصرح به الشريف[1]، وهو البعض الآتي.

وأورد بعض الشارحين، بعد العلة التي ذكرها في (اقتتل)، وأخويه ونقلناها هنا عنه، أن لقائل أن يقول: إن جواز الإدغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي أن لا يجوز. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «ونقلناه عنه».

يريد أن ما ذكره من التوجيه منقول من كلام ذلك البعض.

ثم أجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقبح.

وجميع ما ذكره فاسد؛ لأنه ليس العلة ما ذكره، بل إنما لم يجب الإدغام في (اقتتل)؛ لأن التاء الأولى من الثانية في حكم الانفصال؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي شبيهة بقولك: (أَنْعَتُ تِلك)، هكذا ذكر في المفصل، وقرره المصنف في شرحه له. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «هكذا ذُكر في المُفَصَّل، وقرره المصنف[2]».

---

(١) (شرحه على الشافية ١٣٤٢).

(٢) انظر (المفصل ٣٩٣، وشرحه للمصنف ٤٧٧/٢، وشرح الشافية له ٦٠/أ).

قرره ابْنُ عُصْفُور أيضًا، قال في الممتع[1]: وإن كان أحد المثلين تاء افتعل جاز الإظهار؛ لأنه يشبه اجتماع المثلين من (كلمتين في أنه لا يلزم تاء افتعل أن يكون ما بعدها تاء، كما لا يلزم ذلك في)[2] الكلمتين؛ لأنك تقول: اكتسب، فلا يجتمع لك مثلان، وإنما يجتمع لك المثلان (في افتعل)[3] إذا بنيت من كلمة عينها تاء نحو: اقتتل، وافتتح، فكما لا يدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكنًا صحيحًا، فكذلك لا يدغم في افتعل.

ولم يجب في (تتنزل)، و(تتباعد)؛ لأنه لو أدغم لاحتيج إلى همزة الوصل، ولا يجوز إدخالها على المضارع لما سيجيء.

وإنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر، وسيتحقق ذلك عن قريب زيادة تحقيق، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٢٩]

● **قوله: «لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام».**

يُشكل على إطلاقه ما تقدّم قريبًا من أنّه يمتنع الإدغام في: قُووِلَ مجهولِ قاول؛ لئلا يلتبس بمجهول قَوَّلَ.

هذا مع انه لم يتحقق اللبس في (تتنزل)، و(تتباعد).

ثم قال بعد ذلك: لو قال المصنف: «إلا في حَيِيَ واقْتتل وتتنزّل وتتباعد فإنه جائز» لكان أولى؛ لأن الكل مشترك في جواز الإدغام وعدم وجوبه.

اعلم أن كلام هذا الشارح ههنا يوهم أنه لا فرق بين هذه الأبواب، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب (حَيِيَ) كثير، كما مرّ في الإعلال، وأن الإدغام في باب (تتنزل)، وتتباعد) لا يجوز في الابتداء، وقد جاء في الوصل قليلا بشرط أن لا يكون قبله ساكن صحيح، وفي باب (اقتتل)، وإن جاز في الابتداء والوصل، لكنه قليل.

(١) (الممتع ٢/٦٣٧-٦٣٨).

(٢) ليس في ب.

(٣) ليس في ب.

فلذلك فصل بين (حَيِيَ)، والبواقي، وألحق (اقتتل) بتتنزل وتتباعد، وسيتحقق جميع ذلك، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٣٠]

٣ ● **قوله: «فلذلك فصل بين (حَيِيَ) والبواقي».**

يقال عليه: ليس المقصود هنا بيان حكم الإدغام في المذكورات كثرة وقلّة؛ لأن لها محالُّ أخرى هي أَوْلَى ببيان ذلك فيها، وإنما ذكرت هنا ليتعين محل القسم الواجب
٦ من الإدغام المقصود بيانه، وما ذكره لك الشارح كافٍ في ذلك لو قالَه المصنفُ[1].

ثم قال: ولو قال المصنف: «ولا عروض لحركة الثاني» لكان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام نحو: أُرْدُدِ القومَ.

٩ **وأنا أقول: إنما لم يذكر ذلك ههنا لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين، أي الإدغام وتركه في (رُدّ)، و(لم يَرُدّ)، ولا يخفى أن من يقول: رُدّ ولم يَرُدَّ، أي بالإدغام، يقول: رُدَّ القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال: اردد ولم يردد بالفك،**
١٢ **يقول: اردد القوم ولم يردد القوم كذلك.** [ط: ٣٣٠]

● **قوله: «وأنا أقول: إنما لم يذكر ذلك ههنا... الخ».**

يقال -أيضًا عليه- سيصرح بأن الإدغام ليس بواجب إذا كان ثاني المثلين زائدًا
١٥ للإلحاق، أو أدى الإدغام إلى لبس، بل هو ممتنع حينئذ، فكما لم يستغن به عن قوله هنا: «ولا إلحاق ولا لبس»، كذلك ينبغي ألا يكتفى بما سيشير إليه عن التنبيه على نفي العروض[1].

وقال أيضا: لقائل أن يقول: لا حاجة إلى قوله: «إلا في نحو اقتتل وتتنزل
١٨ **وتتباعد»؛ لأن عدم الوجوب فيه للإلباس، وقد علم ذلك من قوله: «ولا لبس...».**

ثم أجاب عنه بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ، والمراد بقوله: «ولا لبس»
٢١ **هو اللبس لفظا. وهذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله: «ولا لبس» عن مثل**

---

(١) انظر (شرح السيد الشريف ١٣٤٣-١٣٤٥، وشرح اليزدي ٥٥٦-٥٥٧).

(سُرُر) لِمَا مَرَّ، وسنبينه بيانا شافيا، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٣٠]

● **قوله: «لما مرّ».**

٣ أي: من أن اللبس إنما يمنع من الإدغام في الاسم دون الفعل، فلا يخرج المذكورات مطلقًا عن الوجوب بقوله: «ولا لبس»، فيستغنى عن التصريح بإخراجها.

ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه كقوله:

٦ **مهلا أعاذل قد جربت من خلقي … أني أجود لأقوام وإن ضننوا**

يريد: وإن ضنوا، أي بخلوا، فأظهر التضعيف ضرورة. [ط: ٣٣٠-٣٣١]

● **قوله: «وإن ضَنَنوا».**

٩ قال الجوهري(1): «يقال: ضَنِنْتُ بالشيء، أَضَنُّ به ضنًّا، وضَنَانَةً: إذا بخلت به، وهو ضنين به، وضَنَنت، بالفتح أضِنُّ، لغة».

وشذ نحو: قَطِطَ شعره، اشتدت جُعُودته، ودَبِبَت المرأة: نبت الشعر على
١٢ **جبينها، ولَحِحَتْ العين: لصقت بالرمص، وضَبِبَ البلد: كثر ضبابه، وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل، كالقَوَد في الإعلال.** [ط: ٣٣١]

● **قوله: «وشذ نحو: قَطِطَ شَعْرُهُ».**

١٥ هو بالكسر، وكذا دَبِبَت المرأة، ولَحِحت العين، وضَبِبَ البلد، ومثلها: أَلِلَ السِّقَاءُ(2)، وصَكِكَ الفرس(3)، ومَشِشَت الدابة(4)، بمعجمتين. والرَّمَصُ، بفتح الميم: وسخ يجتمع

---

(1) (الصحاح: ضنن).

والشاهد لقعنب بن أم صاحب الغطفاني في (الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادر أبي زيد ٤٤، والأصول ٤٤١/٣، والكتّاب لابن درستويه ١٠٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٨/١، والمنصف ٣٣٩/١، ٣٠٣/٢، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠).

(2) أَلِلَ السقاء: أي تغيرت ريحه. (اللسان: ألل).

(3) الصككُ: اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. (اللسان: صكك).

(4) مَشِشَت الدابة: هو شيء يَشْخَصُ في وظيفها حتى يكون له حجم، وليس له صلابة العظم ⇦

في الموق، والضِّباب، بكسر الضاد: جمع ضبّ، أما الضَّباب، بالفتح، فيقال منه: أَضَبَّ اليوم، أي: صار ذا ضَباب.

٣ **قوله: «وتنقل حركته...».**

يريد أنه إذا أدغم فيما إذا كان المثلان متحركين فإما أن يكون ما قبلهما متحركا أو ساكنا، فإن كان متحركا كما في (مَدّ)، وأصله (مَدَدَ) فإنه يسكن أول ٦ المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل، وأما إن كان ما قبل المثلين ساكنا، فإما أن يكون ذلك الساكن حرف لين أو لا، فإن كان حرف لين فتدغم أيضا من غير نقل الحركة، نحو: (مادّ)، و(تُمُودّ) الثوب و(خُوَيْصَّة)، وإن لم يكن ذلك الساكن حرف ٩ لين تنقل حركة أول المثلين إليه ثم يدغم كما في (يَرُدُّ)، وأصله: يَرْدُدُ، نقل حركة الدال إلى الراء ثم أدغم.

قوله: «وسكون الوقف...».

١٢ **يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعا من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة.** [ط: ٣٣١]

● **قوله: «لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة».**

١٥ أي: لعروضه، ومن ثم لم يمنع من الإمالة لأجل الكسرة في (النار) و(الناس)، ونحوها.

قوله: «ونحو مَكَّنني...».

١٨ **جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد اجتمع مثلان ههنا، ولا إلحاق ولا لبس، مع أنهم لم يوجبوا الإدغام. فأجاب بأن نون الوقاية في نحو (مَكَّنَنِي)، و(يُمَكِّنُنِي)، والضمير المجرور في ﴿مناسِكِكُم﴾، والضمير المنصوب في ﴿ما سلككُم﴾ ليس من ٢١ نفس الكلمة التي اتصل بها، فلا يكونان في كلمة واحدة.** [ط: ٣٣١]

الصحيح. (اللسان: مشش)، وانظر هذه الأمثلة وغيرها في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٠-٢١٨١).



● **قوله: «فلا يكونان في كلمة واحدة».**

أي: في التحقيق، وإن جعلهما القراء في كلمة تجوزًا للاتصال في الكتابة واتصال الضمير مثلاً. ٣

قوله: «ويمتنع...».

لما فرغ مما يجب فيه الإدغام شرع فيما يمتنع، وهو في صور، منها: في الهمزة وفي الألف كما مرّ، وإنما ذكرهما ههنا مع استثنائهما قبل لأنه إنما علم مما مر عدم وجوبه، وبيّن ههنا امتناعه. ٦

– ومنها أن يكون الثاني ساكنا لغير الوقف، سواء كانا في كلمة نحو (ظَلَلْتُ) أو في كلمتين نحو (رسولُ الْحسن)، وإنما امتنع الإدغام فيهما لأنه لو أدغم لوجب تحريك الثاني، ولا يستقيم؛ إذ لا يكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك إلا ساكنا، وكذا لا يجوز تحريك لام التعريف للإدغام. [ط: ٣٣١] ٩

● **قوله: «وإنما امتنع الإدغام فيهما».** ١٢

هو المشهور، وحكى الخليل[1] أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون في: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَ: ردَّتُ وردَّنَ، قال المصنف[2]: «ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم».

وكذا لا يدغم في نحو: (اردد)، و(لم يردد) عند الحجازيين لسكون الثاني، وأما بنو تميم فيدغمون ويقولون: رُدَّ ولم يُرَدَّ؛ لأن السكون فيهما عارض فلا يعتد به، ويفرقون بين (ظَلِلْتُ)، و(لَمْ يَرُدَّ) مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في (ظَلَلْت) لازم مع التاء لا ينفك وفي (لم يَرُدَّ) قد يزول عند زوال الجازم. ١٥ ١٨

[ط: ٣٣١-٣٣٢]

● **قوله: «وكذا لا يدغم في نحو: (اُرْدُدْ، ولَمْ يَرْدُدْ)».**

---

(١) (الكتاب ٣/٥٣٥).

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب المُصَنِّف، وانظر (الكتاب ٣/٥٣٥، والممتع ٢/٦٦٠، والمساعد ٤/٢٥٧-٢٥٨، وشرح الهادي ٢٢٩)، وقد نسبت إلى قوم من بكر بن وائل.

أي: في كل ما سكن فيه ثاني المثلين للأمر أو الجزم، سواء كان ثلاثيًّا من باب: نصر، أو غيره.

٣ ● **قوله: «لسكون الثاني».**

أي: وإن تحرك لالتقاء الساكنين، نحو: لم يردد الرجُلُ؛ لعروض الحركة.

وقد يقال[1]: ينبغي أن يظهر الحجازيون أيضًا إذا تحرك لاتصال نون التوكيد، لنظير ما ذكر من العروض. فيجاب بأن نحو: لم يردد الرجل في تقدير السكون، وما اتصل به نون التوكيد ليس كذلك؛ لأنها أبطلت إعراب الفعل، وكذلك تحذف نون الرفع معها، كما أن التسكين مع جماعة المؤنث مزيل للفظ الإعراب، ثم لم يقدر بعد ذلك.

٩ ● **قوله: «وأما بنو تميم فيدغمون[2]».**

قال أبو حيَّان[3]: «جعل بعض أصحابنا الإدغام لغة غير الحجازيين، ولم يخص تميمًا»، وقد ورد اللغتان في القرآن في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتدَّ منكم عن دينه﴾[4]، فهما فصيحتان، وإن كان الفك أفصح، وقد أجمع القراء عليه في قوله تعالى: ﴿واشدد على قلوبهم﴾[5]، ﴿واحلل عقدة من لساني﴾[6]، ﴿واغضض من صوتك﴾[7]،

---

(١) انظر (شرح السيد الشريف ١٣٤٨).

(٢) قال سيبويه ٣/٥٣٠: «وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير».

(٣) (التذييل والتكميل ٦/٢٢٧/ب).

(٤) (المائدة: ٥٤).

(٥) (يونس: ٨٨).

(٦) (طه: ٢٧).

(٧) (لقمان: ١٩).

﴿ولا تمنن تستكثر﴾[١]، ونحوها، وهو متعين على المشهور // في فعل التعجب نحو: ٧٠ب
أَعْزِزْ عليّ، وأَحْبِبْ إلينا، خلافًا للكسائي[٢].

٣ **فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء بـ(ظَلِلْتُ) كاتصال الجازم بـ(يَرُدُّ)، يجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم، فلذلك أدغم في (لم يَرُدّ)، ولم يدغم في (ظَلِلْتُ).**

٦ **– ومنها أن يكون الثاني مكررا للإلحاق فإنه لا يدغم نحو (قَرْدَدٍ)؛ لأنه كررت اللام فيه للإلحاق بجعفر، فلو أدغم لخرج عن هذا الغرض.** [ط: ٣٣٢]

● **قوله: «ومنها أن يكون الثاني مكررًا للإلحاق».**

٩ جعله مكررًا؛ لأن التكرير يحصل به، ومثل اللفظ الذي حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين، ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبلها، نحو: هَيْلَلَ إذا قال: لا إله إلا الله، وقد شمله عبارة المصنف[٣].

١٢ ● **قوله: «فإنه لا يدغم نحو: قَرْدَدٍ[٤]».**

الظاهر أن الضمير للشأن، وأن يدغم مسند لما بعده، ويحتمل أن يكون للثاني بتأويل لا يدغم فيه.

١٥ [● **قوله: «لخرج عن هذا الغرض».**

لأنه لو أدغم مع النقل، ويقال: قرد، لم يبق بينهما موافقة، وإن أدغم من غير نقل يلزم التقاء الساكنين على غير حده][٥].

---

(١) (المدثر: ٦).

(٢) رأي الكِسَائِيّ في (التذييل والتكميل ٦/٢٢٧/ب).

(٣) أي: بقوله: «وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى، نحو: قردد وسُرُرٍ». (الشافية ١٢١).

(٤) قَرْدَدٌ: هو جبل، وما ارتفع من الأرض. (القاموس: قرد).

(٥) زيادة من ط.



– ومنها أن يؤدي الإدغام إلى التباس زنة بزنة أخرى، نحو: (سُرُرٍ) كما مرّ.

وكذا نحو (ظُلَلٍ)، و(شَرَرٍ)؛ لأنه لو أدغم لـم يُـدر أهـو (فُعَـل) بفتـح العيـن في الأصل، سُكّن لأجل الإدغام، أو (فُعْل) بسكون العين. [ط: ٣٣٢]

● **قوله: «وكذا نحو: ظُلَلٍ».**

مثله في امتناع الإدغام نحو: صُفَفٍ(١)، بضم وفتح، وكِلَلٍ(٢)، بكسر وفتـح، وكـذا ما وازن شيئًا من المذكـورات بصـدره لا بجملتـه، نحـو: دَجَجَـان، مصـدر دَجَّ، بمهملـة وجيم، بمعنى دبَّ، فإنه مبـدوء بفَعَـل كطَلَـلٍ، وكـذا وُدَد جمـع وَدُود، هـو مبـدوء بمثـل صُفَفٍ، وكذا لو بُنِيَ مثل (سِيَراء وسُلُطان) بضمتين بمعنى سلطان مـن ردّ لقيـل: رِدَدَاءَ، ورُدُدَان، فيعاملان معاملة (كِلَلٍ) و(سُرُرٍ)، ففي جميـع هـذه المذكـورات يمتنـع الإدغـام، وكذا في مثال: إبل من الرد، ولم يسمع في المضاعف(٣).

فإن قلت: قد أدغموا نحو (رَدَّ) مع هذا الالتباس، أجيب بأن الإدغـام ينفـكّ فيـه وتتحرك العين، نحو (رَدَدْتُ)، وأمـا نحـو (سُرُر)، و(ظُلَـل) فلـو أدغـم فيـه لـم ينفـك إدغامه، وبأنه ليس في الأفعـال الثلاثيـة مـا هـو سـاكن العيـن وضعـا، فيُعلـم حينئـذ أن السكون عارض، وأما الأسماء فسكون العين فيها شائع كثير، فلا يعلم ذلك فيـه، وإذا علم في الفعل أنه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك، نحو: شَدَدْتُ وفَررت، ويعلم أيضـا بالمضـارع؛ لأنـك إذا قلت: يَفِرُّ ويَشُدُّ علم أن ماضيهما فَعَل، وإذا قلت: يَعَضُّ علم أن ماضيه فَعِل، وبصيغـة الأمر أيضا؛ لأنك إذا قلت: فِرّ، بالكسر، وشُدّ، بالضم، وعَضَّ بالفتح، علم ذلك أيضا.

وأمـا قولهـم: (قَـصٌّ) بمعنـى (قَصَـصٍ) لـرأس الصـدر الـذي يقـال لـه بالفارسـية

(١) صُفَف: جمع صُفَّة، وصُفَّة الرحل والسَّرْج: التي تَضُمُّ العَرْقُوَتَيْن والبدادين مـن أعلاهمـا، وصُفَّـةُ البنيان طُرَّته، والدارِ: شبهُ البهوِ الواسع، والصفة: الظُلّة. (اللسان: صفف).

(٢) الكِلَلُ: جمع كِلَّة، والكِلَل: هي الصوامع والقباب التي تبنى على القبور. (اللسان: كلل).

(٣) كلامه هنا مستفاد من (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٦).

(سرسينة) فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان وأدغم، بل هما اسمان أحدهما متحرك العين والآخر ساكن العين كَنَشْرٍ ونَشَرٍ. [ط: ٣٣٢-٣٣٣]

٣ ● **قوله: «كَنَشْرٍ ونَشَرٍ».**

قال في القاموس(١): «النَّشْر: الرِّيحُ الطيبة»، ثم قال: «والتفريق، والقوم المتفرقون لا يجمعهم رئيس، وتُحرَّك».

٦ **– ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين، مثلين كانا أو متقاربين، نحو: قَرْمِ مَالك، والقَرْمُ: السيّد، و(منْ بَعْدِ ظُلمه).** [ط: ٣٣٣]

● **قوله: «ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح».**

٩ من هذا النوع يعلم امتناع الإدغام إذا كان الحرف الأول تاء المتكلم، نحو: جلستُ تُجاهَكَ، أو تاء مخاطب، نحو: أنتَ تَعلم.

وإنما امتنع الإدغام لأنه لو أدغم فإذا أسكن الميم الأول فإن لم تنقل حركته إلى ١٢ **الراء وأدغم لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن نقل حركته إلى الراء تغيّر بناء الكلمة.**

والمراد بالصحيح في قوله: «ساكن صحيح» أن يكون غير حرف مدّ حتى يمتنع ١٥ **الإدغام في نحو (قَومِ مَالك) بالواو، لعدم المدّ، وفي نحو: (عدوّ وَليد)، و(ولِيّ يزيد) أيضا، لذهاب المدة بالإدغام، فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو أو الياء الثانية إلى الأولى منهما تغيَّر بناء الكلمة، وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على** ١٨ **غير الوجه المغتفر. وأما إن كان قبلهما ساكن هو حرف مدّ نحو (إمام مُقام)، و(حميمٌ مَلِك)، و(غرورُ رَفيق) فلا يمتنع الادّغام.** [ط: ٣٣٣]

● **قوله: «لذهاب المدة بالإدغام».**

---

(١) (القاموس: نشر).



قال ابْنُ عُصْفُور(١): الدليل على أنَّ المدَّ قد زال بالإدغام وقوع (لَيّ)، و(قَوّ) في القوافي مع (ظَبْي) و(غَزْو) مع امتناع وقوع عَيْنٍ في قافية مع حَزْن، فدلَّ ذلك أن الإدغام يُصَيِّرُ الياء مثلاً بمنزلة الحرف الصحيح.

● **قوله: «يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر».**

ويبطل الأول كما قال المرادي(٢) وغيره.

وقال المصنف في شرح المفصل: «هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون؛ لأن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الادّغام، والمقرئون مطبقون على أنه يصح، فيعسر الجمع بينهما».

ثم قال: «وقد جمع الشيخ الشاطبي رحمه الله بين هذين القولين وقال: أراد القراء الإخفاء وسموه ادغاما لقربه منه، وأراد النحويون الادغام المحض».[ط: ٣٣٣]

● **قوله: «وقال: أراد القراء الإخفاء(٣)».**

قال في قصيدته المشهورة(٤):

---

(١) (الممتع ٢/٦٥٥).

(٢) قال في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٤) وهو يتحدث عن إدغام المثلين إذا التقيا في كلمتين، قال: «وثالثها: أن لا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطي ياسرٌ، ويغزو واقدٌ؛ لئلا يذهب المدُّ بالإدغام».

(٣) قال اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٦١): «اعلم أن الإخفاء أمر بين الإدغام والإتمام، قريبٌ من كل واحد منهما، كقولك: من قبلك، وسيأتي. يقول: أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل». وانظر هذه المسألة في (الكتاب ٤/٤٣٨، والأصول ٣/٤١٠، والإيضاح شَرْح المُفَصَّل ٢/٤٧٨، والممتع ٢/٦٥٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٢٢، والتسهيل ٣٢٢، وسراج القاري المبتدي ٤٤، والإتحاف ٢٦).

(٤) الحديث عن الإمام الشاطبي: أبو محمد القاسم بن فِيسُّره بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني ثم الشاطبي، ولد بشاطبة من الأندلس سنة ٥٣٨هـ، وأخذ القراءة عن أبي الحسين بن ⇦

وإدغام حَرْفٍ قبله صَحَّ ساكنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طَبَّقَ مَفْصِلاً

تقول العربُ: طَبَّقَ السَّيْفُ المِفْصَلَ: أصابه، وطَبَّقَ فلانٌ المِفْصَلَ: إذا أصاب في فِعْلِهِ وقولِهِ واعتقادِهِ[1]. ٣

ثم قال المصنف فيه: «هذا الجواب وإن كان جيدا على ظاهره إلا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الادغام، بل أدغموا الادغام الصريح، وقد كان هذا المجيب، يعني الشاطبي، يقرأ به في نحو: ﴿الخُلْدِ جَزَاءً﴾».[ط: ٣٣٣-٣٣٤] ٦

● **قوله: «هذا الجواب وإن كان جيدًا على ظاهره».**

ردَّ الجوابَ[2] المذكورَ الجعبريّ[3]، فقال: «إن هذا الجمع ليس بشيء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذ يكون مختلسًا ظاهرًا لا مدغمًا، ولا ٩ مخفى كـ﴿يأمركم﴾[4]، ولا قارئ به، ولا يجوز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأنه مقلوب متصل تام التشديد، وهذه حقيقة المدغم، فتسميته إخفاء لا يقلب حقيقته، ولو فرضنا حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف المخفي ساكن، والمانع لم يمنع من حيث ١٢ الإدغام، بل من حيث التقاء الساكنين، والأول ساكن صحيح. وهذا موجود في الإخفاء» انتهى. وظاهرٌ أن كلام المصنف بناء على احتمال الأول.

ثم قال: «والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، وليس قولهم بحجة إلا ١٥

هذيل، وأبي عبد الله النَّفري، وكان الشاطبي إماما في النحو والقراءات والتفسير والحديث، محققا بارعا، صنف القصيدة المشهورة بالشاطبية في القراءات، وتوفي سنة ٥٩٠هـ. انظر (غاية النهاية ٢/٢٠-٢٣، وبغية الوعاة ٢/٢٦٠)، وانظر البيت في (حرز الأماني ووجهة التهاني المعروف بالشاطبية ٢٣).

(١) في (اللسان: طبق): طَبَّقَ السحابُ الجوَّ: غَشَّاه، والماءُ وجهَ الأرض: غطاه.

(٢) ط: (الجواب الأول).

(٣) انظر (كنز المعاني في شرح حرز الأماني له ١٤٣).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذا أنتم مسلمون﴾ (آل عمران ٨٠).

عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمّن ثبت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواترا، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سُلّم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى».[ط: ٣٣٤]

● **قوله: «والأَوْلَى الرد على النحويين».**

قال الجعبري[(١)]: «الجواب عن تمسكهم بالقاعدة أنا لا نسلم أن ما عداها غير جائز؛ بل أنه غير مقيس، وما يخرج عن قياسه إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ، نحو: استحوذ، وقد سمع؛ ألا ترى أن من القاعدة أن الأول إذا كان حرف مد، والثاني غير مدغم، وهو مركب حذف، وقد تخلف في (حلقتا البطان)[(٢)]، ومنها أن الأول الصحيح تحرك، وقد تخلف (في هند)[(٣)]» انتهى.

قوله: «وجائز...».

أي الادغام في غير ما ذكرنا من الواجب الممتنع جائز، واعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو (جاء ببدرة) غير القسمين المذكورين مع أن الادغام فيه ممتنع، بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو: (اخشي يا هند) فإن ادغامه جائز لأنه بمنزلة جزء الكلمة. [ط: ٣٣٤]

---

(١) انظر (كنز المعاني ١٤٣).

(٢) سبق في (الجاربردي ١٥٤)، وهو مثل يضرب في الأمر إذا اشتد وبلغ الغاية، في (مجمع الأمثال ٢/٩٠، والصحاح واللسان ومختار الصحاح: بطن، وابن يعيش ٩/١٢٠، ١٢٣، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٢٤). قال أبو حَيَّان في (الارتشاف ١/٣٢٤): فأما (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه، وجائز عند الكوفيين وقاسوا عليه».

(٣) ط: (وقد تخلف منه).

● **قوله: «واعترض عليه».**

هذا الاعتراض مذكور في شرح الشريف أخذًا من بغية الطالب للشيخ بدر الدين بن مالك[١]، وإنما امتنع الإدغام في نحو: جاد بـ(بَدْرَةٍ)؛ لئلا يُجْحِفُوا بذلك المِثْل باستهلاكهم إياه بعد وضعه على حرف مع استقلاله وعدم تنزُّله منزلةَ الجزءِ ممَّا قبله. والبَدْرَةُ، قال الجوهري[٢]: «عشرة آلاف درهم».

قوله: «المتقاربان...».

لما كان الادغام يقع في المثلين والمتقاربين أشار إلى بيان تقارب الحروف وتباعدها، والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج أو في صفة مقامه كالجهر والهمس... إلى غير ذلك. [ط: ٣٣٤]

● **قوله: «أو في صفة تقوم مقامه».**

المراد: أو تقاربا في صفة يقوم تقاربهما فيها مقام تقاربهما في المخرج كما سيأتي.

ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه، ومعرفة ذلك بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثمّ مخرجه، ألا ترى أنك تقول: أب، وتسكت، فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى؟. [ط: ٣٣٤]

● **قوله: «ويدخل عليه همزة الوصل».**

ظاهره أنك تدخلها مكسورة، وقد صرح بذلك الموصلي وغيره.

---

(١) انظر (شرح الشريف ١٣٥٨-١٣٥٩، وبغية الطالب ٢٥٠).

(٢) (الصحاح: بدر).

[مخارج الحروف]

وجملة المخارج ستة عشر تقريبا، وإنما قال تقريبا لأن التحقيق أن لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر، وإلا كان إياه. قال في شرح الهادي: «وهي على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتان والخياشيم».[ط: ٣٣٥]

● قوله: «وجملة المخارج ستة عشر».

هذا مذهب الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفرّاء وغيرهم إلى أنّها أربعة عشر، فجعلوا اللاّمَ والنُّونَ والرّاءَ مخرجًا واحدًا[١].

قوله: «فللهمزة...».

يريد أن للحلق سبعة أحرف وثلاثة مخارج: فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها لتباعدها، وبعدها الهاء، ثم الألف، هكذا قال سيبويه، وزعم أبو الحسن أن مخرج الألف هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده. قال: ولهذا قال سيبويه: «أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة والألف والهاء...»، وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج، فقدم الألف على الهاء، ثم قال: «وللحروف العربية ستة عشر مخرجا: فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف»، فقدم الهاء على الألف، فتقديمه الألف على الهاء مرة، وتأخيرها عنها مرة أخرى يدل على أنهما من مخرج واحد».[ط: ٣٣٥]

---

(١) ذهب بعض العلماء، ومنهم الخليل ومكي بن أبي طالب إلى أنها سبعة عشر بزيادة مخرج هو الجوف لحروف المد واللين. واختاره ابن الجزري، وذهب جماعة منهم قطرب، والجرمي، والفَرَّاء إلى أنها أربعة عشر مخرجًا بإسقاط النون، واللام والراء، وجعلها من مخرج واحد. وانظر في مخارج الحروف: (الكتاب ٤/٤٣٣، والمقتضب ١/١٩٢-١٩٤، والأصول ٣/٤٠٠، وسر الصناعة ١/٤٦-٤٨، والتبصرة ٩٢٦-٩٢٨، والنشر ١/١٩٨-١٩٩، والمساعد ٤/٢٣٩، والهمع ٦/٢٩١، والفصول ١/١٥٦-١٥٨، والإقناع ١/١٧١، والممتع ٢/٦٦٨-٦٧٠، والرضي ٣/٢٥٠-٢٥٤).

● **قوله: «فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق».**

قال الجعبري[1]: «كلُّ مقدار له نهايتان أيُّهما فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما ٣ كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه // أوله ورجلاه آخره، ومن ثَـمَّ ٧١أ كان أول الأدوات الشفتين، وأولهما مما يلي البشرة، وثانيهما اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وهو ثالثها، وأولها مما يلي اللسان، وآخره مما يلي ٦ الصدر، ولو كان وضعه على التنكيس لانعكس، ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشفتين، فرتب الحروف الجمهور باعتبار الصوت» انتهى.

٩ ● **قوله: «يريد أن للحلق سبعةَ أحرفٍ».**

ذهب أبو الحسن شُريحُ بن محمدِ بنِ شُريحٍ إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها، وجعل حروف الحلق ستةً، وقد روى هذا عن الخليل[2]، قال الجعبري[3]: «وهو التحقيق، قال: ١٢ ومعنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبتداه مبدأ الحلق، ثم يميل ويمد على الكل، ومن ثم نسب إلى كل مخرج وخصه دون أختيه للزومه، وهذا معنى قول مكي: لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، وقال الداني: لا معتمد في ١٥ شيء من أجزائه، وعلى هذا يحمل جعل الناظم وغيره الألف حلقيًا» انتهى.

● **قوله: «فأقصاها مخرجا».**

هو بالنصب على التمييز.

١٨

وأبطلوا قوله بأنا متى حركنا الألف انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة، وكان ينبغي أن تقلب إليها.

(١) كنز المعاني (١٦١/ب).

(٢) انظر مذهب أبي الحسن في (سر الصناعة ٤٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٦/ب، والارتشاف ٥/١). ومذهب الخليل في (العين ٥٧/١، والرضي ٢٥١/٣، والارتشاف ٥/١).

(٣) كنز المعاني (١٦٢/أ).

وأجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم لأن الهاء أقرب إليها، على زعمكم، من الهمزة، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء، فلما لم تنقلب إلا همزة دلّ على أن الهمزة أقرب المخارج إليها، وليس بينهما فاصل، ولم تنقلب هاء؛ لأنها من موضعها.

وهذا ضعيف؛ لأن قولهم: لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع لجواز أن يكون خفاء الهاء مانعا من ذلك، وقولهم: «لم تنقلب هاء لأنها في موضعها» ضعيف؛ لأن كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب إليها لِمَا مَرَّ فلِمَ يكون مانعا؟ هذا مع أنهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز أحدهما عن الآخر. [ط: ٣٣٥-٣٣٦]

● **قوله: «على زعمكم».**

هو بفتح الزاي وضمها.

قوله: «وللعين...».

أي مخرج العين والحاء غير المعجمتين وسط الحلق، فالعين أبعدهما من الفم، والحاء أقربهما إليه، وللغين والخاء أدناه، أي إلى الفم، فهذه الحروف السبعة حلقية. [ط: ٣٣٦]

● **قوله: «فالعين أبعدهما من الفم».**

هو الظاهر من كلام سيبويه، وصرح به أبو محمد مكي، ونص أبو الحسن شريح على أن العين في الرتبة بعد الحاء، قال أبو حيّان(١): «وهو الأظهر».

● **قوله: «وللغين والخاء أدناه».**

قال أبو حيّان(٢): «يظهر من كلام سيبويه وعثمان الصيرفي أن الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن، ونصَّ أبو محمد مكي على تقدم الخاء على الغين، والأظهر الأول» انتهى.

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٣، والتذييل والتكميل ٦/٢١٣/ب).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/١١٤/أ).

قوله: «وللقاف...».

أي مخرج القاف هو أقصى اللسان، وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف من أقصى اللسان والحنك ما يليهما، أي ما يلي أقصى اللسان والحنك، يريد أن مخرج الكاف أرفع من مخرج القاف، أي أقرب منه إلى مقدم الفم، ويعرف ذلك بأنك إذا تقف على القاف والكاف نحو (اِقْ)، و(اِكْ) تجد القاف أقرب إلى الحلق، والكاف أبعد.

وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وللضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن، والحافة: الجانب. [ط: ٣٣٦]

● قوله: «والحَافَة: الجانب».

هي بتخفيف [الفاء][1].

وينبغي أن تعلم أن ليس المراد بأول إحدى حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه، لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف، فإنه دلّ على تأخر مخرجه عن مخرجيهما، وإذا أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء أيضا علم أن مقابل مخرجهما من حافة اللسان، لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد، ثم إن إخراجها من الجانب الأيسر عند الأكثر، وقد يستوي الجانبان عند البعض. [ط: ٣٣٦]

● قوله: «وقد يستوي الجانبان عند بعض».

يحكى عن عمر بن الخطاب [ﷺ][2] أنه كان يخرجها من الجانبين معًا[3].

---

(١) سقط من ص، هـ. وانظر (اللسان: حفف).

(٢) زيادة مني.

(٣) انظر (لطائف الإشارات ١/١٩٢، والمساعد ٤/٢٤١، والتذييل والتكميل ٦/٢١٤، والهمع ٦/٢٩٣).

قوله: «واللام ما دون طرف اللسان...».

يريد بطرف اللسان إحدى حافتيه، وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، ويمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجا منه.

والثنايا: هي الأسنان المتقدمة: اثنتان فوق اثنتان أسفل، جمع ثنية، والرباعيات، بفتح الراء وتخفيف الياء، وهي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس، وهي عشرون ضرسا، من كل جانب عشرة: منها الضواحك، وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين اثنا عشر طاحنا من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنتان، واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل. وتبين لك بهذا مخرج الضاد فتأمل. [ط: ٣٣٦-٣٣٧]

● قوله: «يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه».

قال ابن أبي الأحوص[١]: «إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد، فإنها من اليسرى أمكن».

● قوله: «وليس في الحروف أوسعُ مخرجًا منه».

أي: لأن الامتداد المذكور -أعني إلى المنتهى- لا يكون بمخرج الضاد.

قوله: «وللنون...».

ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج من مخرج اللام، وللراء ما هو أخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام، ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو أدخل من مخرج النون، ولذلك لم يقل المصنف: وللراء والنون منهما ما يليهما؛ بل أفرد كل واحد بالذكر،

(١) ابن أبي الأحوص: أبو علي، الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد القرشي، توفي سنة ٦٧٩هـ. ترجمته في (بغية الوعاة ١/٥٣٥-٥٣٦).

إشارة إلى أن مخرج الراء أدخل قليلا من مخرج النون، وذلك لانحراف الراء إلى مخرج اللام. ولا يخفى عليك بعد الإحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير من قوله: «منهما ما يليهما» مرتين لو تأملت، وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنيتين العليَيَيْن، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان وفويق الثنيتين السفليين. [ط: ٣٣٧]

● قوله: «وبه يندفع ما ذكره بعض الشارحين».

هو السيد الشريف[1]، ووجه الاندفاع به أن التكرير بعيد الفرق، فكأن المصنف قال: وللراء من اللسان وما فوقه مما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه.

وذكر في شرح الهادي أنه ينبغي أن يقدم ذكر السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج؛ لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنيتين العليين.

فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية، أي مخرجها اللسان وإن كان بمشاركة غيره كما عرفت.

والمراد بالثنايا في هذه المواضع: الثنيتان، وإنما عبر المصنف بلفظ الجمع لأن التلفظ به أخف، مع كونه معلوما.

وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليين وللباء والميم والواو ما بين الشفتين، وهذه الحروف الأربعة مخرجها الشفة، وإن كان بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها: شفهية أو شفوية، فمن قال: إن لام (شَفَة) هاء، وهو المختار لقولهم: شُفَيْهَة، وشِفَاه، ورجل شُفاهيّ، بالضم، أي عظيم الشفة؛ قال: شَفَهِيَّة.

ومن قال إن لامها واو لقولهم في الجمع (شَفَوَات)، ورجل إشفى إذا كان لا

(١) (شرح الشريف ١٣٦٣).

ينضم شفتاه؛ قال: شَفَوِيَّة.

فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف العربية التسعة والعشرين، وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية، وسنذكره، إن شاء الله. ٣

وإنما جعلنا مخرج النون الخفية زائدا على ما مرّ من المخارج، حتى صار المخارج بسببه ستة عشر، ولم يجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بَيْنَ بَيْن وألف الإمالة لأن مخرج تلك ليس زائدا على مخرج المذكورات، وغايته أن تلك الحروف أُزلن عن مخرجهن فتغيرت جروسهن. [ط: ٣٣٧] ٦

● قوله: «ولم يجعل كذلك».

أي: زائدًا على ما هو من المخارج. ٩

وكل مخرج قدمناه في الذكر فهو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخرناه عنه، وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق في الذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده، ثم إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور، ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب، ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أنا أفصح من تكلم بالضاد». يعني: أنا أفصح العرب. قال في شرح الهادي: «من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ؛ لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلها». ثم قال فيه: «وعدّ لام الألف حرفا مستقلا عاميّ لا وجه له، وقد عدها الحريري حرفا واحدا في رسالته الرقطاء حيث قال: أخلاق سيدنا تحب، وقال: فلبابه خلاب، أخلاقه غر، إذا ناضلته غلاب، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له».[ط: ٣٣٧-٣٣٨] ١٢ ١٥ ١٨

● قوله: «ثم إن أصل حروف المعجم». ٢١

سُمِّيت بذلك لأنها مقطعة لا يفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وتسمى أيضًا حروف الهجاء والتهجي، وحروف أبي جاد، ويسميها الخليل وسيبويه حروف العربية،

أي: حروف اللغة العربية التي تتركب منها كلماتها. قال أبو حَيَّان[١]: «وقد اختلف في كلمات أبي جاد ألها معنى أم لا؟ وهل يكره تعليمها أم لا؟ وأكثر الناس في الغرب والشرق يعلمها، وقد جاء أنها كانت تعلّم في زمان عمر بن الخطاب ﷺ في المكتب» انتهى. وجعل سيبويه (أبا جاد وهوَّاز وحُطِّيًّا) -بتشديد الياء- عربيات، و(سَعْفَص وكَلَمُن وقريشيات[٢]) أعجميات، وقال المُبَرِّد: يحتمل أن يكون الكل فارسية، وبه قطع السيرافي، وفي القاموس: «وأبجد إلى قرشت، وكلمن رئيسهم: ملوك مدين، وضعوا الكتابة العربية على عدد حروف أسمائهم، هلكوا يوم الظُّلَّة، فقالت ابنته:

كلمن هـدّم ركني — هلكه وسط المحله
سـيد القوم أتاه الـ — حتف نارًا وسط ظُلَّه
جعلت نارًا عليـهم — دارهم كالمضمحـلّه

● **قوله: «ولا ضاد إلا في العربية».**

عبارة أبي حيان[٣]: «والضاد من أضعف الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم»، وقال: «والحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب، وانفردت لغتهم بكثرة استعمال العين والصاد المهملتين»، قال: «والذال المعجمة ليست في الفارسيّة، والثاء المثلثة ليست في الرومية والفارسيّة أيضًا، والفاء ليست في لسان الترك» انتهى. والأقحاح: جمع قُح، بضم القاف، وهو الخالص من كل شيء[٤].

● **قوله: «وعَدُّ لامِ ألفٍ حرفًا مستقلاً عاميٌّ».**

---

(١) انظر (الكتاب ٢٦٩/٣، ٤٣١/٤، والمقتضب ٣٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٦، والمساعد ٢٣٩/٤، والمزهر ٣٤٧/٢-٣٤٩، والقاموس، والتاج: بجد).

(٢) ط: (قرشت).

(٣) (التذييل والتكميل ٢١٥/٦/أ)، وانظر (المساعد ٢٣٩/٤، والمزهر ٣٤٧/٢-٣٤٩).

(٤) انظر (اللسان: قحح).

قال أبو الفتح بن جني[1]: إن قول المعلمين: لام ألف خطأ؛ لأن كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

٣ **وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله:**

غيث خصب طوق عز ظله تاج ذكر ضد مفش أحسن

وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين، ويترك الهمزة ويقول: لا صورة لها، وإنما
٦ **تكتب تارة واو وتارة ياء وتارة ألفا، فلا أعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة جارية على الألسن موجودة في اللفظ يستدل عليها بالعلامات.** [ط: ٣٣٨]

● **قوله: «وجمع بعضهم الحروف السبعة والعشرين في بيت».**

٩ جمعها أيضًا، وإن تكرر بعضها، قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا﴾ // إلى قوله: ﴿بذات الصدور﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿محمد رسول الله...﴾[3] الخ سورة الفتح. ٧١ب

قوله: «ومخرج المتفرع...».

١٢ **ما تقدمت هي الحروف الأصول، وإنما جعلناها أصولا لإخلاصها على ما يوجبه مخارجها، ويلحقها حروف أخرى متفرعة، وإنما كانت هي متفرعة لأنها هي تلك لكن أزلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن.**

١٥ **والفصيح ثمانية: همزة بين وهي ثلاثة: بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو.**

---

(١) قال ابن جني في (سر الصناعة ١/٤٣-٤٤): «ولا تقل كما يقول المعلمون: لام ألف؛ وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض»، وقال الرازي في (كتاب الحروف ١٥٧): «وأما كلمة (لا) فعدّها حرفًا واحدًا عاميٌّ»، وكذا قاله الزنجاني في (شرح الهادي

(٢) (آل عمران: ١٥٤).

(٣) (الفتح: ٢٩). وانظر (التذييل والتكميل ٦/٢١٣/ب).

والنون الخفية نحو (عنك)، سميت بذلك لخفائها، ويقال لها الخفية لسكونها، وهو إذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها على ما سيأتي. ألا ترى أنك إذا قلت: (عن) كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت: (عنك) لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها. [ط: ٣٣٨-٣٣٩]

● قوله: «لسكونها».

أي: لأنها لا تكون إلا ساكنة، بخلاف المظهر.

وألف الإمالة نحو (رَمَى)، ويسميه سيبويه ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه. ولام التفخيم نحو (الصلاة)، والصاد كالزاي، وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ومن أصدق من الله قيلا﴾.

والشين كالجيم في نحو: (أشدق). [ط: ٣٣٩]

● قوله: «وألف الإمالة».

أي: سواء كانت محضة، أو بين اللفظين، ولم يذكر هذه سيبويه، وإنما ذكر المحضة[1].

● قوله: «ولام التفخيم».

المذكور في كتاب سيبويه، والمفصل، والتسهيل، وغيرها هو ألف التفخيم[2] نحو:

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢، وشرحه للسيرافي ٦/٤٥٠-٤٥١، وسر الصناعة ١/٥٠، ونكت الشنتمري ٢/١٢٤٣، والمفصل ٣٩٤، والتسهيل ٣١٩، والتذييل والتكميل ٦/٢١٧/أ).

وقد قرن ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ١٠/١٢٩)، والرضي في (شرحه على الشافية ٣/٢٥٥) وغيرهما بين ألف التفخيم ولام التفخيم، فذكروا أن لام التفخيم هي اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلاة، ويصلون، ولام (الله) إذا لم يكن قبلها كسرها، وألف التفخيم هي: التي ينحى بها نحو الواو.

الصلاة، والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، وفخمت في المذكورات لأن أصلها في كل ذلك الواو، ولم يذكروا لام التفخيم، نعم ذكرها السيرافي[1] فقال: «ومنها لام التفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد»، قال: «ورأينا من تكلم بالقاف بينها وبين الكاف» انتهى.

● **قوله: «وقرأ بذلك حمزة والكسائي[2]».**

قرأ بذلك في كل كلمة وقع فيها صاد ساكنة قبل دال، كـ﴿أَصْدق﴾ كما ذكره، وكـ﴿يصْدِفون﴾، و﴿يصْدر﴾، وشبهها.

فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع، وتخفيف النطق في المسموع، وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام. [ط: ٣٣٩]

● **قوله: «وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام».**

الذي وجد في القرآن منها إنما هو السبعة الأول[3]، ولم يوجد فيه الشين كالجيم، والظاهر أن الشارح أراد أنها وجدت في مجموع ما ذكره.

---

(١) (شرح السيرافي ٦/١٤٥١/ب).

(٢) قرأ حمزة والكِسَائِيّ وخلف بإشمام الصادِ الزايَ إذا سكنت وبعدها دالٌ، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن، وهي: ﴿ومن أصدق﴾ في (النساء: ٨٧، ١٢٢)، و﴿يصدفون﴾ في ثلاثة مواضع في (الأنعام: ٤٦، ١٥٧)، و﴿تصديق) في (يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١)، و﴿فاصدع﴾ في (الحجر: ٩٤)، و﴿قصد﴾ في (النحل: ٩)، و﴿تصدية﴾ في (الأنفال: ٣٥)، و﴿يصدر﴾ في (القصص، والزلزلة) فقط. انظر (السبعة ١٠٦، والإقناع ٢/٦٣١، والنشر ٢/٢٥٠-٢٥١).

(٣) وهي الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ثلاثةٌ، بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء، فهذه ثلاثة، والرابع النون الخفية، والخامس ألف الإمالة، والسادس لام التفخيم، والسابع الصاد كالزاي، وصريح عبارة ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ١٠/١٢٦) أن الشين كالجيم منها كذلك، وأُخذ بها في القرآن أيضا، وانظر (النشر ١/٢٠١، وشرح السيد الشريف ١٣٧١).

وقد زيدت حروف مستهجنة مستقبحة غير مأخوذ بها في القرآن ولا في غيره من كلام فصيح من نثر ولا نظم، وهي: الصاد كالسين كقولهم في (صبغ): (سبغ)، يقربون لفظ الصاد من السين حيث صعب عليهم النطق بالصاد، والطاء التي كالتاء، وهي في لسان أهل العراق كثيرة، كقولهم في (طالت): (تالت)، وفي (السلطان): (السلتان)، وينشأ ذلك من لغة العجم؛ لأن الطاء ليست في لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم، فضعف نطقهم، والفاء كالباء، وفي المفصل والهادي وشرحه: الباء كالفاء، ومثل له في شرح الهادي بقولهم في (بور): (فور)، والبُور: جمع البائر، وهو الهالك، والضاد الضعيفة، أي التي لم تقوَ قوة الضاد المخرجة من مخرجها، ولم تضعف ضعف الطاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما، والكاف كالجيم كقولهم في (جمل): (كمل). [ط: ٣٣٩-٣٤٠]

● **قوله: «وهي الصاد كالسين».**

إنما كان ذلك مستقبحًا لأنهم أزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء.

● **قوله: «والطاء التي كالتاء».**

زاد في التسهيل[(١)]: الظاء كالثاء، نحو: ثالم في ظالم.

● **قوله: «وفي المُفَصَّل... الخ»[(٢)].**

في التسهيل مثل ذلك، والمذكورة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب، (وتارة يكون لفظ الفاء أغلب)[(٣)].

---

(١) (التسهيل ٣٢٠).

(٢) هي الفاء كالباء في بعض المصادر كـ(الشافية ١٢٢، وشرحها لمصنفها ٧٧/أ، والفصول ١٥٦)، وفي بعضها الآخر: الباء كالفاء، كـ(الكتاب ٤٣٢/٤، ونكت الشنتمري ١٢٤٥/٢، والمفصل ٣٩٤، وشرحه لابن يعيش ١٢٦/١٠-١٢٨، والممتع ٦٦٧/٢، والمساعد ٢٤٥/٤، والتذييل والتكميل ٢١٧/٦/أ).

(٣) ليس في ط.

● **قوله: «والضاد الضعيفة».**

قال أبو علي[١]: الضاد الضعيفة إذا قلت: ضرب، ولم يسمع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن يخفف ويختلس فيضعف إطباقها، وقال ابن خروف[٢]: «هي المحرفة عن مخرجها يمينًا أو شمالاً كما ذكر سيبويه».

● **قوله: «لقولهم في جمل: كمل[٢]».**

الأنسب العكس، لكنه راعى التحقيق الآتي[٣].

ثم قال: وأما الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين فلا يتحقق لأنا عددنا الكاف التي كالجيم والشين التي كالجيم، وهما هما في التحقيق.

لكن يمكن أن يقال: إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم، وإن كان جيم في الصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين، وهكذا تقول في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم. وذكر في شرح الهادي أن الحروف المستهجنة إنما نشأت بمخالطة العرب غيرهم، وذلك حين جاء الإسلام واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد أخذوا حروفا من لغات أمهاتهم وخلطوها بلغة العرب. [ط: ٣٤٠]

● **قوله: «لكن يمكن أن يقال... الخ».**

---

(١) انظر النقل عنهما في (التذييل والتكميل ٦/٢١٧/أ، والمساعد ٤/٢٤٥).

(٢) هذا المثال في (الممتع ٢/٦٦٥، وابن يعيش ١٠/١٢٧) وغيرهما.

(٣) يريد بقوله: «الأنسب العكس» أي: الأنسب أن يقول: كقولهم في كَمُلَ: جَمُلَ، كما هي عبارة ابن عقيل في (المساعد ٤/٢٤٤)، أو الأنسب بالمثال الذي ساقه، وهو قولهم في جَمَلٍ: كَمَلٌ، أن يقول: والجيم كالكاف، كما هي عبارة الرضي (٣/٢٥٧)، ويريد بقوله: «لكنه راعى التحقيق الآتي» أي: ولكنه، كما هو مذهب سيبويه، راعى أن الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، شيء واحد، ولا يتحقق الفرق بينهما، وفي (شرح الشريف ١٣٧٤، والمساعد ٤/٢٤٤) أن هذه اللغة في قوم من أهل اليمن، وكثيرة في أهل بغداد.

قال ذلك أبو الفتح بن جني في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، وجعل ذلك سيبويه حرفًا واحدًا كما قال المصنف، قال أبو حيَّان: «وما قاله سيبويه هو الصحيح» - ٣ أي: لأن النطق بها لا يختلف، وإنما اختلفت بالأصل[1].

● **قوله: «وذكر في شرح الهادي».**

سبقه إلى نحو ما قاله أبو سعيد السيرافي وغيره[2].

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢، وسر الصناعة ١/٤٦، وشرح المُصنِّف على الشافية ٦١/ب، وشرح الرضي عليها ٣/٢٥٧، والتذييل والتكميل ٦/٢١٦/ب).

(٢) قال أبو سعيد في (شرح الكتاب ٦/٤٥٠/أ): «وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب قد خالطوا العجم، فأخذوا من لغتهم». وانظر (شرح الهادي ٢٥٢).

[صفات الحروف]

قوله: «ومنها المجهور...».

هذه إشارة إلى انقسام الحروف بحسب الصفات، ولها بحسبها انقسامات كثيرة، ذكر بعضهم أربعة وأربعين، وزاد بعضهم ونقص آخر، والمصنف ذكر ما هو المشهور.

وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف؛ لأنه لولا هي لاتحدت أصواتها فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، فسبحان من دقّت في كل شيء حكمته. [ط: ٣٤٠]

● **قوله: «وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف».**

يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما يحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع مما لا يحتاج، ومقابلة الحروف بما يشاكلها في القوة والضعف من المعاني بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصلب؛ لقوة القاف، والخَضْم للشيء الرطب؛ لضعف الخاء ورخاوتها[1]، وفضيلة ما لكل حرف على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز.

فالمجهورة: ما ينحصر أي يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنه يكون قويا في نفسه، وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد، ويمنع النفس من الجري معه، وهي ما عدا حروف (ستشحثك خصفة). وخصفة: اسم امرأة، والشحث: الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي: شحّاث. قال الزمخشري في الحواشي: «معناه: ستكدي عليك هذه المرأة». [ط: ٣٤٠-٣٤١]

---

(١) يشير هنا إلى ما روي عن أبي الدرداء، وما ذكره أبو الفتح في (الخصائص ٢/١٥٧-١٥٨) قال: «من ذلك قولهم: خَضِمَ وقَضِمَ، فالخَضْم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر: «قد يُدرك الخضم بالقضم»، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف، وعليه قول أبي الدرداء: (يخضمون ونقضم والموعد الله)، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث».

● **قوله: «فالمجهورة ما تنحصر... الخ».**

قال سيبويه[١]: المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أن يجري في الحروف. ويعتبر ذلك بالنطق فيقول: الحَقُّ، والحَجُّ، فلو رُمْتَ مدَّ صوتِك في القاف والجيم وغيرهما لامتنع عليك.

● **قوله: «وهي ما عدا حروف: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ».**

ما عداها تسعة عشر حرفًا يجمعها قول القائل[٢]: «غزال أدعج بَضٌّ ذو قرط نظيم»، وقوله[٣]: «لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا»، وجمعها الجوهري في قوله[٣]: «ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذ غزا جندٌ مطيع»، والبَضُّ، بموحدة ومعجمة: الرَّخْصُ الجسد، وليس من البياض خاصة، ويقال[٣]: بَضَّ الماء يَبِضُّ بَضِيضًا: سال قليلاً قليلاً، وفي المثل[٣]: «ما يبض حجره»؛ أي: ما تندى صَفَاته، قَوٍّ بفتح القاف وتشديد الواو: اسم موضع بين فَيْد والنباج[٤]، ورَبَضُ المدينةِ: ما حولها، وربض الغنم: مأواها[٥].

والمهموسة بخلافها، وهو ما لا ينحصر، أي لا يحتبس النفس مع تحركه، وذلك لأنها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها، ولضعف اعتمادها لا يقوى على منع النفس، فيجري معها النفس، وجري النفس مع الحروف مما يضعفها.

[ط: ٣٤١]

---

(١) (الكتاب ٤/٤٣٤).

(٢) انظر (الفصول ١٥٨، والصحاح، واللسان: جهر).

(٣) هذا مثل يضرب للبخيل الذي لا خيره فيه، وانظره في (مجمع الأمثال للميداني ٣/١٨١، وجمهرة العسكري ٢/٢٧٦، ومستقصى الزَّمَخْشَرِيّ ٢/٣٣٤، واللسان: بضض)، وأنشد الأصمعي:

فذاك نكس لا يبض حجره منخرق العرض جديدٌ ممطره.

(٤) انظر (معجم البلدان ٤/٤١٥).

(٥) (اللسان: ربض).

● **قوله: «والمهموسة بخلافها».**

أي: بخلاف المجهورة، وهي حروف: (سَتَشْحَثُك خَصَفَةٌ)، ويجمعها أيضا قولهم: (حثت كسف شخصه)، و(كست شخصه فحث)، وغيرها. قال أبو حَيَّان[1]: وبعض هذه الحروف أقوى من بعض، فالصاد والخاء أقوى مما عداهما؛ لأن في الصاد إطباقًا واستعلاءً وصفيرًا، وفي الخاء استعلاء، وذلك من صفات القوة.

ومثل للمجهورة بقَقَقٍ، وللمهموسة بكَكَكٍ، فإنك إذا قلت (قَقَقٍ)، وجدت النفس محصورا لا تحس معه بشيء منه، وإذا قلت (ككك)، وجدت النفس جاريا مع النطق بها غير محصور.

وإنما مثلوا بذلك لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين وهما القاف والكاف كان في المتباعدين أبين، وقال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت المجهورة مجهورة من قولهم: جهرت بالشيء إذا أعلنته، وذلك لأنه لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت بها، فقوي التصويت بها، وسمي قسيمها مهموسا أخذا من الهمس الذي هو الإخفاء؛ لأنه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة، فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق بها. هذا قول المتقدمين.

وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر. [ظ: ٣٤١]

● **قوله: «ورأى أن الشدة تَأَكُّدُ الجهرِ».**

فعلى قوله كل حرف شديد مجهور، من غير عكس.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قال، أي هذا البعض، في الضاد... إلى آخرها إنها بين المجهورة والمهموسة لكان أقرب، مع أن الضاد بعيدة

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢١٧-٢١٨، وشرح الهادي ٢٥٥).

عن الهمس، وأما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد، وليس الشدة تأكد الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت عن الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين، فظهر الفرق بينهما. ٣

قوله: «والشديدة...».

والحروف الشديدة حروف ينحصر جري صوتها عند إسكانها في مخرجها فلا يجري، وهي ثمانية أحرف يجمعها (أجدك قطبت)، ومعنى قَطَّبت: مزجت الشراب بالماء، أو من القُطوب بمعنى العبوس. [ط: ٣٤١] ٦

● قوله: «يجمعها: أجدك قطَّبت». ٩

جمعت أيضًا في (أجدت طبقك)، و(أجدت قطبك)، و(أجدك تُطبق)[1]، والأحسن قراءة: (قطبت) بتخفيف الطاء، لما سيأتي. قال في القاموس[2]: «قَطَبَ يَقْطِبُ قَطْبًا وقُطُوبًا فهو قاطبٌ وقَطُوبٌ: (زَوَى)[3] ما بين // عينيه، وكَلَحَ كقَطَّبَ، والشيءَ: قَطَعَهُ وجمعه، والشرابَ: مزجه، كقَطَّبَه وأقطبه» انتهى. ١٢ ١٧٢أ

والحروف الرخوة بخلاف الحروف الشديدة، فهي حروف لا ينحصر جري صوتها عند إسكانها. ١٥

وما بينهما، أي ما بين الشديدة والرخوة، حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور، وهي ثمانية يجمعها: (لم يروعنا)، وعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفا. [ط: ٣٤١] ١٨

---

(١) وجمعت في (أتجد قطبك)، وانظر (التسهيل ٣٢٠، وشرحه لابن عقيل ٤/٢٤٦، وشرح الهادي ٢٥٥).

(٢) (القاموس: قطب).

(٣) عدا ط: (ذوى).

● **قوله: «يجمعها: (لم يروِ عنًّا)[1]».**

الظاهر أن هذا الفعل من الرواية، وقد جمعت في: ولينا عمر، ولم يرو عنها، وجمعها ابن مالك في: (لِمَ يَرُوعُنا) من الروع، قال أبو حَيَّان[2]: «وعدل عن قولهم: لم يروِ عنًّا إلى: يروعنا؛ لأنه قصد ألا يكرر حرفا، قال: وهو لحظ حسن».

وسميت الشديدة شديدة مأخوذة من الشدة التي هي القوة؛ لأن الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد، أي امتنع قبوله للتليين؛ لأن الصوت إذا جرى في مخرجه أشبه حروف اللين، ومثلوا لها بالحج، فإنك لو وقفت على قولك (الحجّ)، وجدت صوتك راكدا محصورا، حتى لو رمت مدّ صوتك لم يمكنك ذلك، والرخوة مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين، لقبوله التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق، فإنك لو وقفت على قولك: (الطشّ)، وهو المطر الضعيف، وجدت صوت الشين جاريا تمده إن شئت.

ثم حقق تباينها بحروف متقاربة إحداها شديدة وثانيها رخوة وثالثها ما بين، وهي الجيم والشين واللام، وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه أو ما بينهما، بخلاف ما تقدم فإنه في المتحرك أبين.

قوله: «والمطبقة...».

أي والحروف المطبقة: ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ وهي في الحقيقة اسم متجوز فيه؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده، فاختصر فقيل: مُطبق، كما قيل للمشتَرك فيه: مشتَرك، ومثله كثير في اللغة. [ط: ٣٤١-٣٤٢]

● **قوله: «وهي الصاد والضاد والطاء والظاء».**

---

(١) وكذا جمعت في (راعني لوم)، وانظر (المساعد ٤/٢٤٦، وشرح الهادي ٢٥٥).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/٢١٨/أ).

قال في الممتع[1]: «لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والضاد سينًا والفاء ذالاً؛ لأنّ الفارق إنّما هو الإطباق، ولخرجت الضاد عن الكلام؛ إذ ليس من موضعها حرف غيرها فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق». انتهى.

والمنفتحة ضد المطبقة، فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك، بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحا، والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة؛ لأن الحروف لا تنفتح، وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك.

والحروف المستعلية: ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي الحروف المطبقة، والخاء، والغين، والقاف. ولا يلزم من الاستعلاء إطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ألا ترى أنك إذا نطقت بالخاء والغين والقاف استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها استعلى اللسان أيضا إلى الحنك وانطبق على وسط اللسان.

وسميت المستعلية لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك، فهي مستعل عندها اللسان، وتجوّز في تسميتها مستعلية كما تجوّز في قولهم: ليلٌ نائم، ويجوز أن تكون سميت مستعلية لخروج صورتها من جهة العلو، وكل ما حل من عال فهو مستعل. والمنخفضة بخلافها، ويقال لها المستفلة أيضا لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي.

قوله: «وحروف الذلاقة...».

وهي ستة أحرف يجمعها قولك: (مر بنفل). وإنما سميت بذلك لأن الذلاقة أي السرعة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأن ثلاثة منها ذولقية، وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية، وهي الباء والفاء والميم. [ط: ٣٤٢]

(١) (الممتع ٢/٦٧٤).

● **قوله: «يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ)[1]».**

جمعت أيضًا في قولهم (فرَّ مِن لُبٍّ) والأول أحسن، واللُّبُّ: سَبُعٌ يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس[2]. ٣

● **قوله: «لأن الذلاقة... الخ».**

قال في القاموس[3]: ذَلِق اللسان، وذَلْقُه، ويُحرَّك، وذَوْلَقُهُ: حده، وذَوْلَقُ اللسان والسِّنان: طرفهما، ولسان ذَلْقٌ: طلقٌ. وقال[4]: الأَسَلَة، أي: بفتحات، من اللسان طرفه. ٦

وهذه الحروف أحسن الحروف امتزاجا بغيرها، ولا تجد كلمة رباعية أو خماسية إلا وفيها شيء منها، فمتى رأيتها خالية عنها فهو دخيل في العربية، كالعسجد، وهو الذهب، والدهدقة، وهي الكسر، إلا أن يشذ شيء يكون عربيا، والشاذ لا عبرة به. والنَّفَلُ بالتحريك: الغنيمة. [ط: ٣٤٢-٣٤٣] ٩

● **قوله: «كالعسجد، وهو الذهب[5]».**

١٢ من ذلك أيضًا: العَسَطُوط، وهو كحَلَزُون: شجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة، والزَّهزَقَة: وهي شدة الضحك، ذكر الأربعة أبو الفتح ثم قال: «على أن العين والقاف وقد

---

(١) وجمعت أيضا في (ملف نبر)، وانظر (المساعد ٤/٢٤٨-٢٤٩، وشرح الهادي ٢٥٦)، ويمكن فتح فاء (نفل) فتكون الغنيمة، وإسكانها فتكون العطية غير الواجبة.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٢٢/ب، والتاج: لبب).

(٣) (القاموس: ذلق).

(٤) (القاموس: أسل).

(٥) عد أبو الفتح في (سر الصناعة ١/٦٥، والزنجاني في شرح الهادي ٢٥٦) هذه الأربعة: (عسجد، عسطوس، زهزقة، وهدقة) من المعرّب، وفي (شفاء الغليل ١٤١، وقصد السبيل ٢/١٠١، والألفاظ الفارسية ٨١): الزهزقة: بمعنى التحسين، مولّدة، من قول الفرس: زَهَى زَهَى، وفي (القاموس واللسان والتاج: عسطس، وقصد السبيل ٢/٢٩١): العَسَطُوس، مُحَرَّكة: رئيس النصارى، بالرومية.

حسَّنتا الحال لنصاعة العين، ولذاذة سمعها، وقوة القاف وصحة جرسها».

والمصمتة ما عداها، كأنهم لما لم يجعلوها منطوقا بها أصمتوها، أي جعلوها صامتة، أو أصمت المتكلمون أن يجعلوا منها رباعيا أو خماسيا. ٣

وحروف القلقلة: ما ينضم فيها إلى الشدة ضغط في الوقف، والضغط: العصر، ويقال: ضغطه يضغطه ضغطا: زحمه إلى حائط أو نحوه، وهي خمسة أحرف يجمعها: (قد طبج)، من (الطبج)، وهو الضرب على الشيء الأجوف كالرأس ونحوه، ويقال أيضا: طبج الرجل يطبج فهو أطبج، وهو الأحمق، وتسمى أيضا حروف اللقلقة. قال الخليل: القلقلة: شدة الصوت، واللقلقة: شدة الصياح. ٦

قال المصنف في شرح المفصل: «سميت حروف قلقلة إما لأن صوتها صوت أشد الحروف، أخذا من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها، من قولهم: قلقلته، أي حركته، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان، وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها؛ إذ لولا ذلك لم يتبين». [ط: ٣٤٣] ٩ ١٢ ١٥

● **قوله: «يقال: ضَغَطَه».**

مقتضى ما في القاموس أن هذا الفعل من باب كتب[١]. ١٨

● **قوله: «يجمعها: قد طبج[٢]».**

هو من باب ضَرَبَ.

---

(١) بل فيه وفي غيره من المعاجم (ضغط) أنه من باب (مَنَعَ).

(٢) وجمعت أيضا بـ(جُدْ بقط)، و(قطب جد)، و(طبق جد)، وانظر (المساعد ٤/٢٤٧، وشرح الهادي ٢٥٥).

وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، فإنك إذا وقفت على قولك: اِصْ، اِزْ، اِسْ، سمعت صوتا يشبه الصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير. ٣

واللينة: حروف اللين وهي الألف والواو والياء، لما فيها من قبول التطويل لصوتها، وهو المعنيّ باللين، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حروف مدّ ولين، فالألف حرف مد ولين أبدا، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين، هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل، وهذا يقوي ما ذكرناه في أول التقاء الساكنين. ٦

وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي: إنها سميت لينة وحروف اللين وحروف المد لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، وذلك لاتساع مخرجها؛ لأن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشد امتدادا واستطالة؛ إذ كان أوسع مخرجا. ٩ ١٢

والمنحرف اللام، لأن اللسان عند النطق بها ينحرف إلى داخل الحنك.

والمكرر الراء؛ لأنك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكرير. ١٥

[ط: ٣٤٣-٣٤٤]

● قوله: «والمكرَّر الراء».

التكرير ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها، واختلف فيها إذا نطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا؟ فذهب مكي وغيره إلى ذهابها، قالوا[1]: وليس التكرير فيها صفة ذاتية كالاستعلاء في المستعلية، وكالرخاوة في حروفها، ونظَّروا إخفاء التكرير فيها بما ذكره الخليل: من أن الهمزة كالتهوع، وقد أجمع أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك، بل سلسة في النطق سهلة في الذوق متوسطة في اللفظ، وذهب شريح إلى أن الراء مكررة في جميع أحوالها، ١٨ ٢١

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٢٢/ب، والنكت الحسان له ٢٨٠).

قال: وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك، وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحدًا من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة» انتهى. حكى ذلك أبو حيَّان ثم قال: «وتلخص أن أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة، والجمهور على إذهابها»، وقال الجعبريّ[١]: «التكرير لحن لا يجيزه أحد من القراء، ومعنى قولهم: مكرر أن له قبول التكرير، وليتحفظ عنه، على عكس قولهم: مخفف.

والهاوي: الألف؛ لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه: هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه، أشد من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك.

يعني أن الواو والياء مثل الألف، إلا أنك تضم الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحو الحنك في الياء، فيحصل فيه عمل العضو، ولا كذلك الألف، فإنك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا عصر.

ويقال له: الجرسيّ أيضا؛ لأنه صوت لا معتمد له في الحلق. والجَرْسُ: الصوت الخفي، والهاوي من الهُوِيّ، بضم الهاء، وهو الصعود، وبفتحها، وهو النزول، هكذا ذكر في شرح الهادي. [ط: ٣٤٤]

● **قوله: «والجرس: الصوت الخفي».**

قدمت في أول التقاء الساكنين الكلام في تفسيره، وهو من القاموس[٢].

● **قوله: «هكذا ذكر في شرح الهادي[٣]».**

---

(١) انظر (كنز المعاني ١٦٢/ب).

(٢) انظر (الجاربردي ١٥٠)، وفي (القاموس: جرس): «الجَرْس: الصوت، أو خفيّه، ويكسر، أو إذا أفرد فتح، فقيل: ما سمعت له جَرْسًا، وإذا قالوا: ما سمعت له حِسًّا ولا جِرْسًا، كسروا».

(٣) (شرح الهادي ٢٥٨).

قال في القاموس[١]: «يقال: هوى الشيء: سقط، كما هَوَى، وانْهَوَى هُوِيًّا بالفتح والضم، وهَوَيَانًا، سقط من علو إلى أسفل، أو الهَوِيُّ بالفتح للإصعاد، والهُوِيُّ، بالضم: للانحدار» انتهى. وهو يخالف ما في شرح الهادي. ٣

والمهتوت: التاء، لخفائه وضعفه. قال المصنف في شرح المفصل تعليلا لهذه التسمية: «إنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يخرج معه، وهو وإن كان مهموسا يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه، فيتحقق خفاؤه». ٦

وذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان، من (الهتّ)، وهو إسراع الكلام، يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث: هو يسرده سردا، ويهته هتا، ورجل هتات: أي خفيفٌ كثير الكلام؛ لأن الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف، وقيل: الهت عصر الصوت. ٩

ثم قيل فيه: «أما ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء فكأنه غلط من الناسخ». ثم ذكر فيه: والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل: «لو لا هَتَّة في الهاء لأشبهت الحاء». وعنى بالهتّة: العصرة التي فيها دون الحاء. وقال أبو الفتح: ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء. [ط: ٣٤٤] ١٢

● **قوله: «والمهتوت: التاء[٢]».** ١٥

---

(١) بتصرف عن (القاموس: هوى)، وفي اللسان: يقال: هَوَى يهوي هويًّا بالفتح إذا هبط، وهَوَى يَهْوي هُوِيًّا إذا صعد، وقيل بالعكس. وفيه أيضا عن ابن بري: ذكر الرياشي عن أبي زيد أن الهَوِيَّ بفتح الهاء إلى أسفل، وبضمها إلى فوق. (اللسان: هوى).

(٢) هذه مسألة خلافية، وخلاصتها:

أ- المهتوت الهمزة: ذكر هذا (ابن القوطية في الأفعال ١٨٢، وابن القطاع فيها ٣/٣٥٧، والسرقسطي فيها كذلك ١/١٤٥، وابن مالك في التسهيل ٣٢٠، وإيجاز التعريف ١٤، وابن الناظم في بغية الطالب ٢٥٤، وابن عقيل في المساعد ٤/٢٤٨، والسلسيلي في شفاء العليل ٣/١١٧، وابن بابشاذ في شرح الهادي ٢٥٩، وأبو حيّان في النكت الحسان ٢٨٣) وغيرهم.

⇦

قال الشيخ بدر الدين: «هذا خطأ، والصواب الهمزة، وهو الذي ذكره ابن القوطية[1] وغيره» انتهى. وهو ما في التسهيل أيضًا، وقال الجعبريّ: المهتوت الهاء والهمزة»، والهت: الضعف، فالهاء لخفائها، والهمزة لما لها في التخفيف إلى أخواتها. ٣

ب- المهتوت التاء: ذكر هذا (الزَّمَخْشَرِيّ في المفصل ٣٩٦، وابن يعيش في شرحه ١٠/١٣١، والمصنف في شرحه أيضا ٢/٤٩٠، وفي شرحه على الشافية ٧٨/أ، والرضي ٣/٢٦٤، والغيات ٢/٣٤٨).

جـ- المهتوت الهاء: ذهب إليه (ابن جني في سر الصناعة ١/٦٤، وابْنُ عُصْفُور في الممتع ٢/٢٧٦، والأنصاري في شرح الشافية ٢٤٤، والزنجاني في شرح الهادي ٢٥٩، وهذا في العين أيضا للخليل ١/٥٧).

د- المهتوت الهمزة والهاء: قاله الجَعْبَرِيّ فيما نقله عنه المحشي هنا.

وما سبق منقول عن حاشية محقق (شرح الشافية لليزدي ٥٧٩).

(١) ابن القوطية هو: أبو بكر، محمد بن محمد بن عبد العزيز، ابن القوطية، الأندلسي، كان أعلم أهل زمانه باللغة العربية، وأرواهم للأشعار، توفي سنة ٣٦٧، وترجمته في (إنباه الرواة ٣/١٧٨، وبغية الوعاة ١/١٩٨).

[إدغام المتقاربين]

قوله: «ومتى قصد...».

أي متى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام.

والقياس قلب الأول؛ لأن الساكن بالتغيير أولى، إلا لعارض كما في (اذبح عتودا)، فإنه إذا أريد ادغام الحاء في العين تقلب العين حاء. والعتود: ولد المعز. وفي (اذبح هذه) تقلب الهاء ثم تدغم الحاء في الحاء، وذلك لأن العين والهاء أدخل في الحلق من الحاء، فكرهوا قلبها إليهما فيستثقل، وفي جملة من تاء الافتعال لمثل ذلك، ولكثرة هذه التاء على ما سيأتي. [ط: ٣٤٤-٣٤٥]

● قوله: «والعَتُودُ: وَلَدُ المَعْزِ».

أي: الحولي، ويجمع على أَعْتِدَة، وعِدَّان، وأصله: عتدان[١]، فأدغم.

● قوله: «وفي جملة من تاء الافتعال».

نحو اصْطَلَح، وازْدَجَروا، واضْطَرب؛ فإنه (يقلب فيها الثاني عند إرادة الإدغام فيقال: اصّلح، وازّجر، واضّرب)[٢]، دون الأول؛ حذرًا من فوات الصفير والاستطالة.

● قوله: «لمثل ذلك».

أي: لعارض مثله في كونه عارضًا[٣].

---

(١) (القاموس: عتد)، وفي اللسان: «العَتود: الجدي الذي استكرش، وقيل: هو الذي بلغ السِّفاد». وانظر (المخصص ١٨٧/٧، وفقه اللغة للثعالبي ١١٠).

(٢) ليس في ب.

(٣) انظر (شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٤٩/١٠).

وأما قولهم: (مَحُّم) في (معهم) بقلب العين والهاء حاء فضعيف، والفصيح: (مَعَهُم) من غير القلب والادغام.

و(سِتّ)، وأصله (سِدْس) شاذ لازم، أما شذوذه فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إرادة الادغام، وأما لزومه فلأنه لم يستعمل إلا كذلك، أي بقلبهما تاءين مدغما والدليل على أن أصله (سِدْس) قولهم في تصغيره: (سُدَيْس)، وفي تكسيره: (أسداس)، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب (سَلَس)، فقلبوا السين تاء لأنهما مهموسان متقاربان في المخرج، فصار (سِدْتًا)، ثم قلبوا الدال تاء وادغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الشدة وادغم. [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر».**

عدلوا عن ذلك في (سِدْسٍ) لئلا تصير الكلمة كلها سينات.

● **قوله: «والدليل على أن أصله سِدْس... الخ».**

ذكر ذلك الزجاجي[1] وغيره، قال الشيخ أبو حَيَّان[2]: «وظاهره أن ستًا يُصَغَّر على سديس، ويُجْمَع على أسداس، وهو في التصغير صحيح؛ ولم يقولوا: سديسة؛ لئلا يلتبس بتصغير ستة الموضوع للمذكر، وأما الجمع على أسداس فليس جمعًا لست؛ لأن ستًا من أسماء الأعداد، وهي لا تجمع، // إلا مائة وألفا، وإنما هو جمع لسُدس، أو لسِدس، بكسر السين في أظماء الإبل[3]، قال: وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها؛ لأن (أسداسًا) جمع (ست)، ولو سمع ذلك لكان الاستدلال به أَوْلَى» انتهى. ٧٢ب

(١) انظر (الجمل للزجاجي ٤١٧).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣/أ).

(٣) الظِّمْءُ: ما بين الشُّرْبَيْنِ والوِردين في وِرْدِ الإبل، وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد، والجمع: أظماءٌ. (اللسان: ظمأ). ويشير المحشي هنا إلى المثل: يضرب أخماسا في أسداس، أي يظمئ الإبل خمسة أيام، ثم ستة أيام، يدربها على تحمل العطش قبل رحلة طويلة.

● **قوله: «فقلبوا السين تاء؛ لأنهما مهموسان».**

(يعلم منه الجواب عما)[1] قيل: هلا قلبوا السين دالاً، وأدغموا فقالوا سِدٌّ؟ قال أبو حَيَّان[2]: «ولم يبدلوها صادًا مع أن الصاد أيضًا مهموسة؛ لأنهما ليستا بينهما إلا الإطباق، فكان يستثقل أن يقال: سِصٌّ»، قال: «وقد شبه سيبويه مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في ييجل؛ ليقلبوا الواو ياء، وهو تشبيه حسن».

> **ولا يدغم من الحروف المتقاربة ما يؤدي إلى لبس حروف الكلمة، نحو: (وَطَد)، و(وَتِد)؛ لأنهم لو ادغموا لم يدر أنهما دالان أو طاء ودال، أو تاء ودال. يقال: وَطَدْتُ الشيءَ أطِدُه، أي أَثْبَتُّه، ووَتَدْتُ الوَتِدَ أتِدُه وَتْدًا، وكذا لم يدغموا في قولهم: (شاة زنماء). والزَّنَمَة: شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا. يقال: بعير زَنِم وأزنم، وناقة زَنِمَة وزنماء.** [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «نحو: وَطَدَ، ووَتَدٌ».**

الأول بفتح الطاء، والثاني بفتح التاء وكسرها. والزَّنَمَة: بفتح الزاي والنون.

> **ومن أجل أنهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الإدغام إلى اللبس لم يقولوا: (وَطْدًا)، ولا (وَتْدًا) بالسكون؛ لأنهم إن لم يدغموا حينئذ يلزم الثقل، وإن ادغموا يلزم اللبس.** [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «لم يقولوا (وطْدًا) ولا (وَتْدًا) بالسكون».**

رده الشيخ بدر الدين[3] بأن ابن القطاع حكى: «وَطَدَ الشيء وَطَدًا، وطِدَةً: ثَبَتَ، ووَطَدْتُهُ». قال[3]: «وحكى ابن القوطية: وَتَدْتُ الوَتِدَ وَتْدًا، وأَوْتَدْتُهُ: أثبته في الأرض»

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣/أ).

(٣) انظر (بغية الطالب ٢٦٥)، وانظر (أفعال ابن القوطية ١٥٥، وابن القطاع ٣/٣١٣، والسرقسطي ٤/٢٦٢، والمقاييس ٦/١٢١).

انتهى. وتابعه الشريف في شرحه[١]، وفي القاموس[٢]: «وَطَدَ الشيءَ يَطِدُه وَطْدًا»، ثم قال[٢]: ووَطِدَ، لغة في وَطِئَ، ومنه في روايةٍ: «اللهم اشْدُدْ وَطْدَتَك على مُضَرَ».

وهذا بخلاف (امّحى)، و(اطّير). وأصل (امّحى): (انمحى)، أدغموا النون في الميم؛ لأنه يؤدي إلى اللبس؛ إذ ليس (افَّعَلَ) من أبنيتهم. وأصل (اطّير): (تَطَيَّر)، ادغموا التاء في الطاء، وأتوا بهمزة الوصل، ولا يحصل اللبس إذ ليس (افّعل) من أبنيتهم.

وبنو تميم قد يدغمون (وتدًا)، ويقولون: (وَدًّا)، وهو شاذ. [ط: ٣٤٥-٣٤٦]

● **قوله: «وبنو تميم قد يدغمون[٣]».**

ليس الإدغام لغةً لكلهم، بل لبعضهم، والبعض الآخر أظهر؛ كلغة أهل الحجاز، قال أبو حَيَّان[٤]: «وهو الأظهر».

---

(١) (شرح الشريف ١٣٩٤).

(٢) (القاموس: وطد).

(٣) قال سيبويه (٤/٤٨٢): «ومن ذلك قولهم: وَدٌّتٌ، وإنما أصله (وَتِدٌ)، وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذ: فَخْذٌ، فأدغموا. ولم يكن هذا مطردًا لما ذكرت لك من الالتباس حتى تجشموا: وَحْدًا، ووتْدًا، وكان الأجود عندهم تِدَة وطِدَة؛ إذ كانوا يتجشمون البيان». وانظر (الأصول ٣/٤٣٢، والممتع ٢/٧١٦).

(٤) لم أرَ لأبي حيان ما يدل على أن الأظهر لغة الحجازيين، كما ذكر المحشي، وما في التذييل، وهو الذي اعتمد عليه المحشي- ما نصه: «وأما (ودّ) فالأصل فيه (وَتِدٌ)، وفيه لغتان: أحدهما لغة الحجاز وبعض بني تميم وهو الإظهار، والثانية لغة بعض بني تميم، وذلك أن من لغتهم تسكين (فَعِل) فيقولون في (فَخِذٍ): (فَخْذٌ)، وفي (عَلِم) (عَلْم)، فبعضهم طرد لغته فسكن وأدغم فقال: (ودّ)، وبعضهم ترك لغته فلم يسكن لضعف الإدغام فيه فأظهر كلغة الحجاز فقال: (وَتِدٌ) وبعضهم أبدل الدال تاء وأدغم فقال: (وتّ)». (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣).

قلت: لعل قول أبي حيان في النص السابق: «وهو الإظهار» قد تصحف على المحشي فقرأه: «وهو الأظهر» والله أعلم.

● قوله: «وهو شاذ».

مما شذّ أيضًا قولهم في جمع عَتُود: عِدَّانٌ، وقد مرّ[1].

٣ قوله: «ولا تدغم حروف (ضَوَى مِشْفَر) فيما يقاربها لزيادة صفتها...».

وذلك لأن الضاد فيها استطالة، وقال في شرح الهادي: «يقال للضاد: مستطيل وطويل؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام». وفي الواو والياء لين، وفي الميم غنة، وفي

٦ الشين والفاء تفش، من قولهم: تفشى الشيء، أي: انتشر، والفواشي: كل شيء منتشر من المال، كالغنم السائمة والإبل وغيرهما، وذلك لزيادة رخاوتهما، وفي الراء تكرير.

وإنما قال: «فيما يقاربها...» لأنها تدغم في مثلها، ولا يَرِدُ عليه نحو (سيّد)،

٩ وأصله (سَيْوِد)، و(لَيَّة)، وأصلها (لَوْيَة)؛ لأنهما إنما ادغما بعد أن صيّرا مثلين بالإعلال، وإنما أدغمت النون في اللام والراء، مع ما فيها من الغنة التي هي أكثر من غنة الميم، لكراهة نبرتها، ونبرة المغنّي رفع صوته، وادغمت النون في الميم وإن لم

١٢ يتقاربا؛ لأن الغنة التي فيها جعلتهما كالمتقاربين، وادغمت النون في الياء والواو نحو: من يوم، ومن ويل؛ لإمكان بقاء غنتها. [ط: ٣٤٦]

● قوله: «لكراهة نبرتها[2]».

١٥ النبرة، بفتح النون وسكون الموحدة: كل مرتفع من شيء[3].

وقد جاء بالإدغام عن بعض القراء في ﴿لبعض شأنهم﴾، و﴿اغفر لي﴾، و﴿نخسف بهم﴾. والنحويون ينكرون ذلك، ولا يدغم حروف الصفير في غيرها

١٨ محافظة على الصفير، ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الإطباق. [ط: ٣٤٦]

(١) (الجاربردي ٣٤٤)، وانظر (الممتع ٢/٧١٦).

(٢) قد أورد ابن الناظم في (بغية الطالب ٢٥٥) بما نقله عن ابن القطاع في (الأفعال ٣/٢٤٣) بأن النبر للهمزة وليس للنون، وارتضى هذا الإيراد السيد الشريف (١٣٩٩) واليزدي (٥٨٣) في شرحيهما.

(٣) (اللسان: نبر).

● **قوله: «وقد جاء الإدغام عن بعض القراء... الخ».**

جاء في: ﴿لبعض شأنهم﴾[١]، و﴿اغفر لي﴾[٢] عن أبي عمرو بن العلاء البصري،

وفي ﴿نخسف بهم﴾[٣] عن الكسائي، و﴿يخسف﴾ في قراءته بالياء، لا بالنون. ٣

● **قوله: «والنحويون ينكرون ذلك».**

لم ينكره كلهم، بل الخليل وسيبويه وأصحابه[٤]، وقد بسطت الكلام في ردّ ذلك

---

(١) (النور: ٦٢).

نقل عن أبي شجاع، وهو أبو نعيم بن أبي نصر البلخي، إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، ونقل عن أبي شُعيب السوسي عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في هذه الآية من سورة النور، وفي: ﴿شققنا الأرض شقا﴾ من (عبس: ٢٦)، وانظر (السبعة ١٢٢، ٥٢٧، والإقناع ٢١٦/١، والنشر ٢٩٣/١، والإتحاف ٢٤).

(٢) (الأعراف: ١٥١، إبراهيم: ٤١، القصص: ١٦، ص: ٣٥، نوح: ٢٨).

وقد روي إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو في رواية الرقّيين عنه في جميع القرآن، ووافقه ابن محيصن واليزيدي. وانظر (الكشف ١٥٧/١، والتيسير ٤٤، والإقناع ١٩١/١، والنشر ١٢/٢، والإتحاف ٣٩).

(٣) (سبأ: ٩).

وليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه الآية، وقرأها الكِسَائِيّ وحده بالإدغام، وأظهر الباقون. وانظر (السبعة ٥٢٧، والكشف ١٥٦/١، والتيسير ٤٤، والنشر ١٢/٢، والإقناع ١٧٧/١).

(٤) ليس جميع النحويين ينكر هذه القراءة، قال السيرافي: «ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد في الطاء، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين؛ لأن الشين أقوى منها. قال أبو حيّان -وقد ذكر بعض هذه القراءات-: وينبغي أن ينبى على ذلك ولا يجعل شاذّا، وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي بالآحاد فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى». انظر (شرح الكتاب للسيرافي ٧٩٩/٦-٨٠٠، والنكت الحسان لأبي حيان ١٧٩، والتبصرة ٩٥٣-٩٥٤، والرضي ٢٧٤/٣).

نقلاً وحججًا في كتابي: (التعريف).

● **قوله: «ولا حروف الصفير في غيرها».**

٣ المراد أن كل واحد لا يدغم في غير الثلاثة؛ لأن كلاً لا يدغم فيما سواه.

● **قوله: «ولا الحروف المطبقة في غيرها».**

صرح ابْنُ عُصْفُور وابن مالك وغيرهما بجواز إدغامها مطلقًا، وقالوا: الأَوْلَى تبقية

٦ الإطباق، قال أبو حَيَّان[1]: «بعض العرب تبقي الإطباق كما تبقي الغنة في إدغام النون، وبعض العرب يذهبه كما يذهبهما، وإذهاب الإطباق مع الدال أقوى منه مع الياء؛ لأنهما مجهوران، والجهر فضل صوت، وقال سيبويه: كلٌّ عربيٌّ، يعني إبقاء الإطباق وتركه».

٩ **ويفهم من قوله: «من غير إطباق...» أنها تدغم مع تبقة الإطباق، كقراءة أبي عمرو: ﴿فرطت في جنب الله﴾، وفيه نظر سيأتي.** [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «كقراءة أبي عمرو ﴿فرطت﴾[2]».**

١٢ تخصيصه بالذِّكْر قد يُوهم أن غيرَه من القراء لا يقرأ كذلك، وليس مرادًا.

ولا يدغم حرف حلق في أدخل منه؛ لئلا يلزم إدخال الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل، إلا الحاء في العين والهاء لشدة التقارب، ومن ثم قلبوا الثاني إلى الأول؛ قالوا:

١٥ **اذْبَحَّتُودا، واذْبَحَّاذِهِ، في اذبح عتودا، واذبح هذه، ولم يقلبوا الأول إلى الثاني فلم**

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٦٠، والممتع ٢/٧٠٨، والتسهيل ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٥).

(٢) من قوله تعالى﴿أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله﴾ (الزمر: ٥٦).

قال ابن الباذش في (الإقناع ١/٢١٧-٢١٨): «ويدغمها هو -أي أبو عمرو- وجميع القراء إذا سكنت في التاء، وجملة ذلك أربعة مواضع: في (المائدة: ٢٨): ﴿لئن بسطت إلي﴾، وفي (يوسف: ٨٠): ﴿ومن قبل ما فرطتم﴾، وفي (النمل: ٢٢): ﴿أحطت بما لم﴾، وفي (الزمر: ٥٦): ﴿على ما فرطت﴾، ويبقون الإطباق، اتفقوا على ذلك، ويجوز إذهابه»، ثم قال: «والطاء والدال والتاء من مخرج واحد، ويدغم بعضهن في بعض». وانظر كذلك (الإقناع ١/١٨٤-١٨٦، والإتحاف ٢١، ٣٣٥).

يقولوا: اذبعَّتودا، واذبهَّذه. [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «فلم يقولوا: اذْبَعَّتُودًا واذْبَهَّذِهِ».**

٣ هذا هو الإدغام القياسي، ولم يقولوه، فبالنظر إليه لا يستثنى الحالان إدغامهما في العين والهاء، إنما هو على الوجه الشاذ، وهو قلب الثاني إلى الأول.

وفيه نظر؛ لأنه يجوز إدغام الخاء في الغين بقلب الخاء غينا، مع أن الغين أدخل

٦ **في الحلق كما سيجيء.** [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «كما سيجيء».**

أي: لأنه يجوز ذلك.

٩ **ويمكن أن يجاب عنه بأنهما لما كانا من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما أدخل من الآخر في الحلق.** [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «ويمكن أن يجاب عنه».**

١٢ سيأتي الاعتذار أيضًا بأن العين والخاء أجريا مجرى حروف الفم، وهي يجوز فيها (قلب)[1] الأخرج إلى الأدخل.

فإن قلت: الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط، فلو صح ما ذكرتم

١٥ **لوجب ألا يذكرهما أيضا.**

قلت: لما جاز ادغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الحاء، لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص.

١٨ **قوله: «فالهاء في الحاء...».**

لما بين تقارب الحروف بحسب المخرج، وبحسب صفة تقوم مقامه، وبين منها ما لا يدغم فيما يقاربها، شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها، وذكرها على

---

(١) ليس في ب.

الترتيب المذكور عند ذكر المخارج، فترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها فقال: تدغم الهاء في الحاء نحو (اجْبَهْ حَاتمًا). يقال: جَبَهْتُهُ، أي صككت جبهته، ولم يذكر الألف لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها؛ لأنها لو أدغمت في مثلها فلا بد من تحريك الثانية؛ لأن المدغم فيه لا يكون إلا متحركا، وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة، فلا يكون الأول كالثاني، فلا يمكن الادغام، وإذا لم تدغم في مثلها فأولى ألا تدغم فيما يقاربها؛ لأن الادغام في المقارب لا يكون إلا بعد صيرورتهما مثلين، فيعود إلى ادغام الألف في الألف، وإن شئت قلت: الألف لا تدغم في مثلها لِمَا مَرَّ، ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة. [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «لأنها لا تدغم فيما يقاربها».**

أي: وقد تدغم في مثلها، كما تقدم.

ثم قال: والعين في الحاء نحو ارفع حَّاتما، والحاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين كما تقدم في اذْبحَّتودا، واذبحَّاذه. [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «والعين في الحاء، نحو: ارفع حَّاتما».**

مثَّل[1] سيبويه: باقطع حَّبلك، وقال: الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد[2]، وقد يفهم من كلام المصنف أنه لا يجوز إدغام العين والحاء في المعجمتين في نحو: اسمعْ غالبًا، واسمعْ خلفًا، وامدحْ غالبًا، وامدحْ خلفًا، وهو مذهب سيبويه والجمهور، قالوا: لأن العرب أَجْرَوْهُمَا مُجرى حروفِ الفم، وحروفُ الفم لا تدغم فيها، والعكس، وذهب بعض النحويين (إلى جواز ذلك، وزعم أنه مستقيم في اللغة، جائز في

---

(١) جميع ما سيذكره المحشي هنا في هذه الفقرة أخذه عن (التذييل والتكميل لأبي حيان ٦/٢٣٥-٢٣٦)، وهو عن ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٦٨٤)، وقوله: «وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك» هو المُبَرِّد في (المقتضب ١/٣٤٣).

(٢) في (الكتاب ٤/٤٥١) قال سيبويه: «اقطع حملا، الإدغام حسن، والبيان حسن؛ لأنهما من مخرج واحد». وانظر (التذييل والتكميل ٦/٢٣٥/ب).

القياس؛ لأن الهاء إذا صحَّ[1] إدغامها في الحاء، وهما من حروف الحلق، فالحاء أَوْلَى أن تدغم فيما بعده؛ لأن ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل للإدغام، وقد روي

٣ الإدغام شاذًّا عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿واسمعْ غَّير مسمع﴾[2]، و(قوله تعالى)[3]: ﴿ويتبع غَّير سبيل المؤمنين﴾[4]، ولا يجيز (أحدٌ)[5] إدغامَ الهاءِ في الغين والخاء المعجمتين، ولا إدغامهما فيها؛ للتراخي الذي بين ذلك، ولا إدغامُهما في المُهملتين؛ لما

٦ في ذلك من قلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق.

وجاء ادغام الحاء في العين بقلب الحاء عينا في قراءة أبي عمرو: (فمن زحزعَّن النار) في ﴿فمن زحزح عن النار﴾. [ط: ٣٤٧-٣٤٨]

٩ ● **قوله: «في قراءة أبي عمرو ﴿فمن زحزحعَّن النار﴾[6]».**

قال ابن الباذش[7]: اتفق الرواة عن اليزيدي على الإدغام // فيه عن أبي عمرو، ٧٣أ ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروي عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان

---

(١) ليس في ب.

(٢) (النساء: ٤٦).

(٣) ليس في ب.

(٤) (النساء: ١١٥)، وانظر (الكتاب ٤/٤٥١).

(٥) ليس في ب.

(٦) (آل عمران: ١٨٥). وانظر قراءة أبي عمرو في (التيسير ٢٣، وتحبير التيسير ٤٦، والإقناع ١/٢٠٩، والنشر ١/٢٩٠، وسراج القارئ المبتدئ ٤٠، وشرح الهادي ٢٧٦).

(٧) انظر (الإقناع ١/٢٠٩-٢١٠).

وابن الباذش هو: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، ولد في غرناطة سنة ٤٩١هـ، وتوفي عام ٥٤٠هـ. (بغية الوعاة ١/٨٣).

قبلها حرف مدّ نحو: ﴿لا جناح عليهما﴾(١)، و﴿المسيح عيسى﴾(٢)، و﴿الريح عاصفة﴾(٣).

٣ **والغين في الخاء نحو: ادمغ خالدا، يقال: دَمَغَه دَمْغًا، أي شجه حتى بلغ الشجة الدماغ، واسمها الدامغة.**

والخاء في الغين نحو: اسْلُغَّنَمك في: اسلخ غنمك، بقلب الخاء غينا، وإن
٦ **كانت الغين أدخل، لشدة تقاربهما كما مرّ في ﴿فمن زحزح عن النار﴾، ولأن الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان، فأجري مجرى حروف الفم، ولذلك يقول بعض العرب (مُنخُل) بإخفاء النون في**
٩ **الخاء، كما تخفى في حروف اللسان والفم.** [ط: ٣٤٨]

● **قوله: «والخاء في الغين».**

قال الموصلي: «إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه، أما أَوَّلاً: فلأن الغين
١٢ مجهورة والخاء مهموسة، واجتماع المهموس أخف من المجهورين، وأما ثانيًا: فلأن الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق» انتهى. وما ذكره(٤) (نص عليه سيبويه)(٥).

---

(١) من قوله تعالى: ﴿فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ (البقرة ٢٢٩)، وقوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ (البقرة: ٢٣٠).

(٢) من قوله تعالى: ﴿إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾ (النساء: ١٧١).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره﴾ (الأنبياء: ٨١).

(٤) ط: (وما ذكره من الحكم).

(٥) ليس في ب.

قال سيبويه (٤٥١/٤): «الغين مع الخاء: البيان أحسن، والإدغام حسن، وذلك قولك: ادمخَّلفا، كما فعلتَ في العين مع الحاء والخاء مع الغين. والبيان فيهما أحسن لأن العين مجهورة من حروف الحلق». وذكر المُبَرِّد في (المقتضب ٢٠٨/١) أن إدغام كل واحدة منهما في أختها جيّد.

● **قوله: «ولأن الخاء والغين... الخ».**

هذا التوجيه ذكره سيبويه، قال: ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أن
٣ بعض العرب تخفي معها النون، كما يفعل بها مع حروف الفم[1].

● **قوله: «بإخفاء النون في الخاء».**

قد علم مما ذكره سيبويه أن الغين كالخاء، ففي الاقتصار عليها إيهام، وقد قرأ أبو
٦ جعفر بإخفاء النون عندهما في جميع ما جاء من ذلك في القرآن، إلا النون في ﴿المنخنقة﴾[2] في المائدة، وفي قوله: ﴿فسينغضون﴾[3] في الإسراء[4].

---

(١) (الكتاب ٤/٤٥١).

(٢) من قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة﴾ (المائدة: ٣).

(٣) من قوله تعالى: ﴿فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة فسينغضون إليك رءوسهم﴾ (الإسراء: ٥١).

(٤) قال ابن الباذش في (الإقناع ١/٢٤٥-٢٥٦): «وقد قسّم الأهوازي هذا الباب -أي النون عند حروف الحلق- ثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز فيه، ولا يمكن إلا الإظهار، وهو العين والهمزة، نحو: ﴿أنعمت﴾، و﴿ينأون﴾.

وقسم متفق فيه على الإظهار، والإخفاء ممكن، لكنه لم يرد -أي قراءة- وهو الحاء والهاء، نحو: ﴿تَنْحِتون﴾، و﴿إنْ هُو﴾.

وقسم يجوزان فيه، وقد وردا -أي قراءة- وهو الغين والخاء.

قال أبو جعفر: أما ما ذكر من الإخفاء عند الغين والخاء فصحيح، ذكره سيبويه عن قوم من العرب، ووجّهه بأن هذين الحرفين قريبان من حروف الفم، فأخفوهما معهما، كما أخفوها عند حروف الفم. وبه قرأت من طريق الأهوازي لابن شنبوذ عن أبي نشيط، وبه أخذ أبو الفضل الخزاعي لأبي نشيط من جميع طرقه، وهي رواية المسيّبي عن نافع. وكان البغداديون يستثنون من ذلك المنقوص، وهو: ﴿إنْ يكن غنيا﴾، وما كان من كلمة نحو: ﴿المنخنقة﴾، و﴿فسينغضون﴾»، وقال: «قوله: (الإدغام) تجوّزٌ في العبارة، وإنما هو إخفاء «ة، ثم قال: «وأما
⇦

والقاف في الكاف نحو: خَلَقكُّم، والكاف في القاف نحو: لك قَّال، والجيم في الشين نحو: أخرج شَّيئا.

٣ ولم يذكر الشين والياء والضاد لأنها من حروف (ضوى مشفر) فلا تدغم فيما يقاربها لِمَا مَرَّ.

وتدغم اللام المعرفة وجوبا في مثلها نحو: اللحم واللبن، وفي ثلاثة عشر حرفا،

٦ وهي التاء والثاء والدال... إلى الطاء، والنون. [ط: ٣٤٨]

● **قوله: «وتدغم اللام المعرِّفة[١]».**

مثلُها شبيهتُها، وهي التي تكون للمح الأصل، أو زائدة كالتي في: الصَّعِقِ والنُّعمان،

٩ وفي طبتَ النَّفْسَ[٢].

● **قوله: «وفي ثلاثة عشر حرفا».**

إنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها؛ لأن اللام من طرف اللسان، وأحد

⇦ ما ذكره الأهوازي من إمكان الإخفاء عند الحاء والهاء فلم يذكره سيبويه»، وقال بعد ذلك: «وحدثنا أبو القاسم عن أبي بكر ابن نبت العروق أنه كان يقول: إن الإظهار متفاضل في القوة والتمكن عند هذه الحروف، فأشدُّ الإظهار وأسرعُه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء، ثم الحاء، ثم العين، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين». وانظر (الكتاب ٤/٤٥١، والمقتضب ١/٣٥١، والممتع ٢/٦٩٩، والمساعد ٤/٢٧٥).

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٥٧، والتسهيل ٣٢٣، والكشف ١/١٤١-١٤٢).

(٢) انظر (المساعد ٤/٢٧٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٣/١١٢٣).

وقول المحشي: (للمح الأصل) هي الداخلة على الأوصاف المنقولة للعلمية كالشاكر والصعق والعباس، والزائدة الداخلة على الأعلام كاليزيد والنعمان، ومثلها الواردة في الشاهد الشعري المعروف:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وانظر (توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٧٥، والتصريح ١/٣٩٤).

عشر من هذه الحروف منه أيضًا، واثنان يتصلان به، وهما الضاد والشين، لما فيهما من الاستطالة والتفشي، وإنما لم يجز حينئذ البيان؛ لأنه اتصاف إلى ما ذكر من الموافقة كثرة اللام المعرفة في الكلام، وتنزلها منزلة الجزء من الكلمة، فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف، هي: ثقل اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلم بها، وأنها مع بعدها كالكلمة الواحدة؛ التزم فيها الإدغام.

وغير المعرفة لازم في نحو: ﴿بَلْ رانَ﴾ لشدة التقارب، وجائز في البواقي، نحو: هل تّدري؟ وهل سَّأل؟ ولم يذكر الراء لأنها أيضا من حروف (ضوى مشفر). وللنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال:

الأولى: أنها تدغم وجوبا في حروف (يرملون)، نحو: من مّاء، ومن لّبن، فإن قيل: هذا منقوض بنحو (قِنْوان) فإنه لا يدغم؟ قلت: هو وأمثاله كالمستثنى؛ لأنه قد بين أنه لا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو: (وتد)، وههنا لو ادغم لالتبس.

الثانية: أن الأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء نحو: من ويل ومن يوم.

الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء، نحو: من لّاب، ومن لّبن.

والرابعة: أنها تقلب ميما قبل الباء كراهة نبرتها، نحو: من باب.

الخامسة: أنها تخفى في غير حروف الحلق، نحو: من دار. والمراد من ذلك هي خمسة عشر حرفا الباقية؛ لنه ذكر وجوب الإدغام مع حروف (يرملون)، ويعلم منه أنه يجب الإظهار في حروف الحلق نحو: من عندك.

والنون المتحركة تدغم جوازا في حروف (يرملون). [ط: ٣٤٨-٣٤٩]

● **قوله: «وغير المعرفة لازم في نحو: (بل ران)».**

يريد في اللام الملاقية للراء سواءً كانت لام ﴿بل ران﴾[1]، أو هل، أو غيرهما، وما

---

(١) من قوله تعالى: ﴿كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ (المطففين: ١٤).

ذكره من اللزوم فيهما حينئذ ممنوع، ففي التسهيل[١] أن إدغام غير المعرفة جائز جوازًا بقوة في الراء، وبضعف في النون، وبتوسط فيما بقي. وقال سيبويه[٢]: الإظهار عند الراء لغة لأهل الحجاز عربية، نعم، الإدغام فيها أحسن، وبه قرأ معظم القراء، حتى ابن الباذش[٣] حكى فيه إجماعهم، إلا ما نقل عن حفص من القراءة ﴿بل ران﴾ بالإظهار بسكتة لطيفة على لام بل، وإن كان ما حكاه من الإجماع ممنوعًا؛ لما حكى الأهوازي في كتاب الوجيز له[٤] عن قالون بخلاف عنه أنه كان يظهر اللام في ﴿بل ران﴾ من غير سكتة، ولما حكاه صاحب المبهج[٥] عنه في جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى ﴿بل ربكم﴾[٦]، ﴿بل رفعه الله﴾[٧]، ﴿بل ران﴾؛ حيث وقعت[٨].

---

(١) (التسهيل ٣٢٣).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٥٧).

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿بل رّان﴾ بفتح الراء مدغمة، وقرأ نافع ﴿بلْ ران﴾ بفتح الراء غير مدغمة، وقرأ شعبة وحمزة والكِسَائِيّ وخلف والأعمش والمفضل وعاصم في رواية حماد، ويحيى عن أبي بكر: ﴿بل رّان﴾ بإدغام اللام والإمالة. (السبعة ٦٧٥، والتيسير ١٤٢، والنشر ٢/٦٠، والإقناع ١/١٩٢، ٢/٨٠٦، والبحر ٨/٤٣٣، والدر المصون ١٠/٧٢٢-٧٢٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٦٩٠-٦٩١).

(٤) انظر (الوجيز في أداء القراء الثمانية

والأهوازي هو: الحسن بن علي بن إبراهيم، أبو علي، الأهوازي، ترجمته في (غاية النهاية ١/٢٢٠).

(٥) هو المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي.

وصاحبه هو: أبو محمد، عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، المعروف بسبط الخياط البغدادي، توفي سنة ٥٤١، وترجمته في (غاية النهاية ١/٤٣٤).

(٦) من قوله تعالى: ﴿قال بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن﴾ (الأنبياء: ٥٦).

(٧) من قوله تعالى: ﴿بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما﴾.

(٨) انظر جميع ما نقله في هذه المسألة في (التذييل والتكميل ٦/٢٣٧/ب).

● **قوله: «وجائز في البواقي».**

ظاهره أنها فيه سواء، وقد تقدم عن ابن مالك[1] أنه في النون ضعيف، وذكر مثله
٣ الموصلي وغيره، بل نص على ذلك سيبويه[1]، قال: «لأن النون تدغم في حروف لا تدغم -أي: تلك الحروف، وهي حروف: يرملون، فيها، فكرهوا أن يخرج منها اللام فتدغم وحدها في النون» انتهى. وبالإدغام فيها كغيرها قرأ الكسائي[1].

٦ ● **قوله: «وللنون الساكنة في الإدغام».**

أي: إيجابًا وسلبًا؛ لأن القلب والإخفاء مقابلان له، وأراد بهذه النون ما يشمل التنوين.

٩ ● **قوله: «الثانية: أن الأفصح بقاء غنتها».**

في هذا البيان نظر؛ لأن إبقاء الغنة وإذهابها لا يقابلان الإدغام، فلا يصلحان قسيمين له، فلأنه يستلزم خروج الإظهار عن الخمسة، والظاهر أن المصنف أراد بالخمسة
١٢ الإدغام مع بقاء الغنة، والإدغام مع ذهابها، والقلب ميمًا، (والإخفاء)[2]، والإظهار، وهي في التحقيق أربعة، (ويدل لما قلته قوله في شرح المفصل[3]: «للنون مع الحرف أربعة أحوال)[4]: قسم يظهر عنده إظهارًا محضًا، وقسم تدغم فيه، وقسم تخفى فيه، وقسم
١٥ تقلب عنه، فالأول حروف الحلق، والثاني: الواو والياء واللام والراء، وهي على ضربين: قسم (يحسن)[5] فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء، وقسم الأحسن فيه ذهاب غنتها، وهو اللام والراء» انتهى. هذا، وبالأفصح قرأ أكثر القراء، وروى مقابله خلف عن حمزة، وفي

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٥٩، والتسهيل ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٧).

(٢) ليس في ط.

(٣) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٦).

(٤) ليس في ب.

(٥) ليس في ب.

الواو والياء جميعًا، وأبو عثمان الضرير عن الكسائي في الياء وحدها[١].

● **قوله: «الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء».**

٣ نص على ذهابها حينئذ وبقائها سيبويه[٢]، وروى إبقاءها عن أهل الحجاز ابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم[٣]، بل أثبته ابن الباذش مذهبًا لجميع القراء وقال[٢]: «إنه مذهب مشهور»، وبالجملة فالأفصح // المشهور ذهابها، كما ذكر المصنف[٢]. ٧٣ب

٦ ● **قوله: «الرابعة: أنها تقلب ميمًا».**

القياس أن الغنة الموجودة حينئذ للميم المبدلة أخذًا مما ذهب إليه المحققون في نحو: (مِنْ باب) أن الغنة للميم المبدلة، لا للنون المدغمة.

٩ **قوله: «والطاء...».**

أي والطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء، يدغم بعضها في بعض، وتدغم أيضا هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين، نحو: فرَّط دائما، وفرطت،

١٢ **وفرط ظالم.** [ط: ٣٥٠]

● **قوله: «وتدغم أيضًا هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين».**

قال ابْنُ عُصْفُور[٤]: «وفي الضاد والشين والجيم، ولم يحفظ سيبويه إدغامها في

١٥ الجيم»، ثم قال: «وإنما جاز إدغام الستة في المذكورات لتقاربها، ولمقاربتها حروف الصفير، ومن حيث لحقت الضادُ باستطالتها، والشينُ بتفشيها مخرجَها، ولما في الضاد من الإطباق، كما أن الطاء والظاء كذلك، وحملاً للجيم على الشين؛ لأنهما من مخرج

١٨ واحد». قال[٤]: «والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان؛ لأن أصل الإدغام لحروف

---

(١) انظر (السبعة ١٢٥-١٢٧، والكشف ١/١٦٣-١٦٤، والإتحاف ٣٢).

(٢) قال في الراء (٤/٤٥٢): «وتدغم بغنة وبلا غنة»، وقال في اللام: «فإن شئت كان إدغاما بلا غنة، فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتا من الخياشيم فترك على حاله».

(٣) انظر (الإقناع ١/٢٥١، والإتحاف ٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٦).

(٤) انظر (الممتع ٢/٧٠١-٧٠٥).

طرف اللسان والفم لكثرتها، وما كثر استدعى التخفيف، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان». قال: «والبيان في بعضها أحسن منه في بعض، فتبيين الستة قبل الجيم أحسن منه قبل الشين؛ لأن الإدغام فيها بالحمل كما تقدم. وقيل: الشين أحسن منه قبل الضاد؛ لأن الشين أشبهتها من جهة واحدة، وتبيينها قبل الصاد أحسن منه قبل حروف الصفير؛ لأن الضاد لا يقاربها في المخرج، وقبل حروف الصفير أحسن من تبيينها بعضها قبل بعض؛ لأن بعضها أقرب إلى بعض في المخرج من تلك الحروف، وتبيين المثناة وأختيها قبل المثلثة وأختيها، وبالعكس أحسن من تبيين كل من الجملتين بعضها قبل بعض، وهو ظاهر، وتبيين المثلثة وأختيها إذا وقع بعضها على بعض أحسن من تبيين الأخرى كذلك؛ لأن في الأولى رخاوة، واللسان يتجافى عنهن» انتهى.

على هذا كان القياس يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن الصاد والزاي والسين؛ لأن مخرجها متأخر عن مخرجها كما عرفت، لكن ذكرها مع الطاء والدال والتاء للاتحاد في الحكم.

واعلم أن المراد بالتاء ههنا غير تاء افْتَعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وأشباهها فإن لها أحوالا من الادغام والقلب ذكرها المصنف بعد الفراغ من سائر الحروف، ونحن نبينها هناك، إن شاء الله تعالى.

قوله: «والإطباق...».

قد علم قوله فيما مرّ: «ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق...» أن المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق، وقوله بعد ذلك: «والطاء والدال والتاء... إلخ» قرر ذلك أيضا، وهذا مذهب بعض العلماء، وليس مرضيا عند المصنف، فلذلك رده بقوله: «والإطباق في نحو: فرطت... إلخ»، وتقريره أن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها، وإذا لم تكن إلا بها تنافي مع الادغام لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه، فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير موجودة، وهو متناقض. [ط: ٣٥٠]

● **قوله: «وتقريره».**

أي: أخذًا من شرح المفصل، فإن ما ذكره الشارح هنا إلى قوله: «وحاصله» فيه

بغالب لفظه[١].

فإن قيل: الإطباق في المطبقة كالغنة في النون، فكما أمكن مجيء الغنة من غير نون، فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة.

قلت: الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون؛ لأنها تخرج من الخيشوم، والنون من الفم، فأمكن انفراد الغنة عنها. نعم، لا يتبين النون إلا بالغنة، ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف. [ط: ٣٥٠-٣٥١]

● **قوله: «فلا يستقيم إلا بنفس الحرف».**

قال اليزدي[٢]: «لا بُعد أن تنتقل صفة الحرف إلى البدل منه إن أمكن انتقالها». ثم قال: «فإن قلت: كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره وهي لذاته؟ قلت: هذا استبعاد محض، وأيضًا عين النزاع، وقد انتقلت في المتفرغة» انتهى. وفيه نظر فَلْيُتَأَمَّل.

وإن كان كذلك فالتحقيق أن نحو (فرطت)، و(أغلظت) بالإطباق ليس معه ادغام، ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الادغام لذلك، ولذلك يحس الإنسان ضرورة عند قوله: (أحطت) للنطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها، فلا يجوز أن يقال: إن الطاء مدغمة؛ لأن ادغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها، ولا يصح أن يقال: إن ثَمَّ حرفا آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء، لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وذلك فاسد، وحاصله أنه لو كان هناك ادغام مع وجود الإطباق لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمع بين الساكنين، ولكن هذا باطل، فلا يكون هناك ادغام.

ثم أشير فيه إلى سؤال على الملازمة، وهو أنا لا نسلم أنه لو كان هناك ادغام

(١) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٨-٥٠٩).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٩٢).

لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين، فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون؟ وأجيب بما مرّ. [ط: ٣٥١]

● **قوله: «من غير نقل اللسان».** ٣

أي: النقلُ المعهودُ بينَ الحرفينِ المتباعدين، فلا تنافيَ بين ما هنا، وما تقدم أول الباب، من أن النقل قد يكون من الحرف إليه(1).

● **قوله: «لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمعٌ بين ساكنين».** ٦

أحدهما الطاء المبدلة تاء للإدغام، والطاء التي جيء بها لبقاء صفة الإطباق، وبالتأمل في ذلك يظهر اندفاع قول الشيخ بدر الدين بن مالك(2): «إن الاستعلاء الباقي بعد الإسكان للإدغام في نحو: فَرَّطْتُ، إن كان في عداد حرف ساكن فمتى عرض ٩ سكون المستعلي لإدغام أو غيره فقد اجتمع ساكنان، وإن كان في عداد المدِّ في حرف اللين، وهو الأقرب، لم يجتمع ساكنان عند الإسكان للإدغام، ولا غيره، فلا يكون إذا فيما قال المصنف فائدة» انتهى. ١٢

قوله: «والصاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض...».

مثال الصاد: خلص زائر أو سائر، ومثال الزاي: فاز صابر أو سائر، ومثال السين: أفلس صابر أو زائر. ١٥

ولم يذكر الفاء لأنها من حروف (ضوى مشفر)، وذكر أن الباء تدغم في الميم، نحو: ﴿يعذب من يشاء﴾، وفي الفاء نحو: (يعذب في النار)، وترك الميم والواو لأنهما أيضا منها. ١٨

قوله: «وقد تدغم تاء افتعل...».

هذا شروع في بيان أحوال تاء (افتعل)، وما أشبهه، فنقول: عين افتعل إذا كان

---

(1) انظر (الجاربردي ٣٢٦، والرسالة ٩٠١).

(2) (بغية الطالب ٢٦١-٢٦٢).

تاء كما في (اقتتل) يجوز فيه الادغام والبيان، فإذا بينت فلا إشكال، وإن أدغمت فلك وجهان:

إن شئت أسكنت التاء الأولى وادغمتها في الثانية بعد أن تنقل حركتها إلى القاف، فإذا تحركت القاف سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول: (قَتَّل) بفتح القاف، وعلى هذا تقول في المضارع (يَقَتّل) بفتح القاف وكسر التاء، وأصله (يقتتل)، نقلت حركة التاء الأولى إلى القاف وادغمتها في التاء الثانية وهي مكسورة، فبقيت على كسرتها، واسم الفاعل (مُقَتِّل) بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء، وأصله (مُقتتل) فعمل به ما ذكرنا، وجمعه (مُقَتّلون).

وإن شئت حذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، فيستغنى عن همزة الوصل وتقول: (قِتَّل) بكسر القاف وفتح التاء، وعلى هذا تقول في مضارعه (يَقِتّل) بفتح الياء وكسر القاف والتاء المشددة، وأصله (يقتتل)، فأسكن التاء الأولى من غير نقل الحركة وادغمت في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها، ثم كسر القاف لالتقاء الساكنين، واسم الفاعل (مُقِتِّل) بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة، كما ذكرنا، وجمعه (مُقِتِّلون). [ط: ٣٥١-٣٥٢]

● **قوله: «وما أشبهه».**

الضمير لـ(افتعل)، (وشبهه)[1] (تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ)، ويجوز أن يرجع لتاء (افتعل)، وقد يؤيده قول الشارح بعدُ: «وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال».

● **قوله: «وتقول: قِتَّلَ، بكسر القاف وفتح التاء».**

يجوز أيضًا أن تكسر التاء اتباعًا لكسرة القاف فتقول: قِتِّل، ذكره ابْنُ عُصْفُور وغيره[2]، فالحاصل أنه يجوز ثلاثة أوجه: قَتَّلَ، بفتح القاف والتاء، وقِتَّلَ، بكسر القاف وحدها، وقِتِّلَ بكسرهما. قالوا: وقياس المضارع واسم الفاعل من الأول يقتل، ومقتل

---

(١) ط: (ولشبهه).

(٢) انظر: (الممتع ٢/٦٤١).

بفتح القاف، ومن الأخيرين بكسرهما، ومنهم من يكسر حرف المضارعة أيضًا إتباعًا للقاف، ومن يستثقل الخروج في اسم الفاعل من ضَمٍّ إلى كسرٍ، فيضم القاف أيضًا، ٣ وسيأتي هذا في الشرح قريبًا[1]، ولم يستثقل الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن بينهما حاجزًا، وهو التاء المدغمة، وقياس اسم المفعول من الأولى: مُقَتَّلٌ، بفتح القاف والتاء، ومن الثانية: مُقِتَّلٌ، بكسر القاف وحدها؛ لأن الأصل: مُقْتَتَلٌ، فسكن التاء ٦ الأولى، وحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين، ومنهم من يضم القاف إتباعًا للميم، كما تقدَّم نظيره، وقياسه من الثالثة كاسم الفاعل منها؛ لأن الأصل: مُقْتَتَلٌ، بالفتح، فسكنت التاء الأولى، وكسرت القاف لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الثانية بعد الإدغام إتباعًا // ٧٤أ ٩ لحركة القاف، فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن، فيكون نظير (مُخْتَارٍ) في احتمال كونه اسمَ فاعلٍ، واسمَ مفعولٍ حتى يتبين (بالقرينة)[2].

قال المصنف في شرح المفصل: كان قياس إجراء (اقتتل) مجرى الكلمتين عند ١٢ النحويين منع الادغام لسكون ما قبل الأول؛ لأنهم يمنعون من ادغام مثل (قرم مالك). والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الادغام لذلك، ولم يجز في (قرم مالك) لأن الانفصال فيه محقق.

١٥ وإنما لم يجئ في بقاء همزتها وحذفها الوجهان في (اَلَحْمَر)، و(لَحْمَر) من حيث كانت الحركة في (لَحْمَر) محققة العروض، وأما هذه فأصلها الحركة وسكونها عارض، فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصلية، مع ١٨ كونها متحركة، فلذلك لم يختلف في إسقاط الهمزة التي لم يُجأ بها إلا لذلك السكون العارض. [ط: ٣٥٢]

● **قوله: «من حيث كانت الحركة في (لَحْمَر) مُحَقَّقَةَ العُرُوضِ».**

٢١ أجاب أيضًا ابْنُ عُصْفُور[3]: «بأن الذي سَهَّلَ إثباتَ الهمزة في مثلِ (اَلَحْمَرِ) أنها

(١) هذا الكتاب (ص ٤٨٢).

(٢) ليس في ط. وما ذكره المحشي في هذه الفقرة أخذه عن (الممتع ٢/٦٣٨-٦٤٣*.

(٣) (الممتع ٢/٦٣٩).



مفتوحةٌ، فأشبهتْ همزةَ القطعِ؛ لأن همزة الوصل بابها أن تكـون مكسـورة أو مضمومـة» انتهى. وما ذكره المصنف أحسنُ(١)، فَلْيُتَأَمَّل.

٣ **قوله: «وقد جاء مردفين...».**

وأصله: مرتدفين، ومن ارتدفه: أي استدبره، فلما أريد الادغـام قلبـت التـاء دالا فصار (مرددفين)، بدالين، ثم حذفت حركة الدال الأولى وادغمت في الثانية وكسرت
٦ **الراء لالتقاء الساكنين، فصار (مُردِّفِين) بضم الميم وكسر الراء والـدال، ويجـوز فتـح الراء لِمَا مَرَّ، وجاء ضمها لاتباع الميم. قال الزمخشري في المفصـل: يجوز مُقُتِّلُون بالضم اتّباعا للميم لما حكي عن بعضهم: مُرُدِّفِين.** [ط: ٣٥٢-٣٥٣]

٩ ● **قوله: «فصار ﴿مُردّفين﴾(٢)».**

---

(١) قال المُصَنِّف في (شَرْح المُفَصَّل ٢/٥١٢-٥١٣): «وإنما لـم يجـئ مع بقـاء الهمـزة وحذفهـا الوجهان في (لَحْمَر، والَحْمَر) من حيث كانت الحركة في (لَحْمَـر) محققـةَ العـروض، لا أصـل للحرف فيها البتة، وأما هذه فأصلها الحركة، وسكونها عارض، فلمـا تحركـت لـم يكـن اعتبـار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصلية، مع كونها متحركة، ولذلك لم يُختلف فـي إسـقاط الهمزة التي يُجاء بها إلا لذلك السكون العارض».

(٢) (الأنفال: ٩).

قرأ نافع، ويروى عن قنبـل أيضـا، وأبـو بكـر عـن عـاصم، وأبـو جعفـر، ويعقـوب: ﴿مُرْدَفِيـن﴾ بإسكان الراء، وفتح الدال، وقـرأ بـاقي السـبعة والحسـن ومجـاهد: ﴿مُرْدِفِيـن﴾ بإسـكان الـراء، وكسر الدال، وقرأ بعض المكيين، فيما روي عن الخليل وعن ابن عطية: ﴿مُرَدِّفِين﴾ بفتح الراء، وكسر الدال المشددة، وروى سيبويه عن الخليل وهارون أن ناسًـا يقولـون: (مُرُدِّفِيـن) يضمـون الراء، ويشددون الدال مكسورة، وحكاها ابن خالويه في شواذه عن الخليل عن أهل مكـة، وأبـو الفتح في المحتسب عن الخليل أنه سمع رجلا من أهـل مكـة، وقُرِئَ ﴿مِرِدِّفيـن﴾ بكسـر الـراء والدال المشددة، ولم تنسب هذه القراءة، وقال ابن عطيـة: ويحسـن عربيـةً، علـى هـذه القـراءة، كسر الميم كذلك، فتقول: مِرِدِّفين، ولا أحفظه قراءةً، وذكر العكبري أن منهـم مـن يضـم الـراء ويكسر الدال مخففة، فيقول: (مُرُدِفين)، قال: والأشبه أن يكـون أراد التشـديد فحـذف إحـدى الدالين تخفيفا. وانظر (الكتاب ٤/٤٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٩، وشواذ ابن خالويه ٥٤، ⇦

قُرئ بذلك شذوذًا، قال ابن عطية[١] فيه: يجوز على هذه القراءة كسر الميم اتباعًا للراء، ولا أحفظه قراءة[٢].

٣ ● **قوله: «ويجوز فتح الراء».**

قرأ بذلك بعض (المكيين)[٣] فيما حكاه الخليل.

● **قوله: «لما مرَّ».**

٦ أي: من جواز مُقَتِّلٍ، بفتح القاف، اسم فاعل من قَتَّلَ، بفتحها لنقل حركة التاء المدغمة إليها.

● **قوله: «حكي عن بعضهم مُرُدِّفِينَ».**

٩ في إعراب الحَلَبِيّ: جوّز الخليل بن أحمد ضمَّ الراء إتباعًا لضمة الميم، وقد قُرئَ بذلك شذوذًا[٤].

قوله: «وتدغم التاء...».

١٢ **أي إذا كان فاء (افْتَعَلَ) ثاء وجب الادغام بقلب الأولى إلى الثانية وهو الأفصح؛ لأن الأول هو الذي يدغم في الثاني، فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه. ويجوز قلب**

⇦ والمحتسب ٢٧٣/١، والكشف ٤٨٩/١، والبيان ٣٨٤/١، وتفسير الفخر الرازي ١٣٠/١٥، وحجة القراءات ٣٠٧، والتبيان ٦١٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٥٨٧/١، والمحرر الوجيز ٢٠/٨، والبحر ٤٦٠/٤، والدر المصون ٥٦٧/٥-٥٦٨).

(١) ابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، المحاربي، الغرناطي، أبو محمد، ولد سنة ٤٨١، وتوفي سنة ٥٤٢، وترجمته في (نفح الطيب ٥٩٣/١، وقضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الملتمس ٣٧٦، والأعلام ٢٨٢/٣).

(٢) (المحرر الوجيز ٢٠/٨).

(٣) في النسخ: (الكوفيين)، وما أثبته هو الصواب، والتصويب عن مراجع الحاشية ٢ من الصفحة السابقة.

(٤) (الدر المصون ٥٦٧/٥-٥٦٨)، وانظر مراجع الحاشية ٢ من الصفحة السابقة.

الثانية إلى الأولى، وهو فصيح، فتقول: اثّأر واثّار، والأصل: اثْتَأر، يقال: اثَّأَرْتُ من فلان، أي أخذت ثأري منه، والأصل: اثْتَأَرْت. [ط: ٣٥٣]

٣ ● قوله: «ويجوزُ قلبُ الثانيةِ إلى الأُولى».

أي: تغليبًا لجانب الأولى؛ لتقدمها وأصالتها. والثّأْر: بهمزة ساكنة.

وذكر في شرح الهادي أنه إذا كان فاء افتعل ثاء فيجوز البيان لاختلاف ٦ الحرفين، فتقول في (افتعل) من الثرد: اثترد يثترد فهو مثترد، ويجوز الادغام، وهو أحسن، لتقارب مخرجيهما مع أنهما مهموسان.

ثم قيل فيه: وأوجب فيه الزمخشري الادغام، وقد نص سيبويه على جواز البيان، وإنما ٩ يلزم الادغام إذا كان الأول ساكنا في المثلين، لما في البيان من المشقة، وههنا ليسا بمثلين.

قوله: «وتدغم فيها السين...».

أي إذا كان فاء افتعل سينا يجوز فيه البيان، نحو: استمع، وهو حسن لاختلاف ١٢ المخرجين، وفي التنزيل: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾.

ومنهم ادغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس، وحينئذ يجب قلب تاء الافتعال سينا فتقول: اسّمع يسّمع فهو مسّمع، وقرئ: ﴿ومنهم من يَسَّمِعُ إليك﴾.

١٥ ولا يجوز قلب السين إلى التاء، فلا يقال: اتَّمَع؛ لئلا يذهب صفير السين، وقوله: «شاذا على الشاذ...» أراد بقوله: «شاذا» الادغام، وبقوله: «على الشاذ» قلب الثاني إلى الأول.

قوله: «وتقلب بعد حروف الإطباق...».

١٨ أي إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء؛ لأنها لو بقيت مع مقاربتها لأدى إما إلى ادغامها، وهي لا تدغم في التاء لما فيها من الإطباق الذي يفوت بالادغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها بقربها في المخرج ومنافاتها في صفاتها؛ لأن ٢١ التاء حرف شديد، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، وأيضا فإن التاء حرف مهموس، والضاد المعجمة والظاء والطاء مجهورة، فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة، قصدا لنفي التنافي بين الحروف. [ط: ٣٥٣]

● قوله: «تقلب تاؤه طاءً».

أي: وجوبًا، وإنما قالوا: (اصتقطت النّوى) و(استقطته) بالتاء من غير إبدال؛ لأن الأصل: التقطت، والصادُ مثلاً بدلٌ من اللام، فلم يبدلوا التاء إبقاء لها على أصلها. ٣

وإذا عرفت أنها تقلب بعد حروف الإطباق طاء، فحينئذ إما أن يكون فاء افتعل طاء وإما أن يكون ظاء، وإما أن يكون صادا أو ضادا، فإن كان طاء فتدغم وجوبا كما في (اطّلب)، والأصل: (اطتلب) قلبت التاء طاء وادغم وجوبا لاجتماع المثلين، وإن كان ظاء فيدغم على الوجهين، أي بقلب الأول إلى الثاني وبالعكس، فيقال في (اظطلم): اظَّلَمَ واطَّلَم، وجاء في قول زهير: ٦

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم ٩

الوجوه الثلاثة، وهو: ترك الادغام، والادغام على الوجهين، أي بالطاء والظاء، ومعنى البيت أنه يعطي ماله عفوا، أي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله، ويُظلم أحيانا، أي يطلب منه في غير موضع طلب، فيحمل ذلك لمن سأله، ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها، وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها. [ط: ٣٥٣-٣٥٤] ١٢

● قوله: «وجاء في قول زهير... الخ».

رُوي فيه وجه آخر، وهو: فينظلم، بنون المطاوعة، قال ذلك الموصلي[١]. ١٥

وإن كان صادا أو ضادا فالبيان أكثر، نحو: اصطبر واضطرب، وجاء الادغام فيهما شاذا على الشاذ، اي بقلب الطاء صادا أو ضادا نحو: اصَّبر واضَّرب، لا بقلبهما طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد، أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفير لا تدغم في غيرها، وأن حروف (ضوى مشفر) لا تدغم فيما يقاربها، وأما كونه على الشاذ فلأن القياس قلب الأول إلى الثاني. [ط: ٣٥٤] ١٨

---

(١) سبق إلى هذه الرواية ابن جني في (سر الصناعة ٢١٩/١)، قال: «وهو ينفعل، وليست من الضرب الأول، ولا يلحق مثلها تغيير»، وقال ثعلب في (شرح شعر زهير بن أبي سلمى ١٢٠): «وسمعت أعرابيا ينشد: (فينظلم) بالنون».

● **قوله: «لا بقلبهما طاء».**

قال سيبويه[١]: قد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ في مُضْطَجِعٌ، ومُضَّجِعٌ أكثرُ، وجاز مُطَّجِعٌ، وإن لم يجز في: مُصْطَبِرٍ: مُطَّبِرٌ؛ لأن الضاد ليست في السمع كالصاد، قال أبو حيَّان[١]: يعني قول سيبويه: أن الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد». قال[١]: «واستثقل بعضُهم اجتماع الضاد والطاء؛ لما بينهما من التقارب، ولم يمكنه إدغام الأول في الثاني فقلب الضاد لامًا، وترك الطاء على حالها إجراء للام مُجرى الضاد» انتهى. وعبارة الموصلي: ويجوز إبدال الضاد لامًا، قال[٢]:

مَالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

قوله: «وتقلب مع الدال...».

أي إذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا؛ لأن التاء تخالف هذه الثلاثة في الصفات. أما مخالفتها للذال والزاي فلأن التاء حرف شديد وهذا رخوان، والتاء حرف مهموس وهذا مجهوران، وأما مخالفتها للدال فلأن التاء حرف مهموس والدال مجهورة، فقلبت دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهر، وإذا قلبت دالا تدغم وجوبا في (ادّان)، وهو افتعل من (الدين)، والأصل (ادتان)، فلما قلبت التاء دالا اجتمع مثلان فادغم وجوبا.

---

(١) بمعناه عن سيبويه (٤/٤٧٠)، ونصه عن (التذييل والتكميل ٦/٢٣٤/أ)، ونص سيبويه في الكتاب: «وذلك قولك: مُضْطَجِعٌ، وإن شئت قلت: مُضَّجِعٌ. وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ حيث كانت مطبقة، ولم تكن في السمع كالضاد».

(٢) الشاهد من الرجز، وهو لمنظور بن حبَّة الأسدي، وحبَّة أمّه، في (العَيْنيّ ٤/٢٨٠، وشرح شواهد الشافية ٢٧٦)، وهو في (التصريح ٢/٣٦٧) ابن أمية، وأظنه تصحيفا، وهو بلا نسبة في (سر الصناعة ١/٣٢١، والمنصف ٢/٣٢٦، والمحتسب ١/١٢٤، والخصائص ١/٦٣، ٢٦٣، ٢/٣٥٠، ٣/١٦٣، ٣٢٦، وإصلاح المنطق ٩٥، والضرائر ٣٠٠، والممتع ١/٤٠٣)، وهو من شواهد (المفصل ٣٧٠)، وقبله:

يا رُبَّ أَبَّازٍ من العُفْرِ صَدَعْ ... تَقَبَّضَ الذِّئبُ إليه واجتمعْ

لَمَّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

وقويا في (ادّكر)، والأصل (اذتكر)، افتعل من (الذكر)، قلبت التاء دالا ثم ادغم الذال في الدال بعد قلبها إليها لتقاربهما.

٣ والمراد بالقوي الفصيح، لذكر الضعيف في مقابلته، فإن الضعيف في مقابلة الفصيح وضعيفا في (ازّان)، والأصل (ازتان)، افتعل من (الزّين)، قلبت التاء دالا، ثم ادّغم بقلب الدّال زايا، ولم تقلب الزاي دالا هنا محافظة على صفير الزاي.

٦ قوله: «ونحو خبَطٌّ...».

أي قد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، ووجه الشبه أن التاء ضمير الفاعل، وهي كالجزء من الكلمة، فهي كتاء (افتعل) في أنها جزء من الكلمة، فلما شبهت بتاء (افتعل)، ٩ ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها قلبوها في نحو (خَبَطْتُ)، و(حُصْتُ) طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي (فزت)، و(عدت) دالا لوقوعها بعد الواي والدال، فصار الادغام في (خَبَطٌّ)، و(عُدٌّ)، واجبا لاجتماع المثلين، وشاذا على الشاذ في ١٢ (حُصط) بأن تقلب الطاء صادا، ويقال: (حُصٌّ) كما في (أصَّبَر)، وضعيفا في (فزد) بأن تقلب الدال زايا ويقال (فُزٌّ) كما في (ازّان)، ولا يجوز فيهما أن يقلب الأول إلى الثاني ويدغم ويقال: حُطٌّ وفُدٌّ لئلا يفوت صفير الصاد والزاي. [ط: ٣٥٤-٣٥٥]

١٥ ● قوله: «وقد شبَّهوا تاءَ الضمير».

(يشمل تاءَ المتكلمِ وتاءَ المخاطب مطلقًا، وهو صحيح)[1].

● قوله: «ووقعتْ بعد الحروف... الخ».

١٨ الضمير في «وقعت» و«قلبوها» لتاء الضمير، وفي «اجتماعها» لتاء افتعل، وفي «معها» للحروف، وهي شاملة للصاد والطاء والضاد والظاء، ووقع في التسهيل الاقتصار على الأولين، ولا

---

(١) ليس في ب. وانظر (الكتاب ٤/٢٤٠، والتسهيل ٣١٢)، وانظر ما أفاض فيه ابن جني من أدلة كثيرة على ذلك في (سر الصناعة ١/٢٢٠-٢٢٦)، وهذه لغة لبعض بني تميم، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة مرضيّة، وإن كان الإظهار أحسن، وانظر (الكتاب ٤/٤٦٩، والأصول ٣/٢٧٣، والتبصرة ٢/٦٥٨، ونكت الشنتمري ٢/١٢٦٨).

وجه له[١]، ثم مقتضى كلام المتن أن هذا القلب غير مطّرد، وقد ذكره غيره أيضًا[٢]، ونقله أبو حَيَّان[٣] عن بعض أصحابه، لكن قال بعد: «إن ذلك ليس بشيء؛ لأن الإبدال المذكور لغة قوم من بني تميم، ولا يقال فيما كان لغة أنه غير مطرد» انتهى. وشَاس: بمعجمة ثم مهملة، والذَّنوب: بفتح المعجمة، وعَبَدَة: بفتحات، وشِمْر: بكسر المعجمة وسكون الميم.

وأشار المصنف في شرح المفصل إلى أن تشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال ثم الادغام بعده ضعيف حيث قال: «وكما لا يحسن في (اخبط تسعد)، وفي (فز تسعد)، وفي (انقد تسعد) أن يقال: اخبطَّ سْعد، وفُزَّ سْعد، وانقدَّ سْعد، لا يحسن خَبَطٌّ وفُزُّ زنَقَدُّ؛ لأنها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة.

ويقال: خَبَطْتُ الشجرة خبطا إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، وأنشد سيبويه:

وفي كل حي قد خبطَّ بنعمة فحق لشاس من نداك ذَنُوب

أي خبطت في كل حي بنعمة، جعله في الإفضال والإنعام كخابط الشجرة للماشية، والذَّنوب: النصيب، وهو في الأصل: الدلو العظيم، وأصله أن السقاة كانوا يقسمون الماء فيكون لهذا ذنوب ولهذا ذنوب.

والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث بن أبي شمر الغساني، وكان أخوه شاس أسيرا عنده، فقال هذا الشعر يمدحه ويسأله إطلاق أخيه، فلما قال:

فحق لشاس من نداك ذَنُوب

قال: نعم، وأذنبة. وأطلق له أسرى تميم كلهم.

وحصت من الحَوص، وهو الخياطة، وفزت من الفوز، وعدت من العود.

---

(١) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٦): «وقد تبدل تاءُ الضمير طاءً بعد الطاء والصاد، ودالاً بعد الدال والزاي».

(٢) انظر (الشافية ١١٧، ١٢٩، والممتع ١/٣٦١، وشرح الشيد الشريف ١٣٢٢، ١٤٢٨)، وقد تقدمت المسألة في الإبدال (الجاربردي ٣٢٤، والرسالة ٨٨٨).

(٣) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٢٢).

قوله: «وقد تدغم تاء نحو تتنزل وتتنابزوا...».

وذلك إذا كان في حال الوصل ولم يكن قبلها ساكن صحيح، بل إما أن يكون قبله متحرك نحو: تتنزل، أو ساكن غير صحيح نحو: قالوا تتنزل، وأما إن كان في غير حال الوصل فلا يجوز الادغام لأنك لو ادغمت التاء الأولى في الثانية لاحتجت إلى همزة الوصل لسكون الأولى، وهمزة الوصل لا تدخل المضارع لأنه في معنى اسم الفاعل، فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل الفعل المضارع، وكذا إن كان قبله ساكن صحيح، نحو: هل تتنزل، فلا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه. [ط: ٣٥٥]

● **قوله: «أو ساكن غير صحيح».**

أي: بأن كان حرفَ مَدٍّ كما مثّل، لا حرفَ لين، لامتناع نحو: لَو تَّنَزَّلُ، بالإدغام؛ لأن الواو حينئذ: لا يجوز حذفها لعدم ما يدل عليها، ولا إبقاؤها؛ لالتقاء الساكنين على غير حدة؛ لأنهما ليسا في كلمة واحدة.

● **قوله: «وكذا إن كان قبله ساكن صحيح».**

هذا هو القياس، وروى البَزِّيُّ[(١)] عن ابن كثير الإدغام في قوله تعالى: ﴿قل هل تّربَّصون بنا﴾[(٢)]، ﴿فإن تّولوا﴾[(٣)]، ونحوها[(٤)]، وهو خارج عن هذا القياس وإن كان مقبولاً.

---

(١) البَزِّيُّ هو: أحمد بن محمد بن عبد الله أبو الحسن، قرأ على عكرمة بن سليمان وغيره، وقرأ عليه الحسن بن الحباب وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٥٠هـ. (معرفة القراء ١٧٣/١، وغاية النهاية ١١٩/١).

(٢) (التوبة: ٥٢).

(٣) (هود: ٣).

(٤) هي مما اصطلح القراء على تسميته (تاءات البزي)؛ إذ يشدد التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحدٌ وثلاثون موضعًا. انظر (الإقناع ٦١٢/٢-٦١٤، والتذكرة ٣٤٠-٣٤١، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ٤٤٢).

وكذا تدغم تاء (تَفَعَّلَ)، و(تَفَاعَلَ) فيما تدغم فيه التاء وهي: الطاء والظاء والدال والذال والتاء والصاد والزاي والسين وصلا وابتداء، فإن كان في الابتداء فتجب همزة الوصل نحو (اطّيروا)، وأصله (تطيروا)، قلبت التاء طاء وادغم، وأتي بهمزة الوصل، وكذا (ازّينوا)، وأصله (تزينوا) فلما قلبت التاء زايا وادغم أتي بهمزة الوصل، وأصل (اثّاقلوا)، و(ادّارأوا): (تثاقلوا)، و(تدارأوا)، فلما قلب وادغم احتيج إلى همزة الوصل، وأما إن كان في الدرج فلا يحتاج إلى الهمزة وهو ظاهر.

قال الله تعالى: ﴿يطّيروا بموسى ومن معه﴾، وقال تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازَّيَّنت﴾، وقال تعالى: ﴿اثّاقلتم إلى الأرض﴾، وقال تعالى: ﴿وإذْ قتلتم نفسا فادّارأتم فيها﴾. [ط: ٣٥٥-٣٥٦]

● قوله: «قال الله تعالى: (اطيروا بموسى)».

(كذا في النسخ، والتلاوة إنما هي: ﴿وإن تصبهم سيئة يَطَّيَّروا بموسى ومن معه﴾)[1] بصيغة المضارع.

وليس (اطّيروا)، و(ازّينوا): افتعلوا، بل تَفَعَّلُوا؛ لأنه لو كان (افتعلوا) لوجب أن يقال: اطَّاروا وازّانوا.

وكذا ليس (اثاقلوا)، و(اداراْوا): افتعلوا، بل تفاعلوا، فلذلك جاءت الألف مقررة بين الفاء والعين. [ط: ٣٥٦]

● قوله: «وليس (اطَّيَّروا) و(ازَّيَّنوا): افْتَعَلُوا».

لا وجه لتوهمه؛ لأن تضعيف العين يدفعه، وكذا لا وجه لتوهمه فيما بعدهما.

---

(١) ليس في ب. والآية في (الأعراف ١٣١).

وقرأ عيسى بن عمرو، وطلحة بن مصرّف: ﴿تَطَيَّرُوا﴾ بالتاء وتخفيف الطاء فعلا ماضيًا، وهو جواب ﴿وإن تصبهم﴾. انظر (البحر المحيط٤/٣٧٠).

قوله: «ونحو اسطَّاع...».

يريد أنه إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء إحدى هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو: استدرك واستطعم، لفقد شرط الادغام، وكذا لا تدغم التاء في التاء في مثل هذه الصور، نحو: استتبع، أو كانت تلك الحروف متحركة للاعتلال، فإنه لا يجوز أن تدغم أيضا لأن فاءها وإن تحركت لكنها في نية السكون، نحو: استدان واستطال، والأصل: اسْتَدْيَن، واسْتَطْوَل، ولأنك لو ادغمت لتحركت السين بإلقاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلا ساكنة، وكذا نحو: استتاب، وأما نحو (اسطَّاع) بادغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين الساكنين، وهو في قراءة حمزة. [ط: ٣٥٦]

● قوله: «مع بقاء صوت السين».

أي: ساكنة.

● قوله: «وهو في قراءة [حمزة][1]».

أي: في قوله تعالى: ﴿فما اسطَّاعوا أن يظهروه﴾[2] فقط.

---

(١) سقط من ص.

(٢) من قوله تعالى: ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ (الكهف: ٩٧).

يقول ابن مجاهد في كتاب (السبعة ٤٠١): «كلهم قرأ ﴿فما اسْطَاعوا﴾ بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ ﴿فما اسطَّاعوا﴾ مشددة الطاء، يريد ﴿فما استطاعوا﴾، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة.

وقال مكي في (الكشف ٢/٨٠-٨١): «لكن في هذه القراءة بُعْدٌ وكراهة؛ لأنه جمع بين ساكنين ليس الأول حرف لين، وهما السين والطاء المشددة».

وانظر (النشر ٢/٣١٦، والتذكرة ٥١٨، والإقناع ٢/٨٩٣، والبحر ٦/١٥٥-١٥٦، والكشاف ٢/٤٩٩).

[الحذف]

قوله: «الحذف...».

هذا آخر أحوال الأبنية، واعلم أنه إذا انضم إلى تاء تَفَعَّل وتفاعل وتفعلل في المضارع تاء أخرى، فيجوز أن يؤتى بهما جميعا وهو الأصل. قال الله تعالى: ﴿تتنزل عليهم الملائكة﴾. ويجوز حذف إحداهما لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام؛ لأنه لو ادغمت التاء الأولى في الثانية فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع لِمَا مَرَّ، وإذا لم يمكن الادغام واستثقلوا المثلين تعين حذف إحداهما. قال الله تعالى: ﴿فأنذرتكم نارا تلظّى﴾؛ فإنه مضارع، وأصله: (تتلظى)؛ إذ لو كان ماضيا لقال: تلظت، وكقوله تعالى: ﴿فأنت له تصدى﴾، فإنه مضارع، وأصله (تتصدى)؛ إذ لو كان ماضيا لقال: تصدريت. [ط: ٣٥٦-٣٥٧]

● **قوله: «إذا انضم إلى تاء تفعَّل وتَفَاعَل وتَفَعْلَلَ[(١)]».**

مثلُه ما أُلحق بتَفَعْلَلَ كـ(تَرَهْوَكَ، وتَشَيْطَنَ)[(٢)] وغيرِهما «في المضارع»، خرج به الماضي، وقد تقدم حكمه[(٣)].

● **قوله: «تاء أخرى».**

قد يفعل هذا التخفيف فيما يصدر فيه نونًا، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٧٦، والإنصاف - المسألة الثالثة والتسعون، وابن يعيش ١٠/١٥٢، والارتشاف ١/١٦٣، والأشموني ٤/٣٥١، والتصريح ٢/٣٩٩).

(٢) التَّرَهْوُكُ: مشي الذي كأنه يموج في مشيته، وقد تَرَهْوَكَ، ويقال: مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ. وتَشَيْطَنَ الرجل وشَيْطَنَ: إذا صار كالشيطان، وفَعَلَ فِعْلَهُ، ونحوهما: تَجَلْبَبَ: أي لبس الجلْبَابَ، وتَجَوْرَبَ: أي لبس الجَوْرَبَ، وتَمَسْكَنَ: أي أظهر الذل والحاجة، وتَغَافَلَ، وتَكَلَّمَ، وتَقَلْسَى، وتَقَلْنَسَ: لبس القلنسوة، وتجعبى: أصيب في جعبته، أو اتخذ له جعباة. وانظر (اللسان: رهك، شطن، والممتع ١/١٦٨، والجاربردي ٣٨).

(٣) تقدم قبل قليل في آخر الإدغام.

بعضهم: ﴿وَنُزِّل الملائكة تنزيلا﴾[١] بنون واحدة، وتشديد الزاي ورفع الفعل، ونصب الملائكة، والأصل: ننزل بنونين، فحذفت الثانية وهي شاذة نقلاً وقياسًا، وقد قرأ بها خارجة[٢] عن أبي عمرو، وأبو معاذ[٣]. ٣

● **قوله: «ولم يمكن الإدغام».**

أي: في الابتداء، كما تقدَّم، وبقرينة التعليل.

٦ ● **قوله: «قال الله تعالى: ﴿فأنذرتكم نارًا تلظّى﴾[٤]».//** ٧٤ب

ورد أيضًا في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾[٥]، ﴿ولقد

---

(١) (الفرقان: ٢٥).

قرأ الجمهور: ﴿ونَـزِّلَ الملائكةُ﴾، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية عنهما: ﴿ونُـنَزِّلُ الملائكةَ﴾، وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء: ﴿ونَـزَّلَ الملائكةَ﴾، وقرأ أبو رجاء أيضا: ﴿وأَنْـزَلَ الملائكةَ﴾، وقرأ الأعمش، وعبد الله بن مسعود في نقل ابن عطية: ﴿وأُنْـزِلَ الملائكةُ﴾، وقرأ جناح بن حُبيش، والخفاف عن أبي عمرو ﴿ونَزَلَ﴾ مخففا مبنيا للمعلوم، وقرأ هارون عن أبي عمرو ﴿تَنزَّلُ الملائكةُ﴾ بتاء ومبنيا للفاعل، وقرأ أبو معاذ وخارجة وعبد الوهاب ثلاثتهم عن أبي عمرو: ﴿ونُزِّلُ الملائكةَ﴾، وقرأ ابن كثير ووافقه ابن محيصن: ﴿ونُنْزِلُ الملائكةَ﴾، ورويت عن أبي عمرو وأبيٍّ، وروي عنهما كذلك: ﴿وتَـنَزَّلَتِ الملائكـةُ﴾، وقـرأ أُبـيّ ﴿ونُزِّلَـتِ الملائكةُ﴾، وقرأ الخفاف وأبو عمرو كذلك: ﴿ونُزِلَ الملائكةُ﴾، وقرئ، ولم تنسب: ﴿تتَـنَزَّلُ الملائكةُ﴾ بتاءين. وانظر (مختصر ابن خالويه ١٠٤، والمحتسب ٢/١٢٠، والكشف ٢/١٤٥، وحجة القراءات ٥١٠، والنشر ٣/٢١٨، والتبيان ٢/٩٨٤، والكشاف ٣/٨٩، وإعراب القراءات الشواذ ٢/١٩٨-١٩٩، والبحر ٦/٤٥٣، والدر المصون ٨/٤٧٦، والإتحاف ٢/٣٠٨).

(٢) خارجة هو: خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، توفي سنة ١٦٨. (غاية النهاية ١/٢٦٨).

(٣) أبو معاذ هو: الفضل بن خالد أبو معاذ النحوي المروزي، روى القراءة عن خارجة بن مصعب، مات قريبا من سنة ٢٢١. (غاية النهاية ٢/٩).

(٤) (الليل: ١٤).

(٥) (البقرة: ٢٦٧).

كنتم تمنون الموت﴾[١]، ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[٢]، ﴿قل هل تربصون بنا﴾[٣]، و﴿لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾[٤]، ﴿ولا تنازعوا﴾[٥]، وغيرها، وهو كثير[٦].

٣ **ويشترط في هذا الحذف أن يكون التاءان مفتوحتين، فإن انضمت إحداهما بأن يبنى الفعل للمفعول كقولك: (تتحمل) لم يجز الحذف؛ لأنك إن حذفت الأولى وقلت: (تَحَمَّلُ) التبس بالمبني للفاعل، وإن حذفت الثانية وقلت: (تُحَمَّل) التبس**

٦ **بباب التفعيل.** [ط: ٣٥٧]

● **(قوله: «فإن انضمت إحداهما».**

أي: الأولى)[٧].

٩ **ثم مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوفة هي الثانية؛ لأن الأولى حرف جيء بها لمعنى المضارعة، فالثانية أحق بالحذف، ولأن الثقل نشأ منها.** [ط: ٣٥٧]

● **قوله: «ولأن الثّقَلَ نشأ منها».**

١٢ قال سيبويه[٨]: «ولأنها هي التي تسكن وتدغم (في)[٩] نحو: ﴿فادّارأتم﴾[١٠]،

---

(١) (آل عمران: ١٤٣).

(٢) (المائدة: ٢).

(٣) (التوبة: ٥٢).

(٤) (هود: ١٠٥).

(٥) (الأنفال: ٤٦).

(٦) انظر (الكتاب ٤/٤٧٦، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧، والمساعد ٤/٢٧٨-٢٧٩، والأشموني ٤/٣٥١، والتصريح ٢/٣٩٩).

(٧) ليس في ط.

(٨) (الكتاب ٤/٤٧٦).

(٩) ليس في ط.

(١٠) من قوله تعالى: ﴿وإذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾ (البقرة: ٧٢).

و﴿تذكرون﴾[١]». يعني أن التخفيف يكون إمّا بالإدغام، أو الحذف، وقد ثبت في الثانية أنها أدغمت فيما ذكر، فلتكن هي المحذوفة، قال ابن مالك في شرح الكافية[٢]: «ولأن المحذوف من النونين في القراءة السابقة هي الثانية، فهي المحذوفة من (التاءين)[٣] أيضًا» انتهى، فَلْيُتَأَمَّل[٤].

وقيل: هي الأولى؛ لأن الثانية في (تَفَعَّل) لمعنى كالمطاوعة مثلا، ويخل حذفها بهذا المعنى، فحذف الأولى أولى، ولأن الادغام وصلا في: قال تّنَزَلُ، وقالوا تّنَزَّلُ، من حيث الصورة، حذف الأولى، فكأنهم حذفوا ما كانوا يدغمون. [ط: ٣٥٧]

● **قوله: «وقيل: هي الأولى».**

عزاه في التسهيل لهشام[٥]، ونقله غيره عن الكوفيين، ولم يخص هشامًا[٦].

وينبغي أن يعلم أنه إذا لم تحذف يجوز ادّغام الثانية فيما بعدها إن كان مما تدغم فيه، فيقال: تَذَكَّرون، وفي التنزيل: ﴿تسّاقط عليط رطبا جنيا﴾، والأصل: تتساقط، ادغم التاء الثانية في السين.

---

(١) في آيات عدة، منها (الأنعام: ١٥٢، والأعراف: ٣، ٥٧، ويونس: ٣، وهود: ٢٤، ٣٠، والنحل: ٧، ٩٠، والمؤمنون: ٨٥).

(٢) (شرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤).

(٣) ط: (الياءين).

(٤) اختلف في التاء المحذوفة من نحو (تَلَظَّى)، فقال البصريون: هي الثانية، وقال الكوفيون: هي الأولى، وانظر هذه المسألة في (الإنصاف ٦٤٨/٢- المسألة ٩٣، وائتلاف النصرة ١٣١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٥٢/١٠، والرضي ٢٩٠/٣، والأشموني ٣٥١/٤، والارتشاف ١٦٣/١، والتصريح ٣٩٩/٢).

(٥) هشام هو ابن معاوية الضرير، الكوفي، صاحب الكِسَائِيّ. انظر (إنباه الرواة ٣٦٤/٣-٣٦٥، ونزهة الألباء ٢٢٢-٢٢٣، ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢).

(٦) انظر (التسهيل ٣٢٤).

وإن حذفت إحداهما وقلت: (تَذَكَّرون) لم يجز ادغام الباقية فيما بعدها؛ لأنك لو ادغمت لاحتجت إلى ألف الوصل، وهو لا يدخل المضارع، ولأنه يكون إجحافا بالكلمة بحذف إحدى التاءين وادغام الثانية. [ط: ٣٥٧]

٣

● **قوله: «ولأنه يكون إجحافًا».**

هذا التعليل أولى؛ لسلامته من إيهام الجواز حالةَ الوصلِ.

٦

قيل في شرح الهادي: إن قول الزمخشري: لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وادغام الثانية؛ لا يدل على أن التاءين إذا لم تحذف إحداهما جاز ادغام إحداهما في الأخرى، فإن هذا لا يكون أصلا لما بينا، وإنما يؤذن بأن ادغام الثانية فيما بعدها إنما امتنع لحذف إحدى التاءين، حتى إنه لولا الحذف لجاز هذا الادغام، وهو كلام صحيح. [ط: ٣٥٧]

٩

● **قوله: «لئلا يجمعوا بين حذف (التاء)[١] الأولى».**

١٢ لم أر في المُفَصَّل[٢] لفظة الأولى، وكأن شارح الهادي[٢] فهمها من قول الزمخشري: «وإدغام الثانية»، فصرَّح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله[٢]: «ولم يدغموا نحو: ﴿تذكرون﴾[٣]؛ لأن أصله: تتذكرون، فحذفت التاء الأولى، أو الثانية، تخفيفًا، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعًا، فيخلون بالكلمة». وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بـ(التاء) إحداهما وبـ(الثانية) (الأخرى)[٤]؛ بناءً على

١٥

(١) في النسخ المعتمدة: (الياء)، وما أثبته هو الصواب.

(٢) لفظة (الأولى) في المفصل المطبوع (٤٠٤)، ونصه: «ولم يدغموا نحو (تذكرون) لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى، وإدغام الثانية». ولعله وقف على نسخة سقطت منها هذه اللفظة، علما أن السياق يستدعي وجودها. وانظر (الكافي في شرح الهادي ٣٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٨).

(٣) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٤) ط: (أخرى).

المذهبين السابقين، وعليه لا يكون كلامه مخالفًا لأصحهما[١].

قوله: «وفي نحو مِسْتُ...».

أي وقد جاء حذف أحد المثلين في نحو (مِسْتُ)، و(أَحَسْتُ)، و(ظِلْتُ)؛ لأنهم لما تعذر الادغام لسكون الثاني حذفوا، إما الأولى لأنه الذي كانوا يدغمونه وإما الثانية لأن الثقل نشأ منها. [ط: ٣٥٧-٣٥٨]

● **قوله: «قد جاء حذف أحد المثلين».**

ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لغة لبني سليم، ومقتضاه اطِّراد الحذف، وإليه ذهب الشَّلَوْبين، وهو ظاهر كلام المصنف، وذكر ابْنُ عُصْفُور وغيره أنه شاذٌّ، وعليه نصَّ سيبويه، ثم ظاهر عبارة التسهيل: أن بني سُليم يُجَوِّزُون ذلك، ولا يوجبونه[٢].

● **قوله: «في نحو: مِسْتُ».**

ظاهره اختصاص هذا الحذف بفعل المكسور العين، وقد عَمَّمَ في التسهيل فشمل المفتوحَ أيضًا نحو: هَمَمْتُ، والزائدَ على الثلاثة نحو: انْحَطَطْتُ، وقرَّره أبو حَيَّان وغيره،

---

(١) عبارة (المفصل ٤٠٤)، مع وجود لفظة (الأولى) لا لبس فيها، قال: «لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية».

(٢) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٤): «ويجوز في لغة سُليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه»، وقال ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٦٦٠-٦٦١): «فإن كان الثاني من المثلين ساكنا فالإظهار، ولا يجوز الإدغام؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين. وقد شذ العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثلين». وقال ابن عقيل في (المساعد ٤/١٩٧): «ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة يقتضي اطراده، كما رأيت من تصريحه في غير هذا الكتاب بالاطراد، وعلى الاطراد الشلوبين، وكلام سيبويه على عدم اطراده، وعليه ابْنُ عُصْفُور وابن الضائع». وانظر هذه المسألة الخلافية في (الحلبيات لأبي علي ١٣٩-١٤٠، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٥٣/١٠، والتصريح ٣٩٧/٢، وتوضيح المقاصد ١٠١/٦، والدر المصون ٥١/٥-٥٢، والأشموني ٣٥١/٤، والارتشاف ١٢٣/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٦).

فيقال على ذلك فيهما: هَمْتُ، وانْحَطْتُ، وبالحذف في: هَمَمْتُ صرَّح ابن الأنباري[١].

● **قوله: «حذفوا إما الأولى».**

٣ صرَّحَ بأن المحذوفَ العينُ، وهي الأولى، ابنُ مالكٍ في التسهيل، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢]، فإن قلت: فقد خالف أصله؛ لأنه قال في: (تَنَزَّلُ)، الثانية أولى بالحذف.

قلت: لا؛ لأن العلة عنده أن الثانية هي التي تسكن، وتدغم كما تقدم عنه، وهي

٦ موجودة في الأولى هنا.

ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها من: مَسْت وظَلْتُ، ووجه ذلك أنك إن حذفت من غير نقل الحركة فتحت، وإن نقلت الحركة ثم حذفت كسرت، وأما (أحست)

٩ **فليس فيه إلا فتح الحاء لإلقاء العين عليها؛ إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركتها لاجتمع ساكنان، فيؤدي إلى تغيير ثان، والحذف في (ظِلْت) فصيح لكثرة استعماله، بخلاف: مِسْتُ وأحست، وأما قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ بكسر القاف وفتحها**

١٢ **فيجوز أن يكون من هذا، حذفت الراء الأولى من (اقْـرَرْنَ) أو (اقْـرِرْن) بعد أن نقلت كسرة الراء، من قَرَرْت) بالمكان، بالفتح، (أَقِرُّ)، بالكسر، أو فتحها، من (قَرِرْتُ) بالكسر (أَقَرُّ) بالفتح، إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.** [ط: ٣٥٨]

١٥ ● **قوله: «ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها».**

كسر الظاء من: (ظِلْتُ) لغةُ أهلِ الحجاز، وفتحُها لغةُ تميم، قال ذلك ابن جني، ولم يُقْرَأْ في السبعة إلا بالفتح، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تفكهون﴾[٣].

---

(١) انظر مراجع الحاشية السابقة.

(٢) قال سيبويه (٤٢١/٤): «شبهوها بأقمت؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة»، وهو ما وضحه ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٦٦١/٢-٦٦٢) كما نص ابن يعيش (١٥٣/١٠) على حذف المتحرك، وانظر (التسهيل ٣١٤).

(٣) (الواقعة: ٦٥)، وانظر (المنصف ٢٠٤/٢، ٨٤/٣، والخصائص ٥٤/٢، ٤٣٨، ١٩/٣).

وقد قرأ حيوة وأبو بكر في رواية العتكي عنه بكسرها، وحكاها الثوري عن ابن مسعود، وجاءت عن الأعمش أيضا، وانظر: (البحر ٢١١/٨).

● **قوله: «بكسر القاف وفتحها».**

قرأ بالفتح نافع وعاصم وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالكسر[1].

٣ ● **قوله: «فيجوز أن يكون من هذا».**

أي: مما حذف فيه أحد المثلين على الوجه الذي بينه بعد، قال ابن مالك في شرح الكافية[2]: «وكذا نحو (يَقْرِرْنَ)، و(اقْرِرْنَ) يعني المكسوري العين، فيقال فيهما: (يَقِرْنَ)، ٦ و(قِرْنَ)، لكن فتح الفاء من هذين وشبههما (غير)[3] جائز، وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل، حكاه الفَرَّاء، ولا يقاس على ما ورد منه ولا يحمل عليه، إن وجد عنه مندوحة، وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ٩ زاعمًا أنه يقال: قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ؛ أي: بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، كما يقال: قَرَرْتُ به أَقِرُّ، ذكر ذلك ابن القطاع» انتهى.

● **قوله: «حذفت الراء الأولى... الخ».**

١٢ تقدير كلامه: حُذفت الراء الأولى من: اِقْرِرْنَ، فعل أمرٍ من قَرَرْتُ بالمكان، بالفتح، أَقِرُّ، بالكسر، بعد أن نقلت كسرة الراء من ذلك الفعل إلى القاف، ومن: اِقْرَرْنَ من قَرِرْتُ به، بالكسر، أَقَرُّ، بالفتح بعد أن نقلت فتحة الراء منه إليها، فكل من الكسر والفتح في ١٥ القاف يتوسط النقل.

ويجوز أن يكون المكسور من وَقَرَ يَقِرُ وَقَارًا، وهو الرزانة والثبات، والمفتوح من: قَارَ يَقَارُ إذا اجتمع، ومنه القارة، وهي الأكمة لاجتماعها. [ط: ٣٥٨]

---

(١) قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ من (الأحزاب: ٣٣).

قرأ نافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر: ﴿قَرْنَ﴾ مثل (خَفْنَ)، بفتح أوله، وقرأ البقية بكسر الأول: ﴿قِرْنَ﴾ على مثال: (بِعْنَ). وانظر (الكشف ١٩٧/٢، والإقناع ٧٣٧/٢، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٣٠/٧، والإتحاف ٣٥٥).

(٢) (شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤-٢١٧١)، وانظر (الأفعال لابن القطاع ٤٤/٣).

(٣) ليس في ب.

● **قوله: «ويجوز أن يكون المكسور من وَقَرَ».**

أي: فيكون (قِرْنَ) محذوف الفاء، مثل: عِدْنَ، ورَجَّحَ الأولَ لتتوافق القراءتان.

٣ **قوله: «واسْطَاعَ...».**

أي وجاء الحذف في: اسْطَاعَ يَسْطِيع، وأصله: اسْتَطَاعَ يستطيع، وهو فصيح لكثرته، وبعضهم يحذف الطاء ويقول: اسْتَاعَ يسْتِيعُ، وهذا يدل على جواز الأمرين في

٦ **مِسْتُ، وقوة (يَسْطِيعُ) تدل على أن حذف الأُولى أولى.**

وقالوا في بني العنبر، وعلى الماء، ومن الماء: بَلْعَنْبَر، وعَلْماء، ومِلْمَاء، وذلك لأنه لما كان النون واللام متقاربين وتعذر الادغام لسكون الثاني حذفوا، ومثل ذلك

٩ **قليل. قال الشاعر:**

غداة طفت عَلْمَاءِ بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم

يقال: طفا العود على الماء: أي جرى، ووائل: قبيلة، وعاجت: أي مالت

١٢ **وقصدت، وشطره: أي نحوه.**

يعني قَتل هؤلاء، وقصد هؤلاء.

وقيل: (طفت علماء) يذكر في موضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة

١٥ **والعز بحيث لا يعلوهم أحد، كما أن الميتة تطفو الماء وتعلو عليه.** [ط: ٣٥٨-٣٥٩]

● **قوله: «وقالوا في بني العنبر... الخ».**

قال الجوهري وغيره: وكذلك يفعلون بكل قبيلة // تظهر فيها لام التعريف، أي: ١٧٥أ

١٨ كبني الحارث، وبني الهُجَيْمِ، وبني القَيْنِ، فيقولون: بلحارثِ، بَلْهُجَيْم، بَلْقَيْنِ، قالوا: فإن كانت اللامُ مدغمةً أي نحو: بَنِي النَّجار، وبني النَّمِر، امتنع الحذفُ[١].

● **قوله: «ومثل ذلك قليل».**

٢١ صرح الجوهري وغيره بأنه من شواذّ التخفيف[١].

---

(١) انظر (الصحاح، والقاموس، واللسان والتاج: حرث، والأصول ٣/٤٣٣).

● **قوله: «يقال: طفا العُودُ على الماء».**

أي: جرى، في الصحاح[1]: «طفا الشيء فوق الماء يَطْفُو، إذا علا ولم يَرْسُب».

● **قوله: «ووائل قبيلة».**

سُمِّيت باسم أبيها، وائل بن قاسط بن هِنب، بالكسر ونون موحدة، وبكرٌ أيضًا قبيلة كذلك[2].

وأما نحو: يَتَسِعُ ويَتَقِي، بالتخفيف، فشاذّ؛ لأنه لما أمكن التخفيف بالادغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس. **ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من: يَسَع ويَقِي، حملوا: يَتَسِع ويَتَقِي عليه، وقد جاء:** **تَقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو** **وهو مبني على (يَتَقِي) بالتخفيف، فإنه إذا حذف منه حرف المضارعة وما بعده متحرك لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر، فيقال: تَقْ.** **فائدة: قالوا: تَقَى يَتْقِي كرَمَى يَرْمِي، وأصله: وَقَى يَوْقِي، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة، فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف.** [ط: ٣٥٩]

● **قوله: «قد جاء: تَقِ اللهَ فينا».**

صدرُه:

---

(١) (الصحاح: طفا).

(٢) انظر (الاشتقاق ٣٣٥، ٣٣٩، ومعجم قبائل العرب ١/٩٣-٩٩، ٣/١٢٤٤، والأعلام ١/٧١، ٥/١٧١)

زَيَادَتَنَا نُعْمَانُ لاَ تَنْسَيَنَّهَا[١]

وهو من قول عبد الله بن (هَمَّام)[٢].

٣ **قوله: «بخلاف...».**

يعني ليس قولهم: تَخِذَ يَتْخَذُ من قبيل: يَتَسعُ ويَتَقِي، بل هو أصل، ولذلك تقول في الأمر منه: اِتْخِذ، وفي ماضيه: تَخِذْتُ، بكسر الخاء. نعم، لو قيل في مضارعه: يَتخِذُ، بفتح التاء، لكان من باب يَتَقِي، ويكون الأمر حينئذ: تَخِذْ.

٦

قال صاحب الصحاح: يقال: اِئْتَخَذُوا في القتال، بهمزتين، أي: أخذ بعضهم بعضا، والاتّخاذ افتعال أيضا من الأخذ، إلا أنه ادغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أن التاء أصلية، فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ، فقالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وقرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرا﴾. [ط: ٣٥٩]

٩

● **قوله: «والاتّخَاذُ افْتِعَالٌ من الأخذ».**

١٢ قال البيضاوي[٣]: «اتَّخَذَ: افْتَعَلَ من تَخِذَ، كاتَّبع من تَبِع، وليس من الأخذ عند

(١) الشاهد من الطويل، وهو من قول عبد الله بن همام السلولي، من بني مرة بن صعصعة، يخاطب أمير الكوفة زمان معاوية: النعمان بن بشير الأنصاري، ممتدحا الأنصار ومعاوية كذلك، راغبا في إنفاذ عطائه، وتمام الشاهد:

زيادتنا نعمان لا تنسينها تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

وانظره منسوبا إليه في (نوادر أبي زيد ٤، ٢٧، والأمالي الشجرية ١/٣١٥، واللسان: وقى، وشرح شواهد الشافية ٤٩٦)، وبلا نسبة في (الخصائص ٢/٢٨٦، ٣/٨٩، ٢٨١، والمحتسب ٢/٣٧٢، وسر الصناعة ١/٢١٠).

(٢) في النسخ: (هلال)، ولعله وهم من المحشي، فكونه ابن همام هو ما أجمعت عليه المصادر.

(٣) البيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، ناصر الدين البيضاوي، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وتوفي في تبريز سنة ٦٨٥هـ. من مصنفاته: تفسيره المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وطوالع الأنوار في التوحيد، ولب اللباب في علم الإعراب. (البداية والنهاية ١٣/٣٠٩، وطبقات السبكي ٥/٥٩، وبغية الوعاة ٢/٥٠).



البصريين»، وفي الكَشَّاف مثله من غير عزوٍ للبصريين[1].

● **قوله: «وقرئ: ﴿لَتَخِذتَ عليه أجراً﴾[2]».**

٣ قرأ بذلك ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون ﴿لاتَّخَذْتَ﴾، وأظهر الذّال ابنُ كثير وحفصٌ، وأدغمها الباقون.

قوله: «واستخذ...».

٦ **قيل: أصله: اسْتَتْخَذَ، وهو اسْتَفْعَلَ من تَخِذَ يَتْخَذُ، حذفوا إحدى التاءين، وهو أشذّ من (يَتَسِعُ)، و(يَتَقِي) بتخفيف التاء فيهما؛ لأن الحذف منهما كان للحمل على (يَسَع)، ويَقِي)، وهذا لا وجه له.** [ط: ٣٥٩-٣٦٠]

٩ ● **قوله: «قيل أصله: اسْتَتْخَذَ».**

هذا هو الأظهر في التسهيل[3]، وهو ظاهر المتن[1]، لكنه قال في شرح المفصل: الظاهر أنه ليس من هذا الباب، مما حُذِفَ فيه أحدُ المِثلين تخفيفًا، وعَلَّلَ بما ذكره
١٢ الشارح، وفيه ميلٌ إلى ما قال بعضُهم منَ الإبدال، وإن كان أيضًا شاذًّا؛ لأن السين ليست

---

(١) كلام البيضاوي في (تفسيره ٣٩٨)، وانظر (الكشاف ٧١١/٢، والكتاب ٤٨٣/٤-٤٨٤، وسر الصناعة ١٩٧/١، ونكت الشنتمري ١٢٧٦/٢، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ١٥٤/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/٢، والممتع ٢٢٢/١، وشرح الرضي على الشافية ٢٩٤/٣).

(٢) (الكهف: ٧٧).

قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة واليزيدي وابن محيصن وابن بحرية: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ على مثال: لَعَلِمْتَ، والباقون بهمز وصل بعد اللام وتشديد التاء المفتوحة مع فتح الخاء كذلك: ﴿لاتَّخَذْتَ﴾ من الافتعال. وانظر (السبعة ٣٩٦، والتيسير ١٤٥، والكشف ٧٠/٢-٧١، والإقناع ٦٩١/٢، والنشر ٣١٤/٢، والبحر ١٤٤/٦، والإتحاف ٢٩٤).

(٣) انظر (التسهيل ٣٢٤، والشافية ١٣٢).

من حروفه عنده كما سبق في موضعه[١].

والظاهر أنه ليس أصله (اسْتَتْخَذَ)؛ لأنهم لا يقولون (اسْتَتْخَذَ)، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضا فإنه بمعنى (اتَّخَذَ)، ولو كان اسْتَفْعَلَ لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم: أصله (اتَّخَذَ)، أبدل السين من التاء كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر:

يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

أي: شرار الناس، وعلى هذا أيضا هو أشذّ من يَتَسِعُ ويَتَقِي. [ط: ٣٦٠]

● **قوله: «وعلى هذا هو (أيضًا)[٢] أشذُّ من (يَتَسِعُ)».**

أي: لأنهم عدلوا في (يَتَسَعُ) من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخفُّ، وههنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب[٣]، فصاروا من الأخفِّ إلى الأثقل، كذا في شرح الشيخ نظام الدين[٤].

فقوله: «استخذ...» في محل المبتدأ، وقوله: «أشذّ» خبره، وهو مثل قولك: (ضرب) فعل ماض.

---

(١) قال في (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٢٠): «وأما (استخذ) فيحتمل أن لا يكون من هذا الباب، وهو الظاهر؛ لأنهم لا يقولون: اسْتَتْخَذَ، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضا فإن المعهود حذف الأولى، لا حذف الثانية، مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر الإدغام، وأيضا فإنه بمعنى اتخذ، فلو كان على استفعل لاختلف معناه في الظاهر، ويضعف أن يكون من اتخذ بعد إبدال السين من التاء، على أنه شاذٌ كيفما قدروا»، وانظر (الكتاب ٤/٤٨٣، وسر الصناعة ١/٢٠٩، والممتع ١/٢٢٢-٢٢٣، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٩٤، وشرح الشريف عليها ١٤٣٧، واليزدي ٦٠٤-٦٠٥، وباب الإبدال من شرح الجاربردي ٣١٣، والرسالة ٨٤٥)، وظاهر سيبويه القول بالإبدال، وصرح بشذوذه.

(٢) ليس في ط.

(٣) أي إلى الإبدال.

(٤) (شرحه على الشافية ٥٠٤).



قوله: «ونحو تُبَشِّرُوني...».

يريد أنه إذا اتصل نون الوقاية بالكلمة، فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها.

[ط: ٣٦٠]

٣

● قوله: «فقد تقدَّمَ الكلامُ في حذفها وإثباتها».

أي: في الكافية في علم النحو(١).

(١) في (الكافية في علم النحو ١٤٧) في باب الضمير، عند الكلام على نون الوقاية؛ حيث قال ابن الحاجب: «ونو الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عريا عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخير». وانظر (شرح الرضي ٢/٢١). وقوله: «وأنت مع النون» يريد بها نون الرفع من الأفعال الخمسة، ويريد بالتخيير جواز الحذف والإثبات، وقد اختلف في المحذوف فذهب جماعة منهم الجزولي إلى أن المحذوف نون الوقاية، ويرى سيبويه أن المحذوف نون الرفع. انظر (شرح الرضي على الكافية ٢/٢٢). وعلى الحذف جاء المثال المذكور هنا في متن الشافية: ﴿تبشروني﴾ وهو من قوله تعالى: ﴿قال أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون﴾ (الحجر: ٥٤). وانظر (المنصف ٢/٣٣٧، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٣/١٢٢، والمساعد ١/٤٩، والأشموني ١/١٢٢).

مسائل التمارين(١)

قوله: «وهذه مسائل التمرين...».

٣ إنما وضع التصريفيون هذا الباب ليمرنوا متعلم التصريف فيما علمه، أي ليعودوه، من قولهم: مَرَن على الشيء يمرن مرونا ومرانة أي تعوده واستمر عليه. يقال: مَرَنَتْ يده على العمل إذا صلبت، ومَرَن وجه فلان على هذا الأمر، وإنه لَمُمَرَّنُ
٦ الوجه أي صلب الوجه. [ط: ٣٦٠]

● قوله: «مَرَن على الشيء».

من باب نَصَرَ(٢).

٩ واختلف في معنى قولهم: كيف يبني من كذا مثل كذا، فذهب الأكثرون إلى أن معناه أنك إذا فككت صيغته التي هو عليها، ونقلت إلى ما طلبت مماثلته فتجعله مثله في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول، وإن عرض في الفروع قياس يقتضي
١٢ تغييرا فعلت، فكيف تنطق به؟

وهذا كما إذا قيل: صُغْ من هذا السوار مثل هذا الخاتم، فإن معناه غَيِّرْ صورة هذا السوار وصُغْ منه صورة تماثل هذا الخاتم، فالأصل الذي هو الذهب أو الفضة
١٥ واحد، وإنما اختلفت الصور، فكذلك الحروف الأصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها. [ط: ٣٦٠]

● قوله: «معناه أنَّك إذا فككتَ صِيغَتَه... الخ».

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٠٦-٤١٥، ٤٢٧-٤٣٠، وغيرها، والمقتضب ١/٣٠٨-٣١٦ وغيرها، والحلبيات ٣٢٥، والمنصف ٢/٢٤٢-٢٢٩ وغيرها، والأصول ٣/٣٥١-٣٩٨، والممتع ٢/٧٢٩-٧٧٣، وشرح الملوكي ٥٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٤).

(٢) (الصحاح، والقاموس: مرن).

الضمير للمبني منه، وكذا الضمير (المنفصل)[١]، وضميرُ «تجعله» والضمير في «تَنْقُل» للصيغة، وفي «مُماثلته» و«مِثْله» لـ«ما»، أي: فإذا قيل: ابنِ من كذا مثل كذا،
٣ فمعناه: فُكَّ صيغةَ هذه الكلمةِ، وضعْ من حروفها الأصول مثل هذا الذي سُئلتَ أن تبنيَ مثلَه بأن تضعَ الأصلَ في مُقابلِ الأصلِ، والزائدَ في مُقابلةِ الزائدِ، إن كان في الكلمة الذي تبني مثلها زائدًا، والمتحركَ في مقابلة المتحركِ، والساكنَ في مقابلة الساكنِ، وتجعلَ
٦ حركاتِ المبني على (حَسَبِ)[٢] حركاتِ المبنيِّ مثلُه، من ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ، وسيتضح بالأمثلة.

و«السِّوار»: بكسر السين وضمها. و«الخاتم»: بفتح التاء وكسرها، وفيه لغاتٌ
٩ أخرى[٣].

وقياس قول أبي علي أن تزيد على ما ذكرنا قولك: وحذفت ما حذف في الأصل قياسا، بأن تقول: إذا ركّبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس بالمعنى المذكور،
١٢ **وحذفت ما حذف في الأصل قياسا فكيف تنطق به؟** [ط: ٣٦٠]

● **قوله: «وحذفتَ ما حُذِفَ في الأصل».**

خرج القلبُ والإدغامُ، ففي بناء مثل: أوائل، ومُسَارٌّ من القَتْل يقال: أَقَاتِل ومُقَاتِلٌ،
١٥ بلا خلاف.

وقياس قول آخرين: أنك إذا ركّبت منها زنتها... إلى آخر ما ذكرنا، وحذفت ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس، وسنبين أثر الخلاف، إن شاء الله تعالى.

---

(١) في بعض النسخ الخطية للجاربردي ما يُوافق النسخة التي اعتمد عليها المحشي؛ إذ فيها: «إذا فككت صيغته التي هو عليها وتنقل إلى ما طلبت»، وفي النسخة المطبوعة: «إذ فككت صيغته التي كان عليها ونقلت إلى ما طلبت»، فلا وجود فيها للضمير المنفصل (هو)، ولا لكلمة (تنقل). انظر (الرسالة ١٠٠٠).

(٢) ليس في ب.

(٣) وفيه أيضا: الخَتَم، والخاتام، والخَيْتام. انظر (اللسان: ختم).

وينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، أعني لو كان في المثال الذي تبني منه زوائد حذفتها وبنيت من أصول الكلمة ما طلب بناؤه، حتى لو قيل لك: كيف تبني من (مستغفر) مثل (جِذْع) لقلت: (غِفْر)، حذفت الميم والسين والتاء لأنهم زوائد، وكذا لو قيل: ابن من (الخُرُوج) مثل (ضَارِب) لقلت: (خَارِج).

ثم اختلف العلماء في البناء:

فقال سيبويه: لك أن تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية مُنَّتِهِ على قياس كلام العرب.

وقال أبو الحسن: لك أن تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب أوْ لمْ يرد، ومن الأعجمي أعجميا وعربيا؛ لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام.

وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة. وعلى هذا لو قيل ابن من (ضَرَبَ) مثل جَعْفِـر، بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن.

ولا بد من تخالف الصيغتين والأصلين، فلا يقال: كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل (خَرَجَ)؟ لأنه لا يتغير شيء، ولا من (ضَرَبَ) مثل (يضرب)؛ إذ يتم الغرض بأن يقال: كيف يكون مضارع ضرب؟ وأيضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي؛ إذ يحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدما لا بناء. ذكر جميع ذلك في شرح الهادي. [ط: ٣٦٠-٣٦١]

● **قوله: «ثم اختلف العلماءُ في البناء».**

الحاصلُ من اختلافهم فيه ثلاثة مذاهب، ذكر الشارح اثنين منها، والثالثُ ذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقًا، قال: لأنه اختراعُ ألفاظٍ لا معاني لها(١).

● **قوله: «فقال سيبويه(٢): لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله».**

---

(١) انظر (الممتع ٢/٧٣١-٧٣٢، والرضي ٣/٢٩٥، والكافي في شرح الهادي ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) انظر مراجع الحاشية الأولى من الصفحة السابقة.



أي: باطّراد، فإن لم تفعل العرب مثلَه، أو فعلتَهُ بغير اطّراد لم يجز؛ لأنه ليس له ما يقاس عليه، فإذا بنيت من الضرب مثل جعفر فقلت: ضَرْبَبٌ، (كان ضَرْبَبٌ)[1] عربيًا، وجاز لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثيّ بالرباعيّ بالتضعيف كثيرًا نحو: قَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ؛ إذ لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ، وقياس الأحكام على الأحكام كما ترفع فاعلاً، وإن لم تسمع العرب تكلمت به أصلاً، (قاله)[2] ابْنُ عُصْفُور.

و«المُنَّة»، بالضم: القُوَّة[3].

قوله: «فمثل مُحَوِيّ...».

هذا شروع في ذكر تفاصيل كيفية البناء، فإذا بنيت مثل (مُحَوِيّ) من (ضرب) قلت على الأكثر: (مُضْرِبِيّ)؛ وذلك لأن قولك: (مُحَوِيّ) اسم فاعل من: حَيَّى يُحَيِّي، وكان قبل لحوق ياء النسبة على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة، كما إذا نسبت إلى المشتري فتقول: (مُحَيِّيّ)، فتجتمع كسرة وأربع ياءات، فتحذف إحدى الياءين، وتقلب الأخرى واوا، وتقول: (مُحَوِيّ)، فإذا بنيت مثله من (ضرب) قلت على القول الأول: (مُضَرِبِيّ)؛ لأنه ليس في الفرع قياس يقتضي التغيير، وأما على قول أبي علي فنقول: (مُضَرِيّ)؛ لأنه يحذف ما حذف في الصل قياسا، وقد حذفت لام الكلمة وإحدى العينين فوجب أن يحذف أيضا من الفرع ويقال: (مُضَرِيّ)، وكذا على قول الآخرين؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس. [ط: ٣٦١]

● **قوله: «حذفت الياء الأخيرة».**

أي: الموجودةُ حكمًا إن سبقَ حذفُها لفظًا للإعلال، كقاضٍ.

---

(١) ليس في ط.

(٢) في النسخ المعتمدة: (قال) بلا ضمير، والصواب إثباته؛ لأن النص السابق لابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٧٣٣/٢-٧٣٤)، والضمير عائد عليه.

(٣) انظر (مختار الصحاح: منن).

● **قوله: «فتقول: مُحْوِيٌّ».**

تقدم ما فيه من الحذف في النسب[١].

وإذا بنيت مثل (اسم) من (دَعَا) قلت: (دِعْو) أو (دُعْو) بضم الدال وكسرها؛ لأن أصل (اسم): سِمْو، أو سُمْو بكسر السين أو ضمها. قال في الصحاح: وأسماء يكون جمعا لهذا الوزن، وهو مثل جِذْع وأجذاع وقُفل وأقفال. ٣

وهذا على ما ذهب إليه الأكثرن وعلى ما ذهب إليه أبو علي أيضا؛ لأن الحذف في (اسم) ليس بقياس فيجريه في الفرع، خلافا للآخرين فإنهم يقولون: (اِدْع)؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس، وقد حذف من الأصل اللام وحركة الفاء بأن نقلت إلى العين لِمَا مَرَّ، وأتي بهمزة الوصل، فإذا حذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل فيقال: اِدْع. [ط: ٣٦٢] ٦ ٩

● **قوله: «لأن الحذف في (اسْمٍ) ليس بقياس».**

أي: لأنَّ الواو المتطرفةَ بعد ساكن تجري مَجرى الحرفِ الصحيح كما في: (صِنْوٍ)[٢] و[لَهْوٍ][٣] ونحوهما، وإنما حذفت في (اسم) اعتباطًا، وتقدم تقريره في التصغير[٤]. ١٢

وإذا بنيت مثل (غَدٍ) من (دعا) قلت: (دَعْو) على القولين أيضا؛ لأن أصله (غَدْو)، والحذف الذي فيه ليس بقياس فيتبعه أبو علي، وقلت (دَعٍ) على القول الثالث؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا وغير قياس. ١٥

---

(١) تقدم في النسب (الجاربردي ١١١-١١٢) أن النسب إلى (مُحَيٍّ) اسم فاعل من حَيَّى يُحَيِّي تحيَّةً، إما: (مُحَوِيٌّ) حذفوا إحدى الياءين اللتين إحداهما العين والأخرى المكررة بعد حذف الياء التي هي اللام فقلبوها واوًا، وإما (مُحَيِّيٌّ) يتركونها على حالها على الوجهين في (أُمَيَّة)، فتقول: (أُمَوِيٌّ، وأُمَيِّيٌّ).

(٢) ليس في ط.

(٣) سقط من ص.

(٤) (الجاربردي ١٩٤، والرسالة ٢٠٨).

وفي كلام المصنف لفٌّ ونشر، أي مثل (اسم) من (دَعَا): (دِعْو)، لا (إدْع) خلافا للآخرين، ويجوز ضم الدال وكسرها من قوله: (دِعو) أولا كما أشرنا إليه، وأما قوله ثانيا (دَعْو) فمفتوح الدال لا غير، أي مثل (غَدٍ) من (دَعَا): (دَعْو)، لا (دَعٍ)، خلافا للآخرين.

وإذا بنيت مثل (صَحَائِف) من (دَعَا) قلت: (دَعَايَا)، والأصل: (ايو) قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار (دَعَايِي)، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في (صَحَائِف)، فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفردها كذلك، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما مرّ في (رَكَايَا)، و(شَوَايَا)، واتفقوا ههنا لأنه لا حذف في الأصل، لا على القياس ولا على غير القياس.

وإذا بنيت مثل (عَنْسَل) من (عَمِلَ) قلت: (عَنْمَل) من غير ادغام لئلا يلتبس بفَعَّل، وإذا بنيت مثل (نسل) من (بَاعَ)، و(قَالَ) قلت: (بَنْيَع)، و(قَنْوَل) بالتصحيح وإظهار النون، فالتصحيح لسكون ما قبل حرف العة، وإظهار النون خوف اللبس بفَعَّل. [ط: ٣٦٢]

● قوله: «وإذا بنيت مثل عَنْسَلٍ».

تقدَّم في ذي الزيادة أنَّه اسمٌ للنَّاقة السَّريعة، وأن نونَه زائدةٌ، على الأصحّ(١).

● قوله: «لئلا يلتبس بفعَّل».

قال الشيخ نظام الدين(٢): «وفَعَّلَ وإن كان مختصًا بالأفعال، لكنه قد // يظن أنّه لفظ قبول مثلاً لو أدغم فعل سمي به ثم نكر» انتهى. ٧٥ب

وإذا بنيت مثل (قِنْفَخْر) من (عَمِلَ) قلت: (عِنْمَلّ) بلامين؛ لأن القياس إذا بنيت رباعيا أو خماسيا من ثلاثي أن تكرر اللام.

وإذا بنيت مثل (قِنْفَخْر) من (بَاعَ)، و(قَالَ) قلت: (بِنْيَعّ)، و(قِنْوَلّ) بالإظهار فيهما؛ لئلا يلتبس بعِلَّكْد، وهو البعير الغليظ الشديد العُنُق، فإنك لو قلت: (عِمَّل)، و(بِيَّع)، و(قِوَّل) لم يُدر أهو مثل (قنفخر)، وادغم أم مثل (عِلَّكد) في أصله. [ط: ٣٦٢]

---

(١) (الجاربردي ٢٠٠، والرسالة ٥٣٥).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٠٨).

● قوله: «بالإظهار فيهنَّ».

أي: (في)[1] عِنْمَلٌ السابق، وبِنْيَعٌ، وقِنْوَلٌ.

ولا يبنى مثل (جَحَنْفَل)، وهو الغليظ الشفة، من (كَسَرْتَ)، ولا من (جعلت)؛ لأنك لو بنيت لقلت: كَسَنْرَر وجَعَنْلَل، فلو لم تدغم يلزم الثقل، ولو أدغمت يلزم اللبس بفَعَلَّل.

وإذا بنيت مثل (أُبْلُم)، وهو خوص المُقْل، ومن (وَأَيْتُ) من الوأي، وهو الوعد، قلت: (أُوءٍ)، والأصل (أُوؤُيٌ)، قلبت الضمة كسرة كما قلبت في (الترامي) فصار (أُوئِي)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (أُوءٍ). [ط: ٣٦٢]

● قوله: «قُلتَ: أُوْءٍ».

أي: بواوٍ بينَ همزة مضمومة، وأخرى مكسورة، وقوله بعده: «قُلتَ: أُوٌّ» بهمزة مضمومة وواو مشددة، وقوله: «يقال: أوى»، هو بالقصر، وقوله: «أُوِيًّا» أصله: أُوُوْيا، فقُلبت الواوُ الثانية ياءً وأُدغمتْ، ثم قُلبتْ ضمةُ الأولى كسرةً.

وإِجْرِدٌ: بجيم، كإِثْمِدٍ، وقوله: «قلتَ: إِيْءٍ»، (هو)[1] بياءٍ بينَ همزتين مكسورتين، وقوله بعده: «قلت: إِيٍّ» هو بهمزة مكسورة وياء مشددة.

وإذا بنيت مثل (أبلم) من (أويت) قلت: (أُوٌّ) بالادغام، والأصل: (أُؤْوُيٌ)، قلبت الهمزة الثانية واوا لزوما لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة من الهمزة في التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مرّ، فصار (أُوِّي)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (أُوٍّ).

وهذا بخلاف (تُووِي)، وأصله (تُؤْوِي)، فإنه إذا قلبت فيه الهمزة واوا فالصحيح أن لا يدغم، وههنا وجب الإدغام، والفرق أن القلب في مثل (أُوٌّ)، واجب لاجتماع الهمزتين فوجب الادغام، وفي (تُؤْوِي) ليس القلب بواجب، فلم يجب الادغام.

(١) ليس في ط.

يقال: أوى فلان إلى منزله يأوي أُوِيًّا على فُعُول. وإذا بنيت مثل (إِجْرِد)، وهو بَقْلَةٌ، من (وأيت) قلت: (إِيءٍ)، والأصل (إِوْئِيٌ)، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (إِيئِيٌ)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فصار (إِيءٍ)، فتقول: هذا إِيءٍ، ومررت بإِيءٍ، ورأيت إِيئِيًا.

وإذا بنيت من (أويت) مثل (إِجْرِدٍ) قلت: (إِيّ)، والأصل (إِئْوِي)، قلبت الهمزة ياء وجوبا لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار (إِيوِي)، وجب قلب الواو ياء وادغام الياء فيهما فصار (إِيِّي) بثلاث ياءات، وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات أن تحذف الأخيرة حذفا غير إعلالي على الأكثر، ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء، فبقي (إِيّ)، فتقول: هذا إِيٌّ ومررت بإِيٍّ، ورأيت إِيًّ. هذا على مذهب من يحذف الياء الأخيرة من مثله حذفا غير إعلالي، ويقول: هذا أُحَيٌّ، بالإعراب على الياء لفظا، وأما من يحذفها حذفا إعلاليا ويقول: هذا أُحَيٍّ ومررت بأُحَيٍّ فيقول ههنا: هذا إِيٍّ ومررت بإِيٍّ، ويلزمه أن يقول: رأيت إِيِّيًا، كما يلزمه أن يقول في النصب: رأيت أُحَيِّيَ. [ط: ٣٦٢-٣٦٣]

● قوله: «وأما من يَحْذِفُها حَذفًا إعلاليًّا».

هو مذهبُ أبي عمرٍو، والأولُ مذهب سيبويهِ، وتقدَّمَ بسطُ ذلك في التصغير[1].

---

(١) في (الكتاب ٣/٤٧٢) قال سيبويه: «وأما عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف، وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أَصَمَّ؛ لأنه أخف من أَحْمَرَ، وصرفت أَرْأَس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أَرَسَ.

وأما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٍّ، ولو جاز ذا لقلت في عطاء: عُطَيٍّ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سُقَيِّة، وشاوٍ: شُوَيٍّ.

وأما يونس فقوله: هذا أُحَيُّ كما ترى، وهو القياس والصواب».

وانظر (الجاربردي ٨٥-٨٧، والرسالة ٢١٦-٢٢٠)، وانظر هذه المسألة في (المسائل البصريات لأبي علي ١/٣١٥-٣١٨، والعضديات له ٤٩، ونكت الشنتمري ٢/٩٤٠-٩٤١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٥/١٢٦-١٢٧).

وإذا بنيت (إِوَزَّة)، وهو طير الماء، من (وَأَيْتُ) قلت: (إِيئَاة)، والأصل (إِوْأَيَةٌ)؛ لأن أصل (إِوَزَّة): (إِوْزَزَة) على وزن (إِفْعَلَة) نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، وادغمت، فإذا بنيت مثلها من (وأيت) يصير (إِوْأَيَة)، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (إِيأَيَة)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصار (إِيئَاة).

ولو بنيت مثل (إِوَزَّة) من (أَوَيْتُ) قلت: (إِيَّاة) مدغما، والأصل (إِئْوَيَة)، قلبت الهمزة الثانية ياء لزوما فصار (إِيوَيَة)، قلبت الواو ياء وادغمت فصار (إِيَّيَة) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار (إِيَّاة).

وإذا بنيت مثل (اطْلَخَمَّ)، بتشديد الميم، من (وَأَيْتُ) قلت: (إِيأَيَّي)؛ لأن أصل (اطلخمّ): (اطلخمم)، فإذا بنيت مثله من (وأيت) يكون (إِوْأَيْيَيَ) بثلاث ياءات، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (إِيْأَيْيَيَ)، ادغمت الياء في الياء فصار (إِيأَيَّيَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار (إِيأَيَّي)، ويقال: اطلخم الليل إذا أظلم. [ط: ٣٦٣]

● **قوله: «وإذا بنيتَ مثل: اِطْلَخَمَّ».**

أي: على القول بأنه رباعيّ الأصول، كاقشعرَّ، وهو المشهور، أمّا على القول بأنه ثلاثيّ ولامه زائدة من الطُّخمةِ، (وهي الظلمة)[(١)]، وهو اختيار ابن مالك، فإنك تقول في بناء مثله من: (وَأَيتُ، وأَوَيتُ): (إِيْلأَيا، وإِيْلَيَّا)[(٢)]، ولو ذكر المصنف نحو: (اقْشَعَرَّ) مكان (اطْلَخَمَّ) لكان أمثل؛ لأن الإحالة على متفق عليه أَوْلَى من الإحالة على مختلف فيه[(٣)].

---

(١) ليس في ط.

(٢) في النسخ المعتمدة: (فإنك تقول في بناء مثله من وأيت وأيت ايلايا). وما أثبته هو الصواب، وهو عن شروح الشافية.

(٣) وهاتان المسألتان، أقصد بناء مثل (اطلخم) من وأى وأوى في (الأصول ٣/٢٨٨-٢٨٩، والمنصف ٢/٢٦٨-٢٦٩، وشرح الملوكي ٢١٠)، والاستدراك على المُصنِّف بأن التمثيل باقشعر أفضل من التمثيل باطلخم؛ لما ذكره من الخلاف في أبنيته الأصول، لابن الناظم في (بغية الطالب ٢٧٠-٢٧١)، وعنه السيد الشريف (١٤٥١).

وإذا بنيت مثل (اطلخم) من (أويت) قلت: (إِيَوِيَّـي)، والأصـل (إئوَيْيَـيَ)، قلبت الهمزة ياء لزوما فصار (إيوَيْيَـيَ)، ثـم ادغـم فـي اليـاء فصـار (إِيَوِيَّـي)، تحركـت اليـاء وانفتح ما قبلها فصار (إِيْوَيَّي)، ولم يدغم الياء في الواو؛ لأن الهمزة همزة وصل، فلـو وصلت حذفتها، وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فنقول: قـال أُوَيَّـي، فلذلـك لـم تدغم. [ط: ٣٦٣-٣٦٤]

٣

● قوله: «فلذلك لم يدغم».

٦

تقدم في الإعلال عن ابن مالك ما يوضح ذلك فليراجع[١].

وسئل أبو علي عن مثل (ما شاء الله) من (أَوْلَق) فقـال: (مـا أَلِـقَ الإلاقُ)، وبنـى هذا على أن (أولقا) فَوْعَلٌ، وإلا يقال: ما وَلَقَ الوَلَّاق، وإذا كان (أَوْلَـقٌ) فوعـلا فمثـال (شاء) منه (أَلِقَ)، ومثال (الله) منـه (الإلاق)، لأن أصـل (اللـه): (الإلـه)، ونقـل حركـة الهمزة والحذف فيه ليس بقياس فيجريه في الإلاق، ولو نظر إلى لفظة (الله) لقيل: مـا أَلِقَ اللَّاق، وهذان على تقدير أن تكون لفظة (الله) من قولهم (أَلَه) إذا تحـيَّر، وأمـا إذا قلنا إنه من قولهم (لاهَ) إذا استتر فالجواب: ما ألق الأَلَق. [ط: ٣٦٤]

٩

١٢

● قوله: «فمثال (شَاءَ) منه (أَلِقَ)».

الظاهر أن شاء من باب سأل، فـ(أَلَقَ) أيضًا بالفتح، ووقع في شـرح اليزدي (أَلْـقَ)، أي: بالسكون، قال: «لأن شاء ساكن العين»[٢].

١٥

● قوله: «ونقلُ حركةِ الهمزة، والحذفُ فيه ليس بقياس».

منعه الشريف؛ لما تقدم في تخفيف الهمزة من جواز مثله قياسًا[٣].

١٨

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٧٠)، وتحشـية المحشـي على قـول الجـاربردي هنـاك: «إذا اجتمـع واوان متحركتان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوما». وانظر هذا الكتاب (٢٤٥-٢٤٦).

(٢) (شرحه على الشافية ٦١٢-٦١٣)، وذكر الرضي (٣/٣٠٠) أنه من باب عَلِمَ.

(٣) انظر (شرح الشريف ١٤٥٤، وشرح المُصَنِّف ٨٣/ب، واليزدي ٦١٣-٦١٤)، وهو المجيب، وانظر ما تقدم في باب تخفيف الهمزة في (الجاربردي ٢٥٣) في تخفيف نحو مَسْأَلَةٍ وجَيْأَلٍ وخَبْءٍ.

وأجيب: بأن المراد لزوم ذلك كما في الشرح المنسوب إلى المصنف[٣]، ولا شكّ أنه شاذ، وذكر إدغام اللام في اللام بعده لعروض اجتماع المثلين، قال الشيخ بدر الدين[١]: إنما جمع أبو علي بين القولين بقوله في الجواب: ما أَلِقَ الإِلاَق، واللاَّق على اللفظ؛ لأن ما سلك في الاسم الأعظم من التغيير لم يتمحض أن يكون مقيسًا، ولا أن يكون شاذًا؛ لأنه بالنظر إلى مجرد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها مقيس إلى التزام الحذف والإسكان الإدغام شاذٌّ، فلمَّا تردَّدَ عنده الاسم بين أن يكون ملحقًا بالمقيس، وأن يكون ملحقًا بالشاذ؛ جاء في بناء مثله في: أَوْلَقَ على وفق أصله تارة، وعلى وفق لفظه أخرى.

● **قوله: «من قولهم: أَلِهَ إذا تَحَيَّر».**

هو بكسر اللام، ويجوز أيضًا أن يكون من (أَلَه) بفتحها، بمعنى عَبَدَ؛ لأنه مألوه؛ أي: معبود، وعلى هذا جرى النظام تبعًا لغيره[٢].

● **قوله: «من قولهم: لاه إذا استتر».**

قال النظام[٣]: جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم (الله): لاه، من لاهَ يَلِيهُ لَيْهًا: إذا استتر، أُدخلت عليه الألف واللام فجرى مَجْرى الاسم العلم، والتقدير (لَيَهٌ)، مثل حَسَنٍ؛ قلبت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، قال: وليس في الأَلَقِ موجبٌ لذلك، فبقي على حاله.

ثم قال: «بناء على أنه فَوْعَلٌ...» أي جميع ذلك على تقدير أن يقال: وزن (أولق) فَوْعَل، ولو قلنا إنه أَفْعَلَ لكان الجواب: ما وَلَقَ الوَلاَّق، وما ولق اللاّق، وما ولق الولق. [ط: ٣٦٤]

● **قوله: «ولو قلنا: إنه أَفْعَلُ».**

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٧٥).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٥١٢، وشرح نقره كار ٢٦٠، وشرح الأنصاري ٢٦٠).

(٣) (شرحه على الشافية ٥١٢-٥١٣).

تقدَّم في ذي الزيادة أن الفارسيّ وغيره أجازوا ذلك، وأن الأول هو مذهب سيبويه[١].

٣ ● **قوله: «لكان الجواب... الخ».**

الأول: باعتبار الأصل، والثاني: باعتبار اللفظ، والثالث: بناءً على أنه من قولهم: لاةٌ.

تنبيه: (ما شاء الله) ثلاث كلمات، وقد بنى أبو علي من (أولق) مثل الكلمتين الأخيرتين، ولم يبين مثل الأولى لأنه لا يجوز ذلك؛ إذ يحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول فيكون هدما لا بناء، وقد قدمنا في أول هذا الباب ما يرشد إلى ذلك. [ط: ٣٦٤]

٩ ● **قوله: «إذ نحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول».**

اعترضه شارح[٢] بأن في قول أبي علي في مثل: مُحَوِيٍّ من الضرب: مُضَرِيٌّ حذفًا لبعض الأصول كما سلف.

١٢ وهو اعتراض ساقط؛ لأن الحذف فيما ذكر ونحوه، على القول به، إنما هو للحذف في الأصل، وليس في الكلمة الأولى، ليبني الحذف في فرعها عليه، فلو بنى مثلها لكان الحذف منه كذلك هدمًا محضًا، لا بناء.

١٥ **وسئل أبو علي عن مثل قولك: (بِاسْم) من (أولق) فقال: بِالِقٍ وبُالْقٍ، بكسر الهمزة وضمها، لمّا اختلف في أن أصل (اسْم): (سِمْو أو سُمْو، وهذا أيضا مبني على أن (أولقا) فَوْعَلٌ.** [ط: ٣٦٤]

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٠٧، والرسالة ٥٦١).

وقد نسب ابن جني هذا القول في (الخصائص ١/٩) إلى أبي إسحاق الزجاج، وذكر ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ١/٢٣٦) أنه أحد قولين لأبي علي، لكن ابن جني قال في (المنصف ١/١١٤): «لم نرهم قالوا: مولوق»، وانظر (الكتاب ٣/١٩٥، ٤/٣٠٨، والمقتضب ٢/٣٤٣، وشرح الملوكي لابن يعيش ١٣٨، وشَرْح المُفَصَّل له ٩/١٤٥).

(٢) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٦١٣).

● **قوله: «وهذا أيضًا مبني على أن أولقًا فَوْعَلٌ».**

أي: والجواب على أنه أفعل أن تقول: يولق أو يؤلق.

٣ **وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل (مُسْطَار) من (آءَةٍ)، وهي اسم شجر فظنه ابن خالويه (مُفْعَالاً)، وتحيّر، فأجاب أبو علي بأنه (مُسْئاء)، وذلك لأن أصل (مُسْطَار): (مُسْتَطَار)، وهو في الأصل (مُسْتَطْيَر)، انقلبت الياء فيه ألفا، ثم حذفت التاء**

٦ **لاجتماعها مع الطاء كما في (مُسْتَطاع)، فإذا بنيت مثله من (آءَة) يكون (مُسْتَأْوَأ)، تحركت الواو، وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت ألفا فصار (مُسْتَاء)، ثم حذفت التاء كما في (مُسْتَطَاع) على ما هو القياس عند أبي علي، وأما على الأكثر وهو الوجه**

٩ **الأول فتقول: (مُسْتَاء)؛ لأنهم لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله.** [ط: ٣٦٤-٣٦٥]

● **قوله: «لأن أصل مُسْطار: مُسْتَطَارٌ».**

١٢ أي: منقولاً من اسمِ مفعولِ اسْتَطار يَسْتَطِير: إذا انتشر. قال النظامُ وغيرُه: كأنه قيل للخمر ذلك لِهَدِيرِها وانتشارِها في غليانها[1].

● **قوله: «ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء».**

١٥ أي: لأن في النطق بها قبل الطاء عسرًا؛ لاتّحادهما في المخرج، وتبايُنِهما في الانخفاضِ والاستعلاءِ والهمسِ والجهرِ، كما حُذفتْ من استطاعَ يستطيعُ لذلك.

● **قوله: «على ما هو القياس عند أبي علي».**

١٨ أي: فإن كان مذهبه كما تقدم[2] أنه يَحْذِفُ من الفرع ما حُذفَ من الأصل قياسًا، وإن لم يوجد في الفرع مقتضى الحذف، فبناء على ذلك أجاب بأنه مُسْآءٌ، فحَذْفُ التاء لحذفها من الأصل، وهو // مستطار؛ لوجود مقتضيه فيه، وإن لم (يوجد)[3] في مستاء؛ ١٧٦أ

---

(١) انظر (شرح النظام ٥١٤، وشرح الأنصاري ٢٦١).

(٢) انظر (الجاربردي ٣٦٠، وهذا الكتاب ٥٠٦).

(٣) ليس في ب.

إذ مقتضى هذا الكلام أن حذف التاء من مستطار قياسي، وبه جزم النظام، ومشى عليه اليزدي في رأي أبي علي، وأنكره الشيخ بدر الدين مطلقًا وقال: إنه لا نظير له في الكلام إلا: اسطاع يسطيع، ولو كان مقيسًا لجاز مثله في: استطاب الشيء، واستطال عليه، ولا يقول بجواز ذلك أحدٌ، وعلى هذا قول أبي علي في مثل (مُسْطَارٍ) من أَلِقَ مشكلٌ، وقولُ ابنِ الحاجب: «فأجاب على أصله» بناء على أن الحذف في مسطار مقيسٌ غيرُ مستقيم، وقال: «ولا يتجه عندي صحةُ قولِ أبي علي على ذلك إلا أن يكون أصله في بناء مثل ما حذف منه شيء أن يأتي بالمبنيّ على أصل ما حذف منه حرف أصليٌّ حذفًا مقيسًا، أو حذف منه حرفٌ زائدٌ مطلقًا؛ لأن الإخلال به في البناء لا يؤدي إلى حذف شيء من أصول المبني»[1] انتهى.

فإن قيل: لم قلتم بأن أصله (مُسْتَأْوٌ) بالواو دون الياء؟ قلت: لما سيجيء أن الألف إذا كانت عينا وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الواو. [ط: ٣٦٥]

● **قوله: «دون الياء».**

فيه إشارة إلى ردِّ ما وقع في شرح الشريف تبعًا لشرح المصنف من أن الأصل: (مستأيأ)، بالياء، وقد تبعه اليزدي[2] أيضًا في ذلك، وأيده بأن المتجانسين لهما ثقل، خصوصًا إذا كانتا همزتين، قال: «فالوجه تقرير الياء؛ لأنها أخف فيندفع بها بعض الثقل» انتهى، فَلْيُتَأَمَّل[2].

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه يلزم أبا علي أن لا يكون الجواب في قولك (ما شاء الله) (ما ألق الإلاق)، ولكن ينبغي أن يقول: (ما ألق اللاّق)؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفا قياسيا، فإن قال: هو غير واجب، قلنا: وحذف التاء في (مُسْتَطَاع) غير واجب أيضا.

---

(١) انظر (الشافية ١٣٥، وشرحها للمصنف ٨٣/ب، ولابن الناظم ٢٧٥، ولليزدي ٦١٤، وللنظام ٥١٤-٥١٥).

(٢) انظر (شرح المُصَنِّف ٨٣/ب، وابن الناظم ٢٧٥، والسيد الشريف ١٤٥٧-١٤٦٠، واليزدي ٦١٣).

ثم قيل فيه: ولعل أبا علي أجاب كذلك، وإنما وقع الغلط في الخطّ؛ لأن الخطّ واحد. ذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرب (المُصْطَار) من صفات الخمر، يقال: هو روميّ معرّب، ويقال: (مُسْطَار) بالسين أيضا، وهي التي فيها حلاوة.

٣

[ط: ٣٦٥-٣٦٦]

● **قوله: «ولعلّ أبا علي أجاب كذلك...».**

٦ أي: قال في الجواب: (ما أَلَقَ الـلاَّق)، هذا هو الظاهر في معنى الإشارة؛ لأن المفهوم من كلام المصنف في الشرح، كما في بغية الطالب، هو استصوابُ جواب أبي علي في هذه المسألة على الأصل الذي عزاه إليه، واستشكال جوابه في تلك بـ:ما ألق

٩ الإِلاقُ، ووقع في شرحي الشريف واليزدي: أن المعنى لعل جواب أبي علي كان مستاء، كما هو الجواب على الأكثر، وهو بعيد جدًا من عبارة المصنف، ومن المقصود بها.

● **قوله: «لأن الخطَّ واحدٌ».**

١٢ يريد أنهما متقاربان فيه، فأجرى القرب المؤكد مُجرى الوحدة، على أنه قد وقع في بعض نسخ شرح المصنف[1]: «لأن الخط يتقارب».

● **قوله: «المصطار من (صفات)[2] الخمر».**

١٥ قال في القاموس[3]: «المُصْطار، بالضَّمِّ: الخَمْرُ»، وقال في فصل السين: «المُسْطار: الخمرُ الصَّارِعةُ لشاربها، أو الحامضةُ، أو الحديثة» انتهى. ووقع في الصحاح[4]: «المِسطار، بكسر الميم: ضرب من الشَّرَاب فيه حموضة»، قال النظام[5]:

١٨ «وهو يُصَوِّبُ ظنَّ ابن خالويه».

---

(١) فيما استطعت الوقوف عليه من نسخ شَرْح المُصَنِّف: «لأن الخط واحد».

(٢) ص، هـ: (صفة).

(٣) انظر (القاموس: صطر، سطر).

(٤) (الصحاح: سطر)، وجاء بعده: «وبالصاد أيضا».

(٥) (شرحه على الشافية ٥١٥).

● **قوله: «وهي التي فيها حلاوة[1]».**

الضمير للمُصْطار بالصاد والسين، فَلْيُتأَمَّل.

٣ **وسأل ابن جنّي ابن خالويه عن مثل (كَوْكَبٍ) من (وَأَيْت) مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم فتحير أيضا، فقال ابن جنّي: (أَوِيّ). والأصل: (وَوْأَيٌ)، فإذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير (وَوَيٌ)، وإذا أعللته كإعلال ٦ (رَحًى) يصير (وَوًى)، ثم إذا جمعته جمع السلامة يصير (وَوَوْن)، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقط النون ويصير (وَوَوْيَ) ادغمت الواو في الياء فيصير (وَوَيٌّ)، ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في (أويصل)، فصار (أَوَيٌّ).**
٩ **وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن قلب الواو الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن لعروض الثقل عليها، فلو قيل: (وَوَيٌّ) لكان مستقيما.**
١٢ **وأنا أقول: هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال في أول الفاء: لجواب اعتراض بعض الشارحين، ومثل (عَنْكَبُوت) من (بعث): بَيْعَعُوت)، هذا ظاهر إن قلنا: وزن (عنكبوت): (فَعْلَلُوت) كما هو المذكور في أكثر الكتب، وأما إن قلنا: وزنه ١٥ (فَنْعَلُوت) كما يشعر به المذكور في الصحاح، فمثلها من البيع: (بَنْيَعُوت)، والصحيح الأول؛ لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليل.** [ط: ٣٦٦]

● **قوله: «هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال».**

١٨ تقدم هناك في هذا النوع إيضاح المسألة وما فيها من الكلام فليراجع[2].

● **قوله: «كما يُشعر به المذكورُ في الصحاح».**

---

(١) هذا من كلام الجواليقي في (المعرب ٣٢١) مما نقله عنه الشارح، وفي النسخة المطبوعة من الشرح، وفي عدد من نسخه الخطية: «وهي التي فيها خلاف»، بكلمة (خلاف) وليس حلاوة. وانظر (شرح الجاربردي الرسالة ١٠١٤).

(٢) انظر (الجاربردي ٢٧٠، والرسالة ٧٣٥، وهذا الكتاب ٢٤٥-٢٤٦).

أي: لأنه ذُكر فيها في مادة: (عكب)، لا مادة: (عنكب)[1].

ومثل (اطْمَأَنَّ) من (البيع): (ابْيَعَعَّ) بتشديد العين الثانية وتصحيح الياء؛ لأن أصل (اطمأن): (اطْمَأْنَن)، نقلت حركة النون إلى الهمزة، وادغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من (البيع) يكون (ابْيَعْعَع)، تدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله فيصير (ابْيَعَعَّ)، ولا تقلب الياء ألفا، لِمَا مَرَّ من أن توسط حرف العلة بين الساكنين مانع من الإعلال كما في (اسْوَدَّ)، و(ابْيَضَّ).

ومثل (اغْدَوْدَن) من (القول)، و(البيع): (اقْوَوَّل)، و(ابْيَيَّع)، وأصلهما: (اقْوَوْوَلَ)، و(ابْيَوْيَعَ)، فأدغمت الواو الثانية من (اقْوَوْوَلَ) في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة، فصار: (اِقْوَوَّل)، وقلبت واو (ابْيَوْيَع) ياء لسكونها قبل االياء، ثم ادغمت في الياء، وقال أبو الحسن: (لقْوَيَّل)، وذلك لأنه قلب الواو الأخيرة في (اقْوَوْوَلَ) ياء لضعفها بتطرفها، كراهة للجمع بين ثلاث واوات، فصار (اقْوَوْيَل)، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وادغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فصار (اِقْوَيَّل). [ط: ٣٦٦-٣٦٧]

● قوله: «لضعفها بتطرفها».

أي: بالقياس إلى الأوليين.

«ومثل اغْدُودِنَ...».

أي لو بنيت للمفعول منهما قلت: (اقْوُووِل)، و(ابْيُويِع) على المذهبين، فلا تدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر. قال في شرح الهادي: «إنما لم تدغم لأن الواو الثانية في (اقوُووِل)، والواو في (ابيُويِع) صارت مدة زائدة لسكونها وانضمام ما قبلها، فجرى مجرى ألف (فَاعَل) فلم تغير، ولهذا لم يلزم الهمزة في (فُوعِل) من (الوعد) إذا قلنا (وُوعِد)؛ لأن الثانية مدة، وأبو الحسن لم يعتدّ بالواو الثانية لمدّها، كما لم يعتدّ بها في (سُويِر) فلم تقلب». هذا هو المذكور في شرح الهادي، وقوله:

---

(١) انظر هذه المسألة في (المنصف ٢/٢٥٨، والممتع ٢/٧٥٠).

«لم يلزم الهمزة من فُوعِل... إلخ» مبني على رأي من رأى قلب الواو الأولى همزة وجوبا في نحو (أواصل)، وإن لم تكونا متحركتين، وقد مرّ ما فيه من الكلام، ومثل (مَضْرُوب) من (القُوّة): (مَقْوِيّ)، والأصل: (مَقْوُوٌّ) قلبت الواو المتطرفة ياء كراهة لاجتماع الواوات، فصار: (مقووي)، ثم قلبت الواو الثانية ياء وادغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم أبدلت الضمة كسرة فقيل: (مَقْوِيّ).
[ط: ٣٦٧]

● **قوله: «لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر[١]».**

هو بناء مجهولِ بابِ (افْعَوَّلَ)، كما صرَّح به الشيخ نظام الدين[٢]، وهو ظاهر، فقول شارح[٣]: «لا بناءَ يلتبس هذا المثال به بتقدير الإدغام؛ إذ الأبواب محصورة» ساقط.

● **قوله: «قُلبت الواوُ المتطرفةُ ياءً».**

فارقَ ما تقدّم في مثال (اغدودن) من القول على الرأي المقدم، وهو مذهب سيبويه، بأن الطرف يُستثقل فيه ما لا يُستثقل في الوسط؛ لأنه محلُّ التغيير، قال ابْنُ عُصْفُور[٤]: «ألا ترى أنهم يقلبون مثلَ: عُصِيٍّ، ولا يلزم ذلك في مثل: صُوَّمٍ».

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه قلبت الواو المتطرفة ياء مثلها في (قَوِيَ) كما قالوا (مَرْضِيّ) من (رَضِيَ)، وهذا يوهم أن قلب الواو المتطرفة ياء في مثل (مَرْضِيّ) قياسي، وليس كذلك لِمَا مَرَّ في الإعلال أنه تقلب الواو طرفا بعد الضمة في المتمكن ياء، والمدّة إنما لن تؤثر إذا كانت في الجمع، أما في المفرد فتؤثر، ولهذا

(١) أصل هذه العبارة للمُصنِّف في (شرحه على الشافية ٨٤/أ).

(٢) (شرحه على الشافية ٥١٧).

(٣) هو اليزدي (٦١٦)، ولم يرتض الرضي كذلك (٣٠٤/٣) هذا التعليل الذي ذكره المُصنِّف، أقصد خشية التباس بناء بآخر.

(٤) انظر (الكتاب ٤٠٧/٤، والمنصف ٢٧٧/٢، والممتع ٧٦١/٢-٧٦٢).

يقال: عُتُوّ وجُثُوّ إذا كانا مَصْدرين، ولذا ذكر بعده: وقد جاء نحو (مَعْدِيّ)، و(مَغْزِيّ) كثيرا والقياس الواو.

٣ وقال في الصحاح: «يقال: رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضيّ، وقد قالوا: مَرْضُوّ، فجاءُوا به على الأصل والقياس».

وهذا أيضا يدل على أن قوله: «كما قالوا: مرضي من رضي» ليس بصحيح،

٦ ويمكن أن يقال: معنى الكلام المذكور في الشرح المنسوب إلى المصنف أن القياس أن لا تقلب واو (مرضوّ) ياء؛ لأن المكدة مانعة كما ذكرتم، لكن حملوه على (رَضِيَ)، وكذا حكم (مقويّ) مع (قوي)، فحينئذ يندفع ما أوردنا عليه.

٩ وإذا بنيت مثل (عُصْفُور) من القوة قلت: (قُوِّيّ)، والأصل (قُوْوُوْو) بأربع واوات: الأولى عين، والثانية لام، والثالثة زائدة كما في (عصفور)، والرابعة لام مكررة، قلبوا الأخيرة ياء ثم ادغموا فصار (قُوُّيّ) ثم أبدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا:

١٢ (قُوِّيّ).

ولو بنيت مثل عصفور من (الغزو) قلت: (غُزْوِيّ)، والأصل: (غُزْوُوْو)، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات، ثم ادغمت الواو فيها وكسرت كما

١٥ مرّ. [ط: ٣٦٧-٣٦٨]

● قوله: «وكَسَرْتَ».

أي: الواوَ الأولى، فالأحسنُ حينئذ بناءُ هذا الفعلِ والفعلين قبلَه للفاعل[1].

١٨ وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهم قلبوا الأخيرة على الأصل المتقدم، وأراد به نحو (مَرْضِيّ) من (رَضِيَ)، وقد عرفت فساده، ومما يدل على فساده ما ذكر في شرح الهادي من أنك لو بنيت (مَفْعُولاً) من (القوة) قلت: هذا

٢١ مكان مقوي فيه، بقلب الواو ياء، كراهة اجتماع ثلاث واوات، وتقول فيه من

(١) وهما (قلبت، أدغمت) في قول الجاربردي: «وقلبتَ الواوَ الأخيرة ياءً كراهةً لاجتماع ثلاث واوات، ثم أدغمتَ الواوَ فيها، وكسرتَ كما مرَّ».

(الشقاء): مَشْقُوٌّ فيه، فلا تُغَيّرْ، كما لا تُغيّر مَغْزُوّ.

فظهر أن علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكر في الشرح المنسوب، إلا إذا حمل على المعنى الذي ذكرنا فيه فيستقيم.

وإذا بنيت مثل (عَنُدَ) من (قَضَيْت) قلت: (قَضٍ)، والأصل (قَضُيٌ)، أبدلوا ضمة الضاد كسرة، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (قَضٍ).

ومثل (قُذَعْمِلَة) من (قضيت): (قُضَيَّة)، والأصل: (قُضَيْيِيَة) بثلاث ياءات: الأولى: لام الكلمة، والثانية والثالثة لام مكررة، فحذفت الياء الأخيرة كما في (مُعَيَّة) تصغير (مُعَاوِيَة) عند اجتماع ثلاث ياءات، ثم ادغمت الياء الأولى في الياء الثانية.

ومثل (قُذَعْمِيلَة): (قُضَوِيَّة)، والأصل: (قُضَيْيِيَة) بأربع ياءات، الأولى لام، والثانية لام مكررة، والثالثة زائدة، والرابعة لام مكررة، ثم ادغمت الياء الأولى في الياء الثانية، والثالثة في الرابعة، فصار (قُضَيِّيَة)، كرهوا اجتماع الياءات كما كرهوا في (أُمَيِّيّ)، فحذفوا الياء الأولى وقلبوا الثانية واوا كما فعلوا في (أُمَوِيّ) فصار (قُضَوِيَّة).

ومثل (حَمَصِيصَة) من (قضيت): (قَضَوِيَّة)، والأصل (قَضَيِيَة)، ادغمت الياء في الياء ثم قلبت الياء الأولى واوا فصار (قَضَوِيَّة).

والحَمَصِيصَة، بالصاد الغير المعجمة، بقلة حامضة تجعل في الأقط. [ط: ٣٦٨]

● قوله: «والحَمَصِيصَةُ».

هو بفتح الحاءِ والميمِ مخفَّفةً، وقد تُشدَّدُ. و«اللَّبْلاب»، بفتح اللام، و«الحُلَّبُ»، كسُكَّرٍ: نبت(١).

---

(١) جاء في اللسان: «الحَمَصِيصُ: بقلةٌ دون الحُمَّاضِ طيّبة الطعم، تنبت في رمل عالج، وهي من أحرار البقول، واحدته: حَمَصِيصَةٌ. وقال أبو حنيفة: بقلةُ الحمصيص: حامضة تُجعل في الأقط، تأكله الناس والإبل والغنم»، وقال الأزهري: «رأيت الحمصيص في جبال الدهناء وما يليها، وهي بقلة جعدة الورق حامضة، ولها ثمرة كثمرة الحمّاض، وطعمها كطعمه، وسمعتهم يشدّدون ⇦

ومثل (مَلَكُوت) من (قَضَيْت): (قَضَوْتُ)، والأصل: (قَضَيُوت)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار (قَضَوْت)، ووزنه (فَعَوْتُ)، ومثل (جَحْمَرِش) من (قَضَيْتُ): (قَضْيَيٌ)، والأصل (قَضْيَيِيٌ)، أعلت الأخيرة كما أعلت ياء قاض فصار (قَضْيَيٌ)، ولم تعلّ هذه الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنها متوسطة للإلحاق، ومثلها لا يقلب، وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق لأن مثلها تعلّ كما في (عِلْبَاء)، و(مِعْزَى).

ومثل (جحمرش) من (حَيِيتُ): (حَيَّوٍ)، والأصل: (حَيْيَيِيٌ) أعلت الأخيرة إعلال (قَاضٍ)، ثم أبدل ما قبلها واوا لاجتماع الياءات.

ومثل (حِلِبْلاب) من (قضيت): (قِضِيضَاء)، والأصل: (قِضِيضَاي)، قلبت الياء الأخيرة همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة.

والحلبلاب، بالكسرة: النبت الذي تسميه العامة: اللّبلاب، ويقال: هو الحُلَّب الذي تعتاده الظباء.

ومثل (دَحْرَجْتُ) من (قَرَأَ): (قَرْأَيْتُ)، والأصل (قَرْأَأْتُ)، قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، وكان القياس قلبها ألفا لأنها ساكنة قبلها فتحة، لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها ألف وجب قلبها ياء.

وإذا بنيت مثل (سِبَطْر) من (قرأ) قلت: (قِرَأْيٌ)، والأصل (قِرَأْأٌ)، قلبت الهمزة الثانية ياء.

وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن ههنا سؤالين: الأول: أنه لِمَ

⇦ الميم في الحمّصيص»، وفي اللسان أيضا: «الحِلِبْلاب: نبتٌ تدوم خُضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم، وقيل: هو نبات سُهليّ، ثلاثيٌّ كسِبِرطراط، وليس برباعي؛ لأنه ليس في الكلام كسِفِرْجال»، وفيه أيضا: «الحُلَّبُ: نبت ينبسط على الأرض، وتدوم خضرته، له ورق صغار يُدبغ به، وقال أبو زياد: من الخِلْفة: الحُلَّبُ، وهي شجرة تَسَطّح على الأرض، لازقة بها، شديدة الخضرة، وأكثر نباتها حين يشتد الحرّ. قال: وعن الأعراب القُدُم: الحُلَّبُ: يسلنطح على الأرض، له ورق صغار مرّ، وأصلٌ يُبعد في الأرض، وله قضبان صغارٌ». انظر (التهذيب: حمص، والمخصص ١١/١٧٤-١٧٥، واللسان: حلب، حمص).

قلبت الثانية دون الأولى؟ والجواب: أنها لام، واللام أولى من العين بالإعلال؛ لأن الطرف بالتغيير أولى. والثاني: لم كان القلب إلى الياء؟ والجواب: أن الياء تغلب على اللام، ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء كأغزيت واستغزيت، ولذلك قال التصريفيون: إن الألف إذا كانت لاما وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء، بخلاف ما إذا كانت عينا فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو.

ثم ذكر في موضع آخر منه أنه إن قيل: لِمَ لَمْ تدغم الأولى في الثانية ويستغن به عن القلب كما في ءِأَّال؟ فالجواب من وجهين:

- الأول: أن أبا عثمان سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد، أما اللامان فقد يكونان مختلفين كدرهم وجعفر، ومتفقين كجلباب، فلذلك افترقت الحال بينهما.

- والثاني: أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف.

فظهر لك من هذا أن قلب الهمزة الثانية ياء واجب، فما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه «لو قيل (قِرَأْو) لكان أولى؛ لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تقلب ياء في نحو (جاءٍ)، و(أئمة)، وتقلب واوا فيما عداه» سهو لما عرفت، ولأن ما ذكره من حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك.

وإذا بنيت مثل: (اطمأننت) من (قرأ) قلت: (اقرأيأت)، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قيل: (اقرأوأت) لكان أقرب، لما تقدم، وفيه النظر الذي تقدم.

وإذا بنيت مثل (يطمئن) منه قلت: (يَقْرَئِيء)، كيقرعيع، وأصله (يقرأئئ) بثلاث همزات، نقلت كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء، فصار (يَقْرَئِيء)، ولم يقولوا: (يَقْرَأْئِئُ)؛ لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثله مثله لما أمكن ولم يدغموا كما أدغموا في (يطمئن)؛ لأن الهمزة في مثله لا تدغم. [ط: ٣٦٨-٣٧٠]

● قوله: «لأن الهمزة في مثله لا تدغم».

أي: لأنه ليس من بابِ (سَأَّلَ) ونحوِه.

مسائل أخرى من كتاب سيبويه وغيره(١)

تقول: إذا بنيتَ مثال أُعْجُوبَةٍ من غَزَوْتُ: أُغْزُوَّةٌ، بتشديد الواو، ومن رميت: أُرْمِيَّةٌ، وأصلها: أُرْمُوْيَةٌ، فقلبت الواو ياءً وأُدغمتْ، ثم كُسرت الميمُ، ومن قَوِيتُ: أُقْوِيَّةٌ، والأصل: أُقْوُوْوَةٌ بثلاث واوات، فجَرَتْ مَجرى مثالِ مَضْرُوب من القُوَّة.

وفي مثال (صَيْرَفٍ) من قَوِيتُ: قَيًّا، والأصل: قَيْوَوٌ فأُدغم، وقلبت الواوُ الثانية ياءً ثم ألفًا.

وفي مثال (سيِّد) منه: قَيٍّ بالكسر، والأصل: قَيْوِوٌ، فأُدغم وأُعلت الثانيةُ كغازٍ.

وفي مثال (مَقْبُرَةٍ) من رَمَيتُ: مَرْمُوَةٌ.

وفي مثال (خَفَقَانٍ) منه: رَمَيانٌ بالتصحيح.

وفي مثال: (كَوَأْلَلٍ) من غَزوتُ: غَوَزْوًا، والأصل: غَوَزْوَوٌ، فأعلت الأخيرة كعصًا، ومن رميت: رَوَمْيًا، ومن شويت: شَوَيًّا، والأصل شَوَوْيَيٌ، فقلبت الأخيرة ألفًا(٢)، ثم أدغمت الواو الثانية، ومن حَيِيْتُ: حَوَيًّا، والأصل حَوَيْيَيٌ، فأدغم وأعلّ.

وفي مثال // (اغدودن) مبنيًا للفاعل من: سار: اِسْيَيَّرَ، والأصل اِسْيَوْيَرَ، وللمفعول: اُسْيُوْيِرَ من غير إدغام. ٧٦ب

وفي مثال (أَخْرجتُ) من يوم: أَيَّمْتُ، والأصل: أَيْوَمْتُ.

وفي مثال (جَعفرٍ) من جاء: جَيْأًى، والأصل: جَيْئَأٌ، فقلبت الأخيرة ياء، وأُعلت كعصا، (وقياس)(٣) قولِ الخليل أن يقال: جَأْيَأٌ، بياء بين همزتين.

---

(١) جميع ما ذكر المحشي هنا من أوله إلى مثال (أصدقاء من العيّ) أخذه عن اليزدي (٦٢٢-٦٢٨)، وهو عن (الكتاب ٤/٤٠٦ وما بعدها)، ومن بناء مثال (قمحدوة) إلى آخر ما ذكره عن (المنصف ٢/٢٤٠-٢٩٩، والممتع ٢/٧٢٩-٧٧٤).

(٢) فصار: شَوَوْيًا، ثم قلبت الواو الثانية ياء لسبقها ساكنة للياء بعدها، فصار: شَوَيْيًا، ثم أدغمت الياءان فصار: شَوَيًّا.

(٣) ص، هـ: (قيل)، والتصويب عن الخضر اليزدي (٦٢٥)، و(ط).

وفي مثال (بُرْثُنٍ) منه: جُوْءٍ بجيم مضمومة وواو وهمزة مكسورة والأصل: جُيْـؤُءٌ، فقلبت الياء واوًا، والهمزة الثانية ياء، ثم أعلت كقاض.

٣ وفي مثال (مُسْعُطٍ) من بِعْتُ: مُبْيِعٌ عند سيبويه، ومُبُوْعٌ عند الأخفش.

وفي مثال (أصدقاء) من العِيِّ: أَعِيّاءُ، بالإدغام، وأَعْيِياءُ بالفك.

وفي مثال (قَمَحْدُوَةٍ) من الغزو: غَزَوِّيَةٌ، والأصل: غَـزَوْوُوَةٌ، بثـلاث واوات، فقلبت ٦ المتطرفة ياء، والضمة قبلها كسرة، ثم أدغمت الأولى في الثانية، ومـن الرمـي: رَمَيُّوَةٌ، إن بنيت الكلمة على التأنيثِ، ورَمَيِّيَةٌ بقلب الواو ياء، وكسر ما قبلها إن بنيت على التذكير.

وفي مثال (عُصْفُورٍ) من الوعد: وُعْدُودٌ، وإن شئت أُعْدُودٌ، فتهمز الواو لانضمامها.

٩ وفي مثال (طُوْمار) منه: أُوعَادٌ، لا غير؛ لاجتماع واوين.

وفي مثال (إِخْرِيْطٍ) منه: إِيْعِيْدٌ.

وفي مثال (اغْـدَوْدَنَ) مـن رَدَدْتَ: اِرْدَوَدَّ، والأصـل: ارْدَوْدَدَ، ومـن وَدِدْتُ: اِيـدَوَدَّ، ١٢ والأصل: اِوْدَوْدَدَ.

وفي مثال (غَضَنْفَرٍ) من جَيْأَلٍ: جَأَنْأَلٌ، فتجرد الفرع من الياء؛ لأنها زيادة ليست في الأصل، وتزيد النون بإزاء النون.

١٥ قال ابْنُ عُصْفُور: وتقول في مثـل (أُتْرُجَّـةٍ) إذا بنيـتَ مـن الهمـزةِ: أُوْأُوْءَةٌ، والأصـل بخمس همزات، فقلبت الثانية والرابعة واوين لسكونهما وانضمام ما قبلهما.

وفي مثال (مُحْمَرّ) من الواو: مُوَوٍّ، والأصـلُ: مُـوْوَوِوٌ، فقلبـت الرابعـة يـاءً لتطرفهـا ١٨ وانكسار ما قبلها، وأعلّت كقاضٍ، وأُدغمت الأولى في الثانية.

وفي مثال (جَالَيْنُوسَ) من أَيُّوبَ: آوَيْبُوبُ، فتظهر العين لأنهـا فـي القيـاس واو؛ لأن أيوب إذا حُمل على كلام العرب أشبه العَيُّوقَ، فمثاله على هذا فَيْعول، وهمزته أصل، من: ٢١ آب يؤوب، فكذلك لما بنيت منه مثلَ: جَالَيْنُوسَ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: «الخط...».

٣ اعلم أن للشيء في الوجود أربعة مراتب:

الأولى: حقيقته في نفسه، والثانية: مثاله في الذهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم.

٦ والثالثة: اللفظ الدال على المثال الذهني والوجود الخارجي، والرابعة: الكتابة الدالة على اللفظ، وهذان يختلفان باختلاف الأمم، كاختلاف اللغة العربية والفارسية، والخط العربي والهندي.

٩ والمقصود في هذا الموضع بيان أحكام الخط العربي، فإنه ليس جاريا على اللفظ، فإنه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ، وقد يزاد في الكتابة ما لم يتلفظ به، ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالياء أو بالواو ويكون اللفظ بالألف،

١٢ كالصلوة، والحبلى، فلا بد من بيان ذلك كله. [ط: ٣٧٠-٣٧١]

● قوله: «وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم».

أي: لا تختلف دَلالة الثاني على الأول بذلك؛ لأنها بحسب الحقيقة، لا الوضع،

١٥ بخلاف دَلالةِ (الآخرين)[٢] فإنها بالوضع؛ إذ لا علاقة بين المعاني والألفاظ على الأمر العامِّ، ولا بين الألفاظِ والنُّقوشِ الموضوعة، فلذلك جاء الاختلاف، ثم الموجود بالمعنى الأول حقيقيٌّ بالاتفاق، وبالثاني مجازيٌّ عند أكثر المتكلمين كالآخرين بالاتفاق.

١٨ وعرفه بأنه «تصوير اللفظ بصورة هجائه»، يعني: تصوير اللفظ المقصود

---

(١) انظر مسائله في (أدب الكاتب - تقويم اليد، وكتاب الهجاء لابن الدهان، والتسهيل ٣٣٢-٣٣٨، والمساعد ٤/٣٤٤-٣٨٠، والهمع ٦/٣٠٦-٣٤٤)، بالإضافة إلى شروح كلٍّ من أدب الكاتب والتسهيل والشافية.

(٢) ب: (الأخرى).

تصويره، يقال: هجوت الحروف هجوا وهجاء، وهجّيتها تهجية وتهجيت، كله بمعنى، فالهجو والهجاء والتهجي: تعديد الحروف بأسمائها، والألفاظ التي يتهجى بها أسماءٌ مسمياتها الحروف المبسوطة، أي المفردة البسيطة التي منها رُكبت الكلم، فقولك (ضاد) اسم به يسمى (ضَه) من (ضرب) إذا تهجيته، وكذلك (راء)، (باء) اسماء لقولك: (رَهْ)، (بَهْ). [ط: ٣٧١]

● **قوله: «تصوير اللفظ بحروف هجائه».**

يعني: تصويرُه برسمِ حروفِ هجائِه؛ أي: لا تُرسم حروفُ أسماءِ حروفِ هجائِه، فإذا قيل: اكتبْ زيدًا، فإنك تكتب مسمى: زايٍ، وياءٍ، ودالٍ، دونَ أسمائِها.

● **قوله: «وكذا را، با[1]».**

قال الرضي[2]: «إذا كان ثاني الاسم الثنائي حرفَ علةٍ وجب تضعيفه إذا أعربتَه، سواء جعلتَه علمًا للفظِ، أو لغيره، نحو: (لو، وفي)، ولا تقول: هذا لوّ وفيّ ولاء، زدتَ على ألفِ (لا) ألفًا أخرى، وجعلتَها همزةً تشبيهًا برداءٍ، وكساءٍ، وإنما أوجبوا التضعيفَ؛ لأنك لو أعربتَ بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين، فيبقى المعربُ على حرف، ولا يجوز». ثم قال: «ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف واحد إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: (با، تا، ثا)، وإن لم يكن المعرب منها علمًا ضَعَّفْتَ الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: هذه باءٌ وتاءٌ، ودليلُ تنكيره وصفُها بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حسنةٌ، كما جاز في نحو: من، وما، إذا جعلت أعلامًا للفظ؛ لأنها موضوعة لتُستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم تُوضع إلا لتستعمل (مفردات لتعليم الصبيان ومن جرى مَجراهم موقوفًا عليها، فإذا استعملت)[3] مركبة مع

---

(١) في النسخة المطبوعة لشرح الجاربردي ، وفي عدد من النسخ الخطية: (راء، باء)، والرسمان صحيحان.

(٢) انظر (شرح الرضي على الكافية ٣/٢٦٩-٢٧٠).

(٣) ليس في ب.

عامِلِها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى» انتهى.

إذا عرفت ذلك تقول: اللفظ الذي يقصد تصويره إما أن يكون من أسماء الحروف أو لا، فإن لم يكن من أسماء الحروف فإما أن يكون له مدلول تصحّ كتابته أو لا، فإن لم يكن له مدلول تصح كتابته كزيد، فإذا قيل: اكتب (زيدا) فإنما تكتب مسمى الزاي والياء والدال، وهي هذه الصورة (زيد)، وإن كان له مدلول تصح كتابته كالشعر، فإذا قيل: اكتب شعرا، فإن قامت قرينة تدل على أن المقصود لفظ (شعر) كتبت هذه الصورة: (شعر)، وإلا فمقتضاه أن تكتب ما ينطلق عليه الشعر.

وإن كان اللفظ من أسماء الحروف، فإنا أن يسمى به مسمى آخر أو لا، فإن لم يسم به مسمى آخر، فإما أن يقصد به المسمى وهو الحرف المسمى به، أو لا يقصد به المسمى، بل قصد به الاسم الذي هو من أسماء الحروف، فإن قصد به المسمى وقيل اكتب: جيم عين فاء راء، فإنما تكتب هذه الصورة: (جعفر)؛ لأنه مسماها خطّا ولفظا. [ط: ٣٧١]

● **قوله: «فإن قُصِدَ المُسَمَّى».**

أي: ولم يدخل الاسمَ الإعرابُ، فإن دخله للتركيب كُتب على لفظه، كما إذا كتبت (لإنسان)[1]: قد نطقتَ بضادٍ ضعيفةٍ، وكتبتَ ياءً حسنةً[2].

وإنما قلنا إنه مسماها خطّا ولفظا لأن المفهوم من الجيم المكتوب أول حرف من (جعفر)، وهو (جَه)، لا (الجيم)، وكذا المفهوم من (الجيم) الملفوظ هو (جَه)، ومما يدل على أنه المسمى خطّا ولفظا أن الخليل لما سألهم قائلا: كيف تنطقون بالجيم من جعفر، وقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: (جَهْ)؛ لأنه المسمّى.

وأما إن قصد به الاسم لا الحرف المسمى به، وقيل: اكتب (جِيم) مرادا به هذا

---

(١) ص، هـ: (الإنسان).

(٢) انظر (شرح السيد الشريف ١٤٧٣).

اللفظ فإنما تكتب هذه الصورة (جيم).

هذا إذا لم يسمّ به مسمى آخر، فإن سمي به مسمى آخر، كما لو سمي رجل بياسين، فللكتّاب فيه مذهبان: منهم من يكتبها (ياسين)، وهو الذي اختاره المصنف، ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو (يس).

قوله: «وفي المصحف على أصلها على الوجهين...».

أي وتكتب أسماء الحروف التي سمي غير الحروف بها في المصحف على أصل أسماء الحروف، وهو أن تكتب كغيرها إن قصد بها المسمى الآخر، وبصورة مسماها إن قصد بها ذلك، وهو المراد من قوله: «على الوجهين» وإنما قال: «على أصلها...» ليُعلم أن كل واحد منهما أصل في أسماء الحروف المذكورة.

هكذا ذكر في بعض الحواشي، والأولى أن يقال في تقريره: أسماء الحروف الواقعة في المصحف إن لم تجعل مما سمي به مسمى آخر فقياسها أن تكتب بصورة الحروف التي هي مسماها هكذا (يس)، وإن جعلت مما سمي به مسمى آخر متبت كغيرها من الأسماء وهو هكذا (ياسين).

والصواب أن تقول: المراد بقوله: «على أصلها...» أن تكتب بصورة مسماها، وبقوله: «على الوجهين...» أن يراد بها مسماها أو مسمى آخر، فيكون المعنى: أن أسماء الحروف تكتب في المصحف بصورة مسماها سواء أريد بها مسماها أو مسمى آخر. [ط: ٣٧١-٣٧٣]

● قوله: «والأَوْلَى أن يُقال».

إنما كان أَوْلَى؛ لأن المفهوم من التقرير // السابق أنَّ أسماء الحروف (الواقعة في أوائل السُّوَرِ بوصف كونها سُمِّيَ بها غيرُ الحروفِ)[1]، تارة يُقصد بها ذلك المسمى، وتارة يُقصد بها مسماها، وليس بمراد؛ بل المراد أن تلك الأسماء إن جُعلت اسمًا لحروف التَّهجِّي جيء بها لتنبيه المخاطبين على أن القرآنَ مركبٌ من هذه الحروف

(١) ليس في ب.

كألفاظهم التي يتكلمون بها، وهو من قبيل قَرْعِ العصا، أو أَبْعاض (الكَلِم)[١]، كما رُوي عن ابن عباس أنه قال في ﴿الٓمٓ﴾ معناه: أنا الله أعلم، وقد قيل: كل منهما كُتبت [بصورة مسماها، وإن جعلت مما سمي مسمى آخر كما قيل أيضا أنها أسماء للسور كتبت][٢] كغيرها[٣].

● **قوله: «سواء أُريدَ مُسمَّاها أو مسمًّى آخر».**

قال الشيخ بدر الدين بن مالك[٤]: «ما نُقل من أسماء الحروف إلى مسمًّى غيرها فحكمه في الخط باق على ما كان عليه قبل النقل، فمتى كان مركبًا معربًا كتب على وَفْقِ لفظه كسائر الأسماء، ومتى كان موقوفًا لعدم التركيب أو للحكاية كتب على وَفْقِ مسماه في الأصل، ومن ثَمَّ كُتِبت حروفُ أوائلِ السورِ كذلك، على القول بأنها أسماء للحروف، وعلى القول بأنها أسماء للسور أو لغيرها؛ لأنها محكية أبدًا» انتهى.

ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا قوله: «تصوير اللفظ...» بقولنا: «المقصود تصويره...».

قوله: «والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها...».

وهذا أصل معتبر في الكتابة، فكتب نحو: رَهْ وقَهْ زيدا بالهاء؛ لأنك إذا وقفت عليها قلت: رَهْ وقِهْ بالهاء، وكتب نحو: مِثل مَهْ أنت؟ ومجيء مَهْ جئت؟ بالهاء أيضا؛ لأنه إذا وقفت على (مَهْ) فيهما وقفت بالهاء، بخلاف نحو: حتّام؟ وإلام؟ وعلام؟ أي بخلاف ما إذا اتصل (ما) الاستفهامية بحرف الجر فإنها لا تكتب بالهاء؛ لأنه لا يجب الوقف عليها حينئذ بالهاء، وذلك لشدة الاتصال، فصارت مع ما قبلها كالشيء

---

(١) ط: (الكلام).

(٢) سقط من ص.

(٣) انظر (معاني الفَرَّاء ١/٩-١٠، والزجاج ١/٥٥-٦٦، والبحر ١/١٥٤).

(٤) انظر (بغية الطالب ٢٨١-٢٨٢).

الواحد، ولأجل أنه صار حروف الجر مع (ما) الاستفهامية كالشيء الواحد كتبت: حتى وإلى وعلى مع (ما) الاستفهامية بألفات، وكتب (مم)، و(عم) بغير نون. أي لأجل أن حرف الجر مع ما الاستفهامية يصير كالشيء الواحد كتبت (مم)، و(عم) بغير نون.

٣

وإن قصدت في ما الاستفهامية عند اتصال حرف الجر بها إلى الهاء كتبت بالهاء ورجعت الياء في: حتى مَهْ وإلى مَهْ وعلى مَهْ، ورجعت النون في: من مَهْ؟ وعن مَهْ؟

٦

قوله: «ومن ثَمَّ...».

أي ولأجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها تكتب (أنا زيد) بالألف؛ لأن الوقف عليه كذلك، ومنه ﴿لكنَّا هو الله ربي﴾؛ لأن الأصل: لكن أنا، كما تقدم. [ط: ٣٧٣]

٩

● قوله: «ومنه ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[(١)]».

١٢

أي: في قراءة من لا يقرأ بالألف، فإنَّ (لكنّ) يكتب بالألف في قراءته أيضًا اعتبارًا بالوقف.

ولأجل أن مبنى الكتابة على الوقف كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة

١٥

(١) (الكهف: ٣٨).

قرأ عاصم وحمزة والكِسَائِيّ وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون وابن جماز وإسماعيل بن جعفر ﴿لكنّ﴾ بتشديد النون وإسقاط الألف وصلاً وإثباتها وقفًا. وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيّبي وزيد بن علي والحسن والزهري وأبو بحرية ويعقوب في رواية، وأبو عمرو في رواية، وكردم وورش في رواية، وأبو جعفر ورويس: ﴿لكنّا﴾ بإثبات الألف وصلا ووقفا، وعن أبي جعفر في رواية الهاشمي إسقاط الألف وقفا ووصلا. وإثبات الألف وصلا لغة تميم. وانظر (الحجة لابن خالويه ٢٤٤، والمحتسب ١/٧٠، ٢/٢٩، ومعاني القَرَّاء ٢/١٤٤، والسبعة ٣٩١، وزاد المسير ٥/١٤٣-١٤٤، والنشر ٢/٣١١، والبحر المحيط ٦/١٢١، والدر المصون ٧/٤٩١).

وقمحة، وهو البُرُّ، ومن وقف بالتاء يكتبها تاء، بخلاف التاء في (أخت)، و(بنت)، وباب (قائمات)، وباب (قامت هند) فإنها لا تكتب هاء بل تاء؛ إذ الوقف عليها بالتاء. [ط: ٣٧٣]

٣

● قوله: «كُتبتْ تاءُ التأنيثِ هاءً في نحو: ﴿رحمة﴾».

جاء من ذلك ألفاظ كتبت في القرآن بالتاء كالهاء في الوصل، وقد اختلف القراء في الوقف عليها، فبعضهم وقف بالتاء إتّباعًا لرسم المصحفِ، وبعضُهم لم يراعِ الرسمَ فوقفَ بالهاء على القياس[(١)].

٦

ولأجل ما ذكرنا كتب المنون المنصوب بالألف نحو: رأيت زيدا، وكتب المنون الغير المنصوب بالحذف، نحو: جاءني زيد، ومررت بزيد. [ط: ٣٧٣]

٩

● قوله: «وكُتب المنوّنُ الغير المنصوبِ بالحذف».

شذَّ من هذا الأصل: ﴿كأين﴾، وهو اسمٌ مركبٌ من كاف التشبيه، و(أيٍّ) المنونة، فإنها كتبت بالنون[(٢)]؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولا نظير لها[(٣)].

١٢

---

(١) الوقف على ﴿رحمة﴾ ونحوها بالتاء لغة نسبت إلى طيئ وإلى حمير، ووقف بالتاء مراعاة لرسم المصحف نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وبالهاء: ابن كثير وأبو عمرو والكِسَائِيّ. انظر (الكتاب ٤/١٦٦، والتكملة ٣٤١، وائتلاف النصرة ١٠٨، وتحبير التيسير ٧٧، والنشر ٢/١٢٩-١٣١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٦، والإتحاف ١/٣٢٠-٣٢١، ولهجات اليمن قديما وحديثا ١٧، والصحاح واللسان والتاج: وثب، حمر، ها).

(٢) بعده في ط: (نقل هذا المذهب أبو حَيَّان عن المُبَرِّد، والأكثرون على خلاف ما نقل المصنف).

(٣) وردت ﴿كأين﴾ في (آل عمران: ١٤٦، ويوسف: ١٠٥، والحج: ٤٥، ٤٨، والعنكبوت: ٦٠، ومحمد: ١٣، والطلاق: ٨).

وقد وقف عليها جمهور القراء بالتنوين اتباعا لرسم المصحف، ولأن الصحابة كتبتها كذلك: ﴿كأيِّن﴾، ووقف أبو عمرو وسَوْرة بن المبارك الخراسان عن الكِسَائِيّ: ﴿كأيِّ﴾، ووردت فيها خمس لغات، قرئ بها جميعها، وهي:

⇦

وكتب (إذن) بالألف على الأكثر لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر، **وبعضهم يكتبها بالنون توهما بأنها نون في الوقف**. [ط: ٣٧٣-٣٧٤]

٣ ● **قوله: «وبعضُهم يكتبها بالنون».**

نقل هذا المذهب أبو حَيَّان عن المُبَرِّد، والأكثرين خلاف ما نقل المصنف، ونُقل الأولُ عن المَازِنيّ، قال: وفصل الفَرَّاء فقال: «إن (أُلغيتْ)(١) كتبت بالألف لضعفها، وإن عملت كتبت بالنون لقوتها»(٢).

● **قوله: «توهمًا بأنها نونٌ في الوقف».**

عبارة المصنف(٣): «من كتبها نونًا توهمها نونًا في الوقف»؛ أي: توهم أن الوقف

⇦ ١- ﴿كأَيِّنْ﴾: وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة عدا ابن كثير.

٢- ﴿كائِنْ﴾: بزنة (كاعِنْ)، وبها قرأ ابن كثير وجماعة.

٣- ﴿كَايِنْ﴾: بهمزة ساكنة وياء خفيفة مكسورة، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي.

٤- ﴿كَيْئِنْ﴾: بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، قرأ بها بعضهم، ولم تُنسب.

٥- ﴿كَئِنْ﴾: نقلها الداني قراءة عن ابن محيصن.

انظر (البحر ٣/٧٧-٧٩، والدر المصون ٣/٤٢١-٤٢٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٥، والمساعد ٤/٣٤٩).

(١) ما عدا ط: (العين).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٥، والهمع ٦/٣٠٧، والمغني ٣٠-٣١) قال فيه: «والصحيح أن نونها تبدل ألفا، تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون لَنْ، وإنْ، وروي عن المازني والمبرد. وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفَرَّاء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف». وانظر (الكتاب ٤/٢٣٤، ورصف المباني ١٥١، والجنى الداني للمرادي ٣٦١، ومعاني الحروف ١١٧)، ونسب الرضي (٢/٢٨٠) إجازة الوجهين معا إلى المُبَرِّد.

(٣) (شرحه ٦٨/أ).

عليها بالنون؛ لأن الألف بدل عن النون.

وذكر في شرح الهادي أنه لا يبدل من نون (إذن) ألف لأنها من نفس الكلمة، فهي كنون (مِنْ)، و(عن)، و(لدن)، وقد يوقف عليها بالألف تشبيها بالنون الخفيفة ونون التنوين، فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف، لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضا، فرقا بينها وبين (إذا) التي هي ظرف. [ط: ٣٧٤]

● **قوله: «فعلى تلك اللغة».**

أي: لغة من يقف عليها بالألف.

وكتب (اضْرِبًا) بالألف، وهو أمر للواحد المذكر مؤكدا بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقا له بـ(اضربن) أمرا للجمع المذكر. [ط: ٣٧٤]

● **قوله: «ومنهم من (يكتبه)[1] بالنون».**

هذا ما اقتضاه كلام ابن مالك، وجزم به أبو حَيَّان[2]، وقال: «فإنك لو كتبت: اضربَنْ زيدًا، ولا تضربَنْ زيدًا، بالألف، لالتبس بأمر الاثنين، أو نهيهما في الخط».

وكان قياس (اضربن) أن يكتب بواو وألف لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت: (اضربوا).

وكان قياس (اضرِبِنْ) للواحدة المخاطبة أن تكتب بياء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت: (اضربي) بإسقاط النون ورد الياء.

وكان قياس (هل تضربين) أن يكتب بواو ونون؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد، ورجعت الواو والنون المحذوفتين، وقلت: هل تضربون؟ لكنهم كتبوها

---

(١) ط: (يكتب).

(٢) انظر (التسهيل ٣٣٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٥/أ)، وقد عزاه ابن هشام في (شرح القطر ٣١٠) إلى الكوفيين، وذكره السيوطي في (الهمع ٦/٣٠٧) وعلل بدفع الالتباس بألف الاثنين. وانظر (شرح الرضي ٣/٣١٦-٣١٧، والمساعد ٤/٣٤٧).

على لفظها لعسر تبين هذا الأصل، وهو أنه عند الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون، فإنه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن، أو لأنه لو كتب على هذا الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضا أن القصد إلى النون؛ لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضا تكون كذلك. ٣

وقد يجرى (اضربن) مجراه؛ لأنها نون خفيفة مثلها، والأكثر على ما تقدم من متابعته بالألف لفوات الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما: عسر تبينه، وعدم تبين قصدها. ٦

ولأجل ما ذكرنا كتب باب (قاضٍ) بغير ياء، وباب (القاضي) بالياء؛ لأن الأفصح الوقف على (قَاض) بغير الياء، وعلى (القاضي) بالياء. ٩

ومن ثم كتب حرف الجر في نحو: بزيد ولزيد متصلا؛ لأنه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد، وكتب نحو: منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا؛ لأنه لا يبتدأ به. [ط: ٣٧٤-٣٧٥] ١٢

● قوله: «لفوات الأمرين».

أي: لأنه تبين التأكيدُ بكتابة النون ألفًا، ولا يعسُرُ تبيين هذا الأصل، وأجيب عن الالتباس بأمر الاثنين[١]: بأن الالتباس المحذور هو الواقع بين المؤكَّدِ وغيرِ المؤكَّد من الكلمة؛ ألا ترى أن: اضربا، أمرًا لهما، يلتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفه ومجهوله، وبتثنية الحاضر منه مذكرًا ومؤنثًا، ولا يحترز من مثله. انتهى، فَلْيُتَأَمَّل. ١٥

قوله: «والنظر...». ١٨

أي والنظر بعد ذلك في شيئين:

الأول فيما لا صورة له تخصه، والثاني فيما خولف فيه الأصل، إما بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل. ٢١

---

(١) المجيب هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٦٣٤).

الأول: المهموز، أي ما فيه الهمزة، وهمزته إما في أوله أو وسطه أو آخره، فإن كانت في أوله فتكتب ألفا مطلقا، أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة كأَحَد وأُحُد إبل، سواء كانت همزة قطع كما ذكرنا، أو همزة وصل كانصر واعلم، وسواء كانت أصلية كما في (إبِل)، أو منقلبة كما في (أحد)، وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهي أخف حروف اللين فأبدلوها ألفا في الخطّ للتخفيف؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا، فهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظا لِمَا مَرَّ، لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لئلا يفوت الغرض أجمع. وإن كانت في وسطه فتكتب على نحو ما تخفف ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: يأكل ويؤمن وبئس؛ لأن تخفيفها كذلك، وإن كانت متحركة فما قبلها إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكنا فتكتب بحرف حركتها، نحو: يسْأَل ويلْؤُم ويُسْئِم، ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمسألة، أو بالادغام كما في (شيء)، ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو: ساءل، ومنهم من يحذفها في الجميع.

وإذا كان ما قبلها متحركا وهي متحركة فتكتب على نحو ما تخفف به، فلذلك كتب نحو (مُؤَجَّل) بالواو، ونحو (فِئَة) بالياء، لما عرفت أن تخفيفها كذلك، وكتب نحو: سَأَلَ ولَؤُمَ ويَئِس ومَنْ مقرِئُك ورؤُوس بحرف حركته لما عرفت أن تخفيفها بأن تجعل بَيْنَ بَيْن المشهور. [ط: ٣٧٥-٣٧٦]

● **قوله: «والنظر بعد ذلك».**

أي: بعد تحقيق ما تقدم تأصيله من باب الخط، كما في شرح المصنف[١].

● **قوله: «كانْصُرْ واعْلَمْ».**

لم يُمثِّلْ بما أوله [همزةٌ][٢] وصلٍ مفتوحة، كـ(أَيْمُنُ)؛ لِقِلَّتِهِ.

---

(١) (شرحه على الشافية ٦٨/ب).

(٢) سقط من ص، ب.

● قوله: «لما مرّ».

أي: في أول تخفيف الهمزة[1].

● قوله: «ومنهم مَنْ يَحْذفها إن كان تخفيفُها بالنَّقل[2]». ٣

قال أبو حَيَّان: هذا هو الأحسن والأقيس. قال: وقد كتب حروف من هذا القبيل في القرآن بالألف، وهو: ﴿يسألون عن أنبائكم﴾[3]؛ لأنه قُرِئَ: ﴿يَسَالُون﴾ فكتب بالألف؛ لأجل ذلك. ٦

● قوله: «أو بالإدغام كما في شيء».

(تخفيف)[4] مثل هذه الهمزة بالإدغام وجهٌ[5]، والمشهور أنه بالنقل، كما تقدم في باب التخفيف، على أن الكلام في المتوسطة، ومثل المُصَنِّف في شرحه بـ(سوءة)، وهو من ذلك القبيل، لكنها في حكم المتوسطة، كما سيأتي، وأَوْلَى منهما التمثيل ٩

(١) مرَّ في باب تخفيف الهمزة (الجاربردي ٢٥١، والرسالة ٦٨٣، وهذا الكتاب ١٨٨) أن الهمزة المبتدأ بها لا تخفف؛ لأنها لو خففت لجُعلت بَيْنَ بَيْنَ؛ إذ هو الأصل في التخفيف، ولما كان قريبا من الساكن يمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل امتنع ما حمل عليه، وهو ما علل به ابن يعيش (١٠٧/٩).

(٢) هذا مذهب الزجاجي في (الجمل ٢٨٢) وتبعه ابن مالك في (التسهيل ٣٣٥)، وانظر (المساعد ٣٥٧/٤، وباب الهجاء لابن الدهان ٤٣، والهمع ٣٠٩/٦-٣١٠). وكلام أبي حيان في (التذييل والتكميل ٢٧٨/٦/ب).

(٣) (الأحزاب: ٢٠).

قرأ أبو عمرو وعاصم والأعمش ﴿يَسَالون﴾ بغير همز. انظر (البحر المحيط ٢١٥/٧، والدر المصون ١٠٧/٩-١٠٨).

(٤) ما عدا ط: (الخفيف).

(٥) هذا على مذهب من يُشبِّه ما قبل همزته ياء أصلية نحو (شيء) بما قبل همزته ياء زائدة بنحو (خطيئة) في التخفيف فيبدل الهمزة من جنس ما قبلها ويدغم، لكن المشهور في تخفيف نحو (شيء) هو نقل الحركة وحذف الهمزة. انظر (الجاربردي ٢٥٣-٢٥٤، والرسالة ٦٩٢)، وهذا الكتاب ص١٩٥).



بـ(خطيئة)، وإن لم تكن همزتها متوسطةً حقيقةً.

● **قوله: «ومنهم من يَحْذِفُ المفتوحةَ فقط».**

أي: تخفيفًا لكثرة وقوعها[1]، وزاد أبو حَيَّان مذهبًا آخر، وهو جعل صورة الهمزة الألف على كل حال. قال: وهو أقل استعمالاً[2]. ٣

وجاء في (سُئِل)، و(يُقْرِئُك) القولان وهما: أن تكتب إما بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها، لما عرفت من الخلاف في أن تخفيفها بأن تجعل بَيْنَ بَيْن المشهور أو البعيد. ٦

وإن كانت الهمزة في آخره فإما أن يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال غيرها بها، أو لا تكون كذلك، فإن لم تكن كذلك فما قبلها إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكنا حذفت نحو: هذا خبء، ورأيت خَبْئًا، ومررت بخبء، وليس الألف في (رأيت خَبْئًا) صورة الهمزة، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضا من التنوين، مثلها في رأيت زيدا. [ط: ٣٧٦] ٩ ١٢

● **قوله: «فإن كان ساكنًا حذفتْ[3]».**

أي: سواء كان حرفًا صحيحًا كما مثَّل، أو حرفَ علةٍ زائدًا للمدِّ، نحو: نبيء، ووضوء، وسماء، أو غيرَ زائدٍ، نحو: سَوْءٍ، وشَيْءٍ. ١٥

● **قوله: «وليس الألف في: رأيت خَبْئًا».**

أي: ونحوه كنَبِيءٍ، ووَضُوءٍ، وشَيْءٍ، وسَوْءٍ، المنصوبات، وكذا نحو: سماءٍ // ٧٧ب المنصوب عند جمهور البصريين، وكتبه عند الكوفيين وبعض البصريين بألف واحدة، فلا ١٨

---

(١) انظر (شرح الرضي ٣/٣٢٢، ونظام الدين ٥٤١، والأنصاري ٢٦٩) وعلل السيد الشريف (١٤٨٤)، وتبعه اليزدي (٦٣٧) حذف المفتوحة فقط بأن الفتح أضعف من الكسر والضم، ولذلك اقتدر عليه.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٨).

(٣) انظر (الجمل ٢٧٩، وتثقيف اللسان ٣٧٩، والألفات لابن خالويه ٢٧، والهمع ٦/٣١٠).

صورة للتنوين أيضًا عند هؤلاء[١].

وإن كان ما قبلها متحركا كتبت بحركة ما قبلها كيف كانت الهمزة، أي سواء كانت متحركة أو ساكنة، مثل: قَرَأَ ويُقرِئُ، ورَدُؤَ، ولم يُقْرِئْ، ولم يَرْدُؤْ. يقال: رَدُؤَ الشيء يردُؤُ رداءة فهو رديء أي فاسد.

هذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها، وإن كانت لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متّصل أو تاء التأنيث فهي كالهمزة المتوسطة، فمن كتبها هناك بصورة كتبها ههنا كذلك، ومن أسقط أسقط. والأمثلة في المتن.

واستثني نحو (مقرُوءَة)، و(بريئة)، فإنهم كتبوه بحذفها كأنهم راعوا تخفيفها حيث قالوا: مقروَّة وبريَّة.

وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول واتصل بها غيرها فإنها لا تكون كالوسط، ولذلك تكتب ألفا كيف كانت، نحو: كَأَحَدٍ وبِأَحَدٍ. [ط: ٣٧٦-٣٧٧]

● **قوله: «وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول... الخ».**

قال الشيخ نظام الدين[٢]: «الفرقُ أنك إذا جعلت الهمزة التي حقُّها الحذفُ تخفيفًا؛ لكونها طرفا ذا صورة، فقد رددتَها من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصلها وهو كونها على صورة الألف إلى ما هو قريب منه، وهو جعلها ذات صورة ما، وإن لم تكن صورتها الأصلية، بخلاف ما إذا جعلت ما حقه أن يكتب بصورته الأصلية محذوفًا أو مغيرًا إلى صورة الواو والياء، فإنك تكون مخرجًا له عن أصله إلى غيره، فلذلك لم يجعل حكم الأول حكم الوسط». انتهى.

● **قوله: «ولذلك تُكتبُ بالألفِ كيف كانت».**

يستثنى همزة الوصل إذا وقعت بين فاء أو واو وهمزة هي فاء فإنها تحذف، نحو:

---

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٨، والمساعد ٤/٣٥٨).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٢/٥٤٣-٥٤٤).

﴿فَأْتِ﴾[١]، ﴿وأمر أهلك﴾[٢]، هربًا من اجتماع ألفين مع أن الواو والفاء شديدا الاتصال بما بعدهما بحيث لا يوقف عليهما دونه، فخرج نحو: ﴿ثم ايتوا﴾[٣]، ﴿والذي ايتمن﴾[٤]، و﴿ومن يقول إيذن لي﴾[٥]، ونحو: واضرب، وفاضرب، وما أشبههما، ويستثنى أيضًا مسائل أربع أخرى تأتي[٦].

٣

وكان قياس همزة (لِئَلا) أن تكتب بالألف لكنها كتبت بالياء، إما لكثرة استعماله فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة، أو لأنه لو كتب بالألف مع حذف النون لكانت صورته (لألا)، فكرهوا ذلك وكتبوها بالياء.

٦

وكان قياس (لئن) أيضا أن تكتب بالألف، لكن كتبت بالياء لكثرة استعماله. وكل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها تحذف فلذلك كتبوا نحو (خطأ) في حال النصب بألف واحدة، وكتبوا (مستهزءون) بواو واحدة، و(مستهزءين) بياء واحدة.

٩

وقد تكتب الهمزة ياء في نحو (مستهزئين)، فتكتب بياءين، ولم يفعلوا في

---

(١) (البقرة: ٢٥٨، والأعراف: ١٠٦، والشعراء: ٣١، ١٥٤)، ونظيرها ﴿فَأْتِنا﴾ من (الأعراف: ٧٠، وهود: ٣٢، والأحقاف ٢٢)، وكذا ﴿فَأْتوا﴾ من (البقرة: ٢٣، ٢٢٣، وآل عمران: ٩٣، ويونس: ٣٨، وهود: ١٣، والأنبياء: ٦١، والقصص: ٤٩، والصافات: ١٥٧، والدخان: ٣٦، والجاثية: ٢٥)، وكذا ﴿وَأْتوا﴾ من (البقرة: ١٨٩) و﴿فَأْتونا﴾ من (إبراهيم: ١٠)، و﴿وَأْتوني﴾ من (يوسف: ٩٣، والنمل: ٣١)، و﴿فَأْتوهُنَّ﴾ من (البقرة: ٢٢٢)، و﴿فَأْتِيا﴾ من (الشعراء: ١٦) و﴿فَأْتِياه﴾ من (طه: ٤٧).

(٢) (طه: ١٣٢).

(٣) (طه: ٦٤).

(٤) (البقرة: ٢٨٣).

(٥) (التوبة: ٤٩).

(٦) تقدم الكلام في أحكام هذه الهمزات في أول باب تخفيف الهمزة. انظر (الجاربردي ٢٥١، وهذا الكتاب ١٨٩ وما بعدها، والهمع ٦/٣١٦).

(مستهزئون) كذلك، كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظا استثقلوها خطّا، وليس الياء في الاستثقال مثلها. [ط: ٣٧٧]

٣ ● **قوله: «وما فعلوا في (مستهزؤن) كذلك».**

أي: لم يكتبوا الهمزة واوًا كما هو قياس أحد القولين السابقين بناء على أن تخفيفها بأن يجعل بَيْنَ بَيْنَ المشهور، فلم يكتبوه بواوين، وكذلك لم يكتبوها ياء كما هو قياس القول الآخر، فلم يكتبوه بياء وواو. ٦

● **قوله: «وليس الياء في الاستثقال مثلها».**

أي: فالياء أخف من الواوين وأخف من الياء والواو.

٩ فإن قيل: الألف أخفّ من الياء فقياس ذلك أن تكتب (خطأ) في النصب بألفين؟ أجيب: بأنهم كرهوا صورتها مرتين. بخلاف نحو (قرأ)، فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بقرأ، وبخلاف (تقرأان)، فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بيقرأن للجمع المؤنث، وبخلاف نحو (مستهزئين) في المثنى فإنهم كتبوه بياءين، ولم يكتبوا (مستهزءين) في الجمع بياءين فرقا بينهما، وكان الجمع أولى بالتخفيف لأنه أثقل. ١٢
[ط: ٣٧٧]

١٥ ● **قوله: «ولم يكتبوا (مستهزئين) في الجمع بياءين».**

أي: في الرسم المشهور كما مرّ آنفًا؛ لأنه أثقل؛ أي: لما فيه من توالي الكسرتين والياء.

١٨ وبخلاف نحو (رِدَائي) فإنهم كتبوه بياءين؛ لأن الياء الأولى مخالفة للياء الثانية في الصورة، أو لأن أصل يائه الفتح فروعي ذلك، فكأنه لم تجتمع الهمزة مع حرف مد اعتبارا بالأصل. وبخلاف نحو (حِنَّائي) للمغايرة بين صورتي الياءين، وللتشديد الذي يذهب بالمد، ولأنهم قد حذفوا إحدى الياءين في المشددة، فكرهوا حذف الياء الأخرى التي هي صورة الهمزة. ٢١

وبخلاف نحو (لم تقرئي) للواحدة المخاطبة، من: قرأ يقرأ، فإنه يكتب بياءين للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقري مضارع قَرَى. [ط: ٣٧٧-٣٧٨] ٢٤

● قوله: «فإنهم كتبوه بياءين».

أي: في الأكثر كما في المتن، وجرى عليه الشارحون، ومثله نحو: حِنّائِي.

٣ ● قوله: «أو لأن أصل يائه الفتح».

تقدم في الوقف أن هذا أحد وجهين، وأن الأَوْلَى عند نجم الأئمة رضي الدين أن أصلها الإسكان(١).

٦ **قوله: «وأما الوصل...».**

قد ذكرنا أن النظر بعد ذلك في شيئين، فلما فرغ من الأول، وهو ما لا صورة له تخصه، شرع في الثاني وهو ما خولف فيه الأصل المقرر في الخطّ، فنقول: أقسامه

٩ **أربعة: الوصل والزيادة والنقص والإبدال.**

أما الوصل فإنهم وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو: ﴿إنما إلاهكم الله﴾، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك.

١٢ **بخلاف (ما) الاسمية، نحو: إن ما عندي حسن، وأين ما وعدتني؟ وكل ما عندي حسن، فإنهم لم يصلوها، وذلك لأنهم رأوا الحرف كالتتمة للاسم الذي قبله فوصلوه به، بخلاف الأسماء فإنها مستقلة في الدلالة، فلذلك لم يصلوها، وكذلك**

١٥ **(مِنْ)، و(عن) إذا وقعت بعدها لفظة (ما)، إن جعلت (ما) حرفية وصلت، وإلا فصلت، وقد يكتب ما سكن ما قبله من نحو (مِمَّا)، و(عَمَّا) متصلا لوجوب الادغام.**

[ط: ٣٧٨]

١٨ ● قوله: «فإنهم وصلوا الحروفَ وشِبْهَها(٢)».

---

(١) (الجاربردي ١٨٢، والرسالة ٤٨٦)، وذكره ابن يعيش (١١/٢) وعلله بقوله: «حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبيك» ورجّح الرضي أن أصلها الإسكان. (شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/١-٣٩٠).

(٢) انظر في وصل (ما) أو فصلها في (الكتّاب لابن درستويه ٥٠-٥٨، وباب الهجاء لابن الدهان ٢١-٢٤، والتذييل والتكميل ٢٧٠/٦-٢٧٢، والهمع ٣٢٠/٦).

أي: من أسماء الشرط والاستفهام، ووصلوا بما المصدرية (قَلَّ) أيضًا، وشذ وصل ﴿بِئْسَ﴾[١] بها قبل: ﴿اشتروا﴾[٢]، ﴿وخلفتموني﴾[٣] اتّباعًا للرسم السلفي، قال بعض المغاربة: كتبت﴿نِعِمّا﴾ في المصحف متصلة لأجل الإدغام، وحملت ﴿بئسما﴾ عليها[٤].

● **قوله: «بخلاف ما الاسمية».**

جاء وصل إن بها في رسم المصحف كثيرًا، قالوا: إنما لم يفصل فيه إلا في قوله تعالى: ﴿وإن ما توعدون لآت﴾[٥]، أما ﴿إنما توعدون﴾ في الطور[٦]، و﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾[٧] فمتّصلٌ رُفع كيدٌ أو نُصِبَ[٨].

● **قوله: «وكذلك من وعن».**

مثلهما: في.

● **قوله: «إن جعلت ما حرفية وصلت».**

---

(١) (البقرة: ٩٠).

(٢) (الأعراف: ١٥٠).

(٣) (البقرة: ٢٧١، والنساء: ٥٨).

(٤) انظر (الكتّاب ٥٧، والتسهيل ٣٣٢، والبحر المحيط ١/٤٧٢-٤٧٣، والدر المصون ١/٥٠٧-٥١٠، والمساعد ٤/٣٤٠).

(٥) (الأنعام: ١٣٤)، ومثلها: ﴿إنما توعدون لصادق﴾ في (الذاريات: ٥)، و﴿إنما توعدون لواقع﴾ في (المرسلات: ٧).

(٦) ليس في الطور (إنما توعدون) وهي حيث أشرت في الحاشية السابقة.

(٧) (طه: ٦٩).

(٨) انظر (التسهيل ٣٣٢، والبحر ٦/٢٤٢، والدر المصون ٨/٧٥-٧٦، والمساعد ٤/٣٣٧-٣٣٨).

وقد قرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي ﴿كيدَ﴾ بالنصب.

أي: ولو كانت (من) زائدة نحو: ﴿مما خطيئاتهم﴾[١]، ﴿عما قليل﴾[٢].

● **قوله: «وإلا فصلت».**

٣ يشمل الاستفهاميةَ والموصولية والشرطية والموصوفة، وهو مقتضى القياس في الأخريين، وأحد المذاهب في الموصولة، وإليه ذهب المغاربة، وقيل فيها: الغالب الوصل، ويجوز الفصل، واختاره ابن مالك، وممنوع في الاستفهامية، بل الواجب الوصل، نحو:

٦ مِمَّ هذا الثوب؟ و﴿عَمَّ يتساءلون﴾[٣]، و﴿فيم أنت من ذكراها﴾[٤]، ومما توصل المذكورات به مطلقًا سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو: أخذتُ مِمَّنْ أخذتَ منه، أو استفهامية نحو: مِمَّنْ أنتَ؟، أو شرطية نحو: مِمَّنْ تأخذْ درهمًا آخذْ منه. قال ذلك ابن

٩ مالك، وسيأتي في المتن أنه ليس بقياس[٥].

ولم يصلوا (متى) بـ(ما) الحرفية، وإن كانت مثل (أين) لما يلزم من قلب الياء ألفا فيقع الوهم فيها.

١٢ **ووصلوا (أن) الناصبة للفعل مع (لا) نحو (لئلا يعلم)، بخلاف المخففة نحو: علمت أن لا يقوم، فرقا بينهما، ولم يعكسوا ما لقلة هذه، والكثير بالتخفيف أولى، وإما لأن أصل هذه التشديد فكرهوا أن يزيدها إخلالا بالحذف. ووصلوا (إنْ)**

١٥ **الشرطية بـ(لا)، و(ما) نحو: ﴿إلا تفعلوه﴾، و﴿إما تخافن﴾.** [ط: ٣٧٨-٣٧٩]

● **قوله: «ووصلوا أن الناصبة للفعل».**

---

(١) (نوح: ٢٥).

(٢) (المؤمنون: ٤٠). وانظر (الكتّاب ٥٣، وباب الهجاء

(٣) (النبأ: ١).

(٤) (النازعات: ٤٣).

(٥) انظر (الكتّاب ٥٠-٥٨، والتسهيل ٣٣٢، والمساعد ٤/٣٣٧-٣٣٨، والشافية ١٤٢).

التفرقةُ بين الناصبة والمخففة مذهبُ (ابن قتيبة، واختاره)[1] ابن السيد، قال أبو حيَّان وغيره: والصحيح كَتْبُ (إنْ) مفصولةً مِنْ (لا) مطلقًا[2].

٣ ● **قوله: «فرقًا بينهما».**

وُجِّهَ أيضًا بأن المخففة قُدِّرَ فيها أن الضمير المنويَّ فاصلٌ بينها وبين لا، فجعل المنوي كالملفوظ به، بخلاف الناصبة، فإنها لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فاصل

٦ إلا هذه الزيادة فوصلت بها[3].

> **وحذفت النون في جميع ما ذكر أنه متصل مما سكن ما قبله، وإنما ذكر ذلك لأن مطلق الوصل لا يفيد إلا الاتصال ولم يعلم منه الحذف، فبين أن الوصل في ذلك**
>
> ٩ **كله بحذف النون، وعلله بتأكيد الاتصال؛ لأن النون تحذف وجوبا لفظا، فلما قصدوا إلى الوصل حذفوها خطّا، ليوافق الخطّ اللفظ.**
>
> **ووصلوا (يومئذ)، و(حينئذ) في مذهب البناء، ولذلك كتبت الهمزة ياء؛ لنهم**
>
> ١٢ **جعلوها كالمتوسطة، وإلا فالقياس أن تكتب ألفا، وقد تكتب ياء، وإن لم يجعل مبنيا، وكتبوا نحو (الرجل) على المذهبين متصلا، أما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله، وأما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة لأن (ال)**
>
> ١٥ **عنده كـ(هل)، لكن الهمزة لزم حذفها عند الوصل، حتى صارت كالعدم، ولأنه كثر في الكلام فاختص بالوصل.** [ط: ٣٧٩]

● **قوله: «وقد تكتب ياء».**

١٨ وإن لم يجعل مبنيًا، بل هو الأكثر، كما في شرح النظام؛ حملاً على البناء لأنه

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (أدب الكاتب ٢٣٩، وباب الهجاء لابن الدهان ٢٤، والكتّاب لابن درستويه ٥٩، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٢/ب، والمساعد ٤/٣٤١، والهمع ٦/٣٢٢).

(٣) انظر مراجع الحاشية السابقة.

أكثر[١].

قوله: «وأما الزيادة...».

٣ فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا، نحو: أكلوا وشربوا، فرقا بينها وبين واو العطف، فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو (أكلوا)، و(شربوا) لأن واوه تكتب متصلة، وواو العطف لا تكتب متصلة، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا ٦ يتصل به الواو صورة، نحو: جاءوا وساءوا، فيحصل الالتباس حينئذ، فجعلوا الباب كله واحدا، وهذا بخلاف نحو (يدعو)، و(يغزو) فإنه لا يلتبس وإن قدّر الانفصال؛ لأن المفرد ليس (يدع)، ولا (يغز).

٩ ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفا كتب (ضربوا هم) بالألف إذا كان (هم) تأكيدا لواو الجمع، وإن كان (هم) مفعولا كتب بغير ألف لأن الضمير المفعول كالجزء مما قبله فكتب بغير ألف لأنها لم تقع متطرفة.

١٢ ومنهم من يكتب الألف في نحو (شاربوا الماء)، و(زائروا زيد) كما في الفعل، ومنهم من يحذف الألف في الجمع، وإن لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن.

وزادوا في (مِائَة) ألفا، فرقا بينها وبين (منه)، واختص (مِائَة) بالزيادة لأنها قد ١٥ حذفت لامها فتزاد جبرا لها، وألحقوا المثنى به لأن صورة المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته، بخلاف الجمع لسقوط تاء (مِائَة) في (مِئَات).

[ط: ٣٧٩-٣٨٠]

١٨ ● **قوله: «وزادوا في (مائة) أَلِفًا».**

كانت الزيادةُ من حروف العلة لأنها تكثر زيادتُها، وكان حرفُ العلة ألفًا لأنها تشبه الهمزة، ولاستثقال الجمع بين حرفين مثلين وبين واو وياء[٢].

٢١ ● **قوله: «فرقًا بينها // [وبين منه]».** ١٧٨أ

(١) انظر (شرحه ٥٥٠، والتسهيل ٣٣٥، والمساعد ٤/٣٦٥).

(٢) انظر (الجمل في النحو ٢٧٥، والكتّاب لابن درستويه ٨٤، والتسهيل ٣٣٧، والمساعد ٤/٣٧٦).

أي: مع كثرة الاستعمال، فلا يرد أنهم لم يفرقوا بين (فئة)، و(فيه)][(١)]؛ لأن استعمال الناس لمائة أكثر من استعمالهم لـ(منه)[(٢)].

٣ ● **قوله: «لأنها قد حُذفت لامُها[(٣)]».**

ولأنها اسم، وهو أحمل للزيادة من الحرف، وسيأتي في كلامه نظيره، ويدل على أن المائة محذوفة اللام قولهم: أمأيت الدرهمَ؟ إذا جعلتَها مائةً، وقد يقال: مأيت، ٦ فالأصل: ماية بوزن (فَعْلَةٍ) بالسكون. قال الشاعر:

فقلتُ والمرءُ تُخْطِيهِ مَنِيَّتُهُ ... أَدْنَى عَطِيَّتِــــهِ إِيَّايَ مِئْيَاتُ

● **قوله: «وألحقوا المثنى به».**

٩ هذا هو المختار، ومنهم من لا يزيد الفاء في المثنى كما لم يزدها في الجمع؛ لأن موجب الزيادة قد زال[(٤)].

● **قوله: «بخلاف الجمع».**

١٢ أي: بالاتفاق سواء كان بالألف والياء، أو بالنون والواو.

وزادوا في (عمرو)، واوا فرقا بينه وبين (عُمَر)، وإنما يزاد إذا كان علما لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف أن يلتبس به فلا يزاد في ١٥ (عَمْر)، واحدِ (عُمُور الأسنان)، وهو ما بينها من اللحم، وإلا في (العَمْر) الذي بمعنى (العُمْر) في قولك: لَعَمْرُ الله، ولا في مثل قول الشاعر:

باعد أم العَمْرِ من أسيرها ... حرّاس أبواب على قصورها

(١) سقط من ص.

(٢) ط: (لفئة).

(٣) انظر (الكتّاب لابن درستويه ٥٩، والمساعد ٣٧٦/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٦-٢٨٠/أ)، وجميع ما ذكره المحشي هنا عنه بما في ذلك الشاهد، وهو لابن مقبل في (العَيْنِيّ ٣٧٦/٢) وله أو لأبي شنبل الأعرابي في (الدرر اللوامع ١٣٠/١)، وبلا نسبة كذلك في التذييل.

(٤) انظر مراجع الحاشية السابقة.



ولا في (عمرو) العلم أيضا، إذا كان قافية؛ لأن الموضع الذي يقع فيه (عمرو) في القافية لا يجوز أن يقع (عُمَر)، فلا يفضي إلى اللبس، ولا إذا كان مصغرا؛ لأن لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج إلى التفرقة، ولا إذا كان مضافا إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور كالجزء مما قبله، فلا يفصل بينهما بالواو، ولا إذا كان منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما بالألف بعد (عمرو) حال النصب، وعدمها بعد (عُمَر).

وإنما خُصّ (عمرو) بالزيادة دون (عُمر) لأنه أخف، وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب، ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم. [ط: ٣٨٠]

● قوله: «وإنما تزاد إذا كان علمًا».

أي: لم تدخل عليه الألف واللام، ولم يكن قافية، ولا مصغرًا، ولا مضافًا إلى مجرور، ولا منصوبًا؛ بقرينة ما سيأتي، وإنما لم تزد في مثل: أم العَمْرِ، لعدم ورود عُمَرَ كذلك[1].

● قوله: «فلا تزاد في عَمْرٍ واحدِ عُمُورِ الأَسْنَان».

مِثْلُه عُمَرٌ جَمْعُ عُمْرَةٍ[2].

وزادوا في (أولئك)، واوا فرقا بينه وبين (إليك)، وحملوا (أولاء) عليه واختص (أولئك) بالزيادة لأنه اسم، فهو أولى بالتصرف من الحرف في (إليك). وزادوا واوا في (أولي) فرقا بينه وبين (إلى)، ولم يعكسوا لِمَا مَرَّ، وحملوا (أولو) عليه، وأما (الأُلى) المقصور في مثل قول الشاعر:

هم الأُلى إن فاخروا قال العلا ... بفي امرئ فاخركم عفر البَرَى

فلا يزاد فيها الواو؛ لأن فيها الألف واللام فلا تلتبس. [ط: ٣٨٠-٣٨١]

(١) انظر (أدب الكاتب ٢٢٥-٢٢٦، والكتّاب لابن درستويه ٨٦-٨٧، والهجاء لابن الدهان ٧، وشرح النظام ٥٥٣-٥٥٤، والتذييل والتكميل ٦/٢٨١).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٨١/ب).

● **قوله: «وزادوا في: أولئك واوًا».**

زادوها دون الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ودون الألف لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاهما[1].

● **قوله: «لأنه اسم فهو أَوْلَى بالتصرف».**

وأيضًا قد حذف منه الألف فكانت الزيادة فيه أَوْلَى ليكون كالمعوض عن المحذوف.

● **قوله: «وزادوا واوًا في: أُولِي».**

زادوها في: (أولات) أيضًا حملاً للتأنيث فيها على التذكير في أُولِي[2].

ومما زيدت فيه الواو للفرق لفظ: (أُخَيٍّ) في التصغير عند بعضهم[1]، وكانت الزيادة في المصغر لأنه فرع، والفرع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغير، والتغيير يؤنس بالتغيير، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن المصغر ليس ببناء أصلي.

و«العُلى»، بالضم والقصر: الرِّفْعَة والشرف، كالعَلا بالفتح والمد، و«البَرَى»: بفتح الموحدة، والقصر: التراب[3]، ويقال عَفَره في التراب يَعْفِره عفرًا من باب ضرب، كعفَّره تعفيرًا[3].

أما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شدّ ومدّ وادّكر، وأجري (قَتَتُّ) مجراه لشدة اتصال الفاعل مع كونهما مثلين، بخلاف نحو (وعدْتُ) لأن الدال والتاء ليسا مثلين، وبخلاف (اِجْبَهْهُ) لأن المفعول ليس في الاتصال كالفاعل، وبخلاف لام التعريف فإنه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا، سواء كان المدغم فيه لاما أو غيرها، نحو: اللَّحْم والرَّجُل، لكون اللام كلمة، والذي أدغم فيه

---

(١) انظر (المساعد ٣٧٨/٤).

(٢) انظر (التسهيل ٣٣٨، والمساعد ٣٣٨/٤، والتذييل والتكميل ٢٨١/٦/ب، وشرح الجمل لابن عُصْفُور ٣٤٨/٢).

(٣) (اللسان: برى، عفر).

من كلمة أخرى، ولأنه لو كُتب لام التعريف مع الذي ادغم فيه حرفا واحدا نحو الَّحم وارَّجل لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام، بخلاف (الَّذي)، و(الَّتي)، و(الَّذين) فإنها تكتب بلام واحدة؛ لأن اللام فيها لا تنفصل، فصار كالجزء. ٣

وكتب (اللَّذين) في التثنية بلامين فرقا بينه وبين الجمع، وحمل (اللتين) عليه، وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله، والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف؛ لأن حرف التعريف جيء به امعنًى فحذفه يخلّ بالمقصود. ٦

وكذا كتب (اللاءون)، وأخواته كاللاتي واللواتي واللاء بلامين؛ لأن من جملتها (اللاء)، فلو كتب بلام واحدة لالتبس بإلا. [ط: ٣٨١]

● قوله: «كتبوا كل مشدد من كلمة حرفًا واحدا». ٩

أي: إلا في: ﴿بِأَييِّكُمُ المفتون﴾[١] فإنهم كتبوه بياءين على هذه الصورة (بأييكم)، وهو شاذ ينقاد إليه ولا يقاس عليه، كذا في بغية الطالب[٢].

● قوله: «نحو اللحم». ١٢

من هذا القبيل: الليل والليلة، فالقياس كتبها بلامين، وقد أجازوا ذلك فيهما، قال في التسهيل[٣]: «والأجود كتبهما بلام واحدة»، أي: لأن فيه اتباع لخط المصحف.

قوله: «ونحو مِمَّ...». ١٥

يريد انه إذا ادغم آخر كلمة في أول الأخرى فحذف الحرف المدغم ليس بقياس، وإنما جاء في كلمات قليلة، والأصل فيها: مِنْ مَا، وعَنْ مَا، وإنْ مَا، وإنْ لاَ، و(لإنْ) فيها شرطية. ١٨

---

(١) (القلم: ٦)، ومثلها (بأييد) في قوله تعالى: ﴿والسماء بنيناها بأييد وإنا لموسعون﴾ (الذاريات: ٤٧)، وانظر (التسهيل ٣٣٨، والمساعد ٣٧٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٦/أ).

(٢) (بغية الطالب ٢٨٩).

(٣) بتصريف عن (التسهيل ٣٣٧)، وانظر (المساعد ٣٧٦/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٦/ب).

ونقصوا الألف من ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ لكثرته، بخلاف ﴿باسم الله مجريها﴾، و﴿باسم ربك﴾، ونحوه.

٣ وكذلك نقصوا الألف من لفظة (الله)، و(الرحمن) مطلقا، ونقصوا الألف من نحو (للرجل)، وللدار) سواء كان اللام فيه للجر أو للابتداء، لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف نحو (بالرجل). [ط: ٣٨١-٣٨٢]

٦ ● قوله: «نقصوا الألف من لفظة: الله، والرحمن مطلقًا».

أي: ما لم تَخْلُ من الألف واللام فتكتب بالألف نحو قولهم: لاهِ أبوك، يريدون: لله أبوك، ونحو قولهم: رحمان الدنيا والآخرة، وقول الشاعر(١):

٩ وأنت غيثُ الورى لا زلتَ رحمانا

ومثلهما في الحكم المذكور الحرث علما.

ونقصوا مع الألف اللام في نحو (للحم)، و(للبن) مما أوله لام، أما نقص الألف

١٢ فلما مرّ، وأما نقص اللام فلئلا تجتمع ثلاث لامات: الأولى للجر أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة.

ونقصوا ألف الوصل في الاستفهام من نحو: أبْنك بارٌّ؟ و﴿أصطفى البنات﴾

١٥ كراهة لألفين في أول الكلمة.

وجاء في نحو (الرجل) الحذف والإثبات، أما الحذف لما مر، وأما الإثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر، بخلاف (أصطفى) فإنه لم يكثر كثرته.

١٨ ونقصوا الألف من (ابن) إذا وقع صفة بين علمين، مثل: هذا زيد بن عمرو، بخلاف ما إذا كان خبرا لمبتدأ نحو: زيدٌ ابن عمرو؛ لأنهم أرادوا تخفيفها خطّا كما خففوها لفظا بحذف التنوين، وبخلاف المثنى فإنه لم يكثر كثرته. [ط: ٣٨٢]

---

(١) كلامه في هذه المسألة موافق لما في (المساعد ٤/٣٦٨)، والشطر من البسيط في (المساعد ٤/٣٦٨) ولم أقف على تتمته، ولا قائله، وقد أشار إلى ذلك محقق المساعد.

● **قوله: «إذا وقع صفة بين علمين».**

أي: سواء كانا اسمين، أو كنيتين، أو لقبين، أو مختلفين. وبقي شرط آخر، وهو أن يكون (ابن) متصلاً بموصوفه، فلا تحذف الألف من نحو: زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمرٍو، ومثل: (ابن)، عند اجتماع الشروط لفظة (ابنة)[1].

● **قوله: «بخلاف ما إذا كان خبرًا لمبتدأ».**

(مثله إذا كان مبتدأ، كما)[2] في قولك: يا زيدُ ابنُ عمرٍو في الدار، ومن خبر المبتدأ (ابن) في قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله﴾[3] في قراءة عاصم والكسائي بتنوين (عزيرٌ)، وهو صفةٌ في قراءة غيرهما، والتقدير: عزيرُ بنُ اللهِ إلهنا، وقال المُبَرِّد: التقدير هو: عزير بن الله إلهنا، والقياس على هذه القراءة حذف الألف كالتنوين، لكن الرسم بالألف، قاله الجعبريّ[4].

● **قوله: «وبخلاف المثنى».**

ومثله المجموع؛ ذكره الرضي[5].

ونقصوا ألف (ها) مع الإشارة نحو: هذا وهذه وهذان وهؤلاء لكثرة الاستعمال، بخلاف (هاتا)، و(هاتي) لأنهما لم يكثرا كثرة ما تقدم، فإن جاءت الكاف ردت الألف نحو: هاذاك وهاذانك؛ لأنه كما اتصل الكاف بذا، وصارت كالجزء منه كرهوا أن يصلوها فيمزجوا ثلاث كلمات، ونقصوا الألف من (ذلك)، و(أولئك)، ومن (الثلاث)، و(الثلاثين) للاختصار، ونقصوا الألف من (لكن)، و(لكنّ) للاختصار أو لكثرة استعماله أو لكراهة صورتها و(لا) فيها. [ط: ٣٨٢]

---

(١) انظر (باب الهجاء ١١-١٣، والتسهيل ٣٣٥، وشرح الرضي ٣/٣٣١، والمساعد ٤/٣٦٠-٣٦١).

(٢) ليس في ب.

(٣) (التوبة: ٣٠)، وانظر (معاني الأخفش ٢/٥٥٣، والفراء ١/٤٣١، والزجاج ٢/٤٤٢).

(٤) (كنز المعاني

(٥) لم أجده في المطبوع من شرح الرضي، وذكره الشريف في (شرحه ١٥١٤).

● **قوله: «ونقصوا الألف من ذلك».**

نقصوها أيضًا من ملئكة، وسموات، وصلحين، وصلحات، ونحوهما، ما لم يُخَفْ لَبْسٌ، ومن ثمنية وثمني عشرة، وجاء في ثمانين بياء أو واو الحذف والإثبات، وهو اختيار ابْنُ عُصْفُور[1].

ونقص كثير الواو من (داوُد) كراهة اجتماع الواوين، والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وبعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية لكثرة الاستعمال مع كونها أعلاما. [ط: ٣٨٢-٣٨٣]

● **قوله: «ونقصوا كثيرًا الواو من داودَ».**

وسائر ما توالى فيه ليّنان متماثلان، نحو: طاوس، ورُوس، ويستون، ويَلُون، و﴿فأْوا إلى الكهف﴾[2]، قال ابْنُ عُصْفُور[3]: «وقد كتب ذلك بعضهم بواوين، والقياس بواو»، قال: «ويستثنى نحو: قَؤُول، وصَؤُول، فإنهم كتبوه بواوين لئلا يلتبس بنحو: قَوْلٍ وصَوْلٍ»[3].

● **قوله: «والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق».**

أي: ونحوها مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، ولم يحذف منه شيء، ولم يُخَفِ التباسُه، فلا تحذف الألف من: طالوت، وجالوت، وهاروت، ويأجوج، // ومأجوج، وقارون، وهامان، ونحوها، ولا من: صالح ومالك، صفتين، ولا من نحو: (ابن لام)[4]، ولا من نحو: إسرائيل ٧٨ب

---

(١) قريبٌ منه ما في (شرح الجمل له ٢/٣٥١)، ولم أجده في الممتع.

(٢) (الكهف: ١٦).

(٣) لم أجده في الممتع، وفي (شرح الجمل ٢/٣٥٢) ما يتعلق بهذه المسألة.

(٤) يريد: (ابن لَأْم) فسهّلت همزته، وأبناء لَأْمٍ: حارثة وثعلبة، وابنا حارثة: أوس، وهو رأس طيئ، وأخوه أنيف، وإذا قيل: ابن لأم فالمقصود أوس. وانظر (الاشتقاق لابن دريد ٣٨٢-٣٨٣، والمساعد ٤/٣٧١).

وداود، ولا من نحو: عامر(١).

قوله: «وأما البدل...».

٣ **فكتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء، نحو: المَغْزَى، ويُغْزَى؛ تنبيها على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنها مما يمال، إلا فيما قبلها ياء نحو (صَدْيَا) فإنه يكتب ألفا، كراهة اجتماع الياءين إلا في نحو (يحيى)، و(ريَّى) علمين فإنه يكتب**
٦ **ياء، فرقا بينهما علمين، وبينهما فعلا وصفة، ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الألف أخف من الياء.** [ط: ٣٨٣]

● **قوله: «فكتبوا كل ألف رابعة».**

٩ خرج الثانية، نحو: باع، فإنها تكتب ألفًا.

● **قوله: «إلا في نحو: يحيى وريَّى علمين».**

قال في التسهيل(٢): «ولا يقاس على (يحيى) علمٌ مثلُه، خلافًا للمبرد»، وهو شاملٌ
١٢ لمماثلة في العلمية فقط، كما إذا سميت بزوايا، ولمماثلة فيها مع النقل (عن)(٣) الفعل، فالصحيح فيهما كتبه بالألف، قال أبو حيَّان(٤): «وكذلك كتبه الناس، ففي العرب (بنو أعيا)(٥)، وهم حيّ من أسد، كتبوه بالألف».

---

(١) انظر (التسهيل ٣٣٦، والهجاء لابن الدهان ١٥-١٩، والمساعد ٤/٣٧١-٣٧٥) وفي هذا الأخير تعليل لعدم جواز الحذف في جميع ما ذكره المحشي.

(٢) (التسهيل ٣٣٤).

(٣) ب: (من).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/٢٧٦/ب).

(٥) ط: (بنو أعياء)، وفي ب: (بنو عيّا)، وهو الموافق لما في التذييل والتكميل، وأعيا: أبو بطن من أسد، وهو أخو فقعس، وأبوهما طريف بن عمرو بن الحارث. قال حريث بن عنّاب النبهاني:

تعالوا أفاخركم أأعيا وفقعس ... إلى المجد أدنى أم عشيرة حاتم

وانظر (شرح الحماسة للتبريزي ١/١٣٥، معجم قبائل العرب ١/٣٥، والمساعد ٤/٣٥٢).

وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو (رَحًى) كتبت ياء، وإلا كتبت ألفا على ما يقتضيه الأصل، ومنهم من يكتب الجمع بالألف لأنه القياس، وأنفى للغلط على الكاتب. ٣

وعلى تقدير الكتابة بالياء فإن كان منونا فالمختار أن يكتب بالياء أيضا، وهو قياس المبرد، وقياس المازني بألف، وقياس سيبويه: المنصوب بألف، وما سواه بياء.
[ط: ٣٨٣] ٦

● **قوله: «وإلا كتبت ألفًا».**

أي: سواء كانت مبدلة من واو كغزا، وعصا، أو مجهولة. قال أبو حيَّان[1]: «كخسا»، وهو بمعجمة فمهملة؛ يقال: خسًا أو زكًا، أي: فرد أو زوج، وخاساه: لاعبه بالجوز فردًا أو زوجًا. ٩

هذا وقد شذت الواو في الصلاة والزكوة والحيوة والنَّجوة ومِشْكوة والربوا وغيرها، والقياس الألف[2]. ١٢

وشذ[3] أيضًا الياء في ﴿ما زكى﴾[3] لمناسبة يزكي، وفي نحو: ﴿والضحى﴾[4] للمشاكلة.

ثم أشار إلى ما يتعرف به الواوي واليائي فقال: يتعرف بالتثنية نحو: فَتَيَان وعَصَوَان، فيعلم أن ألف (فتى) من الياء، وألف (عصا) من الواو، وبالجمع نحو: الفتيات والقنوات، وبالمرة نحو: رمية وغزوة، نعلم أن ألف (رمى) من الياء وألف (غزا) من الواو، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، وبرد الفعل إلى نفسك نحو: غزوت ورميت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو. [ط: ٣٨٣-٣٨٤] ١٥ ١٨

---

(١) (التذييل والتكميل ٦/٢٧٥/ب).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٧، والمساعد ٤/٣٥٤-٣٥٦).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا﴾. (النور: ٢١)

(٤) (الضحى: ١).

● **قوله: «وبالمرة».**

في معناها المصدر نحو: رَمْيٍ، وغَزْوٍ.

٣ ● **قوله: «وبرد الفعل إلى نفسك».**

مثله ردُّ الفعلِ إلى مُخاطبك ذكرًا أو أنثى.

ويعرف أيضا يكون واوا نحو: وَعَى، فإنه إذا كان الفاء واوا علم أن اللام ياء لا واو؛ لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلا الواو على وجه، ويتعرف أيضا يكون العين واوا نحو (شَوَى)، فإن لامه حينئذ لا يكون واوا؛ لأنه ليس في الكلام ما عينه ولامه واو إلا ما شذّ نحو: القُوى والصوى، وإن جهل بأن لم يجر فيه شيء مما ذكر، فإن أميلت فالياء نحو (مَتَى)، وإلا فالألف نحو (المَنَا)، وهو القدر. وإنما كتبوا (لدى) بالياء لانقلابها ياء في نحو (لديك)، و(كلا) تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو، بدليل قلبها تاء في (كلتا)، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها، فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة. ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه، وهي: (بلى) لإمالتها، و(على) لقولهم (عليك)، و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتى) حملا عليها لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء. [ط: ٣٨٤]

١٥ ● **قوله: «وكلا تكتب على الوجهين».**

كذا قال المصنف، وتبعه الموصلي وغيره، وقال أبو حَيَّان: «الصحيحُ في مذهب البصريين أنه يكتب بالألف؛ لأن الألف فيه منقلبة عن واو، وإنما تكتب بالياء في (مذهب)[1] من زعم أنها منقلبة عن ياء، كما ذهب إليه العبدي» انتهى. والقياس في كلتا أن تكتب بالياء؛ لأن ألفه ألف تأنيث، وقد وقعت رابعة، لكنه كتب بالألف شذوذًا، ومثله في مخالفة القياس: ترا، وألفه ألف تأنيث إذا لم ينون، وللإلحاق إذا نونت، وكلتاهما قياسها أن تكتب بالياء[2].

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (الشافية ١٤٦-١٤٧، وأدب الكاتب ٢٦١، وتثقيف اللسان ٣٩٣-٣٩٤، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٧/ب، والمساعد ٤/٣٥٥، والهمع ٦/٣٣٨، والإنصاف ٢/٤٣٩-٤٥٠).

● **قوله: «وحتّى حملاً عليها».**

قال ابن الأنباري[1]: «إنما كتبت حتى بالياء، وإن كانت لا تمال، فرقًا بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر، نحو: حتاي وحتاك وحتاه، وانصرفت إلى الياء مع الظاهر في: حتى زيد» انتهى.

وما منعه كغيره من إمالتها هو المشهور عن العرب والقراء، وروي عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن إمالتها؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم، وهي رواية نصير عن الكسائي، ورويت عن حمزة أيضًا إمالة لطيفة، وقربها وقوع الألف رابعة، وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء[2].

تَمَّ الكتاب، بعون الملك الوهاب، وإليه المرجع والمآب. والله أعلم بالصواب.

★ ★ ★

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده.

أحمد الله على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام، وأشكره على كل حال، أمد الدهر والأيام، وأصلي على نبينا محمد أفضل من صلى وصام، وحج واعتمر بالبيت الحرام، المبعوث إلى الخاص والعام، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأعلام، وأزمّة الإسلام، جعلنا الله في زمرتهم في دار السلام، إنه القدوس السلام.

وذلك على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه:

(عبد البر بن الشيخ سليمان الأسيوطي المالكي، عفا عنهما العافي، بتأريخ يوم الإثنين

---

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٧/ب، والهمع ٦/٢٣٨، والكافي في شرح الهادي ٣٣٨).

(٢) انظر (المنصف ١/١٢٤، والكشف ١/١٧٠، والنشر ٢/١٧٨، والإتحاف ٧٥، وإرشاد المبتدي للقلانسي ١٩٥).

المبارك، مستهل شهر ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأشرف السلام)[1].

(١) بدله في ب: (هذا آخر ما عُني بجمعه وتحقيقه، وبيان نكته وتدقيقه، الشيخ الإمام العالم العلامة، العمدة الفهامة، صاحب التصانيف العديدة، والأبحاث السديدة، خاتمة المحققين في زمانه، العارف بالله تعالى، شمس الدين محمد الغزي، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بجوده جنانه، على شرح الإمام العالم، علم الأعلام، عمدة المحققين، فخر الدين، أحمد بن الحسن الجاربردي لكتاب الشافية، في علمي التصريف والخط، تصنيف الإمام ابن الحاجب، الذي شاع فضله في المشارق والمغارب، فدونك كتابا قد اشتمل فوائد هذا الفن وحقائقه، وخلص من مزالقه ومضائقه، فهو المطلع على غوامضه، المثبت في مداحضه، المبين لنكته ولطائف نظمه، المنقر عن نقره، وجواهر علمه، المشحون بالفوائد المفننة التي قلّ أن توجد إلا فيه، المحيط بما لا يحصى من بديع ألفاظه ومعانيه، شكر الله فضل مؤلفه فيما أفاد، وعطاه في الآخرة ما تمنى وأراد، والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى آلهم وسلم. آمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وبدله في هـ: (وذلك على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه: بشر بن عيسى الحنفي، عامله الله بلطفه الخفيّ، وغفر له ولوالديه ولمشايخه، ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين، آمين، بتاريخ سابع عشرين شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وتسعمائة من الهجرة النبوية).

وفي ط: (وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

قلت: وناسخ هـ بشر بن عيسى الحنفي ذكر في شذرات الذهب أنه توفي في ٩٢٣هـ.



فهرس الفهارس

فهرس الآيات المستشهد بها

فهرس الأحاديث والآثار والأمثال

فهرس الشواهد من الشعر والرجز

فهرس الحروف المجموعة

فهرس الأعلام

فهرس الجماعات

فهرس اللغات والمذاهب والقراءات والروايات

فهرس المواضع

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

فهرس الغريب المفسر في النص المحقق

فهرس المعرب والدخيل

فهرس الأوزان الصرفية

فهرس الأمثلة التصريفية

فهرس المبهمات

مراجع الدراسة والتحقيق

- القرآن الكريم.
- ⊙ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدائم.
- أخبار النحويين البصريين، صنعة أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط١، ١٤٠٥هـ.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، (علي بن محمد الجرزي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د. عبد الإله نبهان، وغازي طليمات، وإبراهيم عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول في النحو، لابن السّرّاج، تحقيق د. عبد الحسين القتيلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأعلام، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤م.
- الأفعال، لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- الأفعال، لابن القطاع، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الأفعال، لابن القوطيّة، تحقيق: علي فودة، القاهرة ط١، ١٩٥٢م.
- الألفات لابن خالويه، تحقيق: د. علي البواب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الألفاظ الفارسية المعرّبة، لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط٢، ١٩٨٧م.

● للمطبوع　○ للمخطوط　⊙ للرسائل الجامعية

- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد محمد البنا حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل، بيروت عالم الكتب ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز الواسطي القلانسي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف ط٤.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق: د. سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، تصحيح و تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مصطفى البابي الحلبي. ط٢، ١٣٨٩هـ.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، تأليف: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، ٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
- ○ إيجاز التعريف لابن مالك، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٢٦٥ مجاميع.

• الإيضاح شرح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، (ضمن شروح التلخيص)، دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
• الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٧م.
• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧ م
• ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي، اعتناء المستشرق الإيطالي إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.
• الاستدراك على سيبويه للزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
• الاشتقاق لابن دريد، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
• الاقتراح، للسيوطي، تحقيق د. محمود فجال، دمشق، دار القلم ، ط١، ١٤٠٩هـ.
• الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٢م.
• باب الهجاء، لابن الدهان، تحقيق: د. فايز فارس، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه.
• البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوني، و د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
• البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: أحمد أبو ملحم، د. علي نجيب عطوي، وأ. علي عبد الساتر، دار البيان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
• البدر الطالع، للشوكاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
⊙ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق: حسن أحمد العثمان.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، تحقيق ودراسة: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، ط١٤١٤هـ.

• تاريخ الأدب العربي، د. كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٣.

• التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

• التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

• التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

• تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، د. محمد بن يوسف الجزري، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

• تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

o التذييل والتكميل، لأبي حيان، مصوّرة لديّ عن دار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو.

• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققّه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر.

• التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق: أحمد الخاني، ومحيي الدين الجرّاح، ط٢.

• التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

• التّعْليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. عوض بن أحمد القـوزي، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
• تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيـب، مكتبـة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
• تفسير الألفاظ الدخيلة فـي اللغـة العربيـة مـع ذكـر أصلهـا بحروفـه، لطوبيـا العنيسـي، القاهرة الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
• تفسير البيضاوي (المسمى: أنوار التنـزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين البيضـاوي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
• تفسير الطبري (المسمى جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
• تفسير غريب ما في كتاب سيبويه مـن الأبنيـة، لأبـي حـاتم السجسـتاني، تحقيـق: د. محسـن بـن سـالم العميري، مكــة المكرمــة، المكتبــة التجاريــة، الطبعــة الأولــى، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
• التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كـاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
○ تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمـد بـن يوسـف نـاظر الجيش، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٦٠ نحو.
• تهذيب اللغة، للأزهري، مصر، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
• توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفيّة ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.
• الجمل في النحو، صنفه: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسـة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• جمهرة اللغة، لابن دريد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٤٥هـ. وطبعة دار العلم للملايين، حققها د. رمزي منير البعلبكي، ط١، ١٩٨٧م.
• الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قبـاوة، و أ. محمـد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

• جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

o حاشية التفتازاني على الكشاف، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٥٣٦ تفسير.

• حاشية الجاربردي على شرحه في مجموعة الشافية، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ج١، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

• حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر.

• حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.

• حاشية العلاّمة سعد الدين التفتازاني، ضمن حاشية الجرجاني، وحاشية الهروي، وعضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

• حاشية حسين الكمالاتي الرومي على شرح الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ج٢، ط عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

• حجة القراءات، لأبي زرعة، عبد الرحمن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

• الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

• الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ١٣٨٥هـ.

• حياة الحيوان الكبرى، للدميري، القاهرة، دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٦٥م.

• خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٩هـ. والطبعة الأولى، طبعة دار صادر.

• الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.

• دائرة المعارف الإسلامية، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد، وأحمد الشنتناوي، وعبد الحميد يونس، ط٢، القاهرة، دار الشعب، ١٩٦٩م.

• الدر المصون، للسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
• درّة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق د. عبد الله بن علي الحسيني البركاتي.
• الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الخديوية، ١٣٨٥هـ.
• الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
• ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح العكبري، تصحيح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ.
• ديوان ابن مقبل، تميم بن أبي، عُنِيَ بتحقيقه: عزة حسن، دمشق، مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.
• ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ.
• ديوان الأسود بن يعفر، شرح نوري حمودي القيسي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.
• ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د. عزّة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م.
• ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، ١٤٠٠هـ.
• ديوان المثقب العبديّ، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
• ديوان الهذليين، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ.
• ديوان امرئ القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط٣.
• ديوان جرير، بشرح ابن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩هـ.

- ديوان جرير، تقديم أكرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، ٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- ديوان ذي الرُّمة، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م
- ديوان رؤبة (مجموعة أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، ١٤٠٠هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- سفر السعادة، للسخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي ، حققه د. بشار عواد معروف، ود. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الشافية في علم الصرف والخط، لابن الحاجب، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطان، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكّري، حققه: عبد الستار أحمد فرج، راجعه، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

• شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.

• شرح ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

⊙ شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك (المسمى بإيجاز التعريف في علم التصريف) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق: أحمد دولة محمد الأمين، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

• شرح الأشموني على الألفية، مع كتاب حاشية الصبان، ط دار الفكر.

○ شرح التسهيل للمرادي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٦٤ نحو.

○ شرح التسهيل لناظر الجيش، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ١١٤٣ نحو.

• شرح التسهيل، لمصنفه ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• شرح التصريف العزي، للتفتازاني، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣م.

• شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، طبعة قار يونس ١٣٩٨هـ.

⊙ شرح الشافية لركن الدين الأَسْتَرَابَاذيّ، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الله العتيبي.

⊙ شرح الشافية للجاربردي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر بأسيوط، تحقيق د. رفعت عبد الحميد محمود الليثي، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

⊙ شرح الشافية للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق د. حسن أحمد العثمان. ١٤١٦هـ =١٩٩٦م.

• شرح الشافية للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

○ شرح الشافية لمصنفها، مصورة لدي عن السليمانية شهيد علي باشا، برقم ٢٥٨٨.
⊙ شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق: ثريا مصطفى عقاب، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
• شرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
• شرح الشافية، للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• شرح الشافية، للشيخ زكريا الأنصاري، ضمن مجموعة الشافية، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• شرح الشواهد للعيني، ضمن كتاب حاشية الصبان، وشرح الأشموني، طبعة دار الفكر.
• شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م
• شرح الكتاب، لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن دار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو، بجامعة أم القرى.
• شرح اللباب لمحمد بن مسعود السيرافي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٤٧٥ نحو.
• شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
• شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.
• شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ =١٩٧٣م.
⊙ شرح الهادي للزنجاني، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، تحقيق د. محمود فجال.
• شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح.
• شرح ديوان الحماسة، للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، ١٣٥٨هـ.

- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- شرح سعد الدين التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.
- شرح شعر زهير لأبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، لبنان، دار الأفق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح شواهد الشافية، للبغدادي، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم، تحقيق د. محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- شرح مختصر تصريف العزي في فن الصرف، لمسعود بن عمر التفتازاني، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، منشورات ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٣م.
- شعر صيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. وفاء فهمي السنديوني، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحسيني، نشر المكتبة الفيصلية، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ○ شواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني، مصورة لدي عن مكتبة الأزهرية برقم ٢٢٤ قراءات.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- صحيح البخاري، ترتيب: د. مصطفى أديب البغا، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت، لبنان، دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

• الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
• طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، رئاسة ديوان الأوقاف، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
• طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٨م.
• طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن فياض، بغداد، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
• طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٣م.
• طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
○ الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي، للسيوطي، مصورة عن الأحمدية في حلب برقم ١٠٠٤، لدّي صورة منها، ناقصة، وصل فيها ناسخها إلى باب الجمع.
• العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨٦هـ.
• غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري، عني بنشره، ج. برجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.
• الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجنباز، راجعه الشيخ: سعيد عبد الله العبدلي، طبع بمطبعة شركة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• غريب الحديث، لأبي عبيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
• غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، بهامش كتاب: سراج القارئ المبتدئ، وتذكار القارئ المنتهي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٤٥هـ.

○ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (جزء من حاشية الطيبي على الكشاف)، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٣٠٠ تفسير.
• فرحة الأديب في الرّد على السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني، حققه وقدّم له: محمد علي سلطان، دمشق، دار قتيبة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
• الفصيح، لأبي العباس ثعلب، دراسة وتحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف، مطابع سجل العرب.
• فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
• فهرس الخزانة التيمورية، دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م.
• فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية.
• فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.
• القاموس المحيط، للفيروزبادي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م
• قصد السبيل للمحبي، تحقيق د. عثمان محمود الصيني، الرياض، التوبة، ط١، ١٤١٥هـ =١٩٨٦م.
• القوافي، للأخفش، عني بتحقيقه: عزة حسن، دمشق، دار إحياء التراث القديم، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
• الكافي شرح الهادي، للزنجاني، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، دراسة وتحقيق د. محمود فجّال، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
• الكافي في البيزرة، عبد الرحمن البلدي، تحقيق: إحسان عباس، وعبد الحفيظ منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
• الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار صادر، ١٣٨٥هـ.
• الكامل، للمبّرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ =١٩٩٣م.
• الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

• الكتّاب، لابن درستويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
• الكشاف للزمخشري، دار الفكر، ط١، ١٣٩٧هـ =١٩٧٧م.
• كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٥١هـ.
• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة كاتب جلبي
• كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
• كنز المعاني شرح حرز الأماني، للشاطبي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٠٠ قراءات
• كنز المعاني، مكتبة الحرم رقم ٣٠.
• اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجرزي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٧هـ.
• لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت.
• لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، ١٣٩٠هـ.
• المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.
• المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
• مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
• مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٥.
• مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
• مجمع الزوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- المحصل في شرح المفصل، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، ج٢، مصورة عن دار الكتب برقم ٢٩٢.
- المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، وهو ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.
- مختصر من شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُني بنشره: ج. برجِستراسر، مكتبة المثنى.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار صادر.
- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م.
- المذكر والمؤنث لمحمد بن قاسم الأنباري، تحقيق د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٨م.
- المذكرات الوافية في علمي العروض والقافية، عبد السلام شرافي، ط٧، ١٣٦٨هـ=١٩٤٩م.
- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري.
- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
- المستوفى في النحو، لعلي بن مسعود الفَرُّخان، تحقيق د. سعد أحمد سعيد، دار السعادة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ.
- مطالع الأنوار في المنطق، لسراج الدين الأرموي.
- المعارف لابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
- معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار النهضة، مصر.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، صنعة الأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.
- معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، دراسة وتحقيق د. عيد مصطفى درويش، ود. عوض القوزي، دار المعارف، ط١.
- المعتمد في الأدوية المفردة، للملك المظفر. صححه وفهرسه أ: مصطفى السقا، بيروت، دار المعرفة.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

• معجـم البلاغـة العربيـة، د. بـدوي طبانـة، الطبعـة الثالثـة، دار المنـارة ودار الرفـاعي، ١٤٠٨هـ.
• معجم البلدان، لياقوت الحموي، بيروت، دار الكتاب العربي.
• معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت، مكتبة المتنبي، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
• معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس يوسف إليان، القاهرة، مكتبة يوسف إلياس سركيس، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.
• المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة التراث الإسلامي، بيروت.
• معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مكتبة الخايجي، ط١، ١٣٩٢هـ.
• معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حدّاد، جامعة اليرموك، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ.
• المعرّب للجواليقي: تحقيق وشرح: أحمد محمد شـاكر، دار الكتـب المصريـة، ط١، ١٣٦١هـ.
• معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصـار، للذهبـي، حققـه: بشـار عـواد، وشـعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
• المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح المطرزي، تحقيق: محمـود فـاخوري، وعبـد الحميد مختار، مكتبة دار الاستقامة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تعليق وتحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعـه سـعيد الأفغـاني، ط: دار الفكـر، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
• مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زادة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• المفتاح في الصرف، صنفـه عبـد القـاهر الجرجـاني، حققـه وقـدّم لـه د. علـي توفيـق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
• المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، ط٢.

- المفضّليات، للمفضّل الضّبي، تحقيـق: أحمـد محمـد شـاكر، وعبـد السـلام هـارون، مصر، دار المعارف.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المشهور بالشواهد الكبرى) للعيني، وهو بهامش خزانة الأدب للبغدادي، طبقة دار الثقافة، بيروت، عن طبعة بولاق.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحـر المرجـان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرّد، تحقيق: محمـد عبـد الخـالق عضيمـة، القـاهرة، المجلـس الأعلـى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبـد السـتار الجـواري، وعبـد الله الجبّـوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بـيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الموجز لابن السـراج، تحقيـق: مصطفـى الشـويمي، بـيروت، لبنـان، مؤسسـة بـدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- الموطأ، للإمام مالك، تحقيـق: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، دار إحيـاء الكتـب العربيـة، بيروت، لبنان.
- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيـق: محمـد أبـو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري، تحقيـق: د. أحمـد عبـد المجيـد هريدي، القاهرة، مكتبة الزهراء، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، محمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعه: علي محمد الضباع، مصر، المكتبة التجارية.

• نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
• النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٧٨م.
• نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي، دار الكتب العلمية.
• النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، بيروت، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.
• هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
• الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق: محمد علي معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
• وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار مصادر، ١٣٩٨هـ
• يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي، شرح وتحقيق د. مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات